

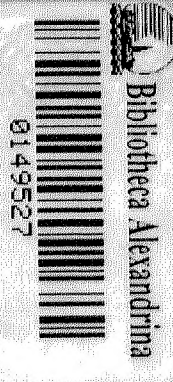
أقسام الكلام العربي

من حيث الشكل والوظيفة

ساعدت جامعة بغداد على نشره

تأليف: دكتور فاضل مصطفى الساقى

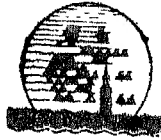
تقديم: الأستاذ الدكتور تمام هسان



الناشر مكتبة الناجى بالقاهرة

أقسام الكلام العربي

من حيث الشكل والوظيفة



ألف:

General Organization of the Alexandria Library
دكتور فاضل مصطفى السيد

ليسانس امتياز من جامعة بغداد
ماجستير امتياز من كلية دار العلوم - (جامعة القاهرة)
دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى
من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

تقديم
الأستاذ الدكتور تمام حسان

ساعدت جامعة بغداد على نشره

١٣٩٧ - ١٩٧٧

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة

المطبعة العالمية ١٦ ١٧٠١٦ مطبعة محمد بن عبد الله

الإهداء

إلى الذين يؤمنون بأن النحو والعَرَبِيَّ
لم ينضج ولم يحترق والذين لا يؤمنون.
إلى الذين يحرصون على اللغة العربية
حرصهم على وجود الأمة وبقائها،
رسل حضارة أسهمت وتسهم في
خدمة الإنسان ..

كلمة

خلق سام ، وهمة عالية ، وحب للخير لا تحده حدود ، ونفس علمي
يهبه الله من يشاء ، وشعور بالمسئولية يترجم عطاء علميا لا ينضب ،
ويجسد رعاية لطلاب العلم لا تعرف للملل طعما ، ولا تحد من آفاقها كثرة
التبعات ، تلك هي سمات بارزة في شخصية الأستاذ تمام ، عرفتها فيه
مشرفا وأستاذا ، ورائدا ، فاليه والى الأستاذ الدكتور محمد عيد الذي
أسهم بشكل جاد ونافع في الإشراف على هذه الرسالة وغمرني بعلمه
وخلقه وتوجيهاته ، اليهما أزجي خالص شكرى وتقديرى ، وجزاها الله
عنى وعن العلم خير الجزاء ..

المؤلف

تقديم

يعترف العلم بالتفريق بين « الثوابت » و « المتغيرات » من الأفكار . ولا يختلف في هذا الاعتراف فرع من فروع المعرفة عن غيره . ولكن الرياضة والمنطق الصوري الحديث من أكثر الفروع احتفاء بهذا التفريق ، واستعمالاً له في القواعد وعبارات النصوص . فإذا نظرنا إلى معادلة رياضية بسيطة مثل $(3 + 3 = 6)$ أو $(3 - 2 = 1)$ أو $(3 \times 3 = 9)$ أو $(9 \div 3 = 3)$ وجدنا أن الأعداد التي تعبر عنها الأرقام ١، ٢، ٣، ٦، ٩ متغيرات يمكن أن يحل محلها فتتغير تفاصيل المعادلة ، ولكن يبقى طابعها العام من حيث كونها جماعاً أو طرحاً أو ضرباً أو قسمة . أما الثوابت التي إذا تغيرت ذهبت الطابع العام للمعادلة ذهاباً تاماً فهي الروابط التي تعبر عنها العلامات $(+، -، \times، \div، =)$. وفي حساب القضايا من المنطق الصوري الحديث نجد الثوابت هي الروابط المنطقية ، وهي : السلب ورمزه $(-)$ ، والوصل ورمزه (\cup) ، والفصل ورمزه (\cap) ، والتضمن ورمزه (\supset) . وهذه الروابط تربط بين القضايا كما تربط ثوابت الرياضة بين الأعداد . أما القضايا نفسها (ويرمز لكل منها بحرف هجائي مفرد) فهي متغيرات تعد من تفاصيل المعادلة وليست من خواص تركيبها . وهناك ثوابت منطقية غير هذه التي سبقت تنتهي إلى أنواع الحساب المنطقي الأخرى كثوابت حساب المحمولات وحساب الأصناف وحساب العلاقات .

ولغة أيضاً ثوابتها ومتغيراتها . فأما متغيرات اللغة فهي مفردات المعجم ، فإذا أردنا أن نأتي للتلاميذ في قاعة الدرس بمثال لجملة مكونة من فعل ماضٍ

وفاعل ومفعول به ، صحيح لكل مفرد من مفردات الأفعال أن يقع موقع الفعل ،
كضرب وقرا وسأل وزار وأكرم وأهان الخ ، ولكل مفرد من مفردات
الأسماء المرفوعة أن يقع موقع الفاعل ، كزيد وعمرو وبكر وخالد وعلى الخ ،
ولكل مفرد من مفردات الأسماء المنصوبة أن يقع موقع المفعول به . لهذا لم
يبن الفخاة قواعدهم على المفردات المتغيرة ، بل تركوها لفقه اللغة ليتناولها
بالملاحظة والتأمل دون نية التعميد ، وذلك على مستويات ثلاثة :

(١) علاقة اللفظ باللفظ ، فيقارن فقهاء اللغة ألفاظ العربية بألفاظ أخواتها
الساميات ، أو ألفاظ لهجة عربية بألفاظ لهجة عربية أخرى ، مع رصد ما يبدو
لهم في هذا المجال من ظواهر لهجية كالشكسة والعننة والطمطمانية الخ .

(ب) علاقة اللفظ بالمعنى ، ويتم لهم ذلك بوحدة من الطرق الآتية :

١ - التأملات الصوتية كدراسة المحاكاة (دلالة أصوات الكلمة على
معناها) والتأليف (تألف حروف الكلمة وعدم تنافرها) ، والمحسنات
الصوتية .

٢ - كتابة المعاجم الخاصة في موضوعات مثل :

* رسائل الموضوعات كالخيل والإبل والسلاح والرجل لابن
قتيبة والأصمعي .

* رسائل الترادف كأسماء الأسد وأسماء الحية لابن خالوية ، والروض
المألوف لفيروزبادي .

* رسائل المشترك اللفظي لأبي عبيدة والأصمعي وأبو زيد .

* ما كتب في التضاد قطرب وابن السكيت ، والأنباريين والقوزي وابن درستويه وابن الدهان .

* معاجم المصطلحات العلمية للتهانوي ، والجرجاني وأبي البقاء والبكري الأندلسي .

٣ — كتابة معاجم المعاني كالألفاظ لابن السكيت والألفاظ السكتانية للمذاني ومبادئ اللغة للاسكافي وفقه اللغة للثعالبي والمخصص لابن سيده .

٤ — كتابة معاجم الألفاظ كالعين والعياب والجمهرة والصحاح والأساس واللسان والقاموس .

(ج) علاقة اللفظ بالاستعمال كدراسات غريب اللغة لاسدوسي والسجستاني والنضربن شميل وأبي عبيدة والأصمعي والحربى والمبرد وثلث وقطرب وابن الأثير وابن الخراط والهروي والمديني وابن سلام وابن قتيبة والزنجشري والراغب . يستخرجون ذلك من اللغة أو القرآن أو الحديث . وكدراسة الدخيل بالتوليد أو التقريب لابن سلام والدمشقي والبدرأوى وابن كال باشا والجواليقي . وكدراسة المجاز كالذي كتبه أبو عبيدة والفراء والجرجاني .

أما ثوابت اللغة فهى مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتعريف ، أو بعبارة أخرى : هى مكونات ما يعرف باسم « نظام اللغة » ، وهى أيضاً موضوع « البظم » الذى تكلم عنه عبد القاهر فى دلائل الإعجاز . ولبيان الفرق بين المتغيرات والثوابت فى اللغة يمكن أن نضرب المثل من خلال التحليل الإعرابى للجملة العربية « ضرب زيد عمراً » على النحو التالى :

المتغيرات :

ضرب	زيد	عمرأ
المعنى	فاعل	مفعول به
المبنى	مرفوع	منصوب
فعل ماض		
مبنى على الفتح		

فالتحليل اللغوى كله وصول إلى الثوابت من خلال المتغيرات . نحن نسمع الجملة سائلة من المفردات المعجمية (المتغيرات) المرصوفة على نمط معين من أنماط التركيب اللغوى . وليس يكفى لفهمها (أى فهم الجملة) وتحليلها أن نفنع بهذه المتغيرات وما نعرفه من معانيها المعجمية المفردة ، أى ما ينسبه المعجم للفظ « ضرب » و « زيد » و « عمرو » من معنى ، وإنما يتحتم علينا فى التحليل أن نرد هذه المتغيرات إلى ثوابتها من النظام اللغوى ، فنرد كل مفرد منها إلى قبيله من المبنى وإلى وظيفته من حيث المعنى ، لأن ترابط السياق لا يتم بواسطة المفردات ، بل يتم بواسطة النظر إلى الأبواب التى تعبر عنها هذه المفردات . وبفهم العلاقات بين الأبواب يتضح المعنى النحوى ، وهو أول بضعة من المعنى ، وأقصد بالمعنى النحوى معنى الفعل الماضى والفاعل والمفعول به والجملة الفعلية الخبرية التى ترابطت أجزاؤها بعلاقاتى الإسناد والتعدي ، وتحصن معناها بطائفة من القرائن اللفظية كصيغة الفعل وإسمية الفاعل والمفعول والرتبة بين هذه الأبواب ورفع الفاعل ونصب المفعول وما يقوم بين الفعل والفاعل من تضام (أى تلازم) وهم جرا . فكل هذه العناصر الداخلة فى تحديد المعنى النحوى من الثوابت .

وإذا نظرنا إلى الثوابت فى لغتنا العربية وجدناها تقع فى نوعين يسمى كل منهما باسم « الأصول » .

(١) الأصول المنهجية كما تبدو مثلاً في كتاب الافتراح للسيوطي بما يشتمل عليه من كلام في السماع والقياس والتعليل والتأويل . ويمكن أن نطلق على هذا النوع : « أصول النحاة » ، وهي ليست موضوع كلامنا هنا .

(ب) وثانيهما ما عرف عن النحاة باسم « الأصول الثابتة » كما تبدو مثلاً في كتاب « الأصول » لابن السراج . وتفهم من كلام ابن مالك في قوله :

والأصل في الفاعل أن يتصلاً والأصل في المفعول أن ينفصلاً
وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يحى المفعول قبل الفعل

مشيراً بذلك إلى تضام الفعل والفاعل وعدم وجود علاقة التضام بين الفعل والمفعول ، ثم إمكان الفصل بين المتضامين ، وإمكان تشويش الرتبة بين الفعل والمفعول . فالكلام هنا عن ثابتين هما التضام والرتبة . ويمكن أن نطلق على هذا النوع من الأصول « أصول النحو » . وبهذا التفريق بين أصول النحو وأصول النحاة يمكننا أن نضيف أن أصول النحو أو الأصول الثابتة هي ما يعرفه النحويون الأمريكيون في منهجهم النحوي تحت اسم idealization أى الاعتماد على أصل مجرد ثابت ترد إليه الأمثلة المختلفة .

فالأصل في الجملة أن يذكر كل أجزائها ، فإن غاب جزء منها اعتبر محذوفاً أو مستتراً لترد الجملة إلى أصلها ، والأصل في الصيغة الصحيحة فإذا لحقها الإعلال أو الإبدال ردت إلى أصلها الصحيح ، (أى أن قال أصلها « قول » ، وهذا من أصول النحو لا من استعمال العرب) . والأصل في الحروف المتواليّة أن يستقل كل بمخرجه في الكلام ، فإذا تجاوز المثلان أو المقاربان فأدغم أحدهما في الآخر فهذا الإدغام عارض وخارج على الأصل ، ومن ثم يحسن أن تلتبس له حلة . أما ما جاء على أصله فلا يسأل عن عاقبه .

ومما له مغزى أن النحاة سمو هذه التجريدات النحوية : « الأصول الثابتة » ، فوصفها بالثابت ليس بعيداً عما يقصده المحدثون بلفظ. « الثوابت » التي هي عكس المتغيرات . وللثوابت النحوية ارتباط بحقائق التحليل اللغوي حتى ليصح أن نجعل كلمة « ثابت » مضافاً واسم الحقيقة التحليلية مضافاً إليه ، فنقول مثلاً : « ثابت المخرج » أى الأصل الثابت المخرج ؛ أو نقول : « أصل المخرج » ونحن نعني ثابت المخرج . والحقائق التحليلية التي تنسب إليها الأصول الثابتة كثيرة مشهورة تستعمل عناوين أبواب في علوم الأصوات والصرف والنحو ، ويمكن لنا أن نورد طائفة منها فيما يلي :

١ - المخرج .

٢ - طريقة النطق (الشدة والرخاوة الخ) .

٣ - الجهر والهمس .

٤ - التفتيح والترقيق .

ولاحرف بالنسبة لهذه الاعتمارات أصل لا يخرج عنه إلا بالإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب الخ .

٥ - الطول والقصر (والمقصود المد والحركة ، أو التشديد والإفراد) .

٦ - الصحة والملة (والمخرج عن هذا الأصل إنما يكون بالإعلال

أو الإبدال) .

٧ - المقطع (ويرد المقطع الصوتي المنطوق إلى أصل المقطع في نظام الامة) .

٨ - النبر .

٩ - النغمة في الكلام المنطوق .

— ١٣ —

١٠ — أقسام الكلم (الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء ،
وهلم جرا) فشكل قسم أصل بذاته .

١١ — الاشتقاق والجمود .

١٢ — المادة الاشتقاقية (لاحظ عبارة « أصل الاشتقاق ») .

١٣ — الأصول والزوائد (الأصل في الكلمة المشتقة أن تكون ثلاثية .. الخ) .

١٤ — الصيغة (قد يرد الميزان إلى أصل الصيغة فيقال في «ع» من وعى
أن أصلها آ فعل) .

١٥ — الشخص والمدد والنوع والتعيين .

١٦ — الإعراب والبناء (الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة ، وفي
البناء أن يكون على السكون) .

١٧ — العلاقة السياقية والباب الدعوى (الباب أصل تحدده القرائن كما
رأينا في قول ابن مالك منذ قليل) .

١٨ — الربط (بالضمير أو إعادة الذكر أو الحرف أو المطابقة ، . . .
من هذه أصل : فالأصل في الضمير أن يعود على متأخر لفظه ورتبة .. الخ) .

١٩ — الرتبة (الأصل فيها أن تسكون محفوظة) .

٢٠ — التضام (الخروج عن أصله إنما يكون بالحذف أو الزيادة أو الفصل) .

٢١ — الزمن والجهة (الأصل هو الزمن العرفي ، أى معنى الصيغة ،
والخروج عنه إنما يكون بالزمن النحوى الذى يحدده اقتران الزمن بالجهة
في السياق)

٢٣ — النمط التركيبي للجملة (أى هيكلها الذى حدده للنحاة بقواعدهم وربطوه بمعنى خاص والخروج عن هذا الأصل هو إعطاء النمط معنى آخر كالبدء بالنمط الخبرى : « بارك الله فيك » ، والإنكار بالنمط الاستفهامى ، ولم جرا) .

٢٣ — المعنى المعجمى (والمقصود أن المفردات التى تشتمل عليها الجملة الأصل فيها أن تكون من مقدرات اللفظة ، وليست كلاماً فارغاً ، ومع ذلك يمكن للأعراب أن يتم مع الخروج على الأصل إذا تحققت فى الجملة الثوابت (١-٢٢) كما فى : « حنكف الحنكف بسقا حقه فى السكحظ » حيث لا يتحقق المعنى المعجمى) .

٢٤ — الأسلوب (وهو ثابت من ثوابت النص المتصل ، فلا يعد فى ثوابت النحو ولم يتناوله النحاة وإنما تناوله البلاغيون ، أى أنه من ثوابت البلاغة . والدليل على أنه من الأصول الموضوعية لا المنهجية أنه يمكن عزله عن المضمون فيكون لنا شعر جميل الأسلوب بلا مضمون ، أو نثر فائق التركيب الأسلوبى بلا مضمون أيضاً .

فالشعر كقول الجنون بن جندب :

محكوكة العيين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا

ترنو إلى متن شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

فلا مضمون لهذا الشعر ، شهد بذلك أبو زيد وقال : لا يفهم كلام المجانين إلا مجنون .

وأما النثر فإننى أسوق له النموذج التالى ، وأرجو ألا أنهم بالجنون ! « إن الذى يرى نبض التاريخ المعاصر ، وما تنطوى عليه تهاول المنهجية

العميقة ، لا بد أن تبهره أحلام الواقعية التي تمتد على روافد التاريخ . ولقد كان الإنسان في كل لون من ألوان الوشائج الفارحة في القصور الفيزيائي لمورفولوجيا الحياة الأسرية قائماً بالقسط بين النية والإرادة في تعامله مع الآخرين ، وحيال مفردات الظواهر . ولئن كان المد السكوني للمحتاج للإنسان ، منظوراً إليه في ضوء الجزر الحركي "لأنواع الجهاد" ، لم يأت بجديد في حقل الملاحظة والتجربة ، فإن ما نسمع عنه من استقامة المحيط وحلزونية القطر ربما أفضى في النهاية إلى حدس زمكاني أرجواني الطابع . تلك هي هيمات التاريخ المعاصر في مقابل إحياءات العلم ، وهذا هو الحدس المنهجي الذي دفع المؤرخين والعلماء إلى كلمة سواء وقفت بهؤلاء وأولئك على فترق الطريق بين تاريخ العلم وعلم التاريخ . وتلك لعمر ك ومضة من الومضات الصاخبة في أفانين الفكر ، لا يعقلها إلا ذوو الضمائر المستوفزة ، وأصحاب المغامرات التطوعية في مسالك الوعي الثقافي . أفئن صاح العلماء في نبواهم بالحد لظواهر الطبيعة أن أفاءت عليهم من شأيب رفدها ، أفيسكر منسكر بعد هذا أن التأمل من أقرب الطرق إلى القاعدة ؟ كلا وألف كلا ! » .

انتهى النص ، فهل فهمت شيئاً ؟ بالطبع لا ! ولكن النص على رغم ذلك ذو أسلوب طلي « رصين العبارة جزيل اللفظ . . . له ماء ورونق » . ومعنى هذا أن يتيقن المجنون السابقين والنص العايش الذي تلاهما قد تحقق فيهما من الثوابت من (١) إلى (٢٤) ولم يتحقق فيهما ثابت المعنى الدلالي ، وهو الذي ينبغي أن يكون تحت رقم (٢٥) .

لقد طوفنا بك أيها القارئ الكريم في فجاج أصول النحو حتى وصلنا ، وأرجو ألا نكون أنضاء سفر ، إلى ما نريده من تقديم موضوع هذا الكتاب . فالذي يبدو لنا من كل ما سبق أن الأصول الثابتة هي مناط القواعد

المطرودة ، ولولاها لأصبح الوصول إلى الاطراد أمراً عسيراً . ولقد رأينا أن أقسام الكلم من هذه الأصول الثابتة ، ومن ثم لا يمكن لنحو ولا لكتاب في القواعد أن يستغنى عن تقسيم الكلم ، حتى النحو التحويلى (الذى يعتبر بدعة العصر فى أمريكا وأوربا وفى جامعات العالم الثالث أيضاً) لا يستغنى عن أقسام الكلم ، ويسمىها terminal strings ، على الرغم من أنه يعتمد فى التحويل النحوى على المكونات المباشرة immediate constituents للجملة وهى ما يسمى فى نحو اللغة الإنجليزية phrases . والسؤال الذى يلح علينا بطلب الإجابة الآن هو : لماذا نقسم الكلم ؟ والجواب على ذلك : لأسباب متعددة ، نذكرها فيما يلى :

١ - الأصول الثابتة (١٠ - ١٤) فيما سبق تمثل قرينة من قرائن النحو تسمى قرينة البنية ، والموقع النحوى مطالب خاصة مما يتصل بهذه القرينة . فمن أبواب النحو ما يتطلب إسماً يعبر عنه ، كالفاعل والمفعول ، ومنه ما يعبر عنه الوصف ، كالنعت والحال ، ومنه ما يعبر عنه الفعل أو الضمير أو الأداة الخ . ثم إن من أبواب النحو ما يتطلب الاشتقاق كالحال ، ومنه ما يتطلب الجود كالتمييز (الأصل ١١) . ومنه ما يرتبط بعلاقة اشتقاقية مع عنصر آخر من عناصر الجملة إيجاباً أو سلباً ، فالمفعول المطلق مصدر من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدر من غير مادة الفعل (الأصل ١٢) . ثم منه ما يرتبط بفكرة الأصلية والزائدة (رقم ١٣) كارتباط التعدية بالهمز والتضعيف ، وارتباط اللزوم بزيادة التاء فى « تفعل » . ومنه ما يتوقف حكمه ومعناه على الصيغة (١٤) كالفرق بين وصف « فاعل » والصفة المشبهة وصيغة المبالغة والتفضيل الخ . كل ذلك من قبيل قرينة البنية ، ومعناه أن جزءاً من المعنى النحوى يتوقف على البنية الصرفية . فهذا مما يدعو إلى تقسيم الكلم .

٢ - هناك معانٍ صرفية هامة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوى

ولا إدراك الفروق بينها إلا مع تقسيم الكلام ، كالسمي ، والموصوف بالحدث ، واجتماع الزمن والحدث ، ومطلق الغائب والحاضر ، والإفصاح ، واقتران الحدثين في ظرف ما ومطلق الربط . فلكل قسم من أقسام الكلام التي يراها القارىء في هذا الكتاب معناه الذى يميزه ويمتاز به بحكم ما بين المبنى والمعنى من رابطة لغوية عرفية واعتباطية .

٣ — لولا الفصل بين أقسام الكلام لسكانت اللغة فريسة اللبس ، من جهة أن الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض . فقد ينقل الفعل والوصف إلى العلمية ، وقد ينقل الاسم إلى الظرفية (وهو الذى يسميه النحاة الظرف المتصرف) ، وقد تستعمل المصادر كما تستعمل الأفعال كما في « ضرباً زيداً » ، وهلم جرا ، فيصبح من المهم مع هذا النقل أن نضع في الاعتبار هذه الظاهرة ، ليتضح لنا المعنى ، ولا تختلط طوائف الكلام في الفهم .

٤ — قد نرى أنه في حدود القسم الواحد من أقسام الكلام تتعدد المباني ، وهذا التعدد واضح في كثرة صيغ الاسم ، وصيغ الوصف ، وصيغ الفعل ، وتعدد صور الضمير ، والظرف ، والأداة . وكل مبنى من هذه المباني المتعددة الكثيرة يعتمد معناه الوظيفي ويظل احتمالاً ما دام المبنى مفرداً ، وهذا ما يعرف تحت عنوان : « تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد » . ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة . فصيغة « فعيل » مثلاً تحمل عند إفرادها معنى المصدر كصهيل وخزير وفخبح ، ومعنى فاعل كقدير وعليم ، ومعنى مفعول كجريح وقتيل ، ولكن عندما ترد هذه الصيغة في صورة مثالها في نطاق الجملة يعلم السامع ما إذا كان معناها هذا أو ذاك من بين هذه المعاني . ولفظ « هنا » باعتباره مبنى عاماً مجرداً هو صالح لمعنى الإشارة ولمعنى الظرفية المسكانية ما دام مفرداً ، (٢) أقسام الكلام العربي

ويتمين له أحد المعنيين في السياق . ولفظ « إذا » صالح للظرفية الزمانية وللشرطية والمفاجأة عند الأفراد ، ولفظ « ما » صالح في الأفراد الموصولية والنفي والتعجب والمصدرية والاستفهام والزيادة الخ . وهذه الظاهرة تتضح عند تقسيم السكلم لمعرفة المقصود بعبارة « المبني الواحد » .

٥ — الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط من المعنى ، ولا يمكن لنا أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة في النحو إلا إذا عرفنا الفارق العرفي بين المعرب والمبني ، ولا يتأتى لنا ذلك إلا عند تقسيم السكلم ونسبة بعضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء .

٦ — حتى في القرائن اللفظية التي لا تعتبر فروعاً مباشرة للتقسيم المذكور ، لا يمكن لنا أن نفهم القرينة إلا في ضوء هذا التقسيم . فهناك عدد من القرائن يتفرع عن الأصل رقم ٢٢ مما سبق ، أي عن النمط التركيبي للجملة ، وتطلب مبنين صرفيين لسكلم منها على الأقل . فن ذلك قرينة الربط : فقد يكون الربط يعود الضمير فيتطلب مبنين هما الضمير والمرجع ، وقد يكون الربط بالمطابقة فيتطلب مبنين متطابقين أو أكثر ، وقد يكون الربط بالحرف فيربط الحرف بين مبنين هما الجواب وما تقدمه من شرط أو قسم إلخ ، أو بين متعاطفين أو أكثر ، أو بين المتعلق والمتعلق ، أو بين المسكتنى والمسكتنى صته إلخ . ومن ذلك الرتبة وهي تتطلب متقدماً ومتأخراً ، ومن ذلك التضمين وهو يتطلب متلازمين أو متنافيين . والقرينة في كل ذلك تقوم على أساس من تمدد المبني ، ومع ذلك تستلزم تقسيم السكلم حتى نعرف المباني التي تعددت في هذه القرينة المركبة .

واقدم قسم النحاة القدماء السكلم إلى ثلاثة أقسام معتمدين في تقسيمهم على

المعنى حيناً وعلى المبنى حيناً آخر ، ولكنهم لم يستطيعوا بهذا التقسيم أن يفسروا بعض الظواهر اللغوية الهامة . فمثلاً :

١ — اعترف النحاة بظاهرة النقل في باب اسم العلم فقط ، ولكن طبيعة تقسيمهم للكلم حالات بينهم وبين فهم هذه الظاهرة الكبرى في نظام اللغة العربية .

٢ — وفيما عدا ما قام به الماتقي في رصف المباني ، والمرادى في الجنى الداني ، وابن هشام في المغنى (والثلاثة من عصر واحد متأخر) لا نجد لدى النحاة اهتماماً بظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد . وحتى هؤلاء الثلاثة الأعلام نظروا إلى المعنى من الزاوية الدلالية العامة لا الزاوية الوظيفية (من وجهة نظر دراسة القواعد) . ولو أنهم قسموا الكلم بالتفصيل فلم يضعوا أقساماً متعددة تحت عنوان الاسم ، وقسمين على الأقل تحت عنوان الفعل لكان لهم من هذه الظاهرة موقف آخر .

٣ — لم يفرق النحاة بين أسلوبى التعامل والإفصاح ، وسرد ذلك إلى أنهم لم يستطيعوا أن يلمحوا أوجه الشبه المعنوى والمبنى بين الخوالب ، وفوزعوها بين الأفعال وأسماء الأفعال والأصوات .

٤ — ولم يفرق النحاة بين معاني الزمن الصرفي والزمن النحوى ومن ثم لم يتضح في أذهانهم أن الزمن النحوى وظيفية السياق ومن ثم يمكن أن ينسب إلى الأوصاف والمصادر في السياق ، وأن بعض ما نسبوه من الكلمات إلى الأفعال كليس وعسى خن من معنى الزمن ، ومن ثم لا يكون فعلاً بحكم التعريف .

وهكذا أصبح على المخدئين أن يحاولوا إعادة تقسيم الكلم بفهم جديد

يحيى الفرصة للكشف عن هذه الظواهر وفهمها على وجهها ، ومن هنا جاء التقسيم الذى يشتمل عليه هذا الكتاب ، واقترن تاريخه (فإن له تاريخاً) بالصلة الكريمة التى تربط بين الأخ والصديق الدكتور فاضل الساقى ويبنى . ولقد كان مجرى هذا التاريخ على النحو التالى : لقد حصل الطالب فاضل مصطفى الساقى فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة على درجة الماجستير ببحث موضوعه : « اسم الفاعل بين الاسمية والفعالية » تحت إشراف الدكتور تمام حسان رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية (وقد نشر هذا البحث بعد ذلك فى كتاب) . ولقد فتح هذا الموضوع باباً واسعاً للطالب وللمشرف على حد سواء فى مجال نقد فهم الفحاة القدماء لأقسام الكلام . وبدأ واضحاً بعد النتائج التى وصل إليها الطالب أن اسم الفاعل يحل محلاً قلة بين الأسماء شبه بينه وبين الأفعال ، ولكنه يبدو غريباً بين الأفعال لقلته بعض علامات الأسماء . وكان هذا التهم الجديد هو الخطوة الأولى فى مسيرة هذا التقسيم الجديد . وبعد حصول الطالب على الماجستير عاد إلى المشرف السابق على بحثه يطلب التسجيل لرسالة الدكتوراه ، ويستشير المشرف فى أمر موضوع جديد للبحث . واستقر رأى الطالب والمشرف على اختيار موضوع أقسام الكلام ، لأنه وثيق الصلة بالموضوع الأول فيمتد استمراراً للنوع الاجتهاد ، واستتصاء لموضوع ما زال حقله بكرأ ، ولأن المشرف (وقد أثمرت نتائج البحث الأول ، حب الاستطلاع عنده) لم يجد أولى من صاحب هذا البحث بالاستمرار فى استكشاف هذا الحقل .

وما كاد الطالب يتم تسجيل الموضوع بالكلية حتى تغيب عنها زمناً طويلاً ، إذ عاد إلى العراق وانقطعت أخباره عن المشرف زمناً حتى يئس المشرف من عودة الطالب أو كاد . وكان المشرف فى ذلك الوقت يقوم بدور جمع المادة

الكتاب « اللغة العربية : معناها ومبناها » ، فكشف له ثمة كبير في موضوع الكتاب أن تقسيم الكلام جزء لا يمكن لموضوع الكتاب أن يتم بدونه ، وفي غمرة اليأس من عودة الطالب عكف المشرف على الموضوع بالدرس حتى خرج فيه بفهم معين ، استغرق عرضه في الكتاب المذكور سبعة وأربعين صفحة . وهكذا جاء الموضوع في هذا الحيز الضيق شديد التركيز موجز العبارة يعرض النتائج ولا يعرض تفاصيل الاستقراء ، ويحدد الفكرة ولا يجدد الحيز للشاهد . ثم عاد الطالب إلى السكينة بعد الغيبة مستعداً لمواصلة العمل ، وأجرى مع المشرف حواراً حول الموقف الذي تغير بظهور موضوعه ضمن مواضيع الكتاب ، مبدئياً أنه لم يضيع وقته هباء أيام غيبته ، وأنه قد جمع من مادة الموضوع ما يكفي لولا الظروف المتغيرة من إتمامه . فكان رأى المشرف الذي ظهر في كتابه إنما هو رأيه في الموضوع ، ولا ينبغي بالضرورة أن يكون رأى أى باحث آخر ، وما كان للمشرف ولا غيره أن يدعى الوصول إلى الكلمة الأخيرة في مسألة ما . ونصح المشرف الطالب بمواصلة بحث الموضوع معترفاً له أن الوضع الجديد إن لم يمنع من البحث فإنه يزيد في اللعب ، وأن على الطالب أن يكون على مستوى العمل المطلوب . وكان هناك اعتبار آخر ربما شجع الطالب والمشرف معاً على التمسك بهذا الموضوع ، وهو اختلاف تكوين كتاب لا بد أن يتسم بالشمول والتوسع عن تكوين رسالة لا بد أن يطبعها طابع التخصص والتعمق . وأن سبعة وأربعين صفحة من كتاب قد تصلح مرجعاً من مراجع بحث مستقل للحصول على درجة علمية ، ولكنها بالغا كيد لا يمكن أن تغنى عنه مهما كانت قيمتها .

واقترح الطالب بفحوى هذا الحوار ، واستنخار الله وبدأ العمل ، فوصل إلى النتائج التي يتضمنها هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم . دخل الطالب إلى موضوعه كما ينبغي له أن يدخل متخلياً عن كل فكرة

سابقة ، ولا سيما هذا الجزء الجميل من أفكار كتاب اللغة العربية المذكور . . .
 وكان للطالب إطلاعه الواسع ومراجعته الكثيرة ، وقدرته العلمية باعتباره باحثاً
 يتصدى لموضوع صعب . وله فوق كل ذلك صبر على العمل ، وإخلاص
 للنية ، وشرف في القصد والمهنة . فلما انتهى من بحثه كان بين آرائه وآراء
 المشرف في كتابه ما يكون بين الرجلين من اتفاق حيناً واختلاف حيناً آخر .
 فلقد ارتضى الهيكل العام لتقسيم المشرف ، ولكنه خالفه في أمور كثيرة ،
 وعقب بالنقد على بعض آرائه واختياراته ، وله الحرية المطلقة في أن يعقب
 ما شاء وينقد ما شاء . ولكن الأمر الذي يحسب للطالب أنه حين بسط الموضوع
 وما يشتمل عليه من تسلسل الفكرة وتتابع الاستقراء وإيراد الشواهد قد أعطى
 الموضوع أبعاداً جديدة لم تكن له من قبل .

والآن أصبح الموضوع كتاباً يتخذ لنفسه مكاناً مستحقاً في المكتبة
 العربية ، ويقف الأخ والصدیق الدكتور فاضل الساقى مرة أخرى بين طائفة
 المؤلفين الذين يأبون لأنفسهم نعمة الحال المستورة ويعرضون أنفسهم لفضول
 النقد . وأشهد لقد أكننت دائماً للدكتور الساقى من الإعجاب قدر
 ما أكننته له من الثقة في كفاءته والمودة لشخصه والاطمئنان لخلقته وماتنطوى
 عليه نفسه من إخلاص مخلص وفضل فاضل . وإننى بعد كل هذا وقبله يسعدنى
 أن أقدم هذا العمل الجاد إلى القارئ العربى ، عملاً أنا أعرف بقيمته ، لأننى
 سعدت بالاتصال به عن قرب فى مختلف مراحل إعدادة .

وأرجو الأخ والصدیق الدكتور فاضل الساقى أن تتصل الأسباب دائماً
 بينه وبين العمل الجاد ، وأن ينفع الله بجهده وعلمه ، والسلام .

الرباط

تمام مساره

مقدمة

حين درست (اسم الفاعل) في رسالة الماجستير تطلب الأمر منى أن أخوض في تحديد كل من الاسم والفعل لأستطيع - بعد أن أتعرف على طبيعة كل منهما - أن أنظر في حقيقة هذه المادة اللغوية : أسم هى أم فعل ، أم ليست إسمًا ولا فعلًا ؟

ولقد استطعت من خلال النظر فيما قاله النحاة القدماء في الاسم والفعل ، أن أقرر أن ما يسمى عندهم بـ (اسم الفاعل) هو في الحقيقة ليس من الأسماء ولا من الأفعال ، وأنه قسم قائم بذاته ، وذكرت أن ما قررت به بشأن هذه المادة ينطبق على ما يسمى عند النحاة بـ (إسم المفعول ، وصيغ المبالغة) ، وإن اتضح لى فيما بعد - وعلى نحو ما ورد فى هذه الرسالة - أن هذه المواد اللغوية ، وأنزل التفضيل ، والصفة المشبهة - هى جميعاً تشترك فى سمات شكلية ووظيفية تبرز أفرادها فى قسم خاص من أقسام الكلم هو قسم الصفة .

لقد تسكشفت لى من خلال النظر فى مقومات البحث السابق أمران مهمان :

الأول : اضطراب النحاة القدماء فى وضع مفهوم محدد للاسم والفعل ، فلقد رأيت أن تعريفهم للإسم أو الفعل يخرج كثيرًا من الكلمات التى اعتبروها أسماء من قسم الاسم ، وكذلك الأمر بالنسبة لجملة من الكلمات التى اعتبروها من الأفعال .

الثانى : ما قرره النحاة بشأن عدد من المسائل التى تناولوها فى دراساتهم

التقسيم الكلام ينبغي ألا يؤخذ من وجهة نظر الدراسات الحديثة على أنه من الأمور المسلم بها . بل ينبغي أن يعاد النظر فيه ، ويخضع لدراسة جادة فاحصة في إطار وصف الظواهر اللغوية ، بعيداً عن التأويل والتعليل ، بعيداً عن كل ما من شأنه أن يفلسف القضايا النحوية ويضعها في غير إطارها الصحيح .

لهذا وذلك دعته لجنة مناقشة رسالة الماجستير إلى دراسة موضوع هذه الرسالة ، وقد رحبت بهذه الدعوة والتزمت بضرورة إنجاز مهمتها للأسباب الآتية :

١ — إن هذه الدعوة كانت متفقة مع رغبتى في دراسة موضوع التقسيم من أساسه لأن ما توصلت إليه من نتائج البحث السابق كان يتعلق بجزء من موضوع أعم وأشمل ، فشعرت أن الحصيلة الأولى لجهودى العلمية لم تسكن لتغضى أبعاد التأمل فيما اطلمت عليه ، أو لتنهى إرادة البحث في مسألة اعتبرها من أهم مسائل اللغة العربية .

٢ — إن الكلام العربى وما يتألف منه أول موضوع تناوله كتب النحو . وهو أساس الدراسات النحوية والصرفية . وبمعرفة على الوجه الصحيح ، يستطيع الباحث فى اللغة ونحوها أن يتلمس طريق الإلمام بها ، واستيعاب قضاياها .

٣ — مع تقديرى البالغ لما بذله أسلافنا فى دراساتهم اللغوية ، وعلى مدى أزمنة طويلة ، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم فى مسائل عديدة - ومنها مسألة تقسيم الكلام - قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة ، وكان من نتائج ذلك أن تسكفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعدها العربية ، ولم ينطق بها لسان العرب ، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية ، وأصبح

أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللغة وثار بين النجاة جدل عقلى لا يمت لحقيقة اللغة بأية صلة ، ذلك « أن اللغة - كما يقول فندريس - ظاهرة اجتماعية لم يضمها الأفراد ، ولكن خلقتها طبيعة الاجتماع ، ولم ينظمها العقل الفردى ، بل أشرف عليها عقل الجماعة التى لا تدرك الأدلة المنطقية بحال ، بل التى يصح فيها القول بأنها لا تعقل ولا تتأثر بالمعقول ، والدرس اللغوى يطمئن إلى أن التغييرات اللغوية تتم بطريقة آلية مستقلة عن إرادة المتكلم بها بل بغير شعور منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مسيطرة »^(١) .

٤ - إن دوران النجاة القداماء فى فلك التقسيم الثلاثى لأقسام الكلام بدون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتعاب المنهجية وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها ، سار النجاة فى طريق التعميد ، وإثارة الخلاف فى مسائل عديدة ، كان من نتيجتها أن ضجر المتعلمون والدارسون ، فضاع القصد ، وتفتت الجهد وتشوه الجوهر .

٥ - إن قبول الدعوة للخوض فى هذه المسألة المهمة يساعد على تطبيق النظرة الوصفية فى علاج المسائل اللغوية ، وهو أمر أرجو أن تتسع قاعدة النهوض به لتشمل كل المعنيين بالدراسات اللغوية فى وطننا العربى ، ولا تخفى أهمية ذلك فكراً ومنهجاً .

٦ - إن إعادة النظر فى تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة مستضع جداً لاضطراب التقسيم القديم وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامى ، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم .

٧ - وفى ضوء ما تقدم حاولت أن أضع نفسى فى صفوف الذين نذروا

أنفسهم لخدمة اللغة العربية ، إيماناً منى بأنها رمز لحياة أمة كريمة وضعها القدر لتحتل مكانة إنسانية وحضارية على مدى التاريخ ، تنهض برسالتها وهي تستشعر نقاء الخلق العربي الأصيل حين يجسد معانى الحق والحرية والتحرير والمحبة ويتوق لتحقيق أنبل الغايات وأقدسها من أجل الإنسان فى كل مكان وزمان .

لقد كان من حسن الحظ أن تولى الإشراف على هذه الرسالة أستاذنا الدكتور تمام حسان ، بعد أن تم تسجيل موضوعها وإكمال إجراءاته الرسمية فى كلية دار العلوم بالقاهرة منذ سنوات وقد سبق هذه الإجراءات الاتصال بالأستاذ المشرف ، والتباحث معه فى كل ما خرجنا به من تصورات ، وأفكار ، وقضايا تخص الموضوع والمنهج ، ومضيت فى طريق البحث شوطاً بعيداً ، ثم رأى الأستاذ المشرف أن يصدر كتاباً بعنوان (اللغة العربية : معناها ومبناها) ، تناول فى جزء يسير منه أقسام الكلم حرصاً منه على أن يحوى إنتاجه العلمى الجديد موضوعاً طالما تحسس ضرورة معالجته ، فرأى أن يثبت الإطار العام لما كنا نعداوله من أفكار فى هذا الكتاب . ولقد كان من نتائج البحث فى هذه الرسالة أن توصلت إلى أن أقسام الكلم فى اللغة العربية سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ، كما قررها الأستاذ المشرف فى كتابه مع اختلاف واضح فى طريقة التوصل إلى هذه النتيجة ، واختلاف ملموس فى المسائل الفرعية على نحو ما قرره هذا البحث ، وإزاء هذا الموقف أرى من واجبي إبتداء أن أوضح الحقائق الآتية :

١ — فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة مدرسة لغوية ، إن كان رائدها هو المشرف على هذه الرسالة ، فقد أصبحت أفكارها ملكاً مشاعاً بين طلابه ، فهم رجالها ، ودعامة مستقبلها . وهنا لا بد من الإشارة إلى ما جاء فى

تقديم كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها) . إذ أوضح أن أفكار الكتاب العامة الموجزة وردت مع بعض الرسائل العلمية التي أشرف عليها فذكر منها سبع رسائل ، كان نصيبي منها رسالتين : إحداهما رسالة الماجستير ، والثانية رسالة الدكتوراه هذه .

٢ — إن طلاب هذه المدرسة اللغوية يلتزمون المنهج العلمي لأستاذهم ولكنهم في الوقت نفسه يصنعون أبحاثهم صنفاً جديداً ويعطون مادتها كياناً متكاملاً تبرز من خلاله شخصيتهم العلمية ، ويسعون بجهدهم الخاص في تشكيل المادة العلمية الجديدة ، ويرسمون بعمق وتركيز أبعاد عنوان جديد ، وقد تقتضى ذلك معارضة الأستاذ في عدد من الفروع كما بدأ على صفحات هذه الرسالة .

٣ — إن هذه الرسالة - مع التزامها بإطار منهجي معين - جريئة في نقدها الموضوعي ، مخلصه للخلق العلمي فيما أقرت وفيما رفضت من آراء ، لم تستثن آراء المشرف نفسه .

٤ — إن إقرار هذه الرسالة للتقسيم الذي جاء به المشرف من حيث إطاره العام ، لم يكن بدافع التقليد ، وإنما جاء وليد نقد استنفذ جملة هذه الرسالة ، وقد جاء اختيارها لهذا التقسيم نتيجة لذلك النقد .

٥ — استطاعت هذه الرسالة أن تتناول موضوعاً ربما رآه البعض ضيقاً ببساطته تفكيراً ، وأحكامه بناء ، وأوسعته نقداً وبينت حدوده على نحو لم يسبق له مثيل في دراسة العربية .

وكان لابد من أن أضع منهجاً للبحث في موضوع الرسالة يتضمن الملاحظات التي يمكنني الركون إليها فيما أنا قادم عليه ، فجعلت الرسالة من باين رئيسين تضمننا خمسة فصول وجعلت لها خاتمة أوضحت فيها نتائج البحث .

أما الباب الأول فقد قسمته إلى فصلين : عرضت في الفصل الأول منهما

لآراء أشهر النحاة القدماء في تقسيم الكلام ، فقد تمت دراسة نقدية لتلك الآراء عن الاضطراب الذي وقعوا فيه ، وجعلت عنوان الفصل : (اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلام) ، واستخلصت من آراء النحاة وأقوالهم ما يفيد بأن أقسام الكلام أكثر من تلك الثلاثة التي داروا في فلسفتها زمناً طويلاً فجعلتها سبعة أقسام هي (الاسم ، والصفة ، والفعل ، والمخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة) .

ولتميز اتجاه التقسيم الجديد وأفكاره أفردت للعلامة عبد القاهر الجرجاني عنواناً خاصاً في نهاية الفصل الأول أوضحت فيه المعاني الحقيقية لأوجه الكلام العربي ، وكيف يجب أن تفهم من خلال المعاني النحوية التي تحدث عنها بإسهاب .

ثم خصصت الفصل الثاني من الباب الأول لعرض ونقد آراء بعض الباحثين العرب المحدثين في مسألة تقسيم الكلام العربي فوضحت هذه الآراء ، ونقدتها في ضوء الفلسفة العلمية التي كانت وراء ما قدموه في التقسيم . وأشهد أن محاولاتهم كانت علامة مضيئة في طريق البحث ، دفعني بإصرار إلى تثبيت التقسيم الجديد .

أما الباب الثاني فقد قسمته إلى تمهيد وثلاثة فصول ، ذكرت في التمهيد الأسس التي استندت إليها أفكار البحث .

ثم درست في الفصل الأول معنى الشكل ومعنى الوظيفة ، وأى القيم يعتبر شكلياً ، وأيها يعتبر وظيفياً ، وأجريت تطبيقاً للمفاهيم الشكلية والوظيفية في عملية التفريق بين أقسام الكلام الجديدة .

ثم وضعت في الفصل الثاني أقسام الكلام السبعة وطوائف الكلمات التي تندرج تحت كل منها وتحدثت عنها بشكل تحدّد فيه مفهوم كل منها

معتمداً على الشكل والوظيفة وذكرت في آخر كل قسم المميزات التي يمتاز بها عن غيره من الأقسام لتجسيد الفروق بين كل منها ليسهل تعيينها وتحديد لها في الكلام .

نم رأيت أن لا بد من التحدث عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى التقسيمى " الواحد ، لأن " من الواضح أن " تحديد كل قسم من الأقسام لا يتم ولا يؤدي الغرض منه إلا باستقراء المعانى الوظيفية التي يمكن أن يؤديها كل مبنى تقسيمى في السياق وإلا فقد أبقينا على الاضطراب وآتيننا بتقسيم مشوه ، ولهذا فقد ذكرت في الفصل الثالث من الباب الثانى جميع المعانى الوظيفية التي يمكن أن يؤديها المبنى التقسيمى " الواحد وهو في السياق ، دون أن يتأثر التقسيم الجديد بعملية التعدد باعتبارها صورة حية لتشابه العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية .

أما الخاتمة فقد أوضحت فيها تلخيصاً لأهم ما توصلت إليه من نتائج . وبعد فإن " فكرة البحث تنقلت بين مستويات متعددة وناقشت كثيراً من الاتجاهات والآراء القديمة والحديثة للوصول إلى رأى الذى تضمنته الرسالة في تقسيم الكلام العربى ، فهى فكرة واحدة اتجه إليها نحو التعمق بتحديد المشكلة ومناقشة ما قيل عنها ووضع الحل لها وقد اقتضى هذا جهداً يتحدث عنه هذا العمل العلمى فهو ثمرة رحلة علمية بذلت فيها كل ما استطعت لا ادعى العصمة فيه ، فإن كنت قد وقعت فذلك ما كنت أصبو إليه بكل إخلاص وإلا فهو عمل مجتهد قد يخطئ ويصيب .

والله من وراء القصد وهو ولى العوفيق

البَابُ الْأَوَّلُ

الفصل الأول

اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم

الفصل الأول

اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلام

إنه لمن المفيد هنا ونحن نقدم على البحث في تقسيم الكلام في اللغة العربية — وهو بحث لا تحفى أهميته العلمية في مجال الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة — أن نتطرق بإيجار إلى ما قاله النحاة الأقدمون في هذا التقسيم ، وما أبدوه من آراء في تحديد كل قسم من أقسام الكلام . وما ذكروه من علامات يتميز بها ، لتعرف على وجهات النظر المختلفة في هذا الصدد ، ثم نستخلص من تلك الآراء ما قد يفيدنا من أفكار وأحكام تخدم البحث ، وتساعد على إغناثه بالنتائج المتوخاة ، آخذين بالاعتبار أن آراء النحاة وأفكارهم في مجال التقسيم ستخضع لدراسة فاحصة منصفة وبفطرة موضوعية تبغى التوصل إلى الحقائق السليمة ولا تريد النيل من تلك الأفكار أو الانتقاص من شأنها ، وتهدف إلى النقد السليم ، ولا ترمى إلى طمس آثار المعاناة العلمية الرائدة التي نهضوا بها خلفوا لنا تراثاً لغوياً ونحوياً يقف بكبرياء على مر الزمان ويعد بحق أسطورة الأجيال المتعاقبة وملهمها الخالد . مشيرين إلى الأمور الآتية :

أولاً : يكاد يجمع النحاة القدماء — يهريين وكوفيين — على أن الكلام في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء ذلك على لسان : سيبويه ، وانكسائي ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والرماني ، وابن فارس ، والبطليني ، والشيخ شيري ، وابن (٣) أقسام الكلام العربي

الأنباري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ،
وابن هشام ، وابن الصانغ ، والسيوطي ، وغيرهم ممن ذكره في أثناء
استعراضنا لأقوال النحاة .

ثانياً : ورد في النصوص أن بعض النحاة جعل أقسام الكلام أربعة
فأضاف إلى الإسم والفعل ، والحرف قدماً رابعاً هو إسم الفعل سماه « الخالفة »
وبذلك كسر الطوق الذي فرضه النحاة القدماء على تقسيم الكلام واضعاً هذا
البعض إشارة الدعوة إلى إعادة النظر في التقسيم وهو ما نحن بصدد في هذا
البحث ، فقد لاحظنا حيرة النحاة في تقسيم الكلام واضحة أيضاً حين يتعرضون
لما سموه بأسماء الأفعال فمنهم من اعتبرها أسماء حقيقية^(١) ، وأعطى الدليل على
ذلك قبول أفعالها لعلامات الاسم ، وأبرزها التنوين ، وأنها لا تقبل علامات
الفعل ، ومنهم من اعتبرها أفعالا حقيقية^(٢) ونسب بعضهم هذا الرأي إلى
السكوفيين ، محتجين بأنها إنما كانت أفعالا ، لدلائلها على الحدث والزمن ،
ولرفعها الفاعل ، ونصبها المفعول ولتأديتها معاني الفعل من أمر ، ونهي .
ومنهم من يقول إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، ومنهم من
يقول إنها منزلة بين الأسماء والأفعال^(٣) . ومنهم من يقول إنها قسم
رابع من أقسام الكلام ، قسم للاسم والفعل والحرف^(٤) ، ومنهم من فصل
بين مفرداتها فاعتبر ما استعمل منها ظرفاً ، أو مصدرأ باقياً على اسميته ، واعتبر

(١) أنظر الأزهرى ، شرح التصريح ١٩٦/٢ ، والأشمونى ، شرح الألفية ١٩٥/٣ ،
وسيبويه الكتاب ١٢٣/١ ، والبرد / المقتضب ٢٠٢/٣ / وابن جني / الخصائص
٤٤/٣ ، ٤٥ ، وابن يعيش / شرح المفصل ٥٢/٤
(٢) أنظر السيوطي / همم الهوامع ١٠٥/٢ ، والأشمونى / شرح الألفية ١٩٥/٣ ،
وإبراهيم السامرائي / الفعل زمانه وأبنيته ١٢١ ، والخزوي في النحو العربي / نقد وتوجيه
ص ٢٢٣

(٣) الخزوي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ص ٢٠٢
(٤) أنظر السيوطي ، همم الهوامع ١٠٥/٢ ، وبغية الوعاة ١٢٧ والأشباه والنظائر
٢/٣ وحاشية الصبان ١٩٦/٣

قسماً منها أسماء أصوات كآف وأوه ، والقسم الآخر مصادر ، كقفرطك ، وحذرك ، وقسماً ثالثاً أسماء أفعال كعنه^(١) .

ثالثاً : اختلاف النحاة في مجال تقسيم الكلام ، فذهب من رأى للأسس الشكلية في التقسيم ومنهم من رأى الأسس الوظيفية ، أو ما يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية ، ومنهم من جمع بين هذه وتلك .

(١) اختلاف النحاة في تحديد الاسم وعلاماته :

اختلف النحاة في مجال تحديد الاسم وبيان علاماته ، فقد نقلت إلينا كتبهم وأبحاثهم هذا الاختلاف مجسدة حيرتهم واضطرابهم في إعطاء مفهوم محدد وواضح للاسم وهذا بيان بذلك :

١ — لم يحدد سيديويه الاسم بل اكتفى بالتمثيل له ، والتمثيل غير التحديد فقال : « فالكلام لاسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »^(٢) . ولقد كان تمثيله الاسم بالرجل والفرس والحائط مستنداً على أساس شكلى وذكر عن سيديويه أنه قال : « الاسم هو المحدث عنه »^(٣) ، مراعيًا بذلك المعنى الوظيفي له ، واعترض عليه بأن (كيف) التي اعتبرها اسماً لا يجوز أن يحدث عنها ، وإذن لا بد أن تندرج هي وأمثالها تحت قسم آخر من أقسام الكلام ليصبح ما قاله سيديويه .

٢ — ذكر المبرزد أن الكلام كله لاسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وأنه

(١) أنظر الأشموني — شرح الألفية ٣/١٩٥

(٢) الكتاب ١٢/١ (تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون) .

(٣) أنظر أحمد بن فارس — المصاحي ٨٢

لا يخلو من هذه الثلاثة سواء أكان عربياً أو أعجمياً^(١). وأن الإسم ما كان واقعاً على معنى نحو رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمر ، وما أشبه ذلك ، وأن أشهر علامة يتميز بها الإسم عنده هي دخول حرف الجر عليه وإلا فهو ليس باسم ، مراعيًا بذلك الجانب الشكلي في التقسيم وإن أوحى بالمعنى الوظيفي ، كما نقل عنه أن الإسم ما صالح أن يكون فاعلاً أى يؤدي وظيفة الفاعلية ، ويترضى على أقواله بأن بعض الكلمات التي اعتبرها هو وأمثاله من الفحاة أسماء لا يصح دخول حرف الجر عليها ، كإذا ، وكيف ، ومهما ، وأن (كيف) و (عند) ، و (حيث) و (أين) مثلاً هي أسماء عند الفحاة وهي لا تصلح أن تكون فاعلة ، ولا تؤدي وظيفة الفاعل ، فلا يصلح لها الفعل ، فلا يجوز أن تقول (جاء كيف) و (ذهب عند) و (رجع أين) وإذن فلا بد أن تخرج هذه الكلمات وأمثالها عن حد الاسم ليستقيم قول المبرد ويركن إلى رأيه .

٣ — ذكر الفراء حين تعرض لقوله تعالى من سورة الزمر : « هل هن كاشفات ضره وممسكات رحمته »^(٢) « فون فيهما عاصم والحسن وشيبة المدني ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب ، ومثله (إن الله بالغ أمره) ، و (بالغ أمره) ، و (موهن مكيد الكافرين) ، و (موهن مكيد الكافرين) ، وللإضافة معنى مضى من الفعل فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول : (أخوك أخذ حقه) ، فنقول ههنا (أخوك أخذ حقه) ويقبح أن تقول (أخذ حقه) ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : (أخوك أخذ حقه) ، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتل حمزة ، لأن معناه ماض ، ففتح القنوين لأنه إسم^(٣) . وقال الفراء

(١) أنظر المغتضب ، ٣/١ (تحقيق محمد عبد الحالح عزيمة) .

(٢) أنظر الآية ٣٨ ، والتعبير أجزاء منها .

(٣) معاني القرآن ج ٢ ص ٤٢٠ (تحقيق ومراجعة النجاشي) .

في تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » : « ولو نوت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فاذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة »^(١) ، فقد جعل الفراء (إسم الفاعل) غير للعامل إسماً . أما للعامل فقد جعله فعلاً قسيماً الماضي والمضارع سماه الكوفيون (الدائم)^(٢) يؤيد ذلك ما ذكره الفراء نفسه حين عرض لتفسير قوله تعالى : (ولا تكونوا أول كافر به)^(٣) ، وما ذهب إليه أبو العباس ثعلب ، فقد كان يأتي بإسم الفاعل في الكلام فيسميه (فعلاً) حيناً و (دائماً) أى فعلاً دائماً — حيناً آخر ، فقد ذكر في مجالسه حين عرض لمباحبة اسم الإشارة (هذا) فقال : « وإذا جاءوا مع (هذا) بالآلف واللام كانت الآلف واللام نعتاً (لهذا) فقالوا : (هذا الرجل قائم) ، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن ينصب الفعل وقد أجاز بعض النحويين والفراء بأباه »^(٤) ، فقد سى ثعلب كلمة (قائم) فعلاً كما يبدو من قوله ، وهذه التسمية قد سار عليها الكوفيون كما ذكرت .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أحس الفراء بوجه التشبه بين الإشارات والموصولات ، فأجاز أن تكون الإشارة موصولة^(٥) فقال « العرب قد تذهب بـ (هذا) و (ذا) ، إلى معنى الذى فيقولون ومن ذا يقول ذاك . في معنى من الذى يقول ذاك ؟ وأنشدوا :

عدس ما لعباد عليك أمانة أمنت وهذا تحملين طليق

(١) معاني القرآن ٢٠٢/٢ (تحقيق محمد على النجار) .

(٢) المصدر السابق ١٦٥/١ ، وإسم الفاعل للمؤلف ص ٧٧ — ٧٩

(٣) المصدر السابق ٣٢/١ — ٣٣ (طبعة دار الكتب ، تحقيق نجاة النجار) .

(٤) مجالس ثعلب ٥٤/١ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .

(٥) أنظر معاني القرآن ج ١ ص ١٣٨ ، ١٣٩

كأنه قال : والذي تحمّلين طليق^(١) .

مما تقدم نستطيع أن نستخلص الأمور التالية :

(أ) إن آراء الفراء في اسم الفاعل وهو الرمز العام لطائفة الصفات تحمل إشارة الدعوة إلى دراسة هذه الطائفة وملاحظة دورها الوظيفي في سياق الكلام وهو بلا شك دور يختلف عن دور الاسم والفعل لأننا لا نتفق مع الفراء في جعلها في طائفة الأفعال لما تتميز به من معان وظيفية وظواهر شكلية تختلف عما يتميز به كل منهما .

(ب) أن تنوين « اسم الفاعل » في اعتقادنا ظاهرة شكلية تختلف عن تنوين الأسماء فهي ذات طابع متميز يميز لاسم الفاعل وبقية الصفات القيام بدور وظيفي يختلف عن دور الاسم في سياق الكلام .

(ح) إن إحساس الفراء بوجه الشبه بين الإشارات والموصولات أمر يستحق الاهتمام لأن « صفة الاستغناء عن تكرار الاسم الظاهر التي يتصف بها كل منها مع الضمائر جعلها ذات معان وظيفية واحدة لها ظواهرها الشكلية المتميزة ، كل ذلك مبرر لإفرادها في قسم خاص من أقسام الكلام هو قسم الضمير .

٤ — نقل عن السكسائي أنه قال : « الاسم ما وصف »^(٢) ، مستنداً في التحديد على أساس وظيفي هو الوصفية ، وقد عورض قوله بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولا يجوز وصفها مثل (كيف وأين) فلا بد من إخراج مثل هذه الكلمات من قائمة الأسماء ليصبح قوله .

(١) المصدر نفسه .

(٢) أنظر أحمد بن فارس — الصحاح ٤٩

٥ — ذكر ابن السراج أن السكلام يتألف من ثلاثة أشياء : إسم ، وفعل ، وحرف^(١) ، وبين أن الاسم مادل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً ، وغير شخصى . وقد راعى فى ذلك المعنى الوظيفى للتقسيم وهو دلالة الإسم على مسمى مجرد عن الزمن ولم يراع فى حده الجانب الشكلى وهو بجانب المبنى ، وقد أدرج فى الحد المصادر والظروف حيث قال : « وأما ما كان غير شخصى فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، واليلة ، والساعة »^(٢) .

وذكر ابن السراج أيضاً أن الإسم مازج أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر ، والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول ذهب يقوم ولا يقوم يجلس^(٣) .

وبهذا أكد ابن السراج المعنى الوظيفى فى تحديد الاسم ، إلا أنه استدرك فذكر أيضاً علامات شكلية يميز بها الاسم عن غيره من أقسام السكلم ، وكأنه أحس بأن المعانى الوظيفية للاسم غير كافية لتحديده ، فقال : « والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة منها :

دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل والجمار ، والضرب والحد ، فهذا لا يكون فى الفعل ، ولا تقول : اليعقوم ، ولا اليزهد ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا ترى أنك لا تقول قد الرجل ،

(١) الأصول ١/١ (تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى) رسالة دكتوراه — مطبوعة بالرونيو .

(٢) المصدر السابق ص ١ ، ٢

(٣) أنظر المصدر السابق ص ٢

ولا سوف العلام» ، وذكر بعد ذلك أن قد وسوف لا يمتنعان من الدخول على الإسم فقط بل يمتنعان أيضاً من الدخول على الحرف وعلى فعل الأمر . ثم عاد ابن السراج فذكر قياً خلافة بين الإسم والفعل مالمخصها أن الإسم ينعت ، والفعل لا ينعت تقول : مررت برجل عاقل ، ولا تقول : يضرب عاقل ، فيكون (العاقل) صفة ليضرب . والإسم يضم ويكنى عنه . تقول : زيد ضربه . والرجل لقيته والفعل لا يكنى عنه فتضمره ، لا تقول : يقوم ضربه ، ولا أقوم تركته ، إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل إسم وإنما يعرف بها الأكثر ، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء ، ومن الأسماء ما لا يكنى عنه^(١) .

وإذا كان ابن السراج قد ذكر في العبارات السابقة أن ما يميز الإسم من الفعل هو صلاحية الإسم لأن يكون موصوفاً في الكلام وعدم صلاحية الفعل لذلك — وعو تحديد واضح للدور الوظيفي الذي يتميز به الإسم في التركيب الكلامي — وأن الإسم يضم والفعل لا يضم — وهو ظاهرة شكلية متميزة في كل منهما — فإن ابن السراج قد ألمح إلى أن المضمرات — وقد عدّها هو وغيره من الأسماء — لا تنطبق عليها علامات الأسماء لأنها لا تضم ولا يكنى عنها ، ولا توصف ، وهذا القول محفز لإفراد الضمائر في قسم خاص من أقسام الكلام .

٦ — استند الزجاجة في تحديد الإسم على أسس شكلية حيناً ووظيفية حيناً آخر ومزج بين الأسس الشكلية والوظيفية في بعض الأحيان ، فالإسم عنده : ما جاز أن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وميز الإسم بانفراده بقبول الجر ، والتنوين ، ودخول الألف واللام عليه ، وصلاحيته لأن يكون موصوفاً ، ومضمرأ ، ومنادى^(٢) ، وقد عورض بأن

(١) المصدر السابق

(٢) أنظر الجمل ص ١٧ ، ١٨

من الأسماء ما لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف من حروف الجر، وهي الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه في باب « ما لا يقع إلا في النداء خاصة » ولا يستعمل في غيره مثل قول العرب : يا هناه أقبل ، لا يستعمل إلا في النداء خاصة ، لا يقال : جاءني هناه ، ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه ، لأنه للنداء خاصة .

ثم إن هناك مما اعتبره الزجاجي وغيره أسماء ما لا يصلح أن تكون فاعلاً كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و (لعمري) و (أيمن الله) ونحو ذلك . أما قوله بأن الإسم ينفرد بقبول الجر ، والتنوين . ودخول الألف واللام عليه ، وبصلاحيته لأن يكون موصوفاً ، ومضمرأ ، ومنادى — وهذه علامات شكلية في غالبها — فقد عورض بها أيضاً ، ذلك أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصغر ، ولا تنون ، ولا توصف نحو (من ، وما ، وجير ، وأيمن الله) ، وأن هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخلها الألف واللام ولا توصف كأسماء الإشارة ، والمضمرات ، وأسماء الأفعال ، فلا بد إذن من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصح قول الزجاجي وغيره ممن شاركوه هذا الرأي .

لقد سمي الزجاجي كان وأخواتها حروفاً قال ذلك في حديثه عنها تحت عنوان « باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر »^(١) ، وفي حديثه عن حروف الخفض قال : « اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاص للأسماء ، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف »^(٢) فلم يعتبر الظروف من الأسماء وأورد لها أمثلة هي : خلف ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، ووسط وبين ، وأعلى ،

(١) أنظر المصدر السابق ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) المصدر السابق ٧٢ .

وحذاء ، وتلقاء ، وإزاء ، وعند ، ومع ، وما أشبه ذلك ^(١) . وقد أشار إلى أن بعض الحروف ما يقوم بوظيفة الاسم نحو « عن » و « على » .

وسمى الزجاجي كل الكلمات التي تستعمل في الشرط حروفاً فقال « حروف الجزاء : إن ، ومهما ، وإذا ما ، وحيثما ، وكيف وكيفما وأين ، وأينما ، وأنى ، وإيان ، ومن ، وما » ^(٢) ، فلم يفرق بين ما اعتبره النحاة حروفاً وما اعتبروه أسماء . وفي تصوري أن دورها الوظيفي الواحد في التركيب الكلامي هو الذي دفعه إلى جمعها في قسم سفذكه في التقسيم الجديد بإذن الله يؤيد ذلك أيضاً إصرار الزجاجي في مجال آخر على الجمع بين ما اعتبره النحاة حروفاً ، وما اعتبروه أسماء ، وسماها جميعاً حروفاً فقال في باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالإبتداء والخبر وتسمى حروف الرفع : وهي : إنما ، وكأنما ، ولعلما ، وبينما ، وأين ، وكيف ، وهل ، وبلى ، ومتى ^(٣) ، وذكر الزجاجي خصائص ما سماه أسماء موصولا فقال : « واعلم أن الاسم الموصول لا ينعت ، ولا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته ، لأنه بعد صلته بمنزلة اسم واحد ، ولا يصح معناه إلا بالمائد عليه . من صلته » ^(٤) . وفي رأي أن الخصائص التي ذكرها الزجاجي لما سماه النحاة أسماء موصولا — كافية لإخراجه من عداد الأسماء ذلك أن الاسم ينعت ، والموصول لا ينعت وأن الاسم يؤكد ، والموصول لا يؤكد ، والاسم يعطف عليه والموصول لا يعطف عليه ، والاسم يستثنى منه ، وليس كذلك الموصول .

(١) المصدر السابق ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ٣٣٨ .

إلا بعد تمام صلته ، فالاختلاف بينهما واضح من الناحيتين الشكلية والوظيفية ، وهذا مبرر لإخراج الموصول من طائفة الأسماء .
وبعد فليس أدل على إخراج كثير من الكلمات التي اعتبرها النحاة أسماء من حيز الإسم — من قول الزجاجي في إيضاحه : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول ، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم »^(١) .

٧ — ذكر الفارسي أن " ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم ، مراعيًا بذلك المعنى الوظيفي في التحديد ، وأدرج المصادر في طائفة الأسماء فقال : والاسم الدال على معنى غير عين نحو العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين ، وذلك بعد أن ذكر أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف .

إلا أن الفارسي لم يهمل الجانب الشكلي في تحديد الاسم فذكر له علامات يعرف بها هي : جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين له ، فكل كلمة قبلت هاتين علامتين فهي عنده في عداد الأسماء . والملاحظ أن المقصود بالألف واللام عنده هو (أل) المعرفة . وليست الموصولة كما جاء في تمثيله بالعلام والفارس كما أن المقصود بالتنوين عنده هو تنوين التمسكين^(٢) .

فالفارسي من أشهر أئمة النحو يحصر تعريف الاسم بما جاز الإخبار عنه كما يرى أن علاماته الشكلية تنحصر في قبوله (أل) المعرفة ولحاق التنوين له .

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٤٨ (تحقيق مازن المبارك) .

(٢) أنظر الإيضاح ص ١ (تحقيق حسن شاذلي) .

وفي مجال النظر إلى التركيب الكلامي وتشخيص أقسام الكلام من خلال التركيب ذكر الفارسي " أن الاسم يتألف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمرو أخوك وبشر صاحبك ، ويتألف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله ، وسر بكر ، ومن ذلك زيد في الدار ، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إن عمراً أخوك ، وما بشر صاحبك ، وهل كتب عبد الله ؟ وما سر بكر ، ولعل زيداً في الدار ، وما عدا ما ذكر مما يمكن اثتلافه من هذه الكلام فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو يا زيد ، ويا عبد الله فإن الحرف والاسم قد اثتلف منهما كلام مفيد في النداء ^(١) .

٨ — ذكر الرماني " أن الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان ^(٢) مراعيًا بذلك المعنى الوظيفي في التحديد وهو دلالة الاسم على المسمى ، دون أن يدل على شيء من الزمان .

٩ — ذكر ابن فارس ما قاله أشهر النحاة في حد الاسم وعلاماته وسرد آراءهم ثم أورد مناقشة جادة ونافعة لها أثرها في توجيه البحث ^(٣) . إن أهم ما تضمنته مقالة ابن فارس في تقسيم الكلام وبيان مفهوم الاسم :

(أ) إجماع أهل العلم أن أقسام الكلام ثلاثة : إسم ، وفعل وحرف .

(ب) نقل ابن فارس آراء سيديويه في تحديد الإسم ، فالاسم عند سيديويه ، رجل ، وفرس ، والإسم عنده هو أيضاً المحدث عنه ، والاسم عنده ما صالح أن يكون فاعلاً وقد عورض سيديويه بأن رأيه الأول مجرد تمثيل للاسم وليس

(١) المصدر السابق .

(٢) رسائل في النحو واللغة ص ٣٨ — تحقيق مصطفى جواد ويعتوب مكتوف .

(٣) الصاحبي ص ٤٩ — ٥١

تحدد له ، وبأن (كيف ، وعند ، وحيث ، وأين) اعتبرها أسماء وليكنها لا يتحدث عنها ولا يصلح لها الفعل - أى لا تصلح أن تكون فاعلا ، كما أورد في رأيه الثانى والثالث .

(ج) نقل ابن فارس عن الكسائى قوله إن الاسم ما وصف مراعياً بذلك المعنى الوظيفى فى التحديد وقد عورض قوله هذا بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وليكنها لا توصف مثل : (كيف ، وأين) فلا بد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء ليصح قول الكسائى .

(د) نقل ابن فارس عن الفراء قوله : الاسم ما احتمل التنوين ، أو الإضافة أو الألف واللام معتمداً أسساً شكلية محضة فى تحديد الاسم .

وقد عورض قوله بأن " هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، وليكنها لا تنون ، ولا تضاف ولا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام مثل (كيف ، وأين) وتحديد الفراء الاسم بهذه العلامات أمر يسوغ إخراج ما لم ينطبق عليه من حيز الأسماء إلى أقسام آخر .

(هـ) نقل ابن فارس عن الأخفش أن الكلمة تكون اسماً إذا صلح لها الفعل والصفة ، وقبلت التثنية والجمع وامتنعت عن التصريف ، معتمداً أسساً شكلية ووظيفية فى التحديد وقد عورض قوله هذا بأن (كيف ، وأين ، وإذا) — وقد اعتبرها النحاة أسماء — لا ينطبق عليها هذا التحديد ، فلا بد إذن من إخراجها من طائفة الأسماء ليصح قول الأخفش .

(و) نقل ابن فارس أن الزجاج قد سئل عن أحد الأسماء فقال : بصوت مقطوع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان أو مكان ، مستنداً بذلك على

أساس من الوظيفة التي يؤديها الاسم وهي الدلالة على المسمى دون الزمان ، وقد عورض قوله هذا بأن الحرف مثل (هل وبل) صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان . فلا يصح إذن قول الزجاج في تحديد الاسم لأنه يدخل الحروف في هذا التحديد .

(ز) ذكر ابن فارس أن " بعض النحاة قالوا ، إن الاسم هو ما صالح أن ينادى يقال ، إن هذا القول خطأ أيضاً ، لأن كيف وأين ، وإذا لا يصح أن يقع عليها نداء ، وقد اعتبرها النحاة أسماء ، وفي تصوري - كما ذكرت - أن مثل هذه الكلمات ينبغي أن تخرج من طائفة الأسماء ليصح قول النحاة في صلاحية الاسم لأن يكون منادى .

وبعد هذه الجولة العلمية مع ما ذكره ابن فارس بشأن الاسم وبيان علاماته يحق لي القول إنه بذلك جسد اضطراب النحاة وحاول بنقده الشخصي تشخيص الشكل لكنه لم يحاول إعطاء الحلول فأبقى على اضطرابهم في تحديد الاسم وعلاماته وصرح أحياناً بمعارضة مبتورة .

١٠ - قد يكون من المفيد هنا أيضاً أن نذكر مناقشة البطلاني لآراء الزجاجي وغيره من أئمة النحوي في تقسيم الكلم التي وردت في كتابه المسمى بـ (الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) ، هذه المناقشة ستسهم إلى حد كبير في اكتشاف حيرة النحاة وقلقهم في تقسيم الكلم ، ولعلها تسكون علامة مضيئة لما نهدف إليه من تحديد واضح لأقسامه ، فقد ذكر أن تقسيم الزجاجي الكلم ثلاثة أقسام صحيح لا اعتراض فيه لمعارض ، إلا أنه اعترض عليه بقوله : « وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو دخل عليه بحرف من نحروف الخفض ، فإنه لا يصبح على الإطلاق ، لأننا نجد من الأسماء

مالا يكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا يدخل عليه حرف خافض وهى الأسماء التى ذكرها أبو القاسم فى باب مالا يقع إلا فى النداء خاصة ولا يستعمل فى غيره ، فمن ذلك قول العرب : يا هناء أقبل ، لا يستعمل إلا فى النداء خاصة . لا يقال : جاءنى هناء ولا رأيت هناء ، ولا مررت بهناء ، لأنه للنداء خاصة هذا نص كلامه ، وهو يناقض ما صدر به كتابه ، وكذلك تجد فى الأسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التى يجازى بها ، وكذلك (جبر) و (عوض) و (لعمري) و (آمين الله) ونحو ذلك ، وكلها خارجة عن هذا التحديد ، ومثل هذا لا يسمى حداً ، وإنما يسمى رسماً ، لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ، ويحيط به ولذلك سماه المتكلمون الجامع المانع ^(١) .

ولم يكتف البطلاني بمناقشة الزجاجي — كما أشرنا — بل ذكر آراء أئمة النحو فى هذه المسألة ثم ناقشها فقال : « فأما أبو العباس المبرد فإنه قال فى مقتضبه : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم ، وحكى عنه على بن سليمان الأخفش أنه قال : الاسم ما أخبر عنه ، وهو قول أبي على فى الإيضاح ، وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة فقال : إذا وجدته يحسن له الفعل والصفة نحو قولك (زيد منطلق) ثم وجدته أيضاً بشئ ويجمع نحو زيد ، وزيدان وزيدون ، ثم وجدته أيضاً يمتنع من التصرف ، علمت أنه اسم ، وقال أيضاً ما يحسن فيه يتقضى ويضرنى فهو اسم ^(٢) ، وبرى الرياشي — فيما أورده البطلاني — أن الاسم ما يضم فى أى ما يكون خبراً ، وقد فسر قوله هذا بأنه أراد أن الاسم ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً ، فإن كان أراد ذلك فهو خطأ ،

(١) اللؤلؤ فى إصلاح اللؤلؤ من كتاب الجبل ص ٥٦ ، ٥٧ (تحقيق سعيد عبد الكريم

من نسخة مطبوعة بالروايو) .

(٢) المصدر السابق ص ٥٨ ، ٥٩ .

لأن الأسماء والأعلام نحو زيد وعمرو تكون أخباراً ولا تضمير فيها ، وينبغي
على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء ، لأنها تكون أخباراً ويضمير فيها ،
وإن كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير ، وما يعود عليه
ضمير فهو خطأ أيضاً ، لأن من الأسماء ما لا يضمير مثل (صه ، ومه) ،
ولا يعود عليه ضمير ، ومن خلال مناقشة رأي الرياشي ينبغي أن نخرج أمثال
(صه ، ومه) من حيز الأسماء وأن ندرجها في قسم آخر ليصح رأيه ^(١) .

ويرى أبو عبد الله الطوال - فيما أورده البطلانيوسي - أن الاسم ما اعتورته
المعاني ، وانتسبت إليه الأوصاف ^(٢) ، مستنداً في التحديد على أساس وظيقي ،
وقد عورض قوله بأن الأفعال أيضاً تعتورها المعاني ، وأن هناك كلمات اعتبرها
النجاة أسماء ولكنها لا توصف . وقد سبق القول في ذلك .

ويرى بعض النجاة - فيما أورده البطلانيوسي أيضاً - أن الإسم ما جاز
أن ينادى ، وما جاز أن يمدح ويذم ، وهذا خطأ لأن هناك كلمات اعتبرها
النجاة أسماء لا يصح فيها النداء والمدح والذم مثل : كيف ، وأين ، وإذا
وأمثالها ، فلا بد من إخراج هذه الكلمات من حيز الأسماء ليصح رأيهم في
تحديد الاسم ^(٣) .

وبعد فلقد أحسّ البطلانيوسي - كما نحسّ - أن من واجبه كباحث في
اللغة ودارس مسائلها أن يتصدى لآراء علماء النحو يستفيد منها ويفيد
مؤكد أن النقد عملية مشروعة وأن محاولة الوصول إلى الحقيقة ينبغي
ألا يقف دونها رأي ضعيف ولا يصددها نظر قاصر .

(١) المصدر نفسه ص ٦١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أنظر المصدر السابق ص ٦٤

وليس أدل على إحساس البطلليوسى باضطرابات النحاة وحيرتهم في تحديد الاسم وعلاماته من قوله مذهباً على آرائهم : « وجميع ما ذكره من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للاسم ، وإنما هو رسم وتقريب ، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود ، كما ذكرنا ، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض » (١) .

قصد بذلك أقوال : الزجاجى ، والمبرد ، والأخفش ، وابن السراج ، والزجاج ، والسيرافى ، والسكسائى ، والفراء ، وهشام الضرير — وهو من مشايخ السكوفيين — والرياشى ، وأبى عبد الله الطوال ، والهرامى ، وأبى على الفارسي ، وسيمويه ، وغيرهم ممن لم يذكر أسماءهم ، واستكمالاً للفائدة وتجسيذاً لاضطراب النحاة وحيرتهم في تحديد الاسم وعلاماته واعتراضاً بفضل البطلليوسى في اكتشاف بعض مواطن الخلل في أقوال النحاة نسوق جانباً من نقده لبعضهم في محال تحديد الاسم لما لذلك من فائدة في إغناء البحث بأفكار لها تفيد فقال : « فما يفسد به تحديد أبى العباس وتحديد الأخفش ، والسكسائى والفارسي ، والفراء ، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول أبى القاسم الزجاجى لأنا نجد من الأسماء — كما تقدم — ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف جر ، ولا يكون مخبراً عنه ، ولا خبراً ، ونجد منها ما لا يجوز أن يثنى ويجمع ولا يصغر ، ولا يوصف ، نحو الأسماء التي تستعمل في القسم نحو (جبر) و (عوض) و (أئمن الله) والأسماء التي تنوب مناب ألف الاستفهام ، ومناب حرف الشرط ، والأسماء التي سميت بها الأفعال ، ونجد ما يخبر عنه ، ويكون خبراً ويكون فاعلاً ويكون مفعولاً ومجروراً ، ولكنه لا يصغر ، ولا ينون نحو (من ، وما) فينتقض قول من حد الاسم بأنه ما جاز أن يثنى ويجمع وينون ، وينتقض قول من حده بأنه : ما جاز أن يضاف ،

(١) المصدر نفسه ص ٦٢

أو يدخله الألف واللام بأسماء الإشارة وبالمضمرات ، وبأسماء الأفعال نحو
(صه) و (مه) ^(١) .

وعقب على تحديد سيبويه للفعل والحرف دون الإسم بقوله : « وكأنه جعل
تعريفه من حد الفعل وحد الحرف حداً له ، وكأنه رأى ما في تحديده من
الإشكال الذى أوجب اضطراب العلماء فيه ، فالأشبه عنده أنه جعل تعريفه
من الحد حداً له ^(٢) .

وبعد أن رأى البطلانيوسى أن كل ما أورده النحاة عن الإسم لا يصح أن
يكون حدوداً ، وإنما هى رسوم وضعت على جهة التقريب -- وهذا رأى له
خطورته وآثاره -- ذكر أن (أشبه) الأقوال بأن يكون حداً للإسم أن
يقال : الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن
أن يفهم بنفسه .

وعقب على ذلك بقوله : « لأن حكم الحد أن يكون مركباً من جنس
الشيء الذى يشاركه فيه غيره ، ومن فصوله التى ينفصل بها عن كل ما يقع
تحت ذلك الجنس ، فقولنا (كلمة) لفظ تجمع الاسم والفعل والحرف ، فهى
كالجنس لهما ، وقولنا : تدل على معنى فى نفسها - فصل يخلص الاسم من الحرف
وقولنا على معنى غير مقترن بزمان - فصل يخلص الاسم من الفعل ، واشترط
الإفراد لئلا يلتبس بالجل ^(٣) .

بعد هذه الجولة المفيدة مع البطلانيوسى ومناقشاته لآراء النحاة ، يمكننا
أن نستخلص منها الأمور التالية :

(١) المصدر السابق ص ٦٢

(٢) المصدر نفسه ص ٦٦ ، ٦٧

(٣) المصدر السابق ص ٦٤ ، ٦٥

— ١٥ —

(١) التأكد من اضطراب النحاة في تحديد مفهوم واضح للاسم وبيان علاماته .

(ب) لا بد من إخراج كثير من الكلمات من طائفة الأسماء لتصح آراء النحاة فيما قالوه عن الإسم . كالأدوات والإشارات ، والضمائر وما يسمى بأسماء الأفعال

(ج) إن إحجام سيبويه عن وضع تحديد واضح للاسم واكتفاءه بالتنزيل له ، كافاً من أسباب الاضطراب الذي وقع فيه النحاة في مجال التحديد ، وفي ذلك محاولة لإدراج كثير من الكلمات العربية في طائفة الأسماء دون أن تصلح لذلك على مستوى الشكل والوظيفة ، واصطناع المسوغات التي طوقت فكر النحاة العرب في تقسيم السكلم . بعيداً عن ترجمة الظواهر اللغوية بوصف دقيق لما عبر به العربى الأول حين استخدمت مختلف أنواع الكلمات في الأساليب المتعددة .

(د) أن البطلانيوسى — وقد شخص الخلل في أقوال النحاة في مجال تحديد الاسم — لم يكلف نفسه إعطاء الحلول لما أشكل عليهم فأبقى كما أبقى ابن فارس من قبل على الاضطراب والتساؤل دون أن يضع جواباً .

١١ — يرى الزنجشبرى أن الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران^(١) . وقد راعى في تحديده المعنى الوظيفى للاسم فهو يرى أن دلالاته على التسمية وظيفية صرفية يتميز بها الاسم عن غيره ولذلك فقد أوضح أن هذه الدلالة مجردة عن الاقتران بما يفيد المعنى الزمنى ، فالاسم لا يدل على الزمن بصيغته بأية حال من الأحوال على أن الزنجشبرى قد ذكر للاسم خصائص شكلية سنتطرق إليها فيما بعد .

(١) أنظر الفصل من ٦ ط ١ / التقدم ١٣٢٣ هـ .

١٢ — ذكر ابن الشجري أن سيبويه لم يجد الاسم لما يعقور الحد من الطعن ، وقد تطرقنا إلى ذلك عند حديثنا عما أورده البطلانيوسى من مقالات النحاة . ثم نقل ابن الشجري أن بعض النحويين المتأخرين حدد الاسم فقال : الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان محصل ، ثم ذكر أن هذا البعض وصف الزمان (بمحصل) ليدخل فى الحد أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر ، من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلا أنها تدل على زمان مجهول ، ثم يستطرد قائلاً : ألا ترى أنك إذا قلت : ضربى زيدا شديداً ، احتمل أن يكون الضرب قد وقع وأن يكون متوقفاً ، وأن يكون حاضراً ثم قال : وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : (الاسم ما دل على معنى به دلالة الوضع ، وعقب على قوله هذا بقوله : وإذا تأملت الأسماء كلها حق التأمل وجدتها لا يخرج شيئاً منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها ، فى الإظهار ، والإضمار ، وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسم الإشارة ، وعلى تباين الأسماء فى الدلالة على المسميات من الأعيان ، والأحداث ، وما سميت به الأفعال من نحو : صه ، وأيه ، ورويد ، وبه ، وأف ، وهيهات إلخ)^(١) .

وكل هم ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع فى باب واحد هو باب الاسم بين المسميات ، والصفات ، والمضمرات ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام والشرط مثل : متى ، وأين ، وكى ، وكيف ، وأيان ، ومن ، وما ، وأنى .

١٣ — دافع ابن الأنبارى عن التقسيم الثلاثى للكلمة وبالغ فى ذلك كثيراً ظهر ذلك واضحاً من قوله : « فإن قيل لم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة

(١) انظر الآمال : ٢٩٢/١ وما بعدها .

لا رابع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة بمبرها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويقوم في الخيال الخ^(١) .

وابن الأنباري في موقفه هذا قد ارتضى لنفسه تقليد شيوخه ولذلك لم يعمد إلى حذف الاسم وكأنه أحس بما يخلق له التحديد من اعتراضات جوبه بها أسلافه فاكتمى بما يتميز به الاسم من علامات ، وليته أوجز فيها فقال : « فإن قيل ما علامات الاسم ؟ قيل علامات الاسم كثيرة فمنها : الألف واللام مثل ، الرجل واللام ومنها التنوين نحو رجل و غلام ، ومنها حروف الجر نحو من زيد وإلى عمرو ، ومنها التثنية نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع نحو الزيدون ، والعمرون ، ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ، ومنها الترخيم ، نحو : « نادوا يا مالك ليقتض علينا ربك » ومنها التصغير نحو : زَيْدٌ ، وُعَيْشِرٌ ، في تصغير زيد ، وعمرو ومنها الوصف نحو : زيد الماقل ، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، نحو ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون مضارعاً فإليه نحو : غلام زيد ، وثوب خز ، ومنها أن يكون مخبراً عنه ٠٠٠ فهذه معظم علامات الاسم »^(٢) .

فقد اعتمد ابن الأنباري في تحديد الاسم على بيان علاماته الشكلية وبعض من معانيه الوظيفية ، وفي تصوري أنه جمع ما قاله أكثر من نحوي واحد ممن سبقه من النحاة في علامات الاسم وخصائصه غير أن ابن الأنباري حدد الاسم في مجال آخر بأنه ما يخبر به ويخبر عنه^(٣) ، معتمداً على إدراك

(١) أسرار العربية ص ٣

(٢) نفس المصدر ص ١٠ ، ١١

(٣) المصدر السابق ص ٤

دوره الوظيفي في الكلام . وكل ما قاله ابن الأنباري لم يسلم من المعارضة التي أوجدها فيما سبق من قول ، أخرجنا بموجبها كثيراً من الكلمات التي اعتبرها النحاة أسماء من طائفة الأسماء .

١٤ — ذكر ابن يعيش أن الناس أكثروا في حد الاسم وأن سيهويه لم يحده بمحد ينفصل به عن غيره ، وكأنه لما حدَّ الفعل والحرف تميز عنده الاسم . وأورد ابن يعيش أن أبا بكر محمد بن السري^(١) قال : الاسم ما دل على معنى مفرد ، فمقب على قوله فقال : كأنه قصد الانفصال من الفعل ، إذ كان الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان .

دافع ابن يعيش عن أقوال بعض النحاة في حد الاسم وفلسف دفاعه لتصح أقوالهم ، وفاته أن القضايا اللغوية توصف ولا تفلسف فلنستمع إليه بقول : « فإن قيل : اليوم والليلة قد دلت على أزمنة ، فما الفرق بينها وبين الفعل ؟ قيل : اليوم : مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر ، والفعل ليس زماناً فقط ، فإن قيل : فأين ، وكيف ، ومتى ، أسماء دلت على شيئين الإسمية والاستفهام ، وهذا قادح في الحد ، فالجواب إن هذا إنما يكون كاسماً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الإستعمال ، فأما وقد نقل عن بابه ، واستعمل مكان غيره على طريق النياحة فلا ، وذلك أن (من) يدل على الإسمية بمجردا ، واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج ؟ من تقدير همزة الإستفهام معها ، فكأنك قلت : من عندك ؟ أصله : أمن عندك ؟ فهما في الحقيقة كلمتان : الهمزة إذ كانت حرف معنى ، و (من) الهدالة على المسمى ، ولسكنه لما كانت (من) لا تستعمل إلا مع الإستفهام استغنى عن همزة الإستفهام للزومها إياه ،

(١) يقصد ابن السراج .

وصارت (من) نائبة عنها ، ولذلك بغيت فدلاتها على الإسمية دلالة لفظية ودلاتها على الإستفهام من خارج ، ولو وجد اسم معرب نحو زيد ، وعمر و هو يدل على ما دل عليه (من) من غير نيابة لكان قادحاً في الحد^(١) .

يمثل هذه الصورة يطوق النحو بالفلسفة ، ويمثل هذا الذي ذكرناه تفلسف قضاياء ، فهل كان العربي يقصد من عبارته (من عندك ؟) :
أمن عندك ؟ !

الذي يبدو أن ابن يعيش أحسّ كما أحسّ غيره من النحاة — أن لا بد أن يفلسف القضية ليدخل بعض الكلمات في طائفة الأسماء دون أن يكون مسوغ لهذا التعسف والإصرار ، ولماذا كان واقع الإستعمال لا يحدد موقع الكلمات بين أقسام الكلام من خلال معناها الوظيفي ، ومن خلال الدور الذي تنهض به في سياق الكلام ، فعلى أى أساس يحدد ذلك ؟

لم يكتب ابن يعيش بما قاله بعض النحاة في حد الاسم كابن السراج والسيرافي والزنجشري وشرح أقوالهم وبيان ملاحظاته وتحفظاته عليها — بل ارتضى أيضاً خصائص الاسم التي أوردها الزنجشري في الفصل فشرحها معلافاً اتصاف الاسم بها^(٢) ، ذاكراً أنها من غالب خصائص الأسماء ، فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك وهذه الخصائص هي : جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التعريف عليه ، وذكر أن الزنجشري لم يقل دخول الألف واللام عليه كغيره من النحاة إحترافاً من (أل) الموصولة التي تدخل على الصفات ويشمل التعبير (أم) التي للتعريف في لغة

(١) شرح المفصل ١ ص ٢٢

(٢) أنظر المصدر السابق ١ ص ٢٤

الطائنين ، ثم الجر ، والتقنوين والإضافة وذكر أنَّ المقصود بالإضافة هو صلاحية الاسم لأن يكون مضافاً لا مضافاً إليه .

ومن الجدير بالذكر ونحن نتحدث عن (خصائص) الاسم التي ارتضاها ابن يعيش أن نتطرق إلى شرحه لمعنى (الخصائص) الذي تم بوجبه إدراج كثير من الكلمات في طائفة الأسماء مع كونها لا تصلح لذلك كالمضمرات والأدوات كـأين ، وكيفَ ومن ، قال : الخصائص جمع خصيصة ، وهي تأنيث التخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت إسمًا للشيء الذي يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه وأماره على وجوده كدلالة الحد ، إلا أنَّ دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحد دلالة عامة ، وذلك أنك إذا قلت : (الرجل) دلت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة إسمًا والحد يدل على ضروب الأسماء كلها ، والحد يشترط فيه الإطراد والإنعكاس نحو قولك : ما دل على معنى مفرد فهو اسم ، وما لم يدل على معنى على ذلك فليس باسم ، والعلامة يشترط فيها الإطراد دون الإنعكاس نحو قولك : كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا معطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ، ولا ينعكس فيقال كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم ، لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام ، وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء نحو (أين) ، و (كيف) ، و (من) ، لا تدخل الألف واللام شيئاً من ذلك وهي مع ذلك أسماء ^(١) .

ومن خلال ما ذكره ابن يعيش نفهم ما يأتي :

١ -- لا يشترط أن تتحقق علامات الاسم جميعاً في كل اسم ، وهذا صحيح .

(١) شرح المفصل ١ ص ٢٢ ، ٢٣

٢ — إن تطبيقه لما ورد في الفقرة السابقة على الضمرات وعلى كثير من الكلمات مثل : (أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَمَنْ) — قد حالفه الخطأ وذلك أنه اعتبرها من الأسماء . وفي تصوري أنه لو رصد استعمال هذه الكلمات وأمثالها في التركيب الكلامي ، وأدرك دورها الوظيفي ، وأشكالها الرأى أنها في وضع متميز عن الاسم تماماً فهي لا تدل على معنى كما تدل الأسماء ولا تقبل أغاب علامات الاسم التي قررناها النجاة ، فكيف تكون من الأسماء ؟

١٥ — ذكر ابن الحاجب أن الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(١) ، معتمداً في تعريفه على المعنى الوظيفي الذي يتجلى بدلالة الاسم على المسمى دون أن يدل على شيء من معاني الزمن ، ولم يكن ابن الحاجب بتعريف الاسم ، بل وضع له علامات شكلية يعرف بها فذكر أن من خواصه دخول اللام ، والجر والتنوين ، والإسناد إليه ، والإضافة^(٢) ، وقد علل انحصاره بهذه العلامات بقوله : « وإنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف مهما حصل يجعل المحكوم عليه معيناً عند المخاطب ، والأفعال لا تقع إلا محكوماً عليها ، فلم تحتاج إلى التعريف ، أو لأن الأفعال لا تقع محكوماً بها . والأحكام لا تصح أن تكون إلا تكررات في المعنى فلم تقبل تعريفاً . وإنما اختص بالجر أيضاً ، لأن الجر وضع علماً للمضاف إليه والأفعال لا تقع مضافاً إليها فلا يصح دخول الجر فيها ، وإنما لم تقع الأفعال مضافاً إليها لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه والأفعال لا تقع محكوماً عليها ، أو لأن

(١) الرضى — شرح الكافية ١ ص ٨

(٢) المصدر السابق .

وضع المضاف إليه الأهم تعريف للمضاف ، ووضع الأفعال على التنكير ، فلم تقبل الإضافة إليها . وإنما اختص الاسم بالتنوين ، ونعني به تنوين التمسكين والتنكير لا تنوين الترنم ، فإن ذلك لا اختصاص له بالاسم ، لأن التمسكين لا معنى له في الفعل لأن معناه كون الاسم لم يشبه الفعل ، فلم يصح وضعه في الفعل ، ولا يصح فيه تنوين التنكير ، لأن وضعه على التنكير ، فلم يحتاج إلى تنوين التنكير ، وإنما اختص الاسم بالإضافة ، لأنه يقبل التعريف ، والأفعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الإضافة فيها ^(١) .

والواقع أن ابن تيمية ابن الحاجب عدم وقوع الأفعال مضافاً إليها وهي لذلك لم تقبل الجر بكون المضاف إليه في المعنى محكوماً عليه إن تعليله هذا قد جانب الدقة ، وذلك أن كل إضافة إنما هي على معنى واحد من حروف الجر حتى ليصح أن بنون المضاف فتتضح هوية حرف الجر ، ومعاني الجر منافية للأفعال . تقول : هذا كتاب محمد على معنى هذا كتاب لمحمد .

١٦ — رأى ابن عصفور — كما رأى غيره من النحاة — أن أجزاء الكلام ثلاثة : إسم ، وفعل ، وحرف ^(٢) ، وتحدث عن الإسم فقال : « فالإسم لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، نحو زيد ، ألا ترى أن الزاى جزء منه ، ولا تدل على بعضه ، لذلك فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان كإمس ، وغد ، فبذاته لا ببنيته ، ألا ترى أن بنيتهما لا تتغيران للزمان » ^(٣) .

(١) ابن الحاجب — شرح الكافية — سربازن ١ ص ٨
(٢) المقرب ٤٥/١ (تحقيق الدكتور أحمد هبة الستار الجوارى والدكتور عبد الله الجبوري) .
(٣) المصدر السابق .

وهو بهذا التعريف يؤكد المعنى الوظيفي للاسم الذى يتجلى فى دلالاته على المسمى دون أن يدل بصيغته على شىء من معانى الزمن .

ودافع ابن عصفور عن انحصار أقسام السكلم فى الثلاثة دون أن تقعداها إلى أكثر من ذلك فقال : « والدليل على أن أجزاء السكلام بهذه الثلاثة خاصة ، أن اللفظ الذى هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل أن لا يدل ، فإن ذلك عيب ، وإذا دل فإما أن يدل على معنى فى نفسه أو فى غيره . لا فى نفسه فإن دل على معنى فى غيره فهو حرف وإن دل على معنى فى نفسه فإما أن يتعرض بينيته للزمان ، أو لا يتعرض فإن تعرض فهو فعل ، وإن لم يتعرض فهو اسم ، فالأجزاء إذن منحصرة فى هذه الثلاثة » (١) .

وحين تحدث ابن عصفور عن أبنية الأسماء ذكر أن هناك من الأبنية ما يكون خاصاً بالإسم وجمع بين إسم الذات وإسم المعنى (المصدر) - ومنها ما يكون خاصاً بالصفة ، فلم يعقب الصفات من الأسماء ، وأمثلة ذلك كثيرة (٢) وقد ورد ذلك أيضاً فى كتاب سيبويه (٣) .

وذكر ابن عصفور أيضاً - كما ذكرت كتب الصرف جميعها - أن أبنية الأسماء الأصول لا تكون أقل من ثلاثة أحرف ولا تزيد عن خمسة أحرف ، ولا يوجد إسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو (يد) و (دم) وما أشبه ذلك (٤) .

(١) نفس المصدر .

(٢) أنظر الممتع فى التصريف ٦٠/١ وما بعدها .

(٣) أنظر أبنية الصرف فى كتاب سيبويه للذكتورة خديجة الحديثى ص ١٣٦ وما بعدها .

(٤) أنظر الممتع فى التصريف ٦٠/١

ومعنى ذلك أننا نستطيع بما ذكر في كتاب سيديويه وما ذكره ابن عصفور أن نستخلص ما يأتي :

(١) أن الاسم غير الصفة وإن تشابها أحياناً في الصيغة وهذا رأى نميل إلى الأخذ به .

(ب) على مستوى التفريق بين أقسام السكلم نستطيع أن نجعل من عدد الحروف الأصول في السكلمات العربية قيمة خلافية تعزز التفريق بين الأقسام ، إذ أن اختلاف السكلمات في المبنى علامة شكلية بارزة يمكن أن تكون أساساً للتفريق بين الأقسام المختلفة .

١٧ - ذكر ابن مالك أن للاسم علامات شكلية ، ومعاني وظيفية يتميز بها وهي : النداء والتنوين ، والتعريف ، وصلاحيته للإخبار عنه أو إضافة إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال إسم صريح منه وبالإخبار به مع مباشرة الفعل ، وبموافقة ثابت الإسمية في لفظه ومعناه دون معارض ، وهو لعين أو معنى ، إسمًا أو وصفًا^(١) وهو في مجال آخر يذكر أن الإسم يتميز بالجر ، والتنوين ، والنداء ، و (أل) ، والإسناد إليه وهي علامات شكلية في غالبها أضافها هنا وهناك إلى ما يميز الإسم من معان وظيفية فقد قال في الفيتة :

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تتميز حصل

ويستفاد من أقواله هذه أنه يريد أن يجمع في باب واحد هو باب الاسم بين الأعلام والمبهمات والمصادر والصفات وغيرها . على أن عبارة (إسمًا أو وصفًا)

(١) التسهيل : ٣ ، ٤ تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ م .

التي قالها تدل دلالة واضحة على أن الاسم غير الصفة وهذا في تصوري تعزير
للاتجاه بإفراد الصفات عن الأسماء عند إرادة تقسيم الكلام .

١٨ — ذكر الرضى المسوغات التي جعلت الاسم يتميز بالعلامات التي
ذكرها ابن الحاجب وهي دخول اللام ، والجر ، والتنوين ، والإسناد إليه
والإضافة مستخدماً عبارات فلسفية بعيدة عن وصف الظواهر اللغوية إلا أنه
حين تحدث عن قبول الإسم لدخول اللام عليه قال : « دخول اللام أى لام
التعريف الحرفية ، بخلاف لام الموصول في نحو (الضارب) ، وبخلاف سائر
اللامات ، كلام الابتداء ولام جواب (لو) وغير ذلك »^(١) وحين تحدث
عن الإضافة قال : واختص الإضافة أعني كون الشيء مضافاً — بالإسم ،
لأن المضاف إما متخصص بكافي غلام رجل وإما متعرف بكافي غلام زيد ،
وأما الإضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ، ومؤدب الخادم — وإن لم
تخصص المضاف ولم تعرفه ، فهي فرع الإضافة المحضة فلا يكون المضاف أيضاً
في مثلهما إلا اسماً »^(٢) .

ومن أقوال الرضى يمكننا استخلاص الأمور الآتية :

(أ) أن اللام التي تدخل على الصفات هي غير اللام التي تدخل على
الأسماء فالأولى موصولة بمعنى (الذي) والثانية تأتي للتعريف قال ذلك أشهر
الفتحة كسيبويه وغيره ، والمقصود باللام هنا (أل) وهي بلا شك علامة
شكلية بارزة يمكن استخدامها — نظراً لاختلاف معناها مع كل من الصفة

(١) أنظر شرح السكافية ص ٨ — ١٢

(٢) المصدر نفسه .

والإسم — كعلامة واضحة للتفريق بين الإسم والصفة فكل كلمة تقبل دخول (أل) الموصولة فهي صفة ، والكلمة التي تقبل دخول (أل) المعرفة فهي إسم وبالتالي إذا كان مدخول أل صفة فهي موصولة ، وإذا كان مدخولها إسماً فهي للتعريف .

(ب) إن ظاهرة الإضافة بنوعيتها اللفظية والمعنوية وعلى اختلافها في المعنى والدلالة يمكن أن نضيفها إلى القيم الخلافية التي تستخدمها في التفريق بين الأسماء والصفات ، فشكل من الإسم والصفة يقبل الإضافة شكلاً إلا أن إضافة الأسماء تفيد التخصيص أو التعريف على حين لا تفيد إضافة الصفات شيئاً من ذلك ويمكن اعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضي وهو هنا بلا شك زمن نحوي يستفاد من السياق .

١٩ — قسم العلامة الرازي علامات الإسم إلى لفظية ومعنوية معتمداً بذلك على الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية للاسم . وأوضح أن العلامات الشكلية إما أن تكون في أول الإسم كحرف التعريف ، وحرف الجر ، أو في حشوه كياء التصغير ، وحرف التكسير ، أو في آخره كحرف التثنية والجمع . أما المعاني الوظيفية التي سماها علامات معنوية فهي كون الإسم موصوفاً ، وصفة ، وفاعلاً ومفعولاً ، ومضافاً ، ومخبراً عنه ، ومستحقاً للاعراب بأصل الوضع ^(١) .

والذي يبدو أن العلامة الرازي أضاف إلى علامات الإسم الشكلية التي تناوّلها الفحاة ما يفيد بأن قبول بعض الكلمات لظاهرة التصغير والتكسير عند الجمع يعتبر أيضاً من العلامات الشكلية التي تدل على إسمية الكلمة .

(١) التفسير الكبير ١/٢٠ (المطبعة العامة) .

٢٠ — قال أبو حيان في حديثه عن أسماء الأفعال :

« وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفاً فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويسمىها (خالفة) فهي قسم رابع من قسمة الكلمة »^(١).

وهذا رأى غييل إلى الأخذ به وإن كنا سنرجى البحث فيه إلى موضع قادم من هذا الكتاب ، والمهم في الأمر أن هذا البعض من النحاة المتأخرين كسر بهذا رأى الطريق المفروض على تقسيم الكلم وفك انحصاره في الإسم والفعل والحرف .

٢١ — ذكر ابن هشام أن الإسم في الاصطلاح هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(٢) مؤكداً ما قاله أكثر النحاة في حد الإسم مراعيًا للمعنى الوظيفي له وهو الدلالة على المسمى دون أن يدل على شيء من الزمن ، غير أنه رسم للإسم علامات شكلية يتميز بها كما فعل غيره وهي الجر وقال عنه إنه ليس المراد به حرف الجر لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو : (عجبت من أن قت) بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر ، سواء كان العامل حرفاً ، أم إضافة أم تبعية ، وقد ضرب البسملة مثلاً لاجتماع الأنواع الثلاثة . والتنوين : وقد عرفه بأنه نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطأً بغير توكيد ليفرق بينها وبين نون التوكيد ، والنداء ، وقال عنه إنه ليس المراد به دخول حرف النداء ، لأن (يا) تدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو (باليت قومي الآبة) و (ألا يا سجدوا) في قراءة الكسائي .

(١) ارتشاف الضرب / ١٩٦٧ (مخطوط دار الكتب ٨٢٨) .

(٢) شرح الشذور ص ٧

— ٦٤ —

بل المراد كون الكلمة صالحة لأن تكون مناداة ، وأورد أمثلة لذلك :
(يا أيها الرجل) ، (يا فل) ، (يا مكرمان) والـ : غير الموصولة ، كالفرس
والغلام ، فأما الموصولة فقد أشار إلى أنها قد تدخل على المضارع كقولك
(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) ، وهذه بلا شك تدخل على الصفات ،
والإسناد إليه وهو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة ، وأورد مثالا لذلك
الضمير من (قت) ، و (أنا) في قولك : (أنا مؤمن) ، معتبرا الضمائر من
الأسماء^(١).

٢٢ - أكد ابن عقيل أن الكلمة إن دلت على معنى في نفسها غير
مقتربة بزمان فهي الإسم^(٢) ، معتمداً على المعنى الوظيفي في التحديد وهو
الدلالة على المسمى من غير أن تدل على زمن بأية حال .

٢٣ - نقل ابن الصائغ في كتابه (شرح الجمل) آراء جملة من النحاة
وناقشهم فيها وقد رأيت أنها لا تخرج عما أوردته عن أكثرهم فهي في الغالب
ترديد لما ذكره ابن فارس والبطلاني ، وغيرهما فلا حاجة لذكرها هنا ،
وبالإمكان الرجوع إليها^(٣).

٢٤ - أيد الجرجاني التقسيم الثلاثي للكلمة وذكر أنها إسم وفعل
وحرف وسنرجى الكلام عن أفعاله في موضع قادم من هذا الكتاب
لأنها في نظرنا تشكل أساساً مهماً للبحث في موضوع تقسيم الكلام .

(١) أنظر أوضح المسالك ص ٣ - ٦

(٢) شرح الألفية ط ١٣ ج ١ ص ١٥

(٣) أنظر شرح الجمل ص ١٠ ، ١١ (مخطوط دار الكتب) .

٢٥ — قال السيوطي : « الكلمة إما إسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع لها إلا ماسيأتى في مبحث إسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه (الخالفة)^(١) ونقل عن أبي حيان قوله : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة وهو إسم الفعل^(٢) . وقد أشرت في موضع سابق إلى أن هذا الرأي سيحظى بالاهتمام والدراسة وهو رأى له قيمته في هذا البحث .

وذكر السيوطي تسعاً من العلامات الشكلية التي يتميز بها الإسم عن غيره من أقسام الكلام وهي : النداء ، والتنوين وحرف التعريف ، والإسناد إليه ، والإضافة ، والجر ، وحرف الجر ، وعود الضمير عليه ، ومباشرة الفعل^(٣) ، ومع تأكيدها على أن الأخذ بهذه العلامات يقتضى إخراج كثير من الكلمات العربية من طائفة الأسماء ، فإن السيوطي لم يشأ أيضاً أن يخفى اضطراب النحاة في تعيين علامات واضحة محددة للإسم فقال : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الإسم فوجدناه فوق ثلاثين علامة ، وهي : الجر وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، وأل والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه ، وعود الضمير عليه . وإبدال إسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الإسمية في لفظه ومعناه ، هذا ما في كتب لابن مالك ، ونعته وجمعه تصحيحاً ، وتسكيسه ، وتصغيره ، ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) ، وتثنيته وتذكيره وتأنينه ، ولحوق ياء النسبة له ، ذكر هذه الأربعة صاحبها (اللب) و (اللباب) وكونه فاعلاً أو مفعولاً ، ذكرهما أبو البقاء العكبري في اللباب ، وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الإبتداء ، وواو الحال ، ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيته) ،

(١) المهمم : ٤/١

(٢) أنظر الأشباه والنظائر : ٢/٣

(٣) أنظر المهمم : ٥/١ ، ٦

وذكر ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط) لحوق ألف الندبة ، وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو علماً ، أو مفرداً منكرأ أو تمييزاً أو منصوباً أو حالاً «^(١)» .

وليس أدل من هذا على حيرة النحاة في تعيين علامات محددة للاسم بعد أن عجزوا عن وضع حد جامع مانع له لأن حصر السيوطي لعلامات الإسم بما يزيد على الثلاثين علامة يعكس الاضطراب والحيرة في هذه القضية الأساسية .

على أن السيوطي حين تحدث عن مفهوم الإسم وتحديدده نقل نص مقالة ابن الشجري التي أشرنا إليها في موضع سابق من هذا الكتاب وفيها سرد لأراء بعض النحاة في تحديد الإسم ومناقشة بعضهم لبعض الآخر في هذا المصدد .

٢٦ - ذكر الأشموني دليلاً على انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة فجعل الإسناد محوراً للتقسيم الثلاثي فقال : إن الكلمة : إما أن تصالح ركناً الاسناد أولاً ، الثاني : الحرف ، والأول : إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول : الإسم ، والثاني : الفعل وعقب على ذلك بقوله : والنحويون مجمون على هذا إلا من لا يمتد بخلافه^(٢) .

وقال الأشموني في حديثه عن أسماء الأفعال :

« وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل »^(٣) لم يشأ الأشموني أن يمترض على وضع علامات شكلية للاسم بعد أن ذكر أن الكلمة تكون إسماً إذا قبلت الإسناد بطرفيه ، فقد ارتضى ما ذكره ابن مالك من علامات معلاً تميزه بها على أساس معناه الوظيفي في التركيب الكلامي فذكر أن اختصاص الإسم بالجر بسبب أن الجورور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن إسم واختصاصه بالتقوين بسبب أن معانيه الأربعة (التمسكين ، والتفكير ،

(١) الأسماء والنظار : ٤/٢

(٢) أنظر شرح ألفية : ط ١ ج ١/٩

(٣) المصدر نفسه .

والعوض ، والمقابلة) لا تكون في غير الإسم . واختصاصه بالنداء يعود إلى أن المندى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا إسماً ، وأما اختصاصه به (أل) ، فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا في الإسم ، وأما اختصاصه بالإسناد فلأن المسند إليه لا يكون أيضاً إلا إسماً ، ثم ذكر الأشموني أنه لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل ، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها^(١) .

والذي يبدو لي أن الأشموني حاول كما حاول غيره أن يربط بين العلامات الشكلية والدور الوظيفي الذي يقوم به الإسم حين يستعمل في التراكيب المختلفة فكان موقفاً في هذه المحاولة . غير أنني ذكرت فيما سبق أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصلح أن تكون كذلك وهذا ينطبق على ما أخذ به الأشموني حين تعرض لتحديد الإسم وبيان علاماته ، وإذن فلا بد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء وإدراجها في أقسام آخر وبقتسيم جديد .

(ب) اختلاف النحاة في تحديد الفعل وعلاماته

وإذا كان النحاة قد اختلفوا كثيراً في وضع مفهوم محدد للإسم واختلفوا في وضع علامات واضحة له تميزه عن غيره من أقسام الكلام حتى زادت على الثلاثين علامة — فالظاهر أن اختلافهم في تحديد الفعل ، وبيان علاماته كان أقل من ذلك بكثير وهذا بيان ذلك :

١ — إن الفعل عند سيديويه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام الماضي ، والمضارع والأمر ، مؤكداً وظائفه الصرفية التي يمتاز

(١) المصدر السابق ص ١٥

بها وهي دلالة على الحدث المقترن بزمن ماض ، أو حاضر أو مستقبل فقال :
« وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنت لما مضى ، ولما يكون
ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ،
وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : إذ ذهب ، واقتل ، واضرب ، ونخبأ :
يقبل ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو
كائن »^(١) وقد عورض سيبويه بأن هنالك كلمات اعتبرها أفعالا ولم تؤخذ من
لفظ أحداث الأسماء مثل : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس .

٢ — ذكر الأخفش أن التصريف ، والامتناع عن الوصف والابتناد
عن قبول الألف واللام ، وعدم قبول التثنية والجمع هي أهم ما يميز الفعل عن
غيره من علامات^(٢) . وهو بهذا يقرر أن قابلية الكلمة للدخول في جداول
تصريفية يعتبر أساساً يمكن استخدامه في عملية التفريق بين أقسام الكلام
وهو بلا شك من الأسس الشكلية البارزة . ثم إنه يعتبر العلامة العدمية
علامية شكلية يصبح الإعتماد عليها عند إرادة التفريق بين الأقسام ، فمن
علامات الفعل ألا يقبل علامات الاسم والحرف وهكذا ، ولذلك اعتبر رفض
الفعل لأن يكون موصوفاً ولأن يقبل الألف واللام والتثنية والجمع — وهي
بلا شك علامات للاسم أساساً — اعتبرها الأخفش علامات للفعل وفي
تصورى أن هذه العلامات تصدق على الحرف أيضاً .

٣ — ذكر المبرد أن وظيفة الفعل الصرفية تنحصر في دلالة على شيء
وهو الحدث في زمان محدود^(٣) .

(١) الكتاب : ١ ص ٢ (بولاق) .

(٢) أنظر شرح الجمل ورقة ١١

(٣) المصدر نفسه .

٤ — قال أبو جعفر^(١) - فيما أورده ابن الصائغ : « إن أصبح ما قيل في الفعل قول أبي الحسن عليّ بن كيسان : الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين ، إما ماضٍ أو مستقبلاً ، والحد بينهما »^(٢) .

وفي رأي أن هذا الحد يعتمد على معنى وظيفي واحد هو الزمن دون أن يشير إلى دلالة على الحدث .

• — ذكر ابن السراج أن الفعل ما دل على معنى وزمان مستنداً إلى وظيفة الصرفيتين الحدث والزمن ، وقارن بينهما وبين الاسم من أن الاسم يدل على معنى فقط وهو دلالة على المسمى دون أن يدل على الزمن ، وأوضح أن الزمن الذي يدل عليه الفعل إما أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً ، وأن الاسم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال^(٣) . والعبارة الأخيرة يقصد بها إدراج الأسماء التي تدل على الزمان دلالة معجمية كالיום والليلة والشهر وفي اعتقادي أن هذا صحيح .

٦ — ذكر الزجاجي أن الفعل على أو ضاع النحويين : ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبلاً ، وذكر أن الحدث هو المصدر ، وكل شيء دل على حدث وزمان فهو فعل ، وإن دل على حدث وحده فهو مصدر ، وإن دل على زمان فقط فظرف زمان^(٤) مؤبداً بذلك ابن السراج ، والملاحظ أن الكلمة عنده إن دلت على زمن دون أن تدل على حدث فهي عنده ظرف وليست اسماً .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري الملقب بالنحاس المتوفى ٣٣٧ هـ (نشأة النحو للعناطوى) ص ١٨٢ - ١٨٣
(٢) شرح الجمل ورقة ١١
(٣) أنظر الأصول : ١ ص ٣ ، ٤
(٤) أنظر الإيضاح في علم النحو ص ٥٢ ، ٥٣

وذكر الزجاجي في مجال آخر أن الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم^(١) ، وقد أيد الزجاجي السكوفيين بذلك ؛ لأن الفعل عندهم ماض ، ومضارع ، وفعل في الحال يسمى الدائم . وليس عندهم فعل يسمى فعل الأمر ، لأنهم اعتبروا الأمر مقتطعا من الفعل المضارع . ومثلوا للدائم بصيغة (فاعل) .

٧ — اعتبر الفارسي قضية الإسناد محورا لتحديد الفعل فذكر أن الفعل ما كان مسندا إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء وبين أنه لو أسند إلى الفعل شيء فقيل : ضحكك خرج أو كتب ينطلق ، وما أشبه لم يكن كلاما^(٢) . إلا أن الفارسي حدد الفعل في مجال آخر فقال : « حد الفعل : كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل »^(٣) ، مشيرا بذلك إلى وظائفه الصرفية من حدث وزمن ، ثم قسم الفعل إلى ماض ، وحاضر ومستقبل ، ومثل للماضي بذهب وسمع ، ومكث ، واستخرج ، ودحرج ، وللحاضر بـ يكتب ويقوم ، ويقرأ وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات : الهززة والنون ، والتاء والياء . وذكر أن الفعل المشتغل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص به المستقبل وخلص له وذلك نحو سوف يكتب ، وسيقرأ^(٤) وهذه علامات شكلية تدل على وظائف صرفية امتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام . إلا أنه من الملاحظ أن الفارسي لم يعالج دلالة الفعل على الزمن معالجة صحيحة ، فقد ذكر أن الفعل المشتغل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل وهو بهذا يربط دلالة الفعل على الزمن بصيغته وهذا غير صحيح ، فليس كل مضارع الصيغة يدل على الحاضر والمستقبل

(١) الجبل ص ٢١

(٢) أنظار الإيضاح : ١ ص ٧ (تحقيق شاذلي) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ص ٧ ، ٨

وليس كل ماض الصيغة يدل على الزمن الماضي فهذا الربط الذى أشار إليه الفارسي^٣ أمر لا يقره منطق اللغة ولا تبرره أساليب التعبير بها .

٨ - جمع ابن فارس أقوال عدد من النحاة في الفعل وكما ناقشهم في أقوالهم في الاسم مناقشة جادة ونافعة فكذلك فعل هنا فقال : « قال السكسائي : الفعل ما دل على زمان ، وقال سيديويه : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فيقال لسيديويه : ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن (ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر ، فإن قلت : إنى حددت أكثر الفعل ، وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد الحدود ولم ينقصه ما هو له .

وقال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ، والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال : إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالا ... وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قمت ، وذهبت وهذا عندنا غلط ، لأننا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه .

وقال قوم : الفعل ما حسن فيه (أمس) و (غداً) . وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون أنا قائم غداً كما يقولون أنا قائم أمس ، والذي نذهب إليه ما حكيناه عن السكسائي من أن الفعل ما دل على زمان ، كخرج ، ويخرج دلنا بهما على ماض ، ومستقبل^(١) ومن أقوال ابن فارس يمكن أن نستخلص ما يأتى :

(١) أنه ارتضى ما ذهب إليه السكسائي من أن الفعل ما دل على زمان ، واظهار أنها أغفلا دلالة الفعل على الحدث وهو أمر مهم في تحديد الفعل ،

وأنه أحد وظائفه الصرفية التي يتميز بها مع وظيفة الزمن عن غيره من أقسام الكلام، ودلالة الكلمة على الزمن فقط، لاتدخلها في طائفة الأفعال على أية حال.
(ب) اعترض ابن فارس على قول سيديويه بأن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأفعال :- (ليس ، وعسى ، ونعم وبئس) وقد ذكرت مثل هذا فيما سبق من قول ، إلا أن ابن فارس لم يعزز اعتراضه بإعطاء الحلول فهو يفعل هنا كما فعل أثناء اعتراضه على النحاة في تحديد الإسم وبيان علاماته ، وفي تصوري أن الكلمات المعترض بها ينبغي إخراجها من طائفة الأفعال لتسلم حدود النحاة - وعلى رأسهم سيديويه - من الاعتراض .

(ج) ذكر ابن فارس أن قومًا من النحاة قالوا : إنَّ الفعل ما امتنع من التثنية والجمع وقد اعترض عليهم بأن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع ، وليست أفعالاً وأزيد عليه أنَّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لاتثنى ولا تجمع كالضمائر وغاب الإشارات والموصولات و (كيف) و (أين) و (إذا) ، و (متى) .

(د) ذكر ابن فارس أن قومًا قالوا : الفعل : ما حسن فيه (أمس) و (غداً) ، فعقب عليهم بأن هذا عند البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون : أنا قائم غداً ، كما يقولون : أنا قائم أمس ولعله قال بذلك لأن صيغة (فاعل) عند البصريين من الأسماء .

٩ --- جمع البطاليوسي أقوال عدد من النحاة في حد الفعل وبيان علاماته وكما ناقشهم في حد الإسم وعلاماته فكذلك فعل عند حديثه عن الفعل وبيان علاماته^(١) .

إنَّ أهم ما يمكن أن يستفاد من أقوال البطاليوسي التي ناقش فيها الزجاجة وعددًا من أئمة النحو في حد الفعل - يتلخص فيما يأتي :

(أ) إن النحاة قد اختلفوا في تحديد الفعل وعلاماته كما اختلفوا في حد الإسم وعلاماته .

(ب) إن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن وهذا أفضل تحديد للفعل فدلالته على الحدث والزمن هي وظيفته الصرفية التي يتميز بها عن غيره من أقسام الكلام .

(ج) إن الزجاجي أيد السكوفيين بوجود فعل للحال سماه الفعل الدائم وهو صيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائمها في الكلام ، ولعلمهم قالوا : بذلك لما لحوا في هذه الصيغة من دور وظيفي يشبه دور الفعل وفي اعتقادي أن هذه الصيغة تختلف عن الفعل شكلا ووظيفة ، فالفعل معناه الحدث والزمن وهذه الصيغة معناها الموصوف بالحدث ، والزمن في الفعل هو وظيفته الصرفية وهو زمن صيغي بينما الزمن في صيغة (فاعل) ، زمن نحوي يستفاد من السياق وتحده القرائن القولية والسياقية ، هذا على مستوى الوظيفة أما على مستوى الشكل فإن هذه الصيغة لا تقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل ، وما ذكرناه عن صيغة (فاعل) ينطبق تماما على ما يسمى عند النحاة باسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .

(د) من الممكن إخراج عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس ، وأمثالها من طائفة الأفعال لأسباب سنذكرها فيما بعد ولأن حدث سيبويه للفعل لا ينطبق عليها كما أوضحنا .

(هـ) لما كان الفعل يدل على الحدث والزمن فإن (كان) الناقصة وأخواتها لاتدل على حدث البتة ، يؤيد ذلك معناها الوظيفي وواقع الاستعمال .

(و) ذكر بعض النحاة - فيما أورده البطلينيوسي - أن الفعل ما امتنع من التثنية والجمع ، وأنه ما لا يحسن له الفعل والصفة وبجاز أن يتصرف ، وعورض هذا القول بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ، ولكنها لا تثني ،

وأن من الأسماء ما لا يحسن له الفعل ، وما لا يوصف ، وأن من الكلمات ما اعتبرها النحاة أفعالا ولكنها لا تدخل في جداول تعريفية ، وهذا الحديث مشجع لإخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال أو الأسماء .

(ز) ارتضى البطليوسى قول أبى نصر الفارابى فى حد الفعل حيث قال : « لأنه لفظ دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، فيدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذى فيه ذلك المعنى ، وقال عنه : هذا قول صحيح لا اعتراض فيه لمعارض »^(١) .

(ح) ذكر قوم من النحاة - فيما أورده البطليوسى - أن الفعل ما حسنت فيه تاء التأنيث ، وقد عورض هذا القول بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالا ، ولا تدخل عايتها هذه التاء كأفعال التعجب وإذا كان دخول التاء علامة شكلية تدل على فعلية الكلمة فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال .

١٠ - قال الزنجشبرى : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان »^(٢) ، معتمداً فى التعبد على وظائفه الصرفية ، وقد أخذ على الزنجشبرى أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان . وهذا الاعتراض صحيح . ثم ذكر الزنجشبرى خصائص شكلية يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة دخول (قد) و (حرفى الاستقبال) و (الجوازم) ، و (الحرف المتصل البارز من الضمائر) و (تاء التأنيث الساكنة) ، وإذا كانت هذه هى العلامات الشكلية التى تميز الفعل من غيره فى نظر الزنجشبرى وغيره فقد أوضحنا أن كثير من الكلمات التى اعتبرها النحاة أفعالا لا تقبل هذه العلامات ، إذن فلا بد من إخراجها من طائفة الأفعال ليصبح القول بهذا .

(١) المصدر السابق .

(٢) الفصل ٢٤٣

١ - ذكر الأنباري أن الفعل : كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل ، معتمداً في تحديده على وظائفه الصرفية ، ونقل عن بعض النحويين أن الفعل ما أسند إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء جاءلاً الإسناد على هذه الصورة الفصيل بين الفعل وغيره من أقسام الكلام إلا أن الأنباري ذكر أيضاً أن النحويين حددوا الفعل بحدود كثيرة وذكر منها (قد) ، و (السين وسوف) و (تاء الضمير) و (ألفه) و (واوه) نحو : قت ، وقاما وقاموا ، ومنها تاء التانيث نحو : قامت ، وقعدت ومنها (أن) الخفيفة المصدرية نحو : أريد أن أفعل ، ومنها (لم) نحو : لم يفعل ، وما أشبه ذلك ، ومنها التصرف مثل فعل : يفعل ، ثم قال : وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ، وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس وفعل التعجب وحبذا وفيها كلها خلاف^(١) .

والظاهر أن الأنباري وهو ينقل ذلك عن النحويين قد خلط بين الحد والعلامة ، فالذي ذكره علامات شكلية يصح أن تميز الفعل من غيره من الأقسام ، ولكنها لا تعتبر حدوداً للفعل بأية حال - كما عبر بذلك - ذلك أن الحدود ينبغي أن تتناول الوظائف الصرفية ، والمعاني الوظيفية لأقسام الكلام .

على أن الأنباري ذكر أن ظاهرة التصرف وهو صلاحية الكلمة للدخول في جداول تصريفية مما يميز الفعل من غيره . وهذه ظاهرة شكلية يمكن استخدامها - كما أوضحنا - في التفريق بين أقسام الكلام .

١٢ - ذكر ابن يعيش أن الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان ، مستندة إلى الوظائف الصرفية في التحديد على أن أهم ما تضمنته أقواله في الفعل الأمور الآتية :

(أ) أضاف بعض النحاة كلمة (محصل) على الزمان الذي يدل عليه الفعل ، ليفرقوا بين زمان الفعل وزمان المصدر ، فذكر ابن يعيش أن الأمر

(١) انظر أسرار العربية ص ١١ ، ١٢

لا يحتاج إلى إضافة هذا القيد ، لأن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ، وأن لفظ الفعل وضع بإزاء الحدث والزمان دفعة واحدة ، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك ، وإنما الزمان من لوازمه ، وليس من مقوماته كما هو الحال في الفعل . والذي ذهب إليه صحيح ، ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة وضعية وهو أحد وظائفه الصرفية أما دلالة المصدر على الزمن فهي دلالة التزامية مستفادة من كون المصدر هو الحدث ولا يكون إلا في زمن فهو من لوازمه .

(ب) ذكر ابن يعيش علامات شكلية تميز الفعل من غيره ذكر منها : صحة دخول (قد) عليه ، وحرف الاستقبال ولحوق المتصل البارز من الضمائر ، وفي تصوري أن العلامة الأخيرة صالحة على مستوى الشكل للتفريق بين الفعل وبين الصفات نحو : ضارب ، ومضروب ، وحسن ، وشديد ، وغفار فهذه الكلمات تتحمل الضمائر كتحميل الأفعال ، إلا أن الضمير لا تبرز له صورة شكلية معها ، كما يكون في الأفعال فإذا قلت (ضربت) فالتاء ترمز إلى الفاعل وهو ضمير المتكلم وإذا قلت (يفعان) ، فالفون كذلك ترمز إلى الفاعل وهو ضمير الإناث ، و (افعل) ، فالياء ترمز إلى الفاعل وهو ضمير المؤنثة الخطابية ، وكل هذه الضمائر بارزة غير مستترة ، ولكنك إذا قلت : (زيد ضارب) ففي (ضارب) ضمير يعود إلى زيد إلا أنه ليس له صورة بارزة فالضمائر لا تبرز مع الصفات بأية حال .

وأما تاء التأنيث الساكنة ، فقد اعتبرها ابن يعيش علامة شكلية بارزة يمتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام ، وذكر أنها إنما قيدت بالساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للأفعال ، وبين التاء اللاحقة للأسماء ذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبقي الفعل على بنائه قبل اتصاله بها . أما التاء

اللاحقة بالأسماء فهي لتأنيث الأسماء في نفسها — إلا تلك الأسماء التي تلاحق آخرها مثل هذه التاء وهي لمذكر كطلحة وقتيبة ومعاوية ، وهي لذلك حرف من حروف الاسم تظهر عليه علامات الإعراب وعلى هذا الأساس فبإمكاننا استخدام تاء التأنيث كعنوان عام علامة شكلية بارزة للتفريق بين الأسماء والأفعال ، فهي ساكنة منفصلة في الفعل ، ومتحركة متصلة بالاسم تظهر عليها علامات إعرابه .

١٣ — ذكر ابن عصفور أن الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ، ويتعرض ببنيته للزمان^(١) ، مؤكداً الوظائف الصرفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام وهي الدلالة على الحدث والزمن . على أن تعرض الفعل ببنيته للزمن — كما عبر ابن عصفور — من أهم المميزات الوظيفية التي ينفرد بها عن بقية أقسام الكلام .

١٤ — ذكر ابن مالك أن الفعل ينجلي بأربع علامات شكلية هي : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ، ونون التوكيد^(٢) . إلا أنه أضاف إليها في مجال آخر علامتين شكليتين أخريين هما : لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، واتصاله بضمير الرفع البارز^(٣) . وابن مالك بهذا يعتمد الأسس الشكلية لتمييز الفعل من غيره من أقسام الكلام دون أن يشير إلى وظائفه الصرفية .

١٥ — ذكر ابن هشام أن الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة ، مؤكداً بذلك ما قاله كثير من النحاة في حد الفعل^(٤) .

(١) أنظر المقرب : ١ س ٤٥

(٢) الألفية .

(٣) أنظر التمهيد س ٤

(٤) أنظر شرح الشذور س ٨

وقد ارتضى ابن هشام ما ذكره ابن مالك من علامات شكلية يتميز بها الفعل من غيره من أقسام الكلام ، إلا أنه عندما تحدث عن هذه العلامات ، ذكر أن في اتصال الفعل بقاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة رداً على من زعم حرفية (ليس ، عسى) ذلك أن هذه الكلمات تتصل بهاتين العلامتين ، كما ذكر أن في اتصال الفعل بقاء التانيث الساكنة رداً على من زعم إسمية (نعم ، وبئس) ، وفي اتصال الفعل بقاء الخطابية رداً على من قال إن (هات) ، (تعال) اسماء فعاين^(١) . وفي هذه المزايع والردود يمكننا أن نقول رأياً بشأن هذه الكلمات ذلك أن للفعل معاني وظيفية يتميز بها عن بقية أقسام الكلام ويتميز بعلامات شكلية عرضها النجاة في أقوالهم ، فكل كلمة دلت على تلك المعاني وانصفت بتلك العلامات أمكن إدراجها في طائفة الأفعال وإلا فلا بد من إخراجها من هذه الطائفة وهذا — في تصوري — ما ينطبق على الكلمات التي تناولها ابن هشام في حديثه عن علامات الفعل نحو (نعم ، وبئس ، وحبذا) ، وما يسمى عند النجاة بأسماء الأفعال .

١٦ — قسم السيوطي الفعل ثلاثة أقسام : وقال إن هذه القسمة مخالفة للكوفيين في قولهم قسمان ، حيث جعلوا فعل الأمر مقتطعاً من المضارع ولم يشر إلى أن فعل الحال عندهم هو الفعل الدائم المبرع عنه بصيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائمها في الكلام غير أن السيوطي — على غير عادة النحويين — خصص لكل فعل من الأفعال الثلاثة علامات شكلية يمتاز بها عن غيره من الأفعال ، وفي اعتقادي أن ذلك إجراء سليم يتميز بالدقة ، فما يقبله الفعل الماضي منفرداً من علامات شكلية لا يقبلها الفعل المضارع أو فعل الأمر ، وما يقبله المضارع من علامات شكلية لا يقبلها الماضي أو الأمر وهكذا . فحديث النجاة عن علامات الفعل على سبيل الإطلاق دون أن يحددوا علامات محددة لكل نوع

(١) انظر أوضح المسالك ط ٢ ص ٦٠ ٧٠

من أنواعه أمر بجانب الدقة ، لذلك فقد خصص السيوطي للفعل الماضي علامتين شكليتين هما اتصاله بقاء الفاعل سواء أكانت المتكلم أم مخاطب وتاء التأنيث الساكنة ، وبين أن سبب اختصاص الماضي بهذه العلامة يعود إلى استغناء المضارع عنها بقاء المضارعة ، واستغناء الأمر بقاء المخاطبة ، واختصاص الإسم والحرف بالتاء المتحركة .

وقد خصص السيوطي لفعل الأمر وظيفة صرفية هي إفهامه لمعنى الطلب ، وعلامة شكلية هي قبوله نون التوكيد وذكر أن أية كلمة أنهمت الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهي عنده اسم فعل نحو : (صه) ، وإذا قبلت الساكنة نون التوكيد ، ولم تفهم الطلب فهي عنده فعل مضارع ، والمقصود بالمضارع هنا هو صيغة المضارع وإلا فإن الفعل في عبارة (لتقرأ المقالة) مضارع متصل بنون التوكيد ومفهم للطلب .

وقد خصص المضارع علامة شكلية بارزة تميزه عن غيره من الأفعال وهي افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، وقال إن التمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم الأخيرة ، إذ لا تدخل السين أو سوف على أهاء ، وأهلم ، فالهمزة المتكلم مفرداً ، نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظماً نفسه ، نحو (نحن نقص) ، والتاء للمخاطب مطلقاً ، مفرداً كان أو متنبئاً أو مجموعاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائبة أو الغائبتين والياء للغائب مطلقاً ، مفرداً ، أو مجموعاً ، وللغائبات واحتراز من همزة ونون ، وتاء ، وياء لا تكون كذلك ، كأكرم ، ونرجس الدواء ، أى جعل فيه نرجساً ، وتسكلم ، ويرناً الشيب ، إذا خضبه باليرناء وهو الحناء^(١) .

وذكر السيوطي في مجال آخر أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد والسين ،

(١) انظر هم الهوامع : ١ ص ٧

وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان ، وكلها علامات شكلية اعتبرها النحاة مميزة للفعل عن بقية أقسام الكلام بوجه عام .

١٧ — إن أهم ماتضمنته أقوال الأشموني في علامات الفعل النقاط الآتية :
(أ) كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبولها نون التوكيد كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبولها (لم) وضرب لذلك مثلاً الكلمات (أوه) بمعنى أتوجع ، و (أف) بمعنى الضجر ، فإنها ليست أفعالا مضارعة لعدم قبولها (لم) .
(ب) ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول (التاء) وضرب لذلك مثلاً (هيهات) بمعنى بعد و (شتان) بمعنى افرق ، فلم يعتبرها فاعلين ماضيين لعدم قبولها التاء .

(ج) اعتبر الأشموني أفعال التعجب ، وما عدا ، وما خلا وحاشا وحبذا في المدح أفعالا ماضية رغم أنها لا تقبل لإحدى التاءين ، وعلى ذلك بأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستغناء والمدح^(١) ، وهو هنا يحمل هذه الكلمات أكثر مما حملها واقع استعمالها في اللغة ، ذلك أن معانيها الوظيفية تختلف عن معاني الأفعال ، بالإضافة إلى أنها لا تقبل أية علامة شكلية من علامات الفعل .

ومن خلال تلخيصها لآراء الأشموني نبدي الملاحظة الآتية :

في الفقرة (١) ذكرنا أنه نفي أن تكون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبولها نون التوكيد وهو هنا يقصد ما سمي عند النحاة باسم فعل الأمر نحو (صه) فإنها لا تقبل نون التوكيد كما نفي أن تكون

(١) انظر شرح الأشموني ص ٢٧ ، ٢٨

الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعاً عند انتفاء قبولها (لم) نحو (أوه) و (أف) فانها لا يقبلان دخول (لم) وفي الفقرة (ب) ذكرنا أنه نفي أن نكون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضياً عند انتفاء قبول (التاء) نحو (عجبات) و (شتان) فلم يعتبرهما لذلك فعلين ماضيين لأنهما لا يقبلان التاء فسكرين سوغ نفسه اعتبار أفعال التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا وحبذا في المدح أفعالا ماضية مع عدم قبولها إحدى التاءين ؟ ثم ما هو حكمه بشأن بقية أفعال المدح أو اللم الذي أفرد منها حبذا في المدح ؟ والحال أن جميعها تخدم لمان وظيفية واحدة وتقوم بدور وظيفي واحد — مدحاً أو ذمّاً — في سياق الكلام ؟ وإذا عرفنا هذا يجوز أن نجعل بعضها أفعالا والبعض الآخر غير ذلك لجرد رفض بعضها قبول التاء ؟

الذي يبدو أن الأسموني عكس بهذا اضطراب النجاة وأحكامهم الغلظة بشأن تعيين الأقسام التي تندرج تحتها هذه الكلمات وغيرها لدورانهم في فلك التقسيم الثلاثي للكلمة فلم يطبقوا الخروج من أمره ، لذلك عمدوا إلى المعالجات الفاسفية التي يرفضها منطق اللغة وبأبائها واقع الاستعمال ، وفي هذا الصدد يقول الأشموني « إما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما في أفعال التعجب ، وما عدا وما خلا ، وحاشا في الاستثناء ، وحبذا في المدح ، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها غير قابلة للتاء لذاتها »^(١) كلمات ترفض التاء لذاتها فهي ليست أفعالا في رأيه ، وكلمات ترفض التاء لعارض فهي أفعال ، بمثل هذه التبريرات عولجت قضايا النحو الأساسية ! وفي اعتقادي أن مثل هذه الكلمات ينبغي أن يراقب استعمالها في الكلام

(١) المصدر السابق ص ٢٨

وتدرك معانيها الوظيفية وتلاحظ. أشكّالها فما طابق الفدل منها في ذلك فهو فعل وإلا فلا بد من إخراجها من طائفة الأفعال إلى قسم آخر لنضع بذلك حداً لاضطراب النجاة وقلّتهم .

(ج) اختلاف النجاة في تحديد الحرف وعلاماته

لم يكن اختلاف النجاة القدماء قاصراً على حد الاسم والفعل — كما ذكرت — بل تعدى ذلك أيضاً إلى الحرف فاختلّفوا في حده ، كما اختلفوا في بيان علاماته ، إلا أن اختلافهم في الحرف — على ما يبدو — كان أقل من اختلافهم في الفعل ، ولأجل أن تكون الصورة واضحة أمام القارئ ، واستكمالاً للحديث عن جميع أقسام الكلام عند النجاة أرى من المفيد هنا أن أخلص أهم ما يمكن الاستفادة منه من أقوال النجاة في الحرف وإليك ذلك :

١ - في أقوال النجاة عن الحرف تأكيد على أن الكلام لا يتعدى التقسيم الثلاثي — إلا ما ندر من قول ، وأن الحرف قسم ثالث للاسم والفعل .

٢ - غالبية أقوال النجاة تدور في فلك واحد تقريباً هو أن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها وأن دوره الوظيفي لا يتعدى ذلك .

٣ - ذكر سيبويه أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، ومثل لذلك بـ (ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة) ونحوها^(١) .

٤ - ذكر ابن السراج أن الحرف لا يجوز أن يخبر عنها كما لا يجوز أن تكون خبراً ، مستنداً في تمييزها عن أقسام الكلام الأخرى إلى معناها الوظيفي في الجملة العربية فلا يجوز أن يخبر عن الحرف كما يخبر عن الاسم ،

(١) انظر الكتاب : ١ ص ١٢ .

لا نقول : (إلى منطلق) كما نقول : (الرجل منطلق) ، ولا يجوز أن يكون الحرف خبراً كما يكون غيره ، لا نقول : (عمرو إلى) ولا (بكر عن) ، فقد انتفت في الحرف صفة أثبتت لغيره من الأقسام وهي أن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه .

وقد ذكر ابن السراج أيضاً صورة شكلية بارزة لما لا يصلح أن يسمى كلاماً تاماً في مسار الجملة العربية حين نستخدم الحرف ، وهي صورة تمعكس الفرق في الاستعمال بين الحرف وبين بقية أقسام الكلام فقال : « والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت : (أمن) تريد ألف الإستفهام و (من) التي يجربها لم يكن كلاماً ، وكذلك لو قلت : (ثم قد) تريد (ثم) التي للمطف و (قد) التي تدخل على الفعل لم يكن كلاماً . ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ، لو قلت : (أيقوم ؟) ولم تجر ذكر أحد ، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً .

ولا يأتلف أيضاً منه مع الاسم كلام ، لو قلت : (أزيد ؟) كان غير كلام تام » ^(١).

٥ - ذكر الزجاجي أن الحرف ما دل على معنى في غيره نحو ، من ، وإلى ، ثم ، وما أشبه ذلك ^(٢) ، وقد اعتبر مهمل ، وحيثما وكيف ، وكيفما ، وأين ، وأينما ، وأنى ، وإيان ، ومن ، وما ، اعتبر كل هذه الكلمات حروفاً ، وأضاف إليها (إن) و (إذما) عندما تحدث في باب الجزاء ^(٣) ، واعتبر (منذ) حرف جر عندما تحدث عن بدء الحروف ^(٤) . وعندما تحدث عن

(١) أنظر الأصول ص .

(٢) أنظر الجمل ص ١٧

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٥

المبنى من الأسماء ذكر منها المبنى على الفتح وأورد ذلك : أين ، وكيف ، وإيان ، وثم^(١) .

وفي تصوري أن الزجاجي عندما عمد إلى الخلط بين هذه الكلمات كان يدرك معنى التعليق الذي تؤديه هذه الكلمات ، والملاقة التي تمير عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية ولكنه لم يحرك على إدراجها في قسم آخر مغاير لأقسام الكلام المعهودة حتى لا يقع في الخطأ المقوم من جراء ذلك في خروجه عن التقسيم الثلاثي الذي جرى عليه شيوخه من النحاة وداروا - دون مبرر في فلكه - على أن ما قبله الزجاجي في هذه الكلمات يعطى إشارة الدعوة للبحث في أشكالها ووظائفها ومراقبة استعمالها في التراكييب الكلامية تمهيداً لتحديد موقعها بين أقسام الكلام ، وإلا فلا يصح أن نعتبر بعضها أسماء مرة وحروفاً مرة أخرى وجمع في باب واحد بين ما اعتبره النحاة أسماء ، وبين ما اعتبروه حروفاً .

٦ - ذكر الفارسي أن الحرف ما جاء لمعنى ليس بإسم ولا فعل نحو : لام الجر ، وائه ، وهل ، وقد ، وثم ، وسوف ، وحتى وأما^(٢) وقد أخذ بهذا تعريف الحرف الذي ورد عن سيبويه ، إلا أنه ذكر في مجال آخر : أن الحرف ما جاء لمعنى في غيره^(٣) ، وفي ذلك تأكيد لدور الحرف الوظيفي في الربط بين أجزاء الجملة ، وفي معنى التعليق الذي يؤديه

٧ - ردّ دابن فارس ما قاله سيبويه في حد الحرف وارتضاه بعد أن ذكر أن أهل العربية أكثروا في حده أيضاً ، وأن أقرب ما فيه قول سيبويه في أن الحرف ما أفاد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا (زيد منطلق) ثم

(١) انظر المصدر نفسه ص ٢٦٢

(٢) انظر الإيضاح ص ١ - ٨

(٣) المصدر السابق .

نقول : هل زيد منطوق ، فأفدنا به (هل) مالم يكن في (زيد) ولا في (منطوق) ، وقد أكد بذلك دور الحرف الوظيفي في إفادة معنى التمايق .

إلا أن ابن فارس أورد أن الأخفش ذكر للحرف بعض العلامات التي يمتاز بها عن قسيميه فقال : « مالم يحسن له الفعل ، ولا الصفة ولا التثنية ، ولا الجمع ولم يحز أن يتصرف فهو حرف »^(١) . وفي تصوري أن غالبية هذه العلامات تنطبق على الفعل أيضاً ، وأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالا ولكنّها لا تخضع لجدول تصرفي . إنه نموذج آخر عن عجز النحاة في معالجة تقسيم الكلام وفق أسس واضحة محددة تضع حداً لفوضى التقسيم وتحرر من قيوده التي فرضوها على أنفسهم دون أن يفرضها عليهم أحد .

٨ - يرى البطلاني أن تعريف الزجاجة للحرف من أنه ما جاء لمعنى في غيره - غير صحيح حتى يزداد فيه (ولم يكن أجد جزئي الجملة المفيدة) ، وإذا لم يتم ذلك فالأولى عنده أن يؤخذ بمحد الحرف الذي جاء به سيبويه ، وهو : (ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) فإنه لا مطمئن فيه على حد تعبيره^(٢) .

والذي يبدو أن البطلانيوسى بنى اعتراضه على الزجاجة وغيره ، على الأسس الآتية :

(أ) إنه جعل الكلمات التي تستخدم في الاستفهام والشرط أسماء وأن استعمالها لمعان في غيرها جعلها مساوية للحرف .

(ب) إنه جعل الموصولات أسماء أيضاً ، وإن استعمالها لمعان في صلاتها يؤدي إلى التشابه بينها وبين الحرف وهذا عنده غير وارد ولذلك اقترح أن يضاف على تعريف الحرف عبارة (ولم يكن أحد جزئي الجملة) وكل محاولاته

(١) الصاحبى ص ٥٣

(٢) انظر كتاب الحلل ص ٨٠

منصبة على إخراج أدوات الاستفهام والشرط والموصولات من طائفة الحروف وإبقائها في طائفة الأسماء .

على أن البطليوسي بعد أن اعترض على الزجاجي في حد الحرف ذكر أن النحويين قد اختلفوا في تحديده كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل فذكر أقوال كثير منهم كسيبويه والأخفش والمبرد ، والزجاج ، ومحمد بن الوليد ، وابن كيسان ، وأبي عبد الله الطوال ، وأبي نصر الفارابي ، وبعد أن استعرض أقوال هؤلاء جميعاً في حد الحرف ذكر أن هذه الحدود أكثرها فاسدة وبين أثر فسادها واعتراضه عليها وناقشهم في ذلك مناقشة جادة حتى قال : « وإن التعجب لطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون ، ولو سمعنا ذلك ولم نره منهم منصوباً لما صدقناه »^(١) . فالبطليوسي وإن بنى اعتراضه على أساس من النظر القاصر للدور الوظيفي الذي تؤديه الكلمات إلا أنه جسد اضطراب النجاة وحيرتهم في عملية التقسيم ، وإلى جانب ذلك فقد نقل البطليوسي في أقواله أن بعض النجاة سموا الحرف (أداة) كأبي عبد الله الطوال وأبي نصر الفارابي وأن منهم من أطلق على الحرف كلمة (وصلة) كمحمد بن الوليد تأكيداً لوظيفة الربط بين أجزاء الجملة التي تتميز هذا النوع من الكلمات ولمعنى التعليق الذي تدل عليه .

وايس أدل على تجسيده لاضطراب النجاة وحيرتهم من قوله : « ولأجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة ، وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال أبو الحسن الأشعري ، وهو يفتخر بعلم الجدل ، ويعيب صناعة النحوي — كما عاب غيرها من العلوم — فذكر

أنه شاهد نحويًا وهو يقرأ عليه الكلام ينقسم ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ،
 وحرف جاء لمعنى قال : فقلت له : أليس الاسم والفعل جاءا لمعنى كالحرف ،
 فما انتصاصك بذلك الحرف دونها ؟ قال أبو الحسن : فقال لى أنا أعنى
 بذلك : جاء لمعنى فى غيره ، لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى فى أنفسهم ،
 والحرف ليس كذلك ، لأنه لا معنى له إلا باسم أو فعل ينضم إليه ، أ رأيت
 لو قلنا (زيد) تدل على شخص ما غير محدود ، ولو قلنا : (ضرب) لدل
 على ضرب كان فى زمان ماض ، إلا أنه غير منسوب إلى موضوع ، ولو قلنا
 (من) لم يدل على شيء حتى يفتن به (موضوع) ، فدل هذا على أن قوله
 جاء لمعنى إنما يعنى به (فى غيره) لا فى نفسه ، وإن كان ليس فى الكتاب
 كذلك ، قال أبو الحسن : فقلت له : إن إخراج الأشياء عن طريقها ، وحرفها
 عما تدل عليه لا بد فى ذلك من حجة تخصص أحدهما دون الآخر ، والظاهر
 من هذا الكلام : جاء لمعنى ، وليس فى الكتاب : (فى غيره) ، فإلا الدليل
 على تأويلك دون تأويل من قال : إنما عنى بذلك : جاءت لمعنى وأراد الأشياء
 الثلاثة ، وعبر بالواحد عن الجمع ، وهذا شائع فى كلام العرب قال تعالى :
 (هم العدو فاحذرهم) فعبّر عن الجماعة بالعدو والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع ؟
 قال أبو الحسن ثم قلت : ألسنا نجد فى الأسماء ما لا يدل على معنى فى نفسه
 كوجوده فى الحرف ؟ فالواجب عليك أن تلحقه بالحروف دون الأسماء ،
 قال : فقال لى إن ذلك لا يوجد فى الأسماء البتة بوجه من الوجوه ، فإن كنت
 تدعى ذلك فهاتيه قال أبو الحسن : فقلت له : (أى) . أليست كقولك
 (من) لا تدل على شيء إلا باقتنائها بموضوع ؟ قال فقال لى (أى) يدخله
 الإعراب ، و (من) لا يدخله الإعراب فلما دخله الإعراب كان اسماً ، قال
 أبو الحسن : فقلت له : إن الشيء بيبين بآبين منه ، وهذا أغمض منه ، ونحن
 لم نسألك عن العلة التى من أجلها قيل : إن الإعراب للأسماء ، والإنسان إنما

يجب أن يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه ، ثم قال قلت له : أرأيت إن كان التنوين في (أى) هو المانع له من أن يكون حرفاً فالواجب أن يكون الفعل حرفاً ، إذ لا تنوين فيه فقال : الفعل يتصرف ، والحرف لا يتصرف ، قال : فقلت له : إن كان التصرف هو المميز للفعل عن الحرف فالواجب أن يكون (ليس) حرفاً ، فكذلك عسى ، ونعم ، وبئس ، وكذلك الأسماء كلها ينبغي أن تكون حروفاً ، لأنها لا تتصرف ، قال : فعميت عنه الأنباء وانقطع (١) .

٩ - ذكر الزمخشري أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه (٢) .

والذى يبدو أن الزمخشري أدرك معنى التعليق الذى يؤديه الحرف ووظيفة الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة ، ولذلك زاد على غيره في حد الحرف عبارة : ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه .

١٠ - أوضح ابن يعيش أن معنى دلالة الحرف في غيره أنك لو قلت (أل) مفردة لم يفهم منه معنى ، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم وقد فضّل ابن يعيش التعريف القائل بأن الحرف (ما دل على معنى في غيره) ، على التعريف القائل (ما جاء لمعنى في غيره) ، وأوضح أن التعريف الثانى - وقد أخذ به بعض النحاة كسيبويه والفارسي - يشير إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التى وضع لأجلها ، إذ علة الأشياء

(١) المصدر السابق ص ٨٣ - ٨٦

(٢) الفصل ٢٨٣

غيره^(١)، وقد ذكر ابن يعيث أن بعض النحاة زعم أن حد الحرف هذا يفسد بـ (أين، وكيف) ونحوها من أسماء الاستفهام و (من، وما) ونحوها من أسماء الجزاء، فإن هذه تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء فتعلق وجود الفعل بعدها وهذا معنى الحروف، وقد أجاب ابن يعيث عن ذلك اجابة بعيدة عن منطق اللغة وطبيعة الاستعمال اللغوي فقال إن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الإسمية، وأما دلالتها على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيهما^(٢). وكل ههنا أن يدافع عن إسمية هذه الكلمات وفاته أن وظائفها ومعاني التعليل التي تدل عليها، وعدم خضوعها لعلامات الاسم، وشبهها بالحرف شهاً معنوياً، كل ذلك ينقلها إلى موقع آخر لا تكون فيه طائفة الأسماء.

١١ ذكر ابن عصفور أن الحرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه^(٣) واصفاً الفرق بينه وبين الاسم والفعل حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه وإن اختلفا في الدلالة الوظيفية وقد أكد بذلك ما قاله أغلب النحاة في حد الحرف.

١٢ إن أتم ما تضمنته أنوال السيوطي عن الحرف ما يأتي :

(١) ذكر السيوطي في كتاب جمع الجوامع قوله : « وليس منه (أى من الحرف)^(٤) عسى، وليس، وكان، وأخواتها على الصحيح »^(٥). وهذا

(١) أنظر شرح الفصل ج ٨ ص ٢

(٢) المصدر السابق ج ٨ ص ٢، ٣

(٣) المقرب ج ١ ص ٤٦

(٤) هذا التعبير من عندنا .

(٥) أنظر همم الموامع ج ١ ص ١٠

القول بعكس الخلاف بين النحاة في تعيين موقع هذه الكلمات بين أقسام الكلام .

(ب) ذكر السيوطي موقفه من (عسى ، وليس ، وكان ، وأخواتها) فقال إن المشهور ومذهب الجمهور أنها أفعال لانفعال ضائر الرفع والقاء الساكنة بها . وفي قوله هذا إشارة إلى أن بعض النحاة لا يعقبرها في طائفة الأفعال^(١) .

(ج) ذكر السيوطي أن ابن السراج ذهب إلى حرفية (عسى ، وليس) ، مستنداً إلى عدم خضوعها للجدول التصريفي ووافقه في ذلك ثعلب . وفي حرفية (ليس) وافقه الفارسي وابن شقير^(٢) . وقد عورضت أقوالهم بأنها لا تصلح دليلاً على الحرفية مع قيام دليل الفعلية .

(د) ذهب الزجاجي -- فيما أورده السيوطي -- إلى أن كان وأخواتها حروف ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق من قول .

(هـ) ذكر السيوطي أن ابن هشام قال في حواشي التسهيل للخلاف في (عسى ، وليس) شهير وفي (كان) غريب ، قال ابن الحاج في النقد : حكى العبدى في شرح الإيضاح أن المبرد قال : (كان) حرف ، قال العبدى وهذا أظرف من قول من قال إن ليس ، وعسى حرفان ، قال ابن الحاج هو وإن كان في بادىء الأمر ضعيفاً ، إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على (حدث) بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه^(٣) . فقد أكدت رواية السيوطي اختلاف النحاة وحيرتهم في تحديد موقع صحيح

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

للكلمات المذكورة بين أقسام الكلم وفي اعتقادي أن ذلك ناتج من دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي وعدم خروجهم من دائرته .

(و) قال السيوطي : الحرف لا علامة له وجودية ، بل علامته أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم ، ولا من خواص الفعل^(١) . وهذا تأكيد على أن العلامة العدمية يمكن أن تكون من الظواهر الشكلية المستخدمة في التفريق بين أقسام الكلم .

(ز) نقل السيوطي عن ابن النحاس أن الحرف دال على معنى في نفسه مخالفاً بذلك ما اشتهر بين النحاة من أنه دال على معنى في غيره ، وخلاصة رأيه : أن المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الكلامي أتم مما يفهم منه عند الأفراد ، بخلاف الاسم ، والفعل ، فإن كل واحد منهما يفهم منه في حال الأفراد عين ما يفهم منه عند التركيب^(٢) .

وفي تصوري أنه أدرك معاني التعليق التي تدرك من الكلام باستخدام الحروف وأمثالها ، ووظيفة التعليق التي تؤديها هذه الكلمات تعد أبرز ما يميزها عن بقية أقسام الكلم .

(١) المصدر السابق ص ٩

(٢) أنظر الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢ ، ٣

نتائج التقسيم المستخلصة من اضطراب اقوال النحاة

أولاً : ورد ذكر الخالفة قسمًا رابعًا من أقسام الكلام عند بعض النحاة ، وهذا رأى نميل إلى الأخذ به في التقسيم الذى نهدف إليه ، ويمكن التوسع في مفهوم الخالفة ليشمل كل ما يعبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة التأثير الذاتى في إعطاء الدلالة .

ثانيًا : ذكر بعض النحاة ... كالزجاجي .. أن الظروف غير الأسماء والحروف وهذا رأى آخر نميل إلى الأخذ به في التقسيم الجديد .

ثالثًا : حين ذكر النحاة علامات شكلية للأسماء لاحظنا أن الضمائر لا تقبل هذه العلامات كما أنها لا تدخل في مفهوم الاسم الذى حدده ، لذلك نميل إلى اعتبارها قسماً قائماً بذاته يعتبر عنواناً عاماً يشمل ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الموصول لاتفاق بعضها مع بعض شكلاً ووظيفة ، فهى جميعاً تتميز عن الأسماء بسيمات شكلية تختلف عن علامات الأسماء ثم إنها تستخدم في التراكيب اللغوية لتعبر عن وظيفة الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر .

رابعاً : سمي الكوفيون الحروف أدوات ، وهذه التسمية أقرب إلى الدقة نميل إلى الأخذ بها لتشمل حروف المعاني وبقية الأدوات التى تؤدي وظيفة التعليق وهى - كما ذكرنا - قد خرجت عن مفهوم الاسم الذى حدده النحاة ، ورفضت أن تقبل علاماته التى ذكروها مؤكدين أن إدراجها في قسم الأدوات هو الحل الذى يلقى القبول الذى يضع حداً لحيرة النحاة في تقرير حكم سليم بشأنها ، فهى ذات طابع شكلى ووظيفى متميز عن بقية أقسام الكلام ، يسوغ لإفرادها بقسم خاص .

خامساً : ورد في كتب الصرف أن الصفات غير الأسماء وذلك حين تحدثت عن أبنية الأسماء ، فذكرت أن بعضها يكون للاسم ، والبعض الآخر يكون للصفة وقد يشترك الاثنان في صيغة واحدة وبناء واحد ، وذكرت كتب النحو أن الاسم ما دل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ، وأن الصفة ما دل على موصوف بالحدث ، لا يخلو من الدلالة الزمنية عند استعماله في الكلام ، ففرقت من حيث المعنى بين الأسماء والصفات لذلك نميل إلى الأخذ بهذا ، جاعلين الصفات قسماً قائماً بذاته لها سماتها الشكلية ومعانيها الوظيفية التي تنفرد بها عن الأسماء وبقية أقسام الكلام ، ويمكن هنا أن نعتبر (الصفة) عنواناً عاماً يشمل ما يسمى عند النحاة : اسم الفاعل ، واسم المفعول وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل لأن كلاً منها يدل على موصوف بالحدث ويخضع لظروف قولية وسياقية تختلف عن الأسماء وبقية أقسام الكلام .

سادساً : ورد الاسم قسماً من أقسام الكلام عند النحاة وهذا أمر معلوم ، وسنجهله قسماً قائماً بذاته أيضاً عند تقسيمنا للكلم ، له سماته الشكلية والوظيفية المتميزة .

سابعاً : ورد الفعل قسماً من أقسام الكلام عند النحاة له سماته الشكلية والوظيفية التي ينفرد بها عن بقية الأقسام ، وهذا أمر معلوم أيضاً ، وسنجهله كذلك قسماً قائماً بذاته عند تقسيمنا للكلم .

وعلى ذلك فستكون أقسام الكلام عندنا سبعة ، هي : -

- | | |
|--------------|---------------|
| ١ - الاسم . | ٢ - الفعل . |
| ٣ - الصفة . | ٤ - الخالفة . |
| ٥ - الضمير . | ٦ - الظرف . |
| ٧ - الأداة . | |

وسنوضح ما ينفرد به كل قسم من هذه الأقسام عن الأقسام الأخرى ،
ونذكر طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم ونعزز هذا التقسيم بذكر
أصح الأسس الشكائية والوظيفية التي يبنى عليها تقسيم الكلام .

على أننا لاحظنا أن العلامة عبد القاهر الجرجاني من بين الأقدمين قد
انفرد بآراء جديرة بالوقوف عندها واستيعابها لأن له رأياً خاصاً في تقسيم
الكلام ، بل لأننا لسنا في آرائه وتصوراته ما نعتبره أساساً مهماً نستند إليه في
نظرتنا إلى تقسيم الكلام ، لهذا نورد طرفاً من تلك الآراء والأفكار .

عبد القاهر الجرجاني ومعاني النحو :

ذكرت فيما سبق من قول آراء النحاة في تقسيم الكلام ، ولقد بدأ اضطرابهم
فيها واضحاً من خلال مناقشتهم ، ثم عرضت استخلاصاً لتلك الآراء متضمنة
النقد الذي يمكن أن يوجه إليهم في نظرتهم إلى التقسيم ، ورأيت أن النحاة
قد وجهوا اهتمامهم لمسائل النحو ومنها مسألة تقسيم الكلام ، بدافع من تأثرهم
بالمذاهب الفلسفية والكلامية فهم « حين قصروا النحو على أواخر الكلمات
وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً
منحرفاً إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام ، وأسرار
تأليف العبارة ، فطرق الإثبات والنفي ، والتوقيف ، والتقديم ، والتأخير ،
وغيرها من صور الكلام ، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان ماساً
بالإعراب أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير
أساليبها » (١) .

ومن الإنصاف أن نذكر هنا أن الجرجاني قد أبى أن ينساق مع موقف

(١) إبراهيم معطى / إحياء النحو ص ٣

الفتحة فانتشل النحو من مهاوى التردى فى بحار الفلسفة ، وأنقذ اللغة العربية من أن تغرق بين أمواجها المتلاطمة فدعا إلى دراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق مجسداً الرغبة فى إيضاح المعانى الوظيفية للتركيب الكلامى ، وأوجه الدلالة فى تأليف العبارة . وفى اعتقادى أن الفتحة لو تنبهوا إلى ما تنبه إليه الجرجاني لكان لهم موقف غير ما ألفناه لهم من مواقف ولتغيرت معالم الدراسات اللغوية والنحوية عما آلت به إلينا لأن آراءه الذكية ودراساته وأفكاره فى مجال فهم أساليب التركيب اللغوية تعتبر قفزة نوعية فى عالم اللغة « تقف بكبرياء كدفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية فى الغرب ، وتفوق معظمها »^(١) . ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فإن من العقول ما أفاق لحظة من التفكير والتحرر ، وإن الحس اللغوى أخذ ينتعش ، ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها »^(٢) . « فجمهور الفتحة لم يزدوا فى أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التى ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه . وتأيدوا لمذهبه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه (علم المعانى) ، وفصلوه عن النحو فصلاً أزهى روح الفكرة وذهب بنورها . وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد فى أنها معانى النحو ، فسموا علمهم (المعانى) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل »^(٣) .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه ، وأصوله ،

(١) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية ص ١٨

(٢) الأستاذ إبراهيم مصطفى / إحياء النحو ص ٢٠

(٣) المصدر السابق ص ١٩

وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيع عنها ، ونحفظ الرسوم التي رسمت ، فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الفاظم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الظاهر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج ٠٠٠ وينظر في التعريف والتفسير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ، وعلى ما ينبغي له ، هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه -- إن كان صواباً وخطؤه . إن كان خطأ -- إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ^(١) . وقال : « فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزية وفضل فيه -- إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه » ^(٢) . وقال : « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام ، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يحمله عاقل ، ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبما أن ننظر إلى التعليل فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه ؟ وما محموله ؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محمول لها غير أن نعمل إلى اسم فتجعله فاعلاً

(١) دلائل الإعجاز ط ١ ص ٦٣

(٢) المصدر نفسه ص ٦٥

لفعل ، أو مفعولا ، أو تعمد إلى إسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع
الإسم إسمًا ، على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلا منه
أو تبنىء بإسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالا أو تمييزاً
أو تنوخي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنياً ،
فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد في فمابين أن تجعل أحدهما شرطاً
في الآخر فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء
التي ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس . وإذا لم يكن في الكلام نظم
ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع
منه إلى اللفظ شيء ، وما لا يتصور أن يكون منه ، ومن صفته — بأن بذلك
أن الأثر على ما قلناه من أن اللفظ تبع المعنى في النظم ، وأن الكلام تترتب
في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس وأنها لو خلت من معانيها حتى
تتجرد أصواتاً وأصداً حروف لما وقع في ضمير ، ولا هيجس في خاطر أن يجب
فيها ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل . وأن يجب النطق بهذه
قبل النطق بتلك »^(١) . وقال : « معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام
بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلام ثلاث : اسم وفعل
وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام :
تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما »^(٢) ، وبعد أن ذكر
طرق التعليق الثلاثة بالتفصيل قال : « وجملته الكلام أنه لا يكون كلام من
حرف وفعل أصلاً ، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو : يا عبد الله ، وذلك
أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعنى ، وأريد ،

(١) المصدر السابق ص ٤٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

(٣) أقسام الكلام العربي

وأدعو . و (يا) دليل عليه ، وعلى قيام معناه في النفس . فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق السكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو ، وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق السكلم بعضها ببعض ، لا نرى شيئاً في ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم ^(١) وقال : « وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ وهل قالوا : لفظه متمكنة ومقبولة وفي خلافه قلقلة ونابية ؟ ومستكرهة ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمسك عن حسن الانفاق بين هذه وتلك من جهة معانيها ، وباتفاق والنبو عن سوء التلازم ، وأن الأولى لم تلاق بالثانية في معناها وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفظاً للتالية في مؤداها . . . فقد اتضح إذن إنضاحاً لا يدع للشك مجالا ، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ ، وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر ، وهو كثير في العربية ^(٢) .

هذه مقتطفات من أقوال عبد القاهر تعكس نظراته السليمة إلى معاني للنحو ، وهي كما ترى تهدف إلى جمل التركيب اللغوي ، وتنوع أساليبه وتعدد طرائقه — هي موضوع الدراسة النحوية ، وهو ما تعنى به الدراسات اللغوية

(١) المصدر السابق ص ٦

(٢) دلائل الإعجاز ط ٢ ص ٣٦ ، ١٣٣١ هـ .

الحديثة ، وقد خالف بذلك نظرة النحاة حين جعلوا الأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي موضوع دراستهم ، فكرسوا جهودهم على دراسة الجزء من التركيب منعزلاً عن غيره ، ونسبوا المعنى إليه بعيداً عن المعنى العام للتركيب نفسه . « والواقع أن هذه الدراسة للمعنى وهى دراسة معانٍ وظيفية في صميمها — تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه . ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ، أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى أنه ليحسن في رأي أن يكون علم المعاني لغة الدراسات النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير » (١) .

وإذا كنت قد ذكرت طرفاً من آراء الجرجاني في معاني النحو لتوجيه الأنظار إلى فهمها واستيعابها بما يخدم النظرة السليمة إلى هذا العلم وبما يخدم البحث في جانب مهم من جوانبه ، وهو المعنى الجملي ، ومعنى التعليقات وبعض المعاني الوظيفية الأخرى لأقسام الكلام — فلا يقوتني أن أذكر أن الجرجاني جرى على التقسيم الثلاثي للكلمة ، فهو يراها إسماً ، وفعلًا ، وحرقة (٢) ، والذي يبدو لي أنه لم يخصص جانباً من نظره الثاقب إلى هذا التقسيم ، وإن كنت أستشف أنه بمعاني التعليقات التي أوردها ، وتقويمه لطرق النظم في إدراك المعاني النحوية بالأساليب المختلفة — قد رآها أكثر من ذلك وإن لم يصرح بذلك .

وفياً أبداه الجرجاني من أفكار نبدي الملاحظات الآتية :

أولاً : إن النظم عنده هو وضع الكلام بحسب ما يقتضيه علم

(١) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية ص ١٨

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢

الذبح ، فهو إذن نظم المعاني النحوية وفق ما يقصده المتكلم وهو الفاظم .
ثانياً : إن للذبح قوانينه ، وأصوله ، ومناهجه ، ورسومه ، فإذا روعيت
هذه الأمور من قبل المتكلم فسيكون نظمه سليماً وصحيحاً ، وبالتالي فإنه
سيحقق المقصد من نظم المعاني النحوية .

ثالثاً : لاشك أن نظم المعاني النحوية لا يكون إلا بالمباني الصرفية التي
تشتمل عليها اللغة ، ومن هنا فإن اختلاف المعاني النحوية سيكون تبعاً
لاختلاف المباني المنطوقة في السياق الكلامي ولكل دلالة الخاصة .

رابعاً : إن النظر في اختلاف المباني المنطوقة المعبرة عن المعاني النحوية
سيمسوقنا إلى ملاحظة الفروق الشكلية والوظيفية التي تمتاز بها تلك المباني ،
ولأجل توضيح ذلك طلب الجرجاني أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ،
فينظر في الخبر مثلاً إلى الوجوه التي نراها في قولنا : زيد منطلق ، وزيد
ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد
هو المنطلق .

وفي الشرط طلب أن ينظر إلى الفروق التي نراها في قولنا : إن تخرج
أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن
خرجت ، وأنا إن خرجت خارج ، ولا أشك في أن القارئ يدرك الفرق
واضحاً في المبنى والمعنى بين كل تعبير وآخر من التعبيرات السابقة ، بمعنى أن
اختلاف المعاني النحوية يكون تبعاً لاختلاف المباني المنطوقة على أن الجرجاني
قد قصد بالفروق التي أوردتها — إلى القيم الخلاقية أو إلى فكرة المقابلة بين
المبنى والمعنى ، وبين المعنى والمعنى ، ومن هنا طلب أن ينظر أيضاً إلى صور
التعريف والتفكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ،
والإضمار ، والإظهار مؤكداً أن التعبير بكل صورة من هذه الصور الكلامية .

وهي بحقيقتها ظواهر شكلية — يعتبر تعبيراً عن المعنى الوظيفي لهذه الظواهر، ومن ذلك ندرك الحقائق الآتية :

(أ) إن التعبير بالاسم غيره بالفعل ، فلكل دوره الوظيفي المتميز وبالتالى فإن لكل سماته الشكلية المتميزة ، ومثل ذلك يقال فى بقية أقسام الكلام .

(ب) إن التقديم والتأخير — وهو ظاهرة شكلية تتصل بالبناء العام للجملة — يقصد بطابع تحديد المعنى النحوى ، ويعتبر من الصور التى تجسد تشابك العلاقة بين المعنى والمبنى ، أو الشكل والوظيفة ثم إن هذه الظاهرة تسوقنا إلى إدراك دور الرتبة فى تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام ، فهناك كلمات محفوظة الرتبة ، وكلمات غير محفوظة الرتبة ، فالأدوات مثلاً تنتمى إلى رتبة التقدم ، بينما تكون الظروف حرة الرتبة ، فرتبتها غير محفوظة ، ومن طبيعة الفاعل أن يقاخر عن الفعل ، ولا يكون الفاعل إلا إسمًا وهكذا ...

(ج) إن النظر فى التعريف والتنكير يعنى النظر فى الإصاق وعدمه وهو ظاهرة شكلية يمكن استخدامها للتفريق بين أقسام الكلام ، فـ (أل) مثلًا تدخل على ما هو اسم أو صفة ، وإن اختلف معنى الإصاق فيهما . والنظر فى التنكير يسوق إلى البحث فى التنوين وأنواعه ، وهو ظاهرة شكلية صالحة للتفريق بين الإسم وغيره وهلم جرا . وبالنسبة للمعاني النحوية فالمعلوم أن ما نقصده منها فى التعبير بالمعروف غير ما نقصده فى التعبير بالمنكسر

(د) إن ظواهر الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، التى تحدث عنها الجرجانى — إذا استعملت فى موقعها ومقامها فهى من المعانى النحوية التى يعبر عنها بظواهر شكلية خاصة وهى من طرق النظم الذى تحدثنا عنه وقصده الجرجانى .

خامساً : أ كد الجرجاني بعد الذى ذكرناه « أن ليس النظم الذى ذكره سوى تعليق الكلام بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ^(١) وإذا عرفنا أن المقصود بالنظم هو نظم المعانى النحوية التى يقصدها المتكلم أدركنا أن التعليق « هو الفكرة المركزية فى النحو العربى ، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية ^(٢) ومعنى ذلك أن الأبواب النحوية ما هى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التى تنظمها اللغة ، فالفاعلية والمفعولية والإبتداء ، والاستثناء كلها وظائف تعبر عن بعض أبواب النحو ، وكل وظيفة من هذه الوظائف يعبر عنها شكلياً بطريقة تختلف من لغة إلى أخرى ^(٣) ، فى العربية تلعب العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة ، والنظام ، والإلصاق مثلاً دوراً بارزاً فى تحديد الباب النحوى أو الوظيفة النحوية ، وبالتالي فى تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام ، من هنا كان التعليق « الإطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة (الإعراب) » ^(٤) . ومن هنا أيضاً كانت فكرة التعليق التى تجسد العلاقات السياقية بين أجزاء التركيب الكلامى هى البديل المقبول لفكرة العامل النحوى . وفيما يتصل بموضوع البحث فإن العلاقات السياقية أو النحوية التى هى الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والخاتمة ، وفروع كل منها وهى قرائن التعليق المعنوية ، والإعراب ، والرتبة ، والصيغة ،

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢

(٢) الدكتور تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩

(٣) أنظر الدكتور محمد عيد / أصول النحو العربى ص ٢٦٨ - ٢٧١

(٤) اللغة العربية ، معناها ومبناها ص ١٨٩

والتضام ، والربط ، والمطابقة ، وهى من قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامها فى تمييز كل قسم من أقسام الكلام عن غيره . وقد ذكر الجرجاني أن بين الكلام طرقاً معلومة للتعليق ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، وقد ذكر للتعليق الأخير ثلاثة أضرب :

(أ) أن يتوسط الحرف بين الفعل والإسم ، كحروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء .

(ب) العطف : كقولنا جاءنى زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمراً . وممرت بزيد وعمرو ، وغير ذلك من حروف العطف .

(ج) تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالقييد ، وبعد أن تسند إلى شيء ، معنى ذلك أنك إذا قلت ما خرج زيد : وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من زيد ، ومسنداً إليه ، ولا يفرنك قولنا : فى نحو (لا رجل فى الدار) أنها لنفى الجنس ، فإن المعنى فى ذلك أنها لنفى الكيفية فى الدار عن الجنس^(١) .

وبفهم هذه الأمور يمكننا التوصل إلى ما يأتى :

١ — إن الأدوات دوراً وظيفياً تتميز به عن بقية أقسام الكلام ، بالإضافة إلى سماتها الشكلية المتميزة .

٢ — إن التضام وهو إحدى قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامه

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢ — ٦ (ط ٢) .

كظاهرة شكلية للتفريق بين أقسام الكلام وهو خاضع لنظمية تأليف العبارة ويتضح بتطلب إحدى الكلمتين الأخرى واستدعائها إياها في السياق الكلامي .

٣ — إن النظر في التعليق وطرقه سيسوقنا إلى البحث في التركيب اللغوي وتعدد أساليبه ، وهذا يقتضي البحث في الأدوات ، والضمائر ، والظروف ، والصفات ، وبقية أقسام الكلام ، لأن التراكيب اللغوية تدبير عن المعاني الفحوية وهي لا تقتصر على التعبير بالاسم والفعل والحرف ، كما لا تقتصر على صور محدودة للأقسام ، وبالتالي فإن لكل قسم دوره الوظيفي وسماته الشكلية المتميزة .

سادساً : أشار الجرجاني إلى أن الكلمات العربية في المعجم جثث هامة لا حياة فيها إلا في التركيب الكلامي ، وأن التفاضل بينها مبني لا على أساس أنها ألفاظ مجردة أو كلمات مفردة بل على أساس دلالتها في التركيب ومواءمتها لمعنى غيرها في سياق الكلام فهو بهذا يقرر أن المعجم (ليس نظاماً من أنظمة اللغة ، فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية ، والقيم الخلافية ، ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثل إحتباك هذه العلاقات . . فالمعجم بحكم طابعه والغاية منه ليس إلا قائمة من الكلمات التي تسمى تجارب المجتمع أو تصنيفها ، أو تشير إليها ، ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كل واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع (الحقيقة) على تجربة من تجارب المجتمع وأن تدل بواسطة التحويل (المجاز) على عدد آخر من التجارب ، فإذا وضعنا كلمة (المعاني) بدل (التجارب) - صح لنا أن نقول إن الكلمة المفردة (وهي موضوع المعجم) يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهي مفردة ، ولكننا إذا وضعنا في (مقال) يفهم في ضوء (مقام) انتفى هذا التعدد عن

معناها ، ولم يعد لها في السياق إلا معنى واحد ، لأن الكلم وهو محلي السياق لا بد أن يحمل من القرائن المقالية (اللفظية) والمقالية (الحالية) ما يعين معنى واحداً لكل كلمة ، فالمعنى بدون المقام (سواء أكان ظرفياً أم معجمياً) متعدد ومحتمل ، لأن المقام هو كبرى القرائن ، ولا يتعين المعنى إلا بالقرينة^(١). وبهذا يتضح المقصود من قول الجرجاني : « أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها النضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تلبيها أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ. »^(٢).

وبعد عرضنا لتصور الجرجاني لعانى النحو وما استعملناه من تصوره لها سيجد القارئ المبررات التي جعلتنا نفردها عنواناً خاصاً بهذا البحث نبرز به الاتجاه السليم في نقد النجاة حين قسموا الكلم ، ولم يراعوا فيه معاني النحو التي تصورها الجرجاني ودعا إلى الاهتمام بها وملاحظتها بشكل يؤمن سلامة القصد في أية دراسة نحوية ، ولا نشك في أن النظر في مسائل النحو من خلال تصور الجرجاني لعانيه ليعتبر بحق مثلاً قيمياً في تحديد مسار الدراسات النحوية الحديثة .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٩

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٦

الفصل الثاني

تقسيم الكلم في آراء الباحثين العرب المحدثين

ذكرت في الفصل الأول من هذا الباب أهم ما تضمنته أقوال الفحاة القدماء من آراء في تقسيم الكلم وبيان علامات كل قسم ، وعرضت خلال ذلك استخلاصاً لها بشيء من التعليق والنقد ، وأرى هنا — استكمالاً لصورة البحث ، لجعلها واضحة أمام القارئ أن أعرض لموقف الباحثين العرب المحدثين من تقسيم الكلم ، وما أحدثه من أصداء مازالوا يرددونها في أبحاثهم ومقالاتهم وكتبهم .

(ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين القدماء قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من إسم وفعل وحرف متبعين في هذا ماجرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الإسم والكلمة والأداة ، وأوضح أن اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق عليهم الأمر ، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال ، أما الاسم فقد ذكر الأستاذ أنيس أنهم حاولوا أولاً تحديده على أساس معناه فقالوا عنه : « هو ما دل على معنى وليس الزمن جزءاً منه » ، فلما أعترض عليهم بأسماء مثل « اليوم والليلة » ، وبالمصدر الذي رغم إعترافيهم بإسميته لا يشك أحد في أنه يشير إلى الزمن — أخذوا يحجرون تعريفهم ويفسرونه تفسيراً خاصاً ينسجم مع فهمهم للاسم ، على أن منهم من لم يكلف

نفسه تعريف الاسم ، مكتفياً بالتمثيل له مثل سيديويه الذي قال (والإسم رجل و فرس) ، ومع ما في ذلك التعريف من نقص أدركه بعض النحاة القدماء — ذكر الأستاذ أنيس أن سيديويه يصف الاسم وصفاً سامياً فيشير إلى ما ليس فيه من صفات إيجابية . أما الفعل فقد ذكر أن اللغويين العرب حين حاولوا تعريفه قالوا عنه : إنه يفيد معنى ، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي والحال والاستقبال ، وأما الحروف فقد أوضح الأستاذ أنيس أن علاج اللغويين لها أمر عجب ، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال فلما عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن الحارث العقيلي :

غدت من عليه بعد ماتم ظموها كصل^١ وعن قيظ. بزياء مجهل

وفيه (على) بمعنى (فوق) . وقوله قطري^٢ بن النجاء :

فلقد أرانى للرماح رديئة من عن يميني تارة وأمامي

وفيه (عن) بمعنى (ناحية) — قالوا : إن من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان ، وفي هذا الصدد يتساءل الأستاذ أنيس فيقول : لم يفرق النحاة بين (على) و (فوق) ، وبين (في) و (داخل) وبين (إلى) و (نحو) فجمعوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء ؟

لذلك فقد أوضح أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة ، وأن تعارفهم للأسماء ليست جامعة مانعة ، ولهذا الأسباب يرى الأستاذ أنيس أن النحاة حين أحسوا بشيء من الإضطراب في تحديد الإسم والفعل ، والحرف ، لجأوا إلى ماسمونه علامات الأسماء وقبولها التنوين والآف واللام وغير ذلك مما هو معروف مألوف في كتبهم وعلامات الأفعال وإمكان إتصال بعضها بضمير

الرفع المتصل ، وسبق بعضها بقد ، والسين وسوف . . . الخ^(١) .

وفي عرضنا لرأى الأستاذ أنيس في تقسيم النحاة للكلم نراه يؤكد الأمور الآتية :

١ — أن النحاة العرب حين قسموا الكلام إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، قد اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطق من أن أجزاء الكلام ثلاثة ومعنى ذلك أنهم أخضعوا اللغة لأحكام الفلاسفة ولمنطق غير منطقها ولقوانين لا تمت لها بأية صلة .

٢ — إن النحاة العرب اضطربوا في تقسيم الكلام وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف ، فهم قد اختلفوا في تعريفها وفي بيان علاماتها . وقد أوضحنا ذلك في الفصل الأول .

٣ — إن النحاة العرب ربطوا بين صيغة الفعل ودلالته على الزمن ، فالفعل الماضي عندهم هو ما دل على حدث في الزمن الماضي ، أما الفعل المضارع فإنه يدل على الحال أو الاستقبال بقرينة ، وهذا أمر لا يبرره واقع اللغة ولا تفرقه أساليبها المستعملة ، فليس كل ماضى الصيغة يدل على الزمن الماضي ، وليس كل مضارع الصيغة دالا على الحال أو الاستقبال .

٤ — إن النحاة العرب حين اضطربوا في وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف عمدوا إلى التحوير في التعريف ووضعوا تفسيراً للأقسام ينسجم مع فهمهم للاسم ، أو الفعل ، أو الحرف ، وفي اعتقادي أنهم عمدوا إلى ذلك لدورانهم في فلك التقسيم الثلاثي دون مبرر وأن الأستاذ أنيس ألمح إلى هذا وإن لم يصرح به ويوضحه ، واكتفى بأنهم وضعوا علامات للاسم

(١) أنظر من أسرار اللغة ص ١٩٣ ، ١٩٥

والفعل والحرف ليدفعوا اضطرابهم في التحديد دون أن يشير إلى أهمية العلامات الشكائية في عمالية التقسيم .

(وبعد أن عرض الأستاذ أنيس نقده للنجاة في تقسيم الكلام أورد الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام . فقد ذكر أن المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام ، هي الأسس الثلاثة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلام ، وأن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ، ثم قال : « ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قائل ، وسامع ، ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد ، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر إسما وفاعلا في وقت واحد ، انظر مثلا إلى قوله تعالى (لا هنَّ حِلٌّ لَهُمْ ، ولا هم يحلُّونَ لَهُنَّ) نجد أن في الآية السكينة وصفاً وفاعلاً ، ومعناها واحد بل ووظيفتهما في الكلام متحدة ، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد ، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما ولذا نفرق بين الكلمتين : جاعلين إحداهما تنقسم إلى نوع معين من أجزاء الكلام ، والأخرى تنقسم إلى نوع آخر ، ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر ... الخ ، بل حتى وظيفة السكامة في الإستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الإسم والفعل ، فقد نجد إسماً مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل (النخيل نبات) ، ففي هذه الجملة استعملت كلمة (نبات) مسنداً ، أى كما تستعمل الأفعال والأوصاف . فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معاً ، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام »^(١).

(١) المصدر السابق ١٩٥ - - ١٩٦

وبعد أن أورد الأستاذ أنيس الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام ذكر أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، وأوضح أنهم بنوه على الأسس الثلاثة السابقة ، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي :

أولاً - الاسم :

وقد ذكر أنه يندرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى ، والصيغة ، والوظيفة . وهذه الأنواع هي :

(١) الاسم العام :

وهو ما يسميه المفاطقة بالاسم الكلبي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة ، لوجود صفة ، أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد ، مثل : شجرة ، كتاب ، إنسان ، مدينة ... الخ . وقد أوضح الأستاذ أنيس أن الاستعمال اللغوي قد يخص مثل هذه الأسماء ويعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها ، ولكن لا يكاد يتغير معناها ، أو وظيفتها ، أو صيغتها ، بمثل هذه الأداة ، على أن (أل) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء ، ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية ، كأن تقول : (الرجل خير من المرأة) ولا تريد رجلاً معيناً ، وتختلف اللغات في مثل هذه الظاهرة مما يجعلنا نحن أبناء العربية نخطئ أحياناً في استعمال بعض الأساليب الانجليزية حين نترجم تلك العبارة السابقة فقد يقول بعضنا The Man is Better Than The Woman ولا يخفى الخطأ في هذه الترجمة ^(١) .

(١) أنظر المصدر السابق ١٩٦ - ١٩٧

(ب) العلم :

ذكر الأستاذ أنيس أن العلم هو النوع الثاني من أنواع الأسماء ويحلو للمناطق ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة ، وليس بين من يسمونه (بأحمد) مثلاً صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة من أجلها أطلق هذا العلم عليهم ولذا يروى الأستاذ أنيس أن (ستيورت ميل) وصف العلم بأنه لا مفهوم له ، ويذكر أن من المناطق من يدركون أن العلم قد يشيع ويصبح وصفاً من أوصاف اللغة مثل (حاتم) بمعنى كريم ، ومثل (نيرون) بمعنى ظالم أو طاغية ، وحينئذ يكون له مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة ويظهر أن المناطق في علاجهم (للعلم) كما يرى الأستاذ أنيس يقتنعون من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ ، غير مدركين أن ألفاظ المعاجم ليست إلا جثثاً هامدة لا حياة فيها ، ولا تكسب الحياة إلا في أفواه الناس ، وعلى ألسنتهم ، فالتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يرتبط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة ، وليس استعماله لمثل هذا (العلم) كاستعمال الرموز الرياضية أو العلامات ^(١) . وقد أوضح الأستاذ أنيس أنه متى خطر (العلم) في ذهن أحدنا خطرت معه مجموعة من الصفات المعينة التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً في ذهن المتكلم والسامع ، بل ترتبط في أذهان كل من عرفوا صاحب هذا العلم واتصلوا به في تجارب سابقة ، فإذا اشتهر صاحب هذا العلم ، شاعت صفاته في دائرة أوسع ، حتى تنظم جميع أفراد البيئة اللغوية وهنا يمكن أن نتصور أن هذا (العلم) ينتقل إلى وصف

(١) المصدر السابق ص ١٩٧

من أوصاف اللغة متى أطلق دعا معه في ذهن الناس تلك المجموعة من الصفات وإلا كيف تتصور أن بعض الأعلام قد تصبح صفات، إذا جردنا السلم من كل مفهوم ؟ . وما دام العلم كذلك من أنه ذو مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات - يرى الأستاذ أنيس أنه من هذه الناحية يشارك الأسماء انضماماً إلى حد كبير فاعتبره نوعاً من أنواع الأسماء شاركها في المعنى والصبغة والوظيفة ، وأن الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يبدو أن يكون فرقاً في درجة المفهوم ونسبة الشروع^(١) .

(ج) الصفة :

وقد اعتبرها الأستاذ أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء ، وضرب لها أمثلة (كبير ، وأحر) ونحو ذلك ، وقد تصور الارتباط بين الأسماء التي تطلق عليها للمناطق أسماء الذوات ، مثل إنسان وحيوان ، وبين ما يسميه النحاة بالصفات ، والنعوت ، ككبير ، وأحر حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليه إسم الذات ، فالكبير قد يكون إنساناً وقد يكون حيواناً ، وقد يكون شيئاً من الأشياء أى أن ما يسميه المنطقة بالمصدق أكثر عدداً في الصفات منه في أسماء الذوات ، ولكن مفهوم إسم الذات ، وهو تلك الصفات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس . أكثر تعقيداً من مفهوم النعوت والأوصاف ، فالإنسان لا يسمى إنساناً إلا بعد تحقق مجموعة من السمات ، كأن يتكون من لحم ودم وأن نلاحظ فيه الحياة وأن يمشى على رجلين ، وأن ينطق وأن يفكر ، وأن . . . من تلك السمات المألوفة لنا ، والتي لا تكاد تقع تحت حصر . في حين أن كلمة «الكبير» لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي «الكبر» التي تضاد «الصغر»^(٢) .

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٩٧ — ٢٠٠

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠٣

وقد أوضح الأستاذ أنيس، أن الصفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة، فلا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوي، وأورد لذلك المثالين التاليين: «الجنود التميميون على ميسرة الجيش»، و «التميميون الجنود في طليعة القبيلة يشقون الطريق لها»، فقد استعملت كلمة «الجنود» في المثال الأول «إسماً»، وفي المثال الثاني «صفة».

وهي لم تتغير في صيغتها أو معناها. ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم والصفة في اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف؟ فالصفة لا تتقدم على موصوفها، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها: رجل، وامرأة، وأب، وأم، في حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل: كبيرة، وحراء... الخ. هذا إلى أن من أسماء الذوات ما هو مذكر، وليس له مؤنث مثل: كرسي، بيت، قلم... الخ، ومنها ما هو مؤنث، وليس له مذكر، مثل: شمس، دار، حرب... الخ، وختم الأستاذ أنيس حديثه عن الصفة فقال: بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أن الصفة أوثق اتصالاً بالاسم، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة^(١).

مأنيأً — الضمير:

ذكر الأستاذ أنيس أنه هو القسم الثاني من أقسام الكلام ويتضمن ألفاظاً معينة في كل لغة، منها ما تركب من مقطع واحد، ومنها ما تركب من أكثر من هذا ولكنها على العموم ألفاظٌ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، وعلى هذا الأسس فهو يرى أنه يمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

(١) المصدر السابق ص ٢٠٣ — ٢٠٤

(٨) أقسام الكلام العربي

(أ) الضمائر

وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل : أنا ، أنت ، هو . . الخ وشرط استعمال الضمير ووضوحه في ذهن السامع أن يسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كل من المتكلم والسامع . وأوضح الأستاذ أنيس أنه ليس لديه ما يعقب به على حديث النحاة عن هذه الضمائر إلا حين يعدونها أعرف المعارف أما ضمائر الغيبة فذكر أنها ألفاظ مبهمة توقع في اللبس ، وتحتاج إلى البيان ، ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة ، بل حتى ضمائر التكلم التي ظنوها النحاة أنها من الوضوح والجلالة بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف ذكر أن استعمالات اللغة تبرهن على أنها لا تنكاد تزيد وضوحاً عن غيرها من الأسماء الأخرى ، وليس أدل على ذلك — كما يرى — مما يسميه النحاة بالتخصيص في العبارات (نحن العرب ، نحن العالمين) إلا بياناً للضمير وتوضيحاً له عن طريق اسم ظاهرة . . . وقد أوضح الأستاذ أنيس أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة وقد اكتفى أخيراً من بيان حقيقة الضمائر بأن النحاة أنفسهم قرروا أن من أغراض استعمالها في اللغة : الرغبة في التعمية والإبهام^(١) .

(ب) ألفاظ الإشارة :

مثل هذا ، تلك ، هؤلاء . . الخ ، ويرى الأستاذ أنيس أنها من أنواع الضمير وذكر أنه يستعاض بمثل هذه الألفاظ عن تكرار أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان ، غير أنها قد توضع جنباً إلى جنب مع ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة وقد بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة

(١) أنظر المصادر السابق من ٢٠٤ ، ٢٠٥

ليس في حقيقته إلا ربطاً ظاهرياً تبرره حركات الناس في أثناء الكلام ، أما الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماماً . ففي قولنا (هذا الكتاب) إنما نبغى تعيين كتاب خاص ، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظاً آخر يفيد أيضاً ويقوم مقامه ، وهو ما يسمى باسم الإشارة فكأننا قلنا (الكتاب) (الكتاب)^(١) .

وقد أورد الأستاذ أنيس مثلاً على الاستعاضة التي يقوم بها لفظ الإشارة عن تكرار ما سبقه من عبارات ، قوله تعالى (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ، متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب وعندهم قاصرات الطرف أتراب ، هذا ما توعدون ليوم الحساب)^(٢) ، فقد رأى أن كلمة (هذا) قد استعويض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات ، فمضى بمثابة صورة رسمها فنان ماهر لما يستمتع به المؤمنون في الآخرة ، وقد عرضت على الأنظار بعد أن دوى وصفها في الأسماع ثم قيل مع عرضها على الناس (هذا ما توعدون ليوم الحساب) ، فبذل ألفاظ الإشارة في هذا مثل الضمائر التي تغنى عن تكرار الأسماء . ثم عقب الأستاذ أنيس على كل ما تقدم بقوله :

« ومع هذا نرى اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر ، مما يبرر جعل كل منها مستقلاً عن الآخر في ناحية من النواحي »^(٣) .

(١) المصدر السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٦

(٢) سورة ص آية ٥٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦

(ج) الموصولات :

ذكر الأستاذ أنيس أنها النوع الثالث من أنواع الضمير وهي مثل : الذي ،
والتي ، والذين . الخ . وقال عنها إنها ألفاظ تربط بين الجمل ويستعاض
بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة ، ثم أورد مثالا لذلك : إنك
لو قلت لصديقتك : (إشتريت البيت الذي رأيتاه في الأسبوع الماضي) ، وقارنت
مثل هذه الجملة بما قد يجري على ألسنة الناس باللغة العامية المصرية : (إشتريت
البيت ، البيت إياه شفتاه وباه بعض) لاتضح ما نعيه من الإستعاضة بأسماء
الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة من مقارنة هذين السكلامين ، رغم أن
الألفاظ الموصولة إستقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي .

(د) المصدر :

ذكر الأستاذ أنيس أن ألفاظ العدد مثل ثلاثة ، أربعة ، ٥٠ ، الخ ، هي
النوع الرابع من قسم الضمير وأوضح أنها أيضاً ألفاظ يستعاض بها عن
تكرار الأسماء الظاهرة وإن كان لها استقلالها في الاستعمال اللغوي . فقولنا :
(ثلاثة رجال) يعني عن قولنا (رجل ، رجل ، رجل) . ثم ختم كلامه عن
أنواع الضمير بقوله : « فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات ،
والأعداد ، ليست في الحقيقة إلا رموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء
الظاهرة ، وإن كان لكل منها استعماله الخاص ، وهي من العناصر اللغوية
القديمة ، التي يستعين بها اللغوي في مقارناته ويستدل بها عادة على ما تنتمي إليه
اللغة من فصيلة لأنها في غالب الأحيان عصبية على التطور والتغير »^(١) .

ثانياً — الفعل :

ذكر الأستاذ أنيس أن الفعل هو القسم الثالث من أقسام الكلام بعد أن
ذكر الإسم والضمير ، وقال عنه إنه ركن أساسي في معظم لغات البشر ، أما وظيفته

(١) المصدر السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

في الجملة فقد اعتبرها إفادة الإسناد وقال : إن الصفة تشاركه أحياناً في هذه الوظيفة في قوله تعالى (لا هنَّ حلٌّ لهم ولا هم يحلون لهن) ، وقال أيضاً أما معناه فكما يقال عادة : فهو إفادة الحدث في زمن معين ، وقد رأى كما نرى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الإستعمال اللغوي ، وكذلك رأى أن النجاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن ، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل تحته^(١) .

رابعاً — الرواة :

وقد اعتبرها الأستاذ أنيس القسم الرابع والآخر لاجزاء السكلم ، وقد ضمن هذا القسم كل ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف ، سواء كانت للجذر ، كما يقولون ، أو للنفي ، أو للاستفهام ، أو للتعجب ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية ، مثل : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وغير ذلك^(٢) .

(١) المصدر السابق ص ٢٠٧

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٧

نقد تقسيم الأستاذ إبراهيم أنيس

(١) يبدو أن الأستاذ أنيس قد ارتضى التقسيم الذى أورده ودافع عنه وإن لم ينسبه إلى نفسه ، بل ذكر أن المحدثين وفقوا إليه دون أن يذكر أسماءهم ، ودون أن يذكر صراحة الأساس العلمى الذى بنى عليه هذا التقسيم الذى وصفه بأنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين .

(٢) بعد أن نقد آراء النحاة فى تقسيم الكلام وأكد اضطرابهم فيه وحيرتهم فى أمره - رأى أن يتخذ أسساً ثلاثة لتحديد الأقسام هى :

(١) المعنى . (٢) الصيغة .

(٣) وظيفة اللفظ فى الكلام ، وذكر أنه ينبغى أن نقيس أجزاء الكلام بهذه الأسس مجتمعة فلا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يحملنا بعد بعض الأوصاف مثل (قاتل ، وسامع ، ومذبح) أسماء وأفعالا فى وقت واحد ، وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر إسما وفاعلا فى وقت واحد ... الخ .

وفى اعتقاده أن الأستاذ أنيس كان مصيباً فى جعل الصيغة أساساً من أسس التفريق بين أجزاء الكلام وهى أساس شكلى بارز مستقل يتعلق بمعنى الكلمة إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد فى عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغى أن تراعى فى التفريق كالاعلام الإعرابية والرتبة وغيرها .

أما المعنى ووظيفة اللفظ فى الكلام فهما من الأسس الوظيفية التى تصالح

أيضاً للتفريق بين الأقسام المختلفة ، ونقصد بهما الوظائف المصرفية ووظائف السياق . وحين أورد الأستاذ أنيس أنه إذا راعى أساس المعنى وحده في عملية التفريق يؤدي ذلك إلى اعتبار (قاتل ، وسامع ، ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد ، وفي رأي أن هذا لا يستقيم من ناحيتين :

الأولى : اعتبار (قاتل ، وسامع ، ومذيع) أسماء ، والواقع أنها ليست كذلك ، بل صفات لها سماتها الشكلية والوظيفية التي تميزها عن الأسماء ، وإن استعملت استعمالها في ظروف قولية معينة ، فإضافة صفة الإسمية على هذه الكلمات وجعلها في طائفة الأسماء أمر يجانب الدقة .

الثانية : إن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالا بأية حال ، لأنها لا تدل على الحدث المقترب بزمن ، كما يدل الفعل على ذلك ، بل تدل على موصوف بالحدث ، ودلالاتها على الزمن ليست دلالة ضمنية صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه ، بل دلالاتها على الزمن دلالة سياقية ، ندرکها من استعمال مثل هذه الكلمات في النصوص اللغوية ، وربما لا تدل على شيء من الزمن حين نستعملها استعمال الأسماء المحضة فزمن الصفة زمن نحوي ولا يكون زمنياً صرفياً أبداً .

وحين قال الأستاذ أنيس : وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر لإسمك وفعل في وقت واحد ، فقد جانب الدقة أيضاً ، لأن المصدر وإن دلَّ على حدث كما يدل الفعل — إلا أن دلالاته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه ، بل دلالاته على الزمن دلالة إلزامية ، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث ، والحدث لا يكون إلا في زمن ، وأن

هذا الزمن عام لا يتخصص بمعنى أو حال ، أو استقبال ، كما هو الحال في زمن الفعل .

وحين ذكر الأستاذ أنيس أنه إذا راعينا الصيغة وحدها أساساً للتفريق بين أقسام الكلام — فقد يلتبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وتلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر . . الخ .

وفي اعتقادي أن التفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصر على ما ذكره من أسس بل يتمدى ذلك إلى أسس أخرى كالعلامة الإعرابية والدخول في الجداول ، واتصال الكلمة بالواصق والزوائد والواحق ، فما يدخل منها على الاسم أو الصفة غير ما يدخل على الفعل وهكذا ، فالأساس الذي ذكره صحيح ولكنه غير كاف للتفريق .

وحين ذكر أن وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفريق بين الاسم والفعل — أورد أن الكلمة (نبات) في قولنا (النخيل نبات) استعملت مستنداً كما تستعمل الأفعال والصفات . وفي تصوري أن تفوين الكلمة — وهو علامة شكلية بارزة — يسهم أيضاً في جعلها في طائفة الأسماء ، بمعنى أن الأسس التي ذكرها وإن كانت صالحة للتفريق بين أقسام الكلام ، لا أن هناك أسساً أخرى ينبغي أن تراعى — كما ذكرت — في عملية التفريق .

٣ — ذكر الأستاذ أنيس أن الحذمين وفقوا إلى تقسيم رباعي لأقسام الكلام وقد اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، يتأخص هذا التقسيم بما يأتي :

أولاً : الإسم : وقد أدرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة وهذه الأنواع هي :

(أ) الاسم العام .

(ب) العلم .

(ج) الصفة .

ثانياً : الضمير : ويندرج تحت هذا العنوان :

(أ) الضمائر .

(ب) ألفاظ الإشارة .

(ج) الموصولات .

(د) العدد مثل : ثلاثة ، وأربعة . . . الخ .

ثالثاً : الفعل :

رابعاً : الأداة : وتضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة من غير الأقسام الثلاثة السابقة ، وذكر من ذلك الحروف ، والظروف زمانية أو مكانية وغيرها .
وهنا نورد للملاحظات التالية :

١ - حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات - كما هو واضح من أمثلة - .
ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة ، وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه ، فكل هذه الكلمات تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى ، أضف إلى ذلك أنه أهمل اسم الجنس ، واسم الجنس الجمعي كعرب ، واسم

الجمع كذساء وأهل أيضاً أسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة كما أهمل كثيراً مما يندرج تحت عنوان الإسم . وكان الأجدر — عند اقتحام هذا الموضوع الخطير — أن يحدد طوائف الكلمات التي يشتملها مفهوم الإسمية .

٢ — إنه جعل الصفة نوعاً من أنواع الإسم، وإذا عرفنا أن الإسم ما يدل على مطلق المسمى، فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمان كما تدل الأفعال، وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال، ثم أن الإسم — كما هو معلوم — لا يدل على شيء من الزمن حتى وهو في السياق، إلا عن طريق التسمية كالليل والنهار. أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية إلا أنها تدل عليه على أنه وظيفتها في السياق. أضف إلى ذلك صلاحية الصفات للدخول في جداول تصريفية بينما لا يصلح الإسم للدخول في مثل هذه الجداول، وبمعنى أوضح أن الإسم يوصف بالوجود إلا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، بينما تتحلى الصفات بطابع الاشتقاق. إلى غير ذلك من أوجه التفريق بين الإسم والصفة مما سنتناوله في موضع قادم من هذا البحث. والذي يبدو لي أن الأستاذ أنيس حين قسم الإسم إلى اسم عام، وعلم وصفية، جعل الطابع المشترك بينها هو دلالة كل منهما على مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات المشتركة، ولذلك اتفقت جميعها في المعنى كما انفقت — على حد قوله — في الصيغة والوظيفة، وفي تصوري أن هذا إذا صح أن يصدق على ما سماه (الإسم العام) وعلى (العالم) لأنه يندرج بالتمام كيد تحت مفهوم الإسم فلا يصح إطلاقه على الصفة كما أوضحنا وكما أورد الأستاذ أنيس نفسه من أن مفهوم اسم الذات — وهو تلك السمات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس — أكثر تعقيداً من مفهوم الذوات والأوصاف، فالإنسان لا يسمى إنساناً.

إلا بعد تحقق مجموعة من السمات كأن يتسكون من لحم ودم وأن نلاحظ فيه الحياة ، وأن يمشى على رجلين ، وأن ينطق وأن يفكر ، وأن ، وأن . . . من تلك السمات المألوفة لنا والتي لا تكاد تقع تحت حصره في حين أن كلمة (الكبير) لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي (الكبر) أى أن كلمة (الكبير) تدل على موصوف بالكبر ليس إلا . وبهذا فإن الصفة تتميز عن الأسماء ببعض السمات الخاصة^(١) .

٣ - جمل الأستاذ أنيس الضمير قسمًا قائمًا بذاته وهذا رأى نميل إلى الأخذ به لما للضمير من سمات شكلية ومعانٍ وظيفية يمتاز بها عن الأسماء إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كائنين وثلاثة وأربعة . . الخ . تحت عنوان الضمير وهذا أمر ليس له ما يبرره ، ذلك أن هذه الكلمات وإن اتفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر ، إلا أن الضمائر تقصف بسمات شكلية ووظيفية لا تقصف بها ألفاظ العدد وأهمها :

(أ) إن الضمائر كلها مبنية ، وألفاظ العدد معربة إلا إذا بنيت لسبب عارض هو وقوعها إسمًا - (لا) النافية للجنس مثلاً .

(ب) إن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية ، وألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول وصياغة (فاعل) من الأعداد توضح ذلك .

(ح) إن الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء ، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات .

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٩٦ — ٣٠٤

(د) إن الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة ، بينما لا تدل الأعداد على ذلك .

(هـ) إن الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع .
لذلك كله كان الأولى أن تدرج (الأعداد) في طائفة الأسماء لأنها تنصف بسماتها الشككية والوظيفية .

٤ - لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات الشككية والوظيفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام ، بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل دون غيره ، وقال إن الصفة تشاركه أحياناً في هذه الوظيفة ، ويبدو أنه أراد بالإسناد صلاحية الكلمة لأن تكون مسنداً في الجملة ، وهذا أمر لا تفرد به الأفعال ، بل تشاركها فيه الصفات ، وقد تشاركها الأسماء عن طريق النقل ، وبالتالي لا يصح أن يكون الإسناد أساساً للتفريق بين الفعل وغيره وكان الأولى ذكر سمات الفعل الشككية ومعانيه الوظيفية المتميزة التي تصاح أساساً للتفريق بينه وبين غيره .

٥ - جعل الأستاذ أنيس (الأداة) عنواناً عاماً يشمل كل ما عدا الإسم والعلم والصفة ، والفعل ، والضمير ، بأقسامه ، فأدرج تحت هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها ، ومع ما في هذا من إطلاق ، وحكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوي في مسألة من أهم مسائله وهي تقسيم الكلام — فإني أرى أن درج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرره ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التعليل وعدم الدخول في جدول تصنيفي وليس لها صيغ معينة — إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة ، وهي أشد تأصلاً من الظروف والضمائر ، أما الظروف فليس لها هذا التأصل

فهى حرة الرتبة فى الجملة ، فانفراد الأداة بالصدارة يعتبر من أهم المميزات .
الشكائية التى تميز الأداة عن الظرف ، هذا إلى أن كثيراً من الكلمات ذات
المعانى المختلفة ، والصيغ المختلفة قد استعملت إلى الظروف المكانية والزمانية ،
واستعملت فى الجمل استعمالاً يختلف عن استعمال الأدوات .

٦ — لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى كثير من الكلمات التى تتداولها اللغة ،
وبالتالى فلم يتمكن من معرفة رأيه فيها ، ورأى الذين وفقوا إلى التقسيم الذى
ارتضاه ، فما موقع صيغ اللدح والذم ، والتعجب ، وما يسمى عند النحاة بأسماء
الأفعال ، وكان وأخواتها مثلاً فى التقسيم ؟ . إن عدم تطرقه إليها يحملنا على
الإعتقاد بأنه يرتضى ما قاله النحاة الأقدمون فيها وقد ذكرنا أن أحكامهم
عليها لم نسلم من المعارضة والنقد فلا داعى للتكرار .

آراء الأستاذ مهدي الخزومي

في تقسيم الكلام ونقدها

لم يذكر الدكتور مهدي الخزومي أن الكلمة في الكتاب ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى ، وأوضح أن سيدهويه كان يريد بالحرف ما كان الكوفيون يريدونه من مصطلح (الأداة) ، وقد أخذ بهذه التسمية وجعل الأداة القسم الثالث من أقسام الكلام متأثراً بالمذهب الكوفي وأقلع عن تسميته بالحرف . ثم عرف الاسم بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان ، وعرف الفعل بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة وعرف الأداة بما لا يدل على معنى إلا في أثناء الجملة . ثم ذكر أن لكل من هذه الأقسام علامات شكاية مماها لفظية ، وبين علامات الاسم ، وعلامات الفعل ، ولكنه ذكر علامات الأداة . أما علامات الاسم فهي عنده صحة تعريفه بـ (أل) وتوحيده ، وأما علامات الفعل فهي عنده : قبوله لتاء التانيث الساكنة أو دخول (لم) أو (لن) عليه ، أو قبوله الضمير المتحرك في آخره ، وضرب لذلك كله أمثلة .

ثم تكلم الدكتور الخزومي عن الفعل ورأى أنه في العربية ثلاثة أقسام :

الأول : ما كان على وزن (فعل) ، وهو ما يسمى بالفعل الماضي ، وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي ، وقال عنه إن له دلالات زمنية مختلفة ، ثم تناول هذه الدلالات بالشرح مما لا مجال لذكره الآن .

الثاني : ما كان على (يفعل) وهو ما يسمى بالفعل المضارع ، وهو الذى يدل فى أكثر استعمالاته على وقوع الحدث فى زمن التكلم ، وذكر عنه أن له دلالات زمنية أخرى تناولها بالشرح .

الثالث : ما كان على وزن (فاعل) وقال عنه إنه هو الذى يسميه البصريون (اسم الفاعل) ويسميه الكوفيون (الفعل الدائم) وقال عنه إنه فعل حقيقة ، فى معناه ، وفى استعماله إلا أنه يدل فى أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه ، ثم تحدث عن الدلالات الزمنية لهذه الصيغة .

الرابع : أبنية أخرى : وهى التى تدل على طلب إحداث الفعل ، وقصد بذلك فعل الأمر ، وبين أن له بناءين :

١ — بناء (أفعِل) ، وما على مثاله ، نحو : اقرأ يا هذا ، وأكرم ضيفك . . . الخ .

٢ — بناء (فَعَالٍ) بفتح الفاء وكسر اللام نحو تَرَاكِ هذا أى اترك هذا ونزال إلى الميدان ، وحذارِ أن تفعل .. الخ ، وأوضح الدكتور الخزومى أن هذا الفعل ببنائه لا يدل على وقوع حدث فى زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض ، يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً ، وكلا البناءين مطرد صوغه ، إلا أن البناء الأول (أفعِل) يصاغ من الثلاثى ومن الرباعى ^(١) ، ومن المجرد والمزيد ، وأن البناء الثانى (فَعَالٍ) إنما يصاغ من الثلاثى المجرد فى أغلب استعمالاته وضرب للبناءين بعض الأمثلة ^(٢) .

(١) الأول أن يقال من الثلاثى وغيره ليشمل الرباعى وغيره .

(٢) انظر فى النحو العربى / قواعد وتطبيقات ص ٢١ — ٢٥

ويبدو أن الدكتور الخزومي أخذ بالتقسيم السكوفى للفعل ، حيث يرى السكوفيون أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام : الماضي — المضارع — والدائم . وجعلوا فعل الأمر ممتطماً من المضارع — وذكروا له بناءين (أفعلَ وفعلِ) . ولذلك كانت صيغة (أفعلْ) عندهم معربة بالجزم وليست مبنية على السكون (١) .

وتحدث الأستاذ الخزومي عن الإسم وأحواله المختلفة من بناء ، وإعراب وتعريف وتنكير ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية وجمع والذي يهمنا من كلامه هو جعله التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع مما تختص به الأسماء عن غيرها من أقسام الكلم ، ثم اعتباره الضمائر ، والإشارات والموصولات في مجموعة واحدة سماها الإشارات اللغوية ، وذلك حين تحدث عن طرق تعريف الفكرة (٢) .

وتحدث الأستاذ الخزومي بعد ذلك عن القسم الثالث من أقسام الكلم وهو (الأداة) فذكر أن الأدوات كلمات إما أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة . ف (هل) مثلاً قال عنها إنها أداة تستعمل في الاستفهام ، والاستفهام معناها ، ولكن الاستفهام لا يتحقق إلا إذا استعملت في جملة ، و (الباء) قال عنها إنها صوت هجائي لا يدل منفرداً على معنى من المعاني ، ولا تبين دلالتها على الاستعانة إلا إذا استعملت في الجملة . و (بل) وحدها نسأل الأستاذ الخزومي عن معناها ؟ فأجاب : ليس لها وحدها معنى ، وما عرف عنها من دلالة الإضراب لا يظهر إلا إذا استعملت في جملة ثم خالص إلى القول بأن هذه الأدوات وأضرابهن : أدوات لا تدل على معانيها دلالة الأسماء والأفعال على معانيها ، لأنها خلو من

(١) أنظر الإنصاف .

(٢) أنظر في النحو العربي — قواعد وتطبيق ص ٣١

للمعاني إذا كانت مفردة . ثم أوضح أن الأدوات في العربية كثيرة ، دخلت الاستعمال على صورة مجموعات ، كل مجموعة منها تنظم عدة أدوات . تشترك في دلالة عامة ، وتختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصة . ودعا الدكتور المنحزومي إلى دراسة الأدوات مجموعات لا أفراداً لتشكون الفائدة أهم ، لتسهل ملاحظة الفروق بين ما تنظمه المجموعة الواحدة من أدوات ، وأكد أن ليس في الكلام ما نسب إليها من عمل أو تأثير فيما بعدها ، بل كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ، ومناسبات القول . ثم ختم حديثه عن الأدوات بأن المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة ذكر منها : الاستفهام وأدواته ، والنفي وأدواته ، والتوكيد وأدواته ، والشرط وأدواته ، والاستثناء وأدواته ، والوصل وأدواته ، وذكر منها (ما) المصدرية وأن ، وإن ، وحروف الجر من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، التي قال عنها إنها أدوات تحقق إضافة محتويات الأفعال أو معانيها إلى ما بعدها (١) .

وبعد أن تحدث الدكتور المنحزومي عن أقسام الكلام الثلاثة تناول نقدي النحاة في التقسيم فقال : « فالعمل والإسم والأداة إذن هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة ، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس ، ولكنهم لم يفعلوا ، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية ، أو النحوية ، ولا صلة لها بها ، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة ، لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل ، وإذا كانت الإسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصّباً عليها ، لأنها (معجولات) يبدو أثر العامل فيها واضحاً ، لأنها ترفع وتنصب وتخفّض ، والرفع والنصب

(١) أنظر المصدر السابق ص ٣٧ — ٤٥

والخفص مظاهر لتأثير العامل ، والحركات الدالة عليها من ضمة وفتحة وكسرة
آثار للعوامل تتركها في معمولاتها . أما الفعل والأداة ، فلم يوفوها حقهما ،
ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعمل والعامل ، وإلا بمقدار
ما لهما من تأثير في الأسماء : رفعاً وخفضاً ، ونصباً ، ومهما يكن من أمر فقد
غير القوم متشبهين بهذا التقسيم الثلاثي ، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم ،
ولسكن الأمر يبدو على غير ما توهموا ، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف
الأسماء ، ولا تعريف الأفعال ، ولا تعريف الأدوات ، ولم يمرض لها سيبويه
أو بشر إليها في تقسيمه ، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة ، كلمات
ليس لها معنى خاص ، ولا مدلول بعينه ، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات
كلها ، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان
ذكر لا بعينه و (امرأة) على إنسانة أنثى بعينها ، و (شجرة) على نبتة ذات
ساق إلى غير ذلك ، ولم تكن الكلمات المبهمة إلا إشارات ، أو كنايةات ،
لأنها تشير إلى كل ذلك ويكفي بها عن كل ذلك . وإذا كان الأمر كذلك
فجدير بنا أن نقسم الكلمة إلى أربعة أقسام بدلا من ثلاثة مما جرى عليه عرف
المنحاة قديماً وحديثاً وهي :

(١) الفعل . (٢) الاسم . (٣) الأداة . (٤) الكنايةات (١) .

لقد عرض الدكتور المخزومي للأقسام الثلاثة الأولى ، وأطلعنا على رأيه
فيها ولا بد من أن نقف على رأيه في القسم الرابع وهو ما سماه بالكناية لتكون
صورة التقسيم الذي أخذ به وأيده واضحة أمامنا ، فما هي الكناية ؟

يقول الدكتور المخزومي : «الكنايةات أو الإشارات في العربية طوائف ،

تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص ، ولأهميتها في الكلام
فغرض هنا لتصنيفها وبيان وظائفها بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل ،
ولا ريب أن النحاة قد التفتوا إليها ، ولكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تمنح من
عناية واهتمام ، ولم يهتم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلا ما كانوا
يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال . الكنايات في العربية
تتجمع في مجموعات ، ويندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة
معينة مشتركة ^(١) .

تم ذكر الأستاذ المخزومي هذه المجموعات وقسمها بحسب وظائفها
المشتركة إلى :

١ — الضامات : وذكر عنها أنها كنايات أو إشارات يشار بها إلى
المتكلمين والمخاطبين ، والغائبين ، وهي قسمان : متصلة ، ومنفصلة ،
وتحدث عن أشكالها ووظائفها بشيء من التفصيل .

٢ — الإشارة : وذكر أن الغرض منها أو وظيفتها اللفظية ، هو الإشارة ،
كما تدل عليه التسمية ، وإنما يمين المشار إليه بها بواسطة إشارة حسية تصحبها ،
ثم عدد ألفاظها وبين ظروف استعمالها في اللغة بتعدد معانيها الوظيفية .

٣ — الموصول بجملة : وذكر أنه كناية موصولة بجملة معهودة المضمون
لدى المتكلم والسامع ، واعتبرها إشارات أيضاً إلا أنها إشارات غير الحضور
في أغلب استعمالاتها . وإنما تعتمد في تبين المشار إليه على جملة موصولة بها
معهودة المضمون عند المتكلم والسامع ، ولبيان ذلك ضرب مثلاً قولك (لقيت
الذي كنت تبحث عنه) فلمنا مشير : هو للمتكلم ومخاطب : هو المواجه بهذا

الكلام . أما المشار إليه فغير حاضر ولكنه عرف بالجملة التي اقترنت به ، والتي يعرف مضمونها كل من المتكلم والسامع وكانت الجملة إشارة ذهنية إلى المشار إليه ، المسكنى عنه بالذى . ولا بد في الجملة التي توصل بها السكنايات الموصولة بجمل أن تحتوى على ضمير يشار به إلى الموصول مطابق إياه في النوع والعدد ثم ذكر الدكتور المخزومي هذه الموصولات وضرب لها أمثلة في مجالات الاستعمال المختلفة المبينة على أساس تعدد معانيها الوظيفية . وألفاظ هذا النوع هي : الذى ، والتي ، واللذان ، واللذان ، والذين ، واللاتى ، واللاتى ، واللواتى ، وما ، ومن ، وأى .

٤ — المستفهم به : وذكر عنه أنه كنهاية تضمنت معنى الهمزة في الإستفهام فحملت عليها واستعملت استعمالها وتشمل الألفاظ (مَنْ) و (ما) ، و (أَى) و (كيف) و (أَى) و (متى) و (أيان) و (أين) و (كم) ، وذكر أن الأصل في الاستفهام أن يكون بهل والهمزة وهما أداتا الاستفهام الأصليتان . أما غيرهما من كنهايات فمحمول عليهما ، وأورد لكل الأمثلة المتقدمة أمثلة تصور واقع الاستعمال وتحدد وظائفها في الجملة .

٥ — كلمات الشرط : وذكر عنها أنها كنهايات تضمنت (إن) في الشرط فحملت عليها ، واستعملت استعمالها ، وهي : ما ، ومهما ، ومن ، وأى ، وأين ، ومتى ، وأيان ، وكيف ، وأنى ، وحيثما ، وذكر في هذا الصدد أن للشرط في العربية أدوات هي : إن ، وإذا ، ولو ، وهي الأدوات الأصلية ، أما غيرها فمحمول عليها ، كذلك السكنايات التي مر ذكرها . والتي تضمنت معنى (إن) فاصطنعت طريقها في الاستعمال^(١) .

(١) أنظر المصدر السابق ص ٤٧ - ٦٢

هذا عرض موجز لما ذكره الدكتور الخزومي في أقسام الكلم وفيه يظهر أن الأقسام عنده أربعة بعد أن أضاف إلى الاسم والفعل والأداة قسماً رابعاً سماه السكناية بأنواعها الخمسة التي ذكرناها آنفاً ، وفي كل ما ذكره نبدي الملاحظات الآتية :

١ — لم يوضح الأستاذ الخزومي الأسس التي روعيت أو ينبغي أن تراعى في التقسيم وهذه مسألة مهمة ، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكلية ، ولم يتعرض لذكر علامات الأداة .

٢ — لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم ، بينما تحدث بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية متأثراً بالمذهب الكوفي الذي ساقه إلى إهمال طائفة من الكلمات لها سمات شكلية ووظيفية تنفرد بها الأسماء والأفعال ، هي طائفة الصفات ، سبب ذلك جعله بناء (فاعل) من طائفة الأفعال . والذي يبدو لي أن تسمية الكوفيين هذه المادة بالفعل الدائم واتباع الدكتور الخزومي لهم في اعتبارها فعلاً — لم تكن ناتجة عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلم على واقع لغوي وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكلية وأهمها العلامات أساساً لتمييز الفعل من غيره وبالعكس فإن الكوفيين وإن كانوا قد راقبوا استعمال هذه المادة في الكلام العربي إلا أنهم اعتدوا بالدلالات الظنية فقط أساساً للقول بفعاليتها فقد رأوا أنها تدل على حدث ثم أنها تنصرف إلى زمن وهذا يكفي — عندهم — للقول بفعاليتها ، وفاتهم أن الأسس الشكلية التي يقوم عليها تقسيم الكلام وأهمها قبول علامات الفعل لا تسمح بالقول بفعالية هذه المادة أضف إلى ذلك أن هذه المادة تدل على موصوف بالحدث ثم إن الزمن وظيفتها في السياق فلا تدل عليه دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل على الزمن وإذا كان الأمر كذلك

فإن تسمية الكوفيين لها (الفعل الدائم) ومن بعدهم الأستاذ الخزومي — أمر جانب الدقة في تعيين موقعها بين أقسام الكلم .

٣ — حين تحدث الأستاذ الخزومي عن الأداة وهو القسم الثالث من أقسام الكلم أوضح أن المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة ، ذكر منها : الاستفهام وأدواته ، والنفي وأدواته والتوكيد وأدواته ، والشرط وأدواته ، والوصل وأدواته ، وحين تحدث عن الكناية ، وهي التي جعلها قسماً قائماً بذاته قسماً للاسم ولل فعل والأداة ذكر أن (المستفهم به) و (كلمات الشرط) تندرج تحت هذا القسم ، وبمنظرة بسيطة نجد الدكتور الخزومي قد اعتبر بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات ، لأننا نستفهم بأداة الاستفهام ، ونشترط بأداة الشرط ، وكان الأولى أن يفرد الضمائر والموصولات والإشارات بقسم خاص عنوانه (الضمير) ويكتفى بذكر الكلمات المستفهم بها ، والشرط بها تحت عنوان الأداة ، هذا إلى أن الأدوات لا يصح أن تندرج تحت معانيها كما فعل . فالأدوات جميعها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليل ثم يكون لكل طائفة منها وظيفة خاصة بها كالإستفهام والشرط . . . الخ . هذا بالإضافة إلى أن كلا من طائفة الضمائر التي سماها (كنايات) وطائفة الأدوات تنصف بسمات لا تنصف بها الأخرى سننظر . إليها فيما بعد إن شاء الله .

٤ — في كتابه (مدرسة الكوفة) سمي الدكتور الخزومي الإشارات والموصولات أسماء وذلك تحت عنوان (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة)^(١) ، ثم اعتبرها من الكنايات في كتاب آخر^(٢) .

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٠٠

(٢) أنظر في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ص ٤٧ وما بعدها .

٥ — لم يتطرق الدكتور المخزومي في تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التي تداولها اللغة ، وبالتالي فلم يتمكن من معرفة رأيه فيها ، فاموقع صيغ المدح والذم والتعجب ، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال ، وكان وأخواتها ممثلاً بين أقسام الكلام ؟ كان على الدكتور المخزومي وقد قدم لنا آراءه في تقسيم الكلام ألا يغفل (الخالفة) وما يندرج تحت عنوانها من كلمات ، والمعلوم أن ذكرها ورد على لسان بعض أئمة المذهب الكوفي الذي تأثر كثيراً بآرائه .

أما الأستاذ إبراهيم السامرائي فلم يتطرق — فيما ألف من كتب وما أبداه من دراسات — إلى مسألة تقسيم الكلام على الرغم من اهتمامه بالدراسات اللغوية والنحوية وهذه مسألة مهمة كان الأجدر أن تحظى باهتمامه لما أبداه من آراء سليمة في بعض قضاياها ، وبقدر ما يس تقسيم الكلام فيما أبداه نورد للملاحظات الآتية :

١ — إنه جمع في باب واحد هو باب الإسم بين الضمائر ، والإشارات والوصلات والعلم والمعرفة ، والنكرة وذلك حين دعا طالب النحو إلى دراسة الأسماء^(١) . وقد وضعنا موقفنا من هذا الجمع عند نقدنا لما أورده الأستاذان أنيس والمخزومي .

٢ — حين عرض لأساليب التعجب والمدح والذم وما يسمى بأسماء الأفعال أبدى أنصاراً سليمة مستمدة من واقع استعمالها في اللغة ، وكان الأولى أن يجمعها في قسم خاص من أقسام الكلام ليبرر تقدمه للنحاة في إلحاقهم إياها بأقسام مختلفة من الكلام ، فحين نطاع على آرائه فيها نفهم أنه لا يميل إلى جعلها في

(١) أنظر في النحو العربي ، نقد وبناء س ١٠ وتنمية اللغة العربية ص ١٤٢

طائفة الأسماء ، أو الأفعال ، ومع ذلك لم يقرر حكماً بشأن انتسابها إلى أى من أقسام الكلام ، علماً بأن هذه المواد تشترك في وظيفة الإفصاح الذاتى مما تريده النفس بأسلوب إشتائى تسيطر عليه أمارات التأثر ، وتتمايز عن غيرها من أقسام الكلام بعلاقات شكلية تبرر أفرادها بقسم خاص ، وقد نوهنا عن ذلك فيما تقدم من قول .

٣ — إن دعوة الأستاذ السامرائى إلى دراسة الفعل في اللغة العربية وما يدل عليه من وظائف زمنية صرفية وسياقية في الظروف القولية المختلفة هي دعوة جديرة بالإهتمام ، تفصح عن إدراك عميق لقدرة الفعل في العربية على التعبير عن دقائق الزمن ، وقد شاركة في هذه الدعوة عدد من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة أمثال الأساتذة تمام حسان ومهدى الخزومى وإبراهيم أنيس وغيرهم . ونعرض لذلك عند الكلام عن الدلالات الزمنية في طائفة الأفعال غير أن اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلام قد سرى إلى بعض ما جاء به الأستاذ السامرائى حين دعا إلى إلحاق المصدر ، وإسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة واسم التفضيل بالمادة الفعلية من حيث إفصاحها عن الزمان ، بينما الدلائل تشير إلى أن هذه الصيغ تميز عن الأفعال في سماتها الشكلية ، ومعانيها الوظيفية ، وكان الأولى أن يفرد لها - ما عدا المصدر - في قسم خاص من أقسام الكلام بدلاً من إلحاقها بالمادة الفعلية . ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة صرفية وهو مفرد ونحوية وهو في السياق أمد دلالة الصفات عليه فلا تكون إلا نحوية تفهم من السياق بقرائن القول أما دلالة المصدر على الزمن فهي التزامية ناتجة من أن المصدر يدل على الحدث ولا يكون حدث إلا في زمن .

وبعد هذه الجولة العلمية في مسألة تقسيم الكلام مع الأساتذة أنيس والخزومى وقد خصصا جانباً من دراستهما فيها ، ومع الأستاذ السامرائى حين

عرض آراءه فيما له مساس بموقع بعض الكلمات من أقسام الكلام كصيف
التمعجب والمدح ، والذم وما أطلق عليه النحاة أسماء الأفعال ، بعد هذا كله
أرى أن أعرض لآراء الأستاذ تمام حسان الذى لا أشك فى أنه عانى من آراء
النحاة فى تقسيم الكلام الشئ الكثير فلم يشأ إلا أن يمارس تقديم فى هذه
المسألة المهمة ثم لم يكتف بهذه الممارسة - كما فعل غيره قديماً وحديثاً - بل وضع
بنظراته السليمة الحلول التى رأى أنها البديل العلمى الذى يضع حداً لاضطراب
التقسيم عند النحاة .

(يقول الأستاذ تمام : « ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم
يذكروها لنا ، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم ، وفعل وحرف
ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا
أن نصل إلى شيئين :

١ - إن الكلمات العربية يمكن أن ينقسم تقسيمها القديم .

٢ - إن هذا التقسيم ينبنى على أسس يمكن استخدامها فى تقسيم الكلمات
تقسيماً جديداً ، ونحن الآن مطالبون بأن نأتى بهذه الأسس التى ينبنى عليها
تقسيم الكلمات^(١) .

وقد أورد الأستاذ تمام أسساً رأى أنه يمكن أن ينبنى عليها تقسيم
الكلمات وشرح تطويق كل منها على التقسيم ، فالشكل الإملائى ، والتوزيع
الصرفى ، والأسس السياقية ، ومعنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية ، أسس صالحة
لأن تكون منطلقاً لتقسيم الكلمات فى اللغة العربية وتوضيح حقيقة^(٢)ها . غير

(١) مناهج البحث ص ١٩٦

(٢) انظر المصدر السابق .

أن الأستاذ تمام ذكر أسساً عديدة في مجال آخر فأبقى على بعض الأسس التي تناولها في كتابه (مناهج البحث في اللغة) وأضاف أسساً أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد منطقاً في ذلك مما جاء به النحاة . فقال : « ولقد قسم النحاة الكلام إلى ثلاثة أقسام ، يقول ابن مالك : واسم وفعل ثم حرف الكلام ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة ، أو بعبارة أخرى : المبني والمعنى ، إذ ينشئون على هذين الأساسين فيما خلافة ، يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلام ، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يحرون مثل هذا التقسيم للكلمة في لغة ما . ويتضح نظارهم إلى المبني والمعنى في تقسيمهم للكلمة من قول ابن مالك :

بالجرِّ والتَّوِينِ والنداءِ والـ ومُسندِ الاسمِ تَمِيزٌ حصل
بقا فعلتَ وأنتَ ويا أفعلى ونون أفبانٍ فعلٌ يَنْجلى
سواهما الحرف كهل وفي لم

كما يتضح أيضاً في قول النحاة الآخرين : الإسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما ليس كذلك ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلام تفريقاً من حيث المبني ، وأن الموقف الذي تلخصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقاً من حيث المعنى ، وأن التفريق على أساس من المبني فقط ، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلام ، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فيبنى على طائفة من المباني وممها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني ^(١) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٧

(لقد رأى الأستاذ تمام أن النظام الصرفي للغة العربية النصحي يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مبانى التقسيم ورأى أن هذه المبانى هي الاسم ومعناه الإسمية ، والصفة ومعناها الوصفية ، والفعل ومعناه الفعالية ، والضمير ومعناه الإضمار ، والخالفة ومعناها الإفصاح ، والظرف ومعناه الظرفية ، والأداة ومعناها معنى التعليل بها ، ورأى كذلك أن البعد الأفقى لذلك الجدول هو مبانى التعريف وهي المنة-كلم ومعناه التكلم والمخاطب ومعناه الخطاب ، والإضمار للإشارة ومعناها الإشارة ، والإضمار للغائب ومعناه الغيبة ، والإضمار للموصول ومعناه الوصل ، والفرد ومعناه الأفراد والمثنى ومعناه التثنية ، والجمع ومعناه الجمع ، والمذكر ومعناه التذكير والمؤنث ومعناه التأنيث ، والمعرف ومعناه التعريف ، والمنكر ومعناه التنبه-كبر^(١) .

(ومعنى ذلك أن الأستاذ تمام رأى أن أقسام الكلام سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، وهي مبانى التقسيم التى أوردتها .

وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم ، لأنه موافق للتقسيم الذى استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم ، ولأننا فى الحقيقة نرضيه — فإن الأستاذ تمام جابهنا به دون أن يهين الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف^(٢) . وأعتقد أنه أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث ، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التى يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلام أطلق على الشكلية منها اسم (المبانى) وعلى الوظيفية اسم (المعانى) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلام فى أمثل طريقه يفتنى أن يتم على أساس

(١) انظر المصدر السابق ص ٨٦

(٢) انظر مناهج البحث ص ١٩٦

من الاعتبارين معاً : المباني والمعاني ، أما المباني فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية :

(١) الصورة الإعرابية (٢) الرتبة (٣) الصيغة (٤) الجدول
(٥) الإلصاق (٦) التضام (٧) الرسم الإملائي .

وأما المعاني فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية :

(١) التسمية (١) الحدث (٣) الزمن (٤) التعاليق
(٥) المعنى الجلي^(١) .

وبعد ذلك ذكر أنه سيجادل أن يلتقى ضوءاً على استخدام ما ذكره من المباني والمعاني في عملية التفريق بين أقسام الكلام وذكر أن أول ما بدأ به أنه وجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى ، وذكر بادية الأمر أنه سيجادل في التقسيم الجديد مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الصفة ، ومكاناً مستقلاً لقسم جديد آخر هو الضمير ، ومكاناً لقسم جديد ثالث هو الخالفة ، ورابع هو الظرف . وعلى هذا فإن أقسام الكلام التي ارتضاها سبعة هي : الاسم والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ثم فرق بين كل قسم وآخر على أساس من اعتباري المبنى والمعنى أي الشكل والوظيفة ففرق بينها من حيث : الصورة الإعرابية ، أو الرتبة ، أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق ، أو التضام ، أو الرسم الإملائي ، وهي بلا شك علامات شكلية وفرق بينها أيضاً من حيث : التسمية ، أو الحدث ، أو الزمن ، أو التعاليق أو المعنى الجلي وهي الأسس الوظيفية التي اعتمدها ، كل ذلك حين تحدث عن

الأقسام السبعة وتميز كل قسم عن القسم الآخر . ثم نبه إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلام لابد أن يتميز عن قسمه في هذه النواحي جميعاً ، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المباني والمعاني تماماً كما رأى الأسموي وغيره قديماً في علامات الإسم والفعل ، على أن المهم في نظر الأستاذ تمام — وهو الصحيح — ألا يكون التفريق بين الأقسام المختلفة من حيث المباني فقط وإن تعددت ، أو المعاني فقط وإن تعددت أيضاً ، إذ لابد من أن يتضافر اعتبار المبني واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه ، وبين بقية الأقسام ، وحين قسم الكلام ذكر أن هذا التقسيم يكون كالآتي :

١) الاسم :

ذكر عنه أن يشتمل على خمسة أقسام :

الأول : الإسم المعين : وقال عنه إنه هو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة ، كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة .

الثاني : اسم الحدث : وقال عنه إنه يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة ، واسم الهيئة ، وذكر أنها جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث ، أو عدده ، أو نوعه ، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية ، وتدخل تحت عنوان اسم المعنى .

الثالث : اسم الجنس : وقد أدخل تحته أيضاً اسم الجنس كعرب وترك ، ونبق ، ويحج ، واسم الجمع كإبل ونساء .

الرابع : مجموعة من الأسماء قال عنها إنها ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة ، وهي إسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، وقد

أطلق الأستاذ تمام على هذه المجموعة اسم (الميميات) ، ولم يعتبر المصدر الميمى من هذه المجموعة ، على رغم إبتدائه بالميم الزائدة ، وبرر ذلك بأن هذا المصدر ، وإن اقترب من اسم الزمان ، أو اسم المكان ، أو اسم الآلة من حيث الصيغة - فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالة على ما يدل عليه المصدر ، فإذا نظر إليه في ضوء تعدد أبنية المصادر فسوف لا يكون هناك صعوبة تحول دون عدم واحد من هذه الأبنية ، لا واحداً من (الميميات) التى ذكرها .

الخامس : الإسم المبهم : وقد قصد به الأستاذ تمام طائفة من الأسماء التى لا تدل على معين ، إذ تدل عادة على الجهات ، والأوقات ، والموازين ، والمساكيل ، والمقاييس ، والأعداد ، ونحوها . وذكر أن هذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز ، أو غير ذلك من طرق التضام . وذكر أن معنى هذه الأسماء معجمى لا وظيفى ، ولكن مسماها غير معين ، وضرب لذلك أمثلة : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وأمام ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان . الخ . على أن الأستاذ تمام لم يشأ أن ينهى حديثه عن الاسم وأنواعه وطوائف الكلمات التى تندرج تحته دون أن يوضح للقاصود من الإسم المبهم فى مقابل الاسم المعين فذكر أن المقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل ، وجبل وأرض وسما ، وبالاسم المبهم ما دل على مسمى غير معين ، فيحتاج فى تعيينه إلى ضمنية من الوصف أو الإضافة ، أو التمييز فذكر من ذلك :

بجزء

— الأعداد : كواحد ، واثنين ، وثلاثة ، وبزاح إسهام هذا النوع من المبهمات بتمييز العدد .

بجزء

— الموازين : كأوقية ، ورتل ، وقنطار ، وبزاح إسهامها بالتمييز أيضاً أو بالوصف كرتل مصرى ، أو إنجليزى .

— المسكايل : كقدح ، وممدّ ، وصاع ، ويزول إيهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .

— المقاييس : كشبر ، وباع ، وذراع ، وفدان ، وميل ، وفرسخ ، ويزول إيهامها بالتمييز كما سبق .

— الجهات : كفوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإثر ، ويزول إيهامها بالإضافة .

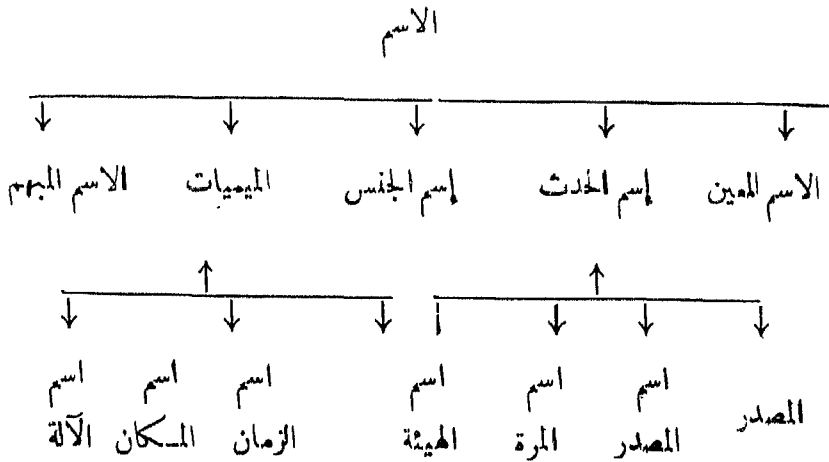
— الأوقات : كحين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، ويزول إيهامها بالإضافة أيضاً ، أو بالوصف كقولك : وقت طيب ، وساعة مباركة ، ويوم أغرّ ، وشهر مبارك ... الخ .

— أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزول هذا الإيهام عنها إلا بالإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة ، أو إلى وقت فتصير بمعنى الوقت كعند ، ولدن ، وقبل ، وبعد .

على أن الأستاذ تمام حين فصل المقصود بالإسم المبهم لم يغفل التوسع في الجهات والأوقات وجواز انتقالها عن إسميتها لتستعمل الظرف ، من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، فتكون الجهات كظروف المكان ، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ، ولسكن هذا الإتجاه لا يخرجها عن إسميتها ولا يجعلها ظروفًا من (قسم الظرف) .

ولأجل أن تكون صورة الاسم وأنواعه واضحة كما رآها الأستاذ تمام نورد الانعطاف الآتي :

تخطيط تقسيم الإسم عند الأستاذ تمام



هذه هي الأنواع الداخلة تحت مفهوم الإسم ، وطوائف الكلمات التي تندرج تحت كل نوع كما يراها الأستاذ تمام والملاحظ أنه أبعد من طائفة الأسماء المواد الآتية :

- (١) الصفات (٢) الضمائر (٣) أسماء الأفعال (٤) أسماء الأصوات
- (٥) الإشارات (٦) الموصولات (٧) الظروف الأصلية مثل إذ ، إذا ، حيث .

وبعد أن تحدث عن الإسم وتقسيماته فرق بينه وبين أقسام الكلم الأخرى من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، وقابلية الدخول في جدول الرسم الإملائي ، والإصاق ، والتضام ، والدلالة على المسمى ، والدلالة على الحدث ، والتعليق . وكلها فروق يتصل بعضها بالمبنى والبعض الآخر بالمعنى ^(١) .

(ب) الصفة :

وقد ذكر الأستاذ تمام أنها القسم الثانى من أقسام الكلم ، وأدرج تحتها ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، ويرر لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم بأن مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم الذى ارتضاه النحاة ، ذلك أن النحاة حين عرفوا اسم الفاعل قالوا : إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، وإن اسم المفعول هو ما دل على الحدث ومفعوله ، وإن صيغ المبالغة هى الدالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير ، وإن الصفة المشبهة تدل على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت ، وإن اسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث .

وإذا كان هذا فرق ما بين الصفات والأسماء من حيث المعنى فإن هناك فروقا شكلية أوضحها الأستاذ تمام وكلها صالحة لتكريس الفرق بين الصفات وبين بقية أقسام الكلم^(١) .

(ج) الفعل :

وهو القسم الثالث من أقسام الكلم وفيه تناول الأستاذ تمام الأمور الآتية :

١ — إن الفعل ما دل على حدث وزمن كما عرفه النحاة .

٢ — إن دلالاته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره فى مادة واحدة لأن المصدر اسم الحدث .

(١) المصدر السابق ص ٩٨ — ١٠٣

٣ — إن أية كلمة تشارك المصدر في مادة اشتقاقه لابد أن تكون على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل في دلالاته على اقتران الحدث بالزمن وكالصيغة في دلالاتها على موصوف بالحدث ، وكما أطلق عليه (الميميات) في دلالاتها على مكان الحدث أو زمانه أو آله .

٤ — إن معنى الزمن في الفعل يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق ، ومعنى ذلك أن الزمن وظيفة الصيغة الفعلية المفردة فهو زمن صرفي من هذه الفاحية ، وهو وظيفة السياق حين نستخدم الفعل في التركيب الكلامي ، وبهذا يكون الزمن فيه زمنًا نحويًا لا صرفيًا ، فالفعل الماضي قد يدل في السياق على المستقبل ، والمضارع قد يدل في السياق على الماضي ، فالزمن النحوي ظاهرة تتوقف على الموقع والفريضة لا على الصيغة المجردة .

٥ — إن الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر وإن هذه الأقسام الثلاثة تختلف فيما بينها شكلاً ومعنى ، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكاناً بارزاً في التفريق بين الأفعال فلكل منها صيغة الخاصة بمجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي كما أن لكل فعل سمات يتميز بها عن غيره ، فالماضي يتميز بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ، ويقبل لام الأمر ونونى التوكيد ، والإناء ويضام السين وسوف ، ولم ، ولن ، والأمر يضام النونين (نون التوكيد ونون الإناء) دون غيرها من القرائن .

أما من حيث المعنى فإن الأفعال الثلاثة تختلف في دلالاتها ، فصيغة فعل المضارع ، فصيغة فعل ونحوها مقصورة على الزمن الماضي وأن صيغة فعل المضارع وأفعال ونحوها إما أن يكونا للتعال ، أو للاستقبال ، فلا يتحدد لأي منهما

أحد المعنيين إلا بقربة السياق ، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية ،
والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي للحدود ،
ولذلك أكد الأستاذ تمام أن نظام الزمن جزء من النظام الصرفي في الفعل ،
وأما الزمن السياقي النحوي فإنه جزء من الظواهر الموقعية .

وبعد أن أورد الأستاذ تمام ما ذكرناه آنفاً من آراء في الفعل ذكر
أنه يتميز عن بقية أقسام الكلام بسمات مبنوية ومعنوية من حيث الصورة
الإعرابية ، والصيغة ، والجدول ، والإلصاق ، والتضام ، والدلالة على الحدث ،
ومن حيث التعليق . وهي نفس السمات التي استخدمها للتفريق بين الصفة
وبين بقية أقسام الكلام ، وزاد عليها سمة الرسم الإملائي والدلالة على المسمى ،
وأنتص الدلالة على الزمن حين فرق بين الاسم وبقية أقسام الكلام .

(د) الضمير :

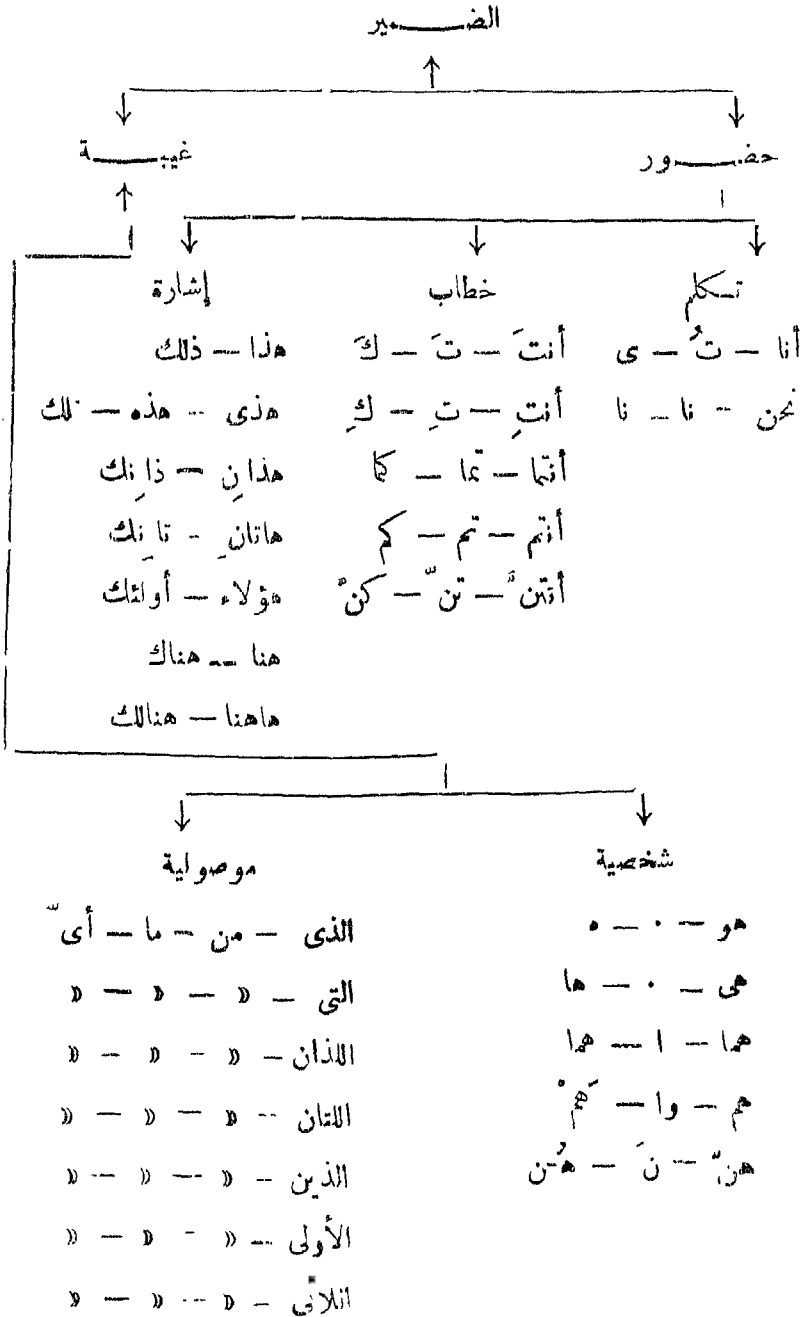
وهو القسم الرابع من أقسام الكلام . وفيه تفاول الأستاذ تمام الأمور
الآتية :

١ — إن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الاسم ولا على
موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولا على حدث وزمن كما يدل الفعل
وكل ذلك فرق في المفهوم بين الأقسام الأربعة .

٢ — إن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي سماها معاني
التعريف التي يعبر عنها بالواصف والزوائد ونحوها .

٣ — إن المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر
أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر . وذكر أن الحضور قد
يكون حضور تكلم كأنا ونحن ، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها ،
أو حضور إشارة كهذا وفروعها ، والغيبة قد تكون شخصية كما في (هو)

وفروعه ، وقد تكون موصولة كما في الذي وفروعه ، ولأجل أن تكون صورة الضمير وأقسامه واضحة فقد ذكر الأستاذ تمام الشكل الآتي :



وعلى هذا الأساس فقد ذكر الأستاذ تمام أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الموصول .

٤ — لما كانت الضمائر تدل على معانٍ صرفية عامة حقها أن تؤدي بالحرف كما يقول النحاة — فإنها لهذا تشبه الحروف شبيهاً معنوياً بالإضافة إلى الشبه اللفظي في بعضها ، وإذن فلا فارق في الطابع بين معنى الحضور والغيبة ، وبين معاني التأكيذ والنفي والاستفهام ، والشرط ، وإبتداء الغاية ، والمجازرة ، والسببية والظرفية ، وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعاني العامة ، ومن هنا يذكر الأستاذ تمام أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق ، كقرينة الحضور بالنسبة المتكلم والمحاطب والمشار إليه ، وقرينة المرجع بالنسبة للغائب ، وقرينة المرجع أو الصفة بالنسبة للموصول . وبهذا يرى الأستاذ تمام اختلاف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والصفات والأفعال .

أما من حيث المبنى فقد ذكر أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ، ولا تتغير صورها التي هي عليها ، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني ، ثم هي لا تبقى على صورة واحدة في الأماكن المختلفة من السياق ، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع ، والإضعاف ، واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها ، وذلك كالفرق بين (له ، وبه) و(لهم ، وبهم) و(منهم وعليهم) . ثم أضاف الأستاذ تمام إلى ذلك كون الضمائر جميعاً من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب ،

ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ، ولا تقع موقع المضاف ، وإن صح أن تتّسع موقع المضاف إليه . ثم إنها جميعاً تنفقر إلى القرائن باعتبارها شرطاً أساسياً لدلائلها على معين كالاتفاق إلى قرينة الحضور بالنسبة إلى المتكلم والمحاطب والإشارة ، والاتفاق إلى المرجع بالنسبة إلى ضمير الغائب ، والاتفاق إلى الصلة التي توضح المقصود من ضمير الموصول فتربط به بضمير فيها يعود عليه . فافتقار الضمائر إلى مثل القرائن التي ذكرت يعتبر من السمات الشكلية البارزة التي تبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلام .

ثم ذكر الأستاذ تمام السمات التي تتميز بها عن بقية الأقسام من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، والرتبة ، والإلصاق والتضام ، والرسم الإملائي ، والدلالة على المسمى ، ومن حيث التعليق ، والملاحظ أن سمة الرتبة من العلامات الشكلية التي أضافها هنا إلى السمات الأخرى التي استخدمها في علامة التفريق^(١) .

(هـ) الخوالف :

وهو القسم الخامس من أقسام الكلام ، وقد قال عنها الأستاذ تمام إنها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أى في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي^(٢) . . . ذكر أن هذه الكلمات أربعة أنواع :

١ -- خالفة الإخالة : وذكر أنها هي التي يسميها النحاة (اسم الفعل)

ويقسمونها اعتباطاً ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهميات ، واسم فعل مضارع كوى ، واسم فعل أمر كصه ، والحال أن هناك بعداً بين هذه الأفعال وتلك الخوالف .

(١) انظر المصدر السابق ص ١٠٨ — ١١٣

(٢) المصدر نفسه ص ١١٣

٢ — خالفة الصوت : وهي التي يسميها النحاة (اسم الصوت) وذكر الأستاذ تمام أنه لا يقوم دليل على إسميتها لا من حيث المبني ولا من حيث المعنى ، وذلك أنها لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجل) وضرب لذلك أمثلة : هلالزجر الخليل ، وكخ للطفل ، وعاه للابل ، وهج للغنم ، وحر للحمار ، وبسبس للقطعة ، وكذلك أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل هاها للحكاية الضحك ، وطاق للضرب ، وطق لوقع الحجر . . . الخ .

٣ — خالفة التعجب : ويسميها النحاة صيغة التعجب ، وذكر أنه ليس هناك من دليل على فعاليتها ، ورأى أن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعال التفضيل تدوسى فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه في تركيب جديد ، وبمعنى جديد ، ويرى أنه ليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعمدية ، وأن توجيه هذه المسألة على هذه الصورة لا يختلف عن نقل الصفة إلى علم ، والفعل إلى علم ونقل الظروف إلى أدوات ، والإشارة المسكانية إلى الظرفية ، وبعض حروف الجر إلى الظرفية ، يؤيد ذلك أن طريقة تصغير صيغ التعجب وأفعال التفضيل واحدة وأن شروط صياغتهما واحدة . على أن الأستاذ تمام يرى مع ذلك أن هذه الصيغة في تركيبها الجديد أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادى كما تدخل الأفعال ، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات ، ولا في جدول إصاقى كما تدخل الأفعال والصفات والأسماء .

وقد أورد الدكتور تمام ما يوضح فهمه لتركيبى التعجب على الصورة
الآتية :

التركيب كله مسكوك	ما = أداة تعجب
كلاً أمثال التي لا تتغير	أفعل = خالفة منقولة عن التفضيل
والمعنى ما أشد عجبى له ،	زيدا = المفضل وقد أصبح متعجباً منه
والتركيب مسكوك ثابت	أفعل = صورة أخرى من أفعل التفضيل
الصورة .	بـ = مضمنة معنى اللام
	زيد = المفضل وقد أصبح متعجباً منه

والمعنى فى الحاليتين على الإفصاح أى التعبير عن الافعال ، والتأثر^(١) .

٤ — خالفة المدح ، أو الذم : ويسمى النحاة (فعل المدح أو الذم) وقد نقل الأستاذ تمام اختلاف النحاة فى المعنى التقسيمى لهاتين الخالفتين ، فذكر أن بعضهم رآها أفعالا ، ورآها آخرون أسماء وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤيدة لرأيه ، فالقائلون بالفعالية يرون أنها ترفع الاسم الظاهر ، وضميره ، وتقبل تاء التانيث الساكنة كالأفعال . وأما للقائلون بالإسمية فإنهم يرون أن حرفى الجر والنداء يدخلان عليها ، فالتضام الذى بينها وبينهما قرينة على إسميتها . وبعد أن عرض الأستاذ تمام قرائن كل من الفريقين ذكر أن الفريق الأول غفل عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة ، أما تاء الفاعل وباء المخاطبة ونون التوكيد ، والتصرف إلى مضارع وأمر ، بل التصرف داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك

(١) أنظر اللغة العربية ص ١١٤ - ١١٥

التاء فلا يقبل هذان الفعلان شيئاً منه ، كل ذلك بطعن في فعليتهما . وذكر أن الفريق الثانی القائل بإسميتها قد غفل أيضاً عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس في دخول الباء في (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد إسميتها ، ولا سيما إذا نظرنا إلى رفضها قبول بقية علامات الأسماء وقد زاد الأستاذ تمام أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك ، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم ، وقد استند في ذلك إلى قول ابن جنى في اللمع من أن معناهما (المبالغة) في المدح والذم وقد أوضح أن كلمة المبالغة التي وردت على لسان ابن جنى توجه اتجاه تعبيره بالإفصاح وفي كلا التعبيرين (المبالغة والإفصاح) إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم . ثم ذكر الأستاذ تمام أن الذي يقال في نعم وبئس يقال أيضاً في (حبذا ولا حبذا) فلاصلة لها بمعنى مشتقات (ح ب ب) ، وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالب الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة ، كما سبق في التعجب ، فالتعبير هنا يكون بكلمات لا تتغير صورتها ، ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة وقد عزز رأيه هذا بما أورده عن الأشموني من أن هذه التعبيرات جارية مجرى الأمثال ، وما أورده عن ابن مالك من أن التعبير بهذه الألفاظ (يضاهي المثل) .

وعلى مستوى الإعراب التطبيقي ذكر الأستاذ تمام أن خير إعراب لهذه الخوالب أن يعتبر الخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة ، إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه في التعبير خبر ، وذكر أن هذا الخبر يشتمل على الخالفة وضميتها التي تعتبر دائماً أعم من الخصوص ، ويعتبر الخصوص من جنسها ، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع ، وقد تتجرد منها فتنصب ، وبين الخالفة وضميتها رتبة محفوظة ، فلا تتقدم الضميمة على الخالفة .

وأوضح الأستاذ تمام أن القسط المشترك في معاني هذه الخوالب جميعاً هو ما تتميز به من طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس وأنها تدخل في الأسلوب الإنشائي، وهي في رأيه — تبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون Affective Language ويحسن أن نضع في الكتابة بعدها علامة التأثير (١).

وبرّر آراءه هذه بأن الفرق بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق بين الإنشاء والخبر، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لاتساويها في المعنى. ومثل ذلك الفرق بين (أوه) وبين (أتوجع) إذ ذكر أنك لو أحسست بألم مفاجئ فقلت (أوه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدة لك ولـكنك لو قلت في هذا الموقف نفسه (أتوجع) لسألك السامع: "ممتوجع؟ ولم يخف إلى نجدة لك لأن ما قلته (خبر) مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استغفهاً وليس لإنشاء يتطلب استجابة سريعة، وذكر الأستاذ تمام أن مثل ذلك يقال عن خوالب الأصوات، وعن خوالب المدح والذم والتعجب ولاجل ذلك طلب من القارئ أن يوازن بين ما يأتي:

إفصاحات	{	أخبار	{	أمدح زيدا
				أذم عمرو
				أعجب ازيدا
إفصاحات	{	أخبار	{	نعم زيد رجلاً
				بئس عمرو رجلاً
				ما أحسن زيدا

وقبل أن يوضح ما يمتاز به هذه الخوالب من سمات شكلية ومعانٍ وظيفية تبرز أفرادها بقسم خاص من أقسام الكلام ليس منه طوائف الأسماء أو الأفعال — ذكر أنه كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية: الندبة، والاستغاثة والتحذير، والإغراء، ولـكن ضمها إلى ما ذكر لا يقيم على المستوى الصرفي، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر

عنها بالخواالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا على مستوى الصرف .

ثم أنهى الأستاذ تمام حديثه عن الخواالف بذكر ما يمتاز به مبنى ومعنى عن بقية أقسام الكلام وذلك من حيث الرتبة ، والصيغة ، والإصاق ، والتضام ، والزمن ، والتعليق ، والمعنى الجملى ^(١) .

(و) الظروف :

وهو القسم السادس من أقسام الكلام وأول ما بدأ به الأستاذ تمام عن الظروف أن النحاة توسعوا فى فهمه بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى . وأن الظروف — كما يراها — مبان تقع فى نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج والصلات بالضمائر والأدوات ومثل لها على النحو الآتى :

(أ) ظرف زمان : ويشمل الكلمات : إذ ، وإذا ، وإذا ، ولما ، وأبان ، ومتى ، وأضيف إليها (كلما) .

(ب) ظرف مكان : ويشمل الكلمات : أين ، وأتى ، وحيث .

وذكر الأستاذ تمام أن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس من تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد . فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفًا ولكنها فى الحقيقة ليست بظروف من حيث التقسيم فهى كلمات ذات معان مختلفة ومبان مختلفة قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظرفية ذكر من ذلك :

(١) المصادر : نحو آتيتك طلوع الشمس ، ومنها قط ، عوض ، الملازمان .

للقطع عن الإضافة ، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

(٢) صيغتا إسمى الزمان والمسكان ، نحو : آتيك مطلع الشمس ، وأقعد
مقعد التلميذ ، والصيغتان اعتبرهما الأستاذ تمام من الميميات وهى أسماء
لا ظروف .

(٣) بعض حروف الجر : نحو مذ ، ومنذ ، لأن معناهما لبثاء الغاية وهما
يجران ما بعدهما ، ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع
الجل ، فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد .

(٤) بعض ضمائر الإشارة إلى المسكان نحو هنا ، وثم ، أو إلى الزمان
نحو الآن ، وأمس ، وهى ليست ظروفًا فى الأصل .

(٥) بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ) ما دل على مبهم من المقادير نحو « كم » .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المسكان ،
نحو : خمسة أيام ، وثلاث ليال .

(ج) ما دل على مبهم من الجهات وهو : فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ،
وبين ، وشمال ، وخلف ، وإثر .

(د) ما دل على مبهم من الأوقات وهو حين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ،
وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، وأضيف إليها كلمة (حول) .

(هـ) بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة ، والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة
لمعنى الزمان أو معنى المسكان ، بحسب ما تضاف إليه وضرب الاستاذ تمام
لذلك أمثلة : قبل ، وبعد ، ودون ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وعند .

(٦) بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر ، وسحرة ، وبكرة ، وضحوة ، وليلة ، ومساء ، وعشية ، وغدوة حين يقصد بها وقت بعينه ، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف ، وللتصرف من مادتها باق على أصله . فقد اعتبر الأستاذ تمام المصادر وصيغتي الزمان والمكان والمبهمات بأقسامها ، وما أطلق على مسميات زمانية معينة ، اعتبر كل هذا من الأسماء ، ولكنها حين عوملت معاملة الظروف أدت وظائفها ، ثم أوضح أنه لا ينبغي لهذا أن يضلنا عن أصالتها في باب الأسماء .

على أن الأستاذ تمام بعد هذا الذي رآه في الظروف يقرر أن ليس في العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التي عدها في بداية كلامه عن الظروف وهي : إذ ، وإذا وإذا ، ولما ، وأيان ، ومتى وهي الزمان ، ثم أين ، وأنى ، وحيث ، وهي للمكان . ثم ذكر السمات التي تتميز بها هذه الظروف عن بقية أقسام الكلم ففرق بينها وبين تلك الأقسام من حيث : الصورة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والجدول ، والتضام ، والتسمية ، والزمن ، والتعليق ، وفيما قاله تبرير لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم لا تكون فيه الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ، ولا الضمائر ، ولا الخواف ، ولا الأدوات^(١) .

(ز) الأداة : وهو القسم السابع من أقسام الكلم . قال عنه الأستاذ تمام إنه « مبنى تقسيمى يؤدي معنى التعليق . والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة »

(١) أنظر المصدر السابق ص ١١٩ — ١٢٢

وذكر أنها تنقسم إلى قسمين :

* الأداة الأصلية : وهى الحروف ذات المعانى ، كحروف الجر ، والفتحة ،
والعطف ... إلخ .

* الأداة الحولة : وقد تكون هذه :

(أ) ظرفية : إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط .

(ب) إسمية : كاستعمال بعض الأسماء المسهمة فى تعليق الجمل مثل : كم ،
وكيف فى الاستفهام ، والتكثير والشرط أيضاً .

(ج) فعلية : لتحويل بعض الأفعال القائمة إلى صورة الأداة بعد القول
بنقصانها مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

(د) ضميرية : كنقل من ، وما ، وأى ، إلى معانى الشرط والاستفهام
والمصدرية الظرفية ، والتعجب ... إلخ .

وذكر الأستاذ تمام أن التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة
العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملتى الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ،
وزيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإننا سنجد كل جملة فى
اللغة الفصحى على الإطلاق تتكلم فى تالخيص العلاقة بين أجزائها على
الأداة . ومن أجل أن يثبت صحة ما ذهب إليه أورد الأستاذ تمام
الشكل الآتى :

أصوات			
إخالات			
مدح وذم	٢٧		
تعجب - أداة التعجب	٢٨		
ندبة واستغاثة - أداة الندبة والاستغاثة			
قسم - أداة القسم			
إمكانى - أداة الشرط	٢٩		
امتناعى - لو، ولولا			
نداء - أداة النداء			
ترج - أداة الترجى			
تمن - أداة التمنى			
تخصيض - أداة التخصيض	٣٠		
عرض - أداة العرض			
نهى - أداة النهى			
أمر - باللام - لام الأمر			
بالصيغة			
استفهام - أداة الاستفهام			
أداة التوكيد	٣١		
أداة النفي	٣٢		
	٣٣		

فالأدوات - كما يراها الأستاذ تمام وفي واقع إستعمالها - تلخص معانى
النفي والتأكيد ، والاستفهام ، والأمر باللام ، والعرض ، والتجضيض والتثني ،
والترجي ، والنداء ، والشرط الإمتناعي ، والشرط الإمكانى ، والتقسم ،
والندبة ، والإستغناء ، والتعجب ، كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من
وظيفة الربط بين الأبواب المفردة فى داخل الجملة كالذى تجده فى حروف الجر
والعطف ، والاستثناء ، والمعية ، وواو الحال . أو ما للأداة من وظيفة أداء
معنى صرفى عام كالذى نراه فى أداة التعريف ^(١) .

ومن أجل أن يعزز الأستاذ تمام رأيه فى إفراد الأدوات فى قسم خاص
من أقسام السكلم - ذكر أنها جميعاً تشترك فى عدم دلالتها على معان معجمية ،
ولسكنها تدل على معنى وظيفى عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت
هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وغيره حيث تكون الأداة
العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها لدرجة أنه يمكن للأداة عند حذف الجملة
أن تؤدى المعنى كاملاً كالذى نراه فى عبارات مثل لم ، وعم ، ومتى ، وأين ،
وربما ، وإن ، ولعل ، وليت ، ولو . الخ . فليكون المعنى الذى تدل عليه هذه
الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحده القرينة بالطبع . ولعل إدراك حقيقة أن
معانى الأدوات هى وظائفها هو الذى جعل النحاة يقولون : إن هذه (معان
حقها أن تؤدى بالحرف) ومعنى ذلك - كما يرى الأستاذ تمام - أن
المعانى الوظيفية يكشف عنها فى مظاهرها الأصلية وهى كتب القواعد ، وهذه
المعانى من الفاحية النظرية تقع خارج اهتمام المعجم ، وإذا كان هذا المعنى
الوظيفى قد أمكن الوصول إليه باسم أو فعل أو ظرف أو ضمير فإن الكلمة

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٥

التي تؤدي هذا المعنى توصف في هذه الحالة بأنها أشبهت الحرف شهاً معنوياً ، وربما أصبحت هي ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه .

وقد ذكر الأستاذ تمام السمات التي تنفرد بها الأدوات عن بقية أقسام الكلام من حيث الرتبة ، والتضام ، والرسم الإملائي ، والتعليق والمعنى الجلي .

ولم يشأ الأستاذ تمام أن ينهي حديثه عن الأداة دون أن يقف عند موضوع النواسخ فيقرر بشأنها ما يأتي :

(١) إن النواسخ جميعاً من الأدوات .

(٢) إن بعضها محول من الفعلية .

(٣) إن هذا البعض المحول من الفعلية لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة نحو كان ، ودام ، وزال ، وبرح . الخ .

(٤) إن هذا البعض حين أصبح من النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو السمة الدالة على تمام الفعل ، فأتخذ بدلاً عن معنى الحدث — في بعض الحالات — معنى آخر من معاني الجهة ، واكتفى في الحالات الأخرى بمعنى الزمن دون غيره .

(٥) إن هذا البعض يشمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهي : كرب ، وأخذ ، وجعل ، وطفق ، وأوشك ، وعسى ، وأخولق .

والجامع بينها القيام بعملية النسخ وزوال معنى الحدث منها حين أصبحت بين النواسخ . ولم يعتبر ظن وأخواتها من النواسخ بل من الأفعال .

(٦) لقد استند الأستاذ تمام في اعتبار كان وأخواتها وكاد وأخواتها من الأدوات على ما يأتي :

(١١) أقسام الكلام العربي

(أ) إن جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث وقد ورد ذلك على لسان النحاة واللغويين .

(ب) إن جميعها إلا (كان) يهذف إلى معنى الزمن أحدها إلى الجهة .

(ج) إن بعضها لا يدخل في جدول تصرفي شأنه شأن الأدوات أما ما تصرف منها فإنه ناقص التصرف ، فقد يستعمل منه المضارع فقط ، أو المضارع والأمر ، أو هما واسم الفاعل ، أو هنّ والمصدر ولا كنفنا لا نجد واحداً منها يتصرف تصرف الفعل التام .

(د) إن الوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه الكلمات هي النسخ وقد قال الأستاذ تمام بهذا الصدد : « والمعروف أن للجملة الإسمية إسناداً لا على معنى الزمن فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف ، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الإسمية معنى الزمن خالصاً من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فنزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ » (١) .

(هـ) إن هذه الكلمات تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول كان يفعل ، وأمسى يفعل ، وليس يفعل ، وما فتىء يفعل ، وكاد يفعل ، وعسى يفعل ، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو سوف يفعل ، وقد يفعل ، وأن يفعل ، ولم يفعل ، مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية وهو أمر يعود إلى طبيعة الاتصاف بين الكلمتين (٢) .

(١) اللغة العربية ص ١٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ١٣١

(و) إن بعض النحاة كالبرد وابن الأنباري ، والزجاجي ، وابن مضاء كانوا يميلون إلى اعتبار هذه النواسخ أدوات ، كما يبدو من أقوالهم في المقتضب وأسرار العربية ، وما يرويه عنهم همع الموامع ^(١) .

(ز) ليس بين هذه الأدوات ما يسلك سلوك الأفعال من حيث الإسناد والتعدي وال لزوم ، فما دامت هذه أدوات فلا يصح وصفها بذلك ^(٢) .

(٧) لقد استند الأستاذ تمام في إخراج ظن وأخواتها من النواسخ وبالتالي عدم اعتبارها من الأدوات على ما يأتي :

(أ) إن العلاقة بين ظن وأخواتها وبين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية ، وهو معنى لا يمكن فهمه منها عند اعتبار علاقة النسخ — وقد اقتبس الأستاذ تمام من شرح الأشموني ما يفيد أن النواسخ لا توصف بتعدي ولا بلزوم إذ قال في تعدي الفعل ولزومه : « تنبيه : هذه الهاء (أى هاء كأنه) تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لامتعدية ولا لازمة » ^(٣) .

(ب) إن ظن وأخواتها أفعال متصرفة بينما نشترك النواسخ في طابع عام هو نقص التصرف ، أو عدم التصرف أصلاً مثلاً (ليس) .

(ج) إن اعتبار النحاة ظن وأخواتها من النواسخ كان بسبب أن مفعولها يصلح أن يكون جملة من مبتدأ وخبر وهذا وحده لا يصلح مبرراً لاعتبار هذه الأفعال من بين النواسخ ، ولو صلح لا يمكن اعتبار (جاء)

(٢) نفس المصدر .

(١) نفس المصدر .

(٣) شرح الأشموني ص ١٦٥

من قولنا (جاء زيد يركب فرساً) ناسخاً أيضاً ، لأن صاحب الحال والحال
هنا صالحيان معاً لأن تتكون منهما جملة من مبتدأ وخبر .

وبتساءل الأستاذ تمام : لماذا نهتم إلى هذا الحد بما يمكن أن يصير إليه
المفعولان بعد الحذف ثم لانهم بالشبه القوى بين ظن وأخواتها وأعطى
وأخواتها ؟

لأسباب المقدمة اعتبر الأستاذ تمام ظن وأخواتها أفعالا تتمدى إلى
مفعولين ، وليست أدوات ناسخة ، وذكر أن هذا يصدق أيضاً على أعلم
وأرى^(١) .

هذه هي آراء الأستاذ تمام حسان في مسألة تقسيم السكلم ، ومن خلال عرضنا
لها نبدي الملاحظات الآتية :

١ — إن اهتمام الأستاذ تمام بمسألة تقسيم السكلم قد فاق اهتمام الكثيرين
من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة فقد برزت هذه المسألة في آثاره اللغوية
وكانها الشاغل الرئيسي بين الموضوعات التي تناولها وعالج الكثير من قضاياها .
ولا شك في أن الأفكار التي أبدتها في هذه المسألة هي جزء من أفكار المنهج
الوصفي الذي يسير بمقتضاه باعتباره المنهج الأمثل لفهم اللغة واستيعاب أسرارها .
لذلك فقد أدرك أن تقسيم السكلم عند النجاة ينبغي أن يخضع للنقد بما ينسجم
وأفكار هذا المنهج ، وفي يقيني أن علاج مثل هذه القضايا الأساسية في
إطار وصف الظواهر اللغوية أمر يتفق تماماً مع طبيعة فهم اللغة ، ويساعد
على تثبيت أحكامها بشكل سليم .

٢ — إن الأستاذ تمام نى نقده لتقسيم السكلم عند النجاة على أسس رأى

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٢٣ — ١٣٢

أن استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام ، وهذه الأسس التي جاء بها يعود بعضها إلى طائفة من المباني بينما يعود البعض الآخر إلى طائفة من المعاني . وقد رأى أن التفريق بين الأقسام ينبغي أن يكون على أساس من اعتباري المبني والمعنى معاً غير أن الأستاذ تمام فاجأنا بالتقسيم السباعي قبل أن يستخدم الأسس التي وضعها للتفريق بين الأقسام وعلى الرغم من صحة هذا التقسيم ، فإن الطريقة التي اتبناها في علاج هذه المسألة هي طريقة إعطاء النتائج قبل مرد المقدمات ، ولا تحفى صعوبة تقبل الأفكار الجديدة في مثل هذه المسألة المهمة باتباع مثل هذه الطريقة ، إذ المفروض أن نضع أولاً الأسس التي يتم بموجبها التفريق ، ثم نتناول طوائف الكلمات ، فنفرق بينها بموجب تلك الأسس لا أن نحدد الأقسام أولاً ، ثم نضع ما نسميه أسساً للتفريق بينها .

وفي اعتقادي أن الأستاذ تمام - وهو أحد علماء اللغة المعاصرين بنى أفكاره في التقسيم على أساس فهمه لطوائف الكلمات ، ودلالاتها ، ومراقبته لاستعمالها في اللغة ، ودراسته لها مبني ومعنى ، بشكل أعطى لمسألة التصدي لهذا البحث بعداً قيمياً ، غير أن الطريقة التي عالج بها الأستاذ تمام هذه المسألة نفترض أن القراء على علم تام بمعاني النحو ، واستقراء كامل لقضاياها ومسائله ، وأن هؤلاء القراء مهنيون نفسياً وعلمياً لقبول هذا العمل الجديد ، وهذه الطريقة تختلف في الواقع عن الطريقة التي عالجنا بها موضوع التقسيم ، ولما اتفقت الطريقةتان من حيث الهدف ، وهو ارتضاء التقسيم السباعي والتدليل على صحته والدفاع عنه ذلك بأننا استعرضنا آراء النحاة في تقسيم الكلام ، ثم عكسنا حيرتهم في التقسيم ، ونقد بعضهم بعضاً فيه ، ثم استخلصنا من اختلاف الآراء ، ومن أقوال النحاة ما يوضع حداً لقوضى التقسيم الثلاثي الذي أخذوا به بوضع

تقسيم جديد أكثر دقة من التقسيم القديم يقرر أن أقسام الكلام في العربية سبعة هي : الإسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة .

٣ — لقد عرضنا لأقوال النحاة الأقدمين في تقسيم الكلام ، ثم عرضنا لنقد بعضهم بعضاً حين أرادوا تحديد كل قسم ، ووضع علاماته ، ولكن الذين اعترضوا على تحديد الأقسام وعلاماتها من النحاة الأقدمين لم يرضوا البديل المقبول عن التقسيم الثلاثي ، بل بقوا يدورون في فلكه ، اللهم إلا ما نقل عن بعضهم من جعل الخالفة قسماً رابعاً من أقسام الكلام حين رفضوا أن تكون إسم ، أو فعلاً . ثم إن أولئك النحاة لم يحددوا مواقع الكلمات التي اعترضوا على درجتها ضمن أي من طوائف الأقسام الثلاثة التي حددوها ، على نحو ما ذكرنا سابقاً . ثم جاء بعض الباحثين العرب المحدثين فقسموا الكلام بشكل آخر ، غير أن تقسيم هؤلاء لم يسلم من النقد على نحو ما ذكرنا أيضاً ، ومن أهم ما يمكن أن يوجه إلى تقسيم أنه لم يستغرق جميع طوائف الكلمات المستعملة في اللغة ، فقد أهملوا كثيراً من طوائف الكلمات دون أن يحددوا موقعها بين أقسام الكلام ناهيك عن خلط بعضهم بين الأقسام التي اعتمدوها . ثم جاء الأستاذ تمام ، وحين رأى التقسيم السباعي الذي ارتضيناه لم يكتف بهذا بل حدد بالتفصيل جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم ، لهذا اعترف بأن ما جاء به من تحديد يفوق — على مستوى التطبيق العملي أيضاً — كل تحديد سابق ، ويعتبر أصح ما جاء على الإطلاق ، ولا يسعنا إلا أن نرضيه أيضاً .

٤ — رأى الأستاذ تمام أن التفريق بين الأقسام يستند من حيث المبنى

— ٥٦٧ —

على اختلاف بعضها عن بعض في الصورة الإعرابية ، والصيغة والنظام ،
والرسم الإملائي ، والإصاق ، والرتبة ، وصلاحية الكلمة للدخول في
جدول ، وفي رأبي أن هذه الأمور صالحة إلى حد كبير للتفريق بين الأقسام ،
ذلك أنها شملت جميع الظواهر الشكلية المتصورة التي يمكن الاعتماد عليها
في هذا الصدد .

وحين تحدث عن الأسس المعنوية ذكر أنها تشمل : المسمى ، والحدث ،
و الزمن ، ومعنى التعاليق ، والمعنى الجملي ، وفي رأبي أنه بالإمكان الاستعاضة
عن الأسس المعنوية الثلاثة الأولى (المسمى والحدث والزمن) بأساس واحد
أطلق عليه (المعنى الصرفي) وهذا التعبير يعتبر جامعاً للأسس الثلاثة ،
فالدلالة على المسمى هي المعنى الصرفي الاسم ، والدلالة على الحدث فقط هي
المعنى الصرفي المصدر ، وهو بلا شك من الأسماء ، والدلالة على الحدث
المقترن بزمن هي المعنى الصرفي للفعل ، والدلالة على موصوف بالحدث هي
المعنى الصرفي للصفات ، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هي المعنى
الصرفي للضائر ، والإصاح هو المعنى الصرفي للخواص وهام جرا . وعلى هذا
النحو أرى أن تكون الأسس المعنوية للتفريق بين الأقسام هي : المعنى
الصرفي ، ومعنى التعاليق ، والمعنى الجملي . على أننا نستطيع أن نجهل الباب
الذخوي المعبر عن الوظيفة النحوية أساساً لتحديد مواقع كثير من الكلمات
بين أقسام الكلام .

٥ — حين فرق الأستاذ تمام بين الاسم والصفة ذكر أن لا فرق بينهما
من جهة ما يصدق بهما ، فكلهما يقبل الجر ، والتنوين ، وأل ، والإضافة
إلى ضمائر الجر المتصلة ، كما ذكر أنهما مع انفاقهما مبنى سيفرق معنى الإصاق
بينهما . وفي اعتقادي أن شرح الفرق المعنوي بين الإصاق في الاسم

والإصاق في الصفة كان من المستحسن أن يوضح للقارىء على نحو ما يأتي :

(أ) إنَّ ألَّ الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات موصولة بمعنى الذى .

(ب) إنَّ تنوين الأسماء ظاهرة تنوين بينما تنوين الصفات ظاهرة شكلية ذات دلالة زمنية ترشح الصفة للحال أو الاستقبال بالقرينة القولية أو السياقية .

(ج) إنَّ الإضافة في الأسماء معنوية بينما لا تكون في الصفات إلا لفظية فلا تغيد تخصيصة أو تعريفاً ويمكن إعتبارها ظاهرة شكلية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضى .

فإذا اتضحت هذه الفروق بين معانى الإصاق في كل من الصفة والاسم على هذه الصورة ، وأضيفت إلى الفروق الأخرى ظهرت بشكل أوضح الأسباب التى تبرر إفراد الصفات بقسم خاص من أقسام الكلم .

(٦) حين تحدث الأستاذ تمام عن الفعل أوضح أن معنى الزمن فيه يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة ، وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السياق ، والفرق بينهما أن الزمن فى الحالة الأولى وظيفة الصيغة وفى الحالة الثانية هو وظيفة السياق وهذا رأى صحيح مستمد من واقع استعمال الفعل فى اللغة العربية ، لأنَّ صيغة (قَعَسِلَ) مثلاً قد تدل على المستقبل ، كما تدل صيغة يفعل على المضى أحياناً فليس كل ماضى الصيغة يدل على المضى ، وليس كل مضارع الصيغة يدل على الحال أو الاستقبال ، غير أن الأستاذ تمام حين أوضح دلالة الأفعال على الزمن من أنها تختلف فى دلالتها بصيغها على الزمن على المستوى الصرفى ذكر فى هذا المجال أنَّ صيغة (أَمَلَّ) ونحوها تدل على الحال أو الاستقبال ، وفى اعتقادى أن هذه الصيغة لا تدل على زمن

البتة ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمور ، فهي طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى إذ قال : « أما الأمر فصيغة لإنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، وهو بالبداية خال من معنى الزمن ، لأنه ليس بخبر ، وإنما يكون معنى الزمن فى الخبر »^(١) .

وأوضح أن المضارع المقترب بلام الأمر يشاركه فى عدم دلالة على الزمن^(٢) ذلك أن دخول اللام عليه حوله إلى صيغة إنشائية بعد أن كان — بدونها — يدل على الخبر . وقد أيد الأستاذ الخزومى هذا رأى حين تحدث عن الفعل وأقسامه فذكر أن فعل الأمر بينائيه : (أفعلْ ، وفعلِ) لا يدل على وقوع حدث فى زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً^(٣) .

وإذا تجردت صيغة الأمر من معنى الزمن فهل ستبقى على فعليتها إذا عرفنا أن المعنى الصرفى للفعل هو الدلالة على الحدث المقترب بزمن ؟ الذى يبدو لى أن صيغة (أفعلْ) ونحوها تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن وهذه الصيغة تنومى فيها معنى الزمن بسبب تمحضها لطلب إحداث مضمون الفعل . أما الزمن فيتصور فى الاستجابة الفعلية لذلك الطلب .

٧ — حين تحدث الأستاذ تمام عن الظروف ذكر أنه ليس فى العربية الفصحى ما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلام يسمى (الظروف)

(١) نحو الفعل ص ٣٠

(٢) المصدر السابق ص ٣١

(٣) أنظر فى النحو العربى — قواعد وتطبيقات ص ٢٥

إلا الكلمات إذ ، وإذا ، ولما ، وأيان ، ومتى ، وإذا وهي لازمان ، ثم أين ، وأنى ، وحيث وهي المكان ^(١) ، وفي هذا الصدد يمكن أن نضيف كلمة (كلمة) بهذا المبنى المسبوك إلى الظروف الزمانية التي ذكرها . ذلك أن هذه الكلمة ترد في اللغة العربية بكثرة وهي ظرف يفيد تكرار الحدث في الزمن المتجدد .

وبعد فقد عرضت لآراء الأستاذ تمام وأبدت بعض الملاحظات حولها وأود أن أزم هنا أن ما جاء به من أفكار في صدد التقسيم سيكون أحد الأسس التي ينبني عليها هذا البحث ، ذلك أن آراءه قد عززت ما استخلصته من نتائج التقسيم من خلال عرض آراء النحاة ، وبالمقابلة فإنني أسجل لبعض النحاة التفاهيم الذكي لما فات بعضهم الآخر في مجال التقسيم ، وأعترف بأن نظراتهم التي كانت تبدو كأنها عارضة في هذا الصدد — لتعتبر من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة جديرة بالتقبل والإهتمام . وليس أدل على ذلك من الدراسات الحديثة القيمة التي نهض بها الأستاذ تمام وغيره وتكرار المحاولات التي ترجمت بشكل موضوعي تيارات الرفض العلمي السليم لكل ما هو غريب عن اللغة العربية من أفكار فلسفية طوقت فكر النحاة قروناً طويلة وأفسدت نحو اللغة ، وحاولت إبعادنا عن تصور معانيه الحقيقية في إطار وصف الظواهر اللغوية .

(١) أنظر اللغة العربية ص ١٢١

البَابُ الثَّانِي

تمهيد

الأسس التي يقوم عليها البحث :

عرضت في الفصل الأول من الباب الأول لأقوال النحاة القدماء وآرائهم في تقسيم الكلام ، وعكست حيرتهم واضطرابهم في تحديد مفهوم كل قسم من الأقسام وتعيين علاماته ، وذكرت أن اضطرابهم وحيرتهم كانا بسبب دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي الأمر الذي دعا بعضهم إلى نقد بعض ، واعتراض بعضهم على البعض الآخر في تحديد مواقع كثير من الكلمات ضمن واحد من الأقسام الثلاثة التي أخذوا بها ، ولكن حتى أولئك الذين اعترضوا على تحديد مفهوم كل من الأقسام الثلاثة وتعيين علاماته - لم يتمكنوا من تحديد مواقع الكلمات بين الأقسام وبالتالي لم يضعوا حلاً للمشكل في هذه المسألة المهمة .

لقد ذكرنا أن النحاة حين قسموا الكلام إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، لم يذكروا لنا الأسس التي تم بموجبها ذلك التقسيم وإن كنا قد عرفنا أن بعضهم قد اعتمد في أحكامه على أسس شكلية فقط ، بينما اعتمد البعض الآخر على بعض الأسس الوظيفية ، وجمع نفر قليل بين بعض للشكلي وبعض الوظيفي ومع كل ما قلناه في هذا الصدد ، ومن خلال سردنا لآراء النحاة ومناقشاتهم - تمكنا بنظرة موضوعية فاحصة من استخلاص تقسيم سباعي للكلم مستند

إلى ما جاء به بعض النحاة القدماء من آراء كانت تبدو في تلك الأحيان الغابرة غريبة على النحو أو ليست ذات بال ، ولكنها في الحقيقة ومن وجهة نظر الدراسات الحديثة - قد فتحت آفاقاً واسعة أمامنا وأمام المعنيين باللغة من المحدثين ، وحملتنا هي الأخرى على الاقتناع بأن الطوق الفلسفي الذي فرض على النحو زمنًا طويلًا لا بد له من أن ينكسر لينطلق النحو من أسر الفلسفة ، وليعود إلى معانيه الحقيقية المستمدة من واقع استعمال اللغة ، ولينزid اعتقاد الباحثين في مسائله وموضوعاته بأنه لم ينضج ولم يحترق وأن باب الاجتهاد فيه لم يوصد أمام المريدين ، ولهذا فقد عرضنا في الفصل الثاني من الباب الأول لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلام فوجدنا أن منهم من كسر طوق التقسيم الثلاثي المؤلف فجعله رباعياً (الإسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة) ، كما ظهر من التقسيم الذي أخذ به الأستاذ إبراهيم أنيس ، وأن منهم من تعدى التقسيم الثلاثي أيضاً فذكر أن أقسام الكلام أربعة هي (الإسم ، والفعل ، والأداة ، والكتابة) ، كما ظهر من التقسيم الذي جاء به الأستاذ المخزومي ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكرنا - وبشيء من التفصيل - آراء بعض الباحثين العرب في مسائل جزئية لها علاقة بمسألة تقسيم الكلام . ثم تناولنا آراء هؤلاء وأولئك بشيء من النقد فيما ذهبوا إليه ، ونود أن نسجل هنا أن بعض الباحثين المحدثين وإن لم يتوصلوا إلى نتائج مرضية ونهائية - إلا أنهم أيضاً .. قد مهدوا لنا السبيل لإعادة النظر في تقسيم الكلام ، وفتحوا أمامنا آفاقاً جديدة بالملاحظة والاهتمام . ثم جاء أستاذنا الدكتور تمام حسان ليضع تسيماً جديداً للكلم تجاوز تقسيم الباحثين المحدثين الآخرين بناء على أساس من اعتباري المبني والمعنى ففرق بين الأقسام على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فبناه على طائفة من المباني ، ومعها بناه

إلى حنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني على نحو ما ذكرنا عند حديثنا عن أفسكاره في تقسيم الكلام .

واسننا نشك في أن الرأي المعارض الذي اتسم بالموضوعية والذي جهر به بعض النحاة الأقدمين ومحاولات الأستاذة أنيس والخزومي وتام وما قدمه الأستاذ إبراهيم السامرائي من أفسكار وآراء وما تقدمه في مجال تقسيم الكلام ، كل هذا وذاك يعتبر تجسيدا لعدم الرضا عما جاء به غالبية النحاة الأقدمين في نظرهم إلى عدد من مسائل النحو ومنها مسألة تقسيم الكلام .

بما تقدم يمكننا أن نلخص الأسس التي يقوم عليها البحث فيما يلي :

أولا : نقد التقسيم الثلاثي الذي ورد عن النحاة الأقدمين وعدم القبول به أو ارتضائه للأسباب التي ذكرناها في الفصل الأول من الباب الأول ، وكانت حصيلة النقد أن استخلصنا تقسيميا سباعيا مفاده أن أقسام الكلام في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة . وقد اعتمدنا في التوصل إلى هذه النتيجة على أقوال النحاة الأقدمين ، وفي هذا الصدد أرى أن أعيد إلى الأذهان كيفية ذلك على النحو الآتي :

(أ) وردت الأسماء والأفعال في التقسيم الثلاثي عند النحاة ، وهو أمر معلوم .

(ب) سمي الكوفيون الحروف أدوات للمقارنة بين لفظ يطلق على أحد حروف المجاء ، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني ، ولأن الأدوات عندهم هي حروف المعاني كهل ، وبلى ، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب مثلا ، فهم إذن أذك من البصريين

في هذا المصطلح^(١) ، فالأداة مبنى تقسمى بدل كل معنى وظيفى عام هو التعليق .

(ج) ورد ذكر الصفات منفرداً عن الأسماء فى كتب الصرف كما يفرد كل منهما عن الآخر فى المعنى الصرفى ، وقد جاء ذلك فى كتب النحو أيضاً فـ لكل من الأسماء والصفات صيغ خاصة ولا يتفق المعنى الصرفى لكل منها وإن اشتركا أحياناً فى بعض الصيغ .

(د) وردت الخالفة قسماً رابعاً عند بعض الفحاة الأقدمين ويمكن التوسع فيها لتشمل كل ما يبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة للتأثر الذاتى فى إعطاء الدلالة وقد أوضحنا ذلك فيما سبق .

(هـ) اعتبر الزجاجى الظروف غير الأسماء والحروف والأفعال ولها مميزات الشكائية والوظيفية التى تفرد بها عن بقية أقسام الكلام .

(و) أبدت النصوص التى ذكرناها أن الضمير عنوان عام يشمل الضمائر والإشارات والموصولات .

ثانياً : الآراء الذكية التى وردت عن الجرجانى فى فهمه المعانى النحوية وذلك حين تحدث عن النظم والبناء والترتيب والتعليق . وقد أوضحنا كيفية الاستفادة من آرائه عندما أفردنا له عنواناً خاصاً فى هذا البحث .

ثالثاً : محاولات بعض الباحثين للعرب المحدثين فى إعادة النظر فى تقسيم الكلام ، وإن لم تسلم آراؤهم من النقد الذى وجهناه إليها ، وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل .

(١) أنظر مدرسة السكوفة .

رابعاً : وأخيراً المحاولة الجادة النافعة التي قام بها أستاذنا الدكتور تمام حسان والتي تعتبر في نظرنا أصبح ما جاء في مجال التقسيم على الإطلاق وذلك للأسباب الآتية :

(أ) إنها تتفق مع نتائج التقسيم التي استخلصناها من أقوال الفحاة الأقدمين .

(ب) إن الأسس الشكلية والوظيفية التي استخدمها صاحبة إلى حد كبير في التفريق بين أقسام الكلم ، فقد استخدم كل ما يمكن أن يتصوره أساساً من أسس التفريق .

(ج) فيما عدا ما ذكرناه من ملاحظات على المستوى التفصيلي — للتقسيم السباعي الذي أخذ به — كان شرحه المقصود من كل قسم من أقسام الكلم وما يشتمل عليه كل قسم من طوائف الكلمات ، أصبح وأشمل ما جاء على الإطلاق وفي ذلك نجد المبرر السليم الذي يدعوننا لأن نرتضى ما جاء به في هذا الصدد .

(د) والأهم من تلك الأسباب وربما كان أساسها أن الأستاذ تمام — وهو من أبرز علماء اللغة المعاصرين — حين أعاد النظر في تقسيم الكلم كانت آراؤه في ذلك منبعثة من أفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذي يقرر فيما يقرره أن كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة « فالارتباط بين الشكل والوظيفة — في نظر هذا المنهج — هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى مشاكل اللغة يمتد من الأصوات إلى العرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ، ويقم ذلك أحياناً بإطراء القديم (١٢) أقسام الكلام العربي

والإشادة به ، وأحياناً أخرى باستبعاده ، والإسبدال به ، وأحياناً بالكشف عن الجذبد الذى لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم ، وأحياناً يجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التى لم يعن القدماء بجمعها فى نظام واحد^(١) ، وكذلك فعلنا فى معالجة مسألة تقسيم الكلام ، والذين يؤمنون بأفكار المنهج الوصفى يرون — وهو الصحيح — « أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أى أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه ، أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو ، وهو الجانب الذى يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمباني التى تدل عليها ، فمن ذلك معنى الإسناد باعتباره وظيفة ، ثم باعتباره علاقة ، ثم تفصيل القول فى تقسيمه إلى إسناد خبري^٢ ، وإسناد إنشائي^٣ ، وتقسيم الخبري إلى مثبت ، ومنفي ، ومؤكد ، وتقسيم الإنشائي إلى طلبى وغير طلبى الخ ، مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد ، من حيث : الأداة ، والرتبة والصيغة ، والعلاقة ، وللتعليق وسائله المختلفة معنوية : كالعلاقات الإسناد ذاتة وكالتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، أو لفظية : للتعبير شكلياً عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية ، والربط والمطابقة والصيغة ، والرتبة ، والأداة ، والنغمة ، وذلك مع تحديد مجالات المطابقة فى العلامة الإعرابية والنوع ، والعدد والشخص^(٢) . بهذا الأسلوب فى دراسة النحو ومعالجة قضاياها وهو التطبيق الجديد للنظرية الوصفية — عالج الأستاذ تمام مسألة تقسيم الكلام وأعاد ترتيب الأفكار اللغوية ، وفى ذلك المبرر الأهم لتقبل آرائه فى هذا الصدد .

(١) أنظر اللغة العربية — معناها ومبناها ص ٩

(٢) المصدر السابق .

الفصل الأول

الشكل والوظيفة

ذكرنا فيما سبق أننا قد استخلصنا تقسيماً سباعياً للكلم من أقوال النحاة ومناقشاتهم وقد بعضهم البعض في مجال التقسيم ، ثم أوردنا حين ذكرنا الأسس التي يقوم عليها البحث أن التقسيم الذي وضعه الأستاذ تمام يعتبر أنجح محاولة بذلت بهذا العدد ، لأنه مطابق للتقسيم السباعي الذي استخلصناه ولأنه منطوق من أفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة وظواهرها ، ولأنه جمع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من أقسام الكلام . على أن الأستاذ تمام حين قسم الكلام إلى سبعة أقسام ذكر بعد ذلك الأسس التي بنى عليها تقسيمه فقد بناء على أساس من اعتباري المبني والمعنى معاً ، أي الشكل والوظيفة ، والواقع أن أية عملية أو محاولة من هذا النوع مدامت تخوض في مسألة توضيح الأقسام وفرض بعضها عن بعض — ينبغي أن تقوم على ذكر القيم الخلافية التي تفرق بين كل قسم وقسم آخر . لقد سمي الأستاذ تمام هذه القيم الخلافية (أسساً) مبنوية ومعنوية ، ونسميها (مميزات) شكلية ووظيفية ، ولا اختلاف بين التسميتين إلا من ناحية واحدة ، وهو الاختلاف بين كلمة (أسس) وكلمة (مميزات) وهو أمر معلوم ، وسواء أكانت هذه القيم الخلافية (أسساً) كما سماها الأستاذ تمام أو (مميزات) كما نسميها فلا شك بأنها في الحالتين لا بد أن تكون شكلية ووظيفية تتعلق بالمبنى والمعنى ليصح التفريق بين الأقسام .

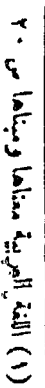
فما معنى الشكل ، وما معنى الوظيفة ؟ وأي القيم يعتبر شكلياً وأيها يعتبر وظيفياً .

معنى الشكل :

المقصود بالشكل هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ، أو على مستوى التركيب الكلامي ككل ، وتشمل هذه الصورة :

أولاً : الصورة الإعرابية : وتشمل علامات الإعراب (عكس البناء) ، حركة أو حرفاً أو حذفاً ، والحركة : إما أن تكون ظاهرة ، أو مقدرة والمقدرة : إما أن تكون للنقل أو لاشتغال المحل ، واشتغال المحل إما أن يكون بحركة حرف الجر الزائد أو بحركة المناسبة أو بحركة التخلّص أو بسكون الوقف أو بسكون الروى في الشعر ، كما تشمل الصورة الإعرابية المحل الإعرابي ويضم تحته محل الجملة ومحل المفرد المبني ، أما محل الجملة فيتوقف على نوعها ، فإن كانت الجملة صفة فجعلها تابع للموصوف ، وإن كانت حالية أو مقول القول فجعلها النصب ، وإن كانت خبرية فجعلها الرفع أو النصب ، وإن كانت جواباً لشرط يكون فعله وجوابه مجزوءين فجعلها الجزم ، وإن كانت الجملة مضافاً إليها فجعلها الجر ، وإن كانت معطوفة على أية جملة مما سبق فجعلها حسب محل الجملة المعطوف عليها ، وإن كانت محكية فحسب محالها . أما محل المفرد المبني فيكون على الحذف كما في الفعل (لارم) وعلى الحرف كما في قولنا (ياء معلمون) ، وعلى الحركة ويضم تحته : البناء على الأصل كما في قولك (هؤلاء قوم محسنون) ، والبناء الطاريء كما في المنادى العليم (يا خالداً) والبناء بسبب الإلتصاف بحرف يتطابق الحركة كبناء الفعل المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد .

وتشمل الصورة الإعرابية أيضاً ظاهرة التثمين في كل حالة يصلح لها رفعاً أو نصباً أو جراً وتشترك في هذه الظاهرة الأسماء والصفات ، وإن كان معناها في كل منهما مختلفاً عنه في الأخرى — كما نرى ، وكما أوضحنا في كتابنا (اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية) وقد وضع الأستاذ تمام تخطيطاً للصورة الإعرابية في النظام النحوى كما ورد عن النحاة أرى من المفيد وضعه هنا استكمالاً للفائدة :



وحين اطلاعنا على التخطيط لاحظنا أن الأستاذ تمام ذكر تحت محل
الجملة أن جملة الخبر يكون محالها الرفع ولم يذكر محل النصب الذي قد تكون
فيه ، كما لم يذكر الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب ، والتي تأخذ محل
الجملة المعطوف عليها على أننا ونحن نتحدث عن العلامة الإعرابية لا يفوتنا أن
نشير إلى ما ذكره الأستاذ تمام من أن العلاقة الإعرابية كانت أوفر
القرائن حظاً من اهتمام النحاة حيث جعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية
العامل ، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونياتها عن الحركات ،
وعن الإعراب الظاهري والتقديرى والحل الإعرابى ، واختلافهم في هذا
الإعراب ومصدره هل كان في كلام العرب أم لم يكن ، ويجب الأستاذ تمام
على هذا بقوله :

« وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن
تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعانى
النحوية » . ولهذا أوضح الأستاذ تمام ما يأتى :

١ — إن العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع
القرائن .

٢ — إن العلامة الإعرابية قريبة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها
حين يكون الإعراب تقديرى أو محلياً أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية
في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب .

٣ — حين ننظر إلى مطلق العلامة كطلق الضمة أو مطلق الفتحة ،
أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد ، وإنما تدل
الواحدة منها على أكثر من باب . فالرفوع قد يكون فاعلاً ، أو مبتدأ ،
أو خبراً وهكذا .

٤ — إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن الأخرى ، وهذا القول يصدق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، وبهذا يتضح أن (العامل المحوى) وكل ما أثر حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي ، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها^(١) . وعلى الرغم من كل ما ذكرنا عن العلامة الإعرابية فهي بلا شك إحدى الظواهر الشكلية التي يمكن استخدامها مع القرائن الأخرى في التفريق بين أقسام الكلام ، وذلك بإبداء التحليلات الآتية :

١ — يتميز الإسم بقبول علامة الجر لفظاً حين يسبق بأداة الجر ، أوفى حالة الإضافة ولا يشاركه في ذلك إلا الصفات وعلى هذا يمكن القول بما يأتي :

(أ) لا تقبل الأفعال والخوالب دخول حرف الجر ، وما ورد عن الأعرابي في قوله (والله ما هي بنعم الولد) فهو شاذ في الاستعمال .
(ب) لا تقبل الضمائر والظروف والأدوات الجر لفظاً بل قد يجر محلها .

٢ — يتميز الفعل بقبول الجزم لفظاً بالنسبة المضارع ، ومحلاً بالنسبة للماضى ، أما فعل الأمر فلا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً إلا على رأى الكوفيين فانهم يقولون يجزم فعل الأمر على أساس أنه مقتطع من الفعل المضارع وليس قسماً له بين الأفعال .

٣ — إن الضمائر والظروف والأدوات كلها مبنية لا تظهر عليها الحركات

(١) أنظر المصدر السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٧

الإعرابية ، بل تنسب هذه الحركات إلى محلها ، إلا ما شذ من مثني الموصول والإشارة من بين الضمائر .

٤ — إن الأسماء والصفات لا تقبل علامة السكون إلا في حالة الوقف .

٥ — لما كانت الصورة الإعرابية تحتها علامات الإعراب حركة أو حرفاً أو حذفاً — كما بينا — فإن الأفعال من بين أقسام الكلم تنفرد بعلامات الحذف ، فهناك جزم الفعل المضارع الناقص بعلامة حذف حرف العلة ، وهناك نصب المضارع وجزمه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة ، وهناك أيضاً بناء فعل الأمر بعلامة حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، وبناءؤه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة .

أما حذف النون من مثني الإسم والصفة ، ومن جمعها السالم في حالة الإضافة فلا يعتبر علامة إعرابية ، بل علامة على سلب ما يقابل التنوين في المفرد .

٦ — لما كانت الحروف من العلامات الإعرابية فيمكن القول أيضاً بأن الأسماء والصفات من بين أقسام الكلم تنفرد بهذه العلامات ، فالواو علامة على رفع الإسم والصفة في حالة جمعهما السالم وفي حالة كون الإسم من الأسماء الخمسة ولا تكون علامة إعرابية في بقية الأقسام ، وكذلك الألف تعتبر علامة على رفع الإسم والصفة في حالة تثنيتهما وعلامة على نصب الإسم في الأسماء الخمسة ، ولا تكون الألف علامة إعرابية في بقية الأقسام إلا فيما شذ من مثني الإشارة والموصول . وتعتبر الياء كذلك علامة على جر الإسم والصفة في حالة جمعهما السالم وتثنيتهما . وفي حالة كون الإسم من الأسماء الخمسة ولا تعتبر علامة إعرابية في بقية الأقسام إلا فيما شذ من مثني الإشارة والموصول .

أما الألف والواو والياء في حالة إسناد الفعل إلى المثنى المجموع ، والمحاطبة فلا تعتبر من العلامات الإعرابية بل تعتبر علامة على كون الفاعل مثنى أو مجزوعاً أو أنثى مخاطبة ليس إلا فتقوم هنا مقام الضمير .

٧ — تعتبر الحركة من علامات الإعراب الشائعة بين الأسماء والصفات والأفعال مع ملاحظة أن الجر لفظاً علامة خاصة تميز بها الأسماء والصفات وأن الجزم اللفظي والحلي علامة خاصة تنفرد بها الأفعال كما أوضحنا .

وهكذا تلعب الصورة الإعرابية وفروعها دوراً مهماً في عملية التفريق بين أقسام الكلام .

ثانياً : الرتبة : وتعنى ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي ، وتنقسم الرتبة في النحو العربي إلى قسمين :

(١) رتبة محفوظة : ومعناها موقع الكلمة الثابت مقدماً أو متأخراً في التركيب الكلامي بحيث لو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله وعلى هذا الأساس تعتبر الرتبة المحفوظة كما تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالي معرفة وظائفها . ومن أمثلة الرتبة المحفوظة : تقدم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، وتأخر التمييز عن الفعل أو المصدر أو الصفة ، والبيان عن المبين ، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه ، والتوكيد عن المؤكد والبدل عن المبدل منه ومن أمثلتها أيضاً صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص .

والتوكيد ، وتقدم حرف الجر على المجرور ، وحرف العطف على المعطوف .
وحرف الاستثناء على المستثنى ، وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على
المفعول معه ، والمضاف على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل أو نائبة ، وفعل
الشرط على جوابه ، وما دنا في صدد الرتب المحفوظة نرى من المفيد أن نذكر
هنا ما أحصاه ابن السراج في باب التقديم والتأخير إذ أورد أن الأشياء التي
لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ثم أوضحها فقال : « فالثلاثة عشر التي لا يجوز
تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الضامر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء
على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع
الاسم حكمها حكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل
فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه
الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدم
على الفعل ، والأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات
المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها
ما عملت فيه ، والحروف التي لها صدور الكلام ، لا يقدم ما بعدها على
ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ، ولا يقدم التمييز
(وما عمل فيه معنى الفعل) ، وما بعد إلا ، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما
قبلها ، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل والفاعل والمعمول
فيه الفعل » (١) .

ومعنى ذلك أن الأشياء التي ذكرها محفوظة الرتبة بالتأخر ، وإذا عرفنا
أن للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر عرفنا أن المقابل لما كان محفوظ الرتبة

(١) الأصول / ٢ ص ١٨٥ ، ١٨٦

بالتأخر هو محفوظ. الرتبة بالتقدم وبعملية بسيطة ، لا تحتاج إلى أدنى جهد يدرك القارئ مما ذكرناه وذكره ابن السراج الأشياء المحفوظة الرتبة بالتقدم فإذا كانت الصلة مثلاً محفوظة الرتبة بالتأخر كان الموصول محفوظ الرتبة بالتقدم وهكذا الأمر بالنسبة لباقي الأشياء .

(ب) رتبة غير محفوظة : ومعناها موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدماً أحياناً ومتأخراً أحياناً أخرى . واصطلاح التقديم والتأخير في مفهوم البلاغيين ينظم هذه الرتب غير المحفوظة ، ومن أمثلة الدواع من الرتب : رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول ، ورتبة الضمير والرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد خالفة المدح والذم ورتبة الحال والفعل المتصرف ، ورتبة المفعول به والفعل ، ورتبة الظرف والفعل .

وفي الحديث عن الرتبة أورد الأستاذ تمام ملاحظات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار تتلخص فيما يأتي :

١ — تقوم الرتبة قربنة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب ففي إعراب (ضرب زيد حمراً) مثلاً ، تكون الرتبة فعلاً بين القرائن المستخدمة في تعيين الفاعل لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة .

٢ — إن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك في نحو : ضرب موسى عيسى ، ونحو : أخى صديقي ، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلاً ، وفي أخى أن يكون مبهتداً محافضة على الرتبة لأنها تزيل اللبس ، وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوي ، ولهذا قرر النحاة في مثل هذه الحالات أن يقدّم الفاعل على

المفعول والمبتدأ على الخبر وجوباً ، فالرتبة هنا قرينة تخضع لمطالب أمن .
اللبس .

٣ - إننا لو استعرضنا أقسام السكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة
فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب ،
وتتجاذب ، من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب
مع أى مبنى آخر وبمعنى أوضح فإن الرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها مع
المعربات ، وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر إطراداً
منه مع غيرها .

٤ - إن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق
يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه .

٥ - قد بطراً على الرتبة غير المحفوظة من دواعى أمن اللبس ما يحتم
عكسها كالذى راء فى لزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحياناً ، كما يسكون ذلك
أيضاً إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معينين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر
على عكسها نحو : السلام عليكم (تحية) وعليكم السلام (رد التحية)^(١) وعلى
أية حال فإن الرتبة تميز من القرائن اللفظية والظواهر الشكلية التى يمكن
استخدامها مع القرائن الأخرى فى تحديد موقع بعض السكلمات بين أقسام
السكلم .

ثالثاً : الصيغة : وهو القالب الذى تصاغ السكلمات على قياسه ويسمى
(الصيغة الصرفية) وهذه الصيغة الصرفية تعتبر مبنى فرعياً على مبنى التقسيم .

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٨ ، ٢٠٩

سما كان أو صفة أو فعلا ، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعى منبثق عما يفيد المبنى الأكبر من معنى تقسمي عام كالإسمية والوصفية ، والفعالية^(١) . ومن المعلوم أن للأسماء صيغها الخاصة ، وللصفات والأفعال صيغها الخاصة كذلك ، ذلك أن المباني التأسيسية للصيغ الصرفية لا تعدى ثلاثة هي الإسم والصفة والفعل دون بقية أقسام الكلام فلا صيغة للضمير ، ولا للأنوآل بشكل عام ، ولا للظروف الأصلية ولا للأدوات . وإذ قد عرفنا أن الأسماء والصفات والأفعال قد انفردت بالصيغ الصرفية دون بقية الأقسام وأن لكل منها صيغة الخاصة التي يتميز بها - فلا بد أن نوضح بعض الحقائق الصرفية التي نستفيد منها في عملية التفريق بين الأقسام :

١ — الأسماء المجردة لا يقل بناؤها عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن خمسة وإذا وجد اسم على حرفين فهو محذوف اللام مثل دم ، يد . يقول سيبويه : « ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له ، ويردونه في التحقير والجمع ، وذلك قولهم في (دم) (دمي) وفي (حر) (حريج) ، وفي (شفة) : (شفية) وفي (عدة) : (وعيدة)^(٢) » ويقول ابن عصفور : « أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة ، ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو : (يد) و (دم) وبأبهما »^(٣) . وهذا الذي ذكرناه ينطبق كذلك على الصفة كمنوان عام دون فروعها ،

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٣٣

(٢) الكتاب : ٢ ص ٦٢

(٣) الممتع في الصرف : ١ ص ٦٠

على أن لكل من الإسم والصفة صيغة الخاصة ، وإذا اشتركا في بعض الصيغ فالمعنى الصرفي لكل منهما مختلف عنه في الآخر .

٢ — أما الأفعال المجردة فبناؤها لا يقل عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن أربعة .

٣ — إن صيغ الأسماء المزیدة قد يصل بناؤها إلى سبعة أحرف ولا يزيد عليها مثل أجر نجام^(١) بينما لا يتعدى بناء الأفعال المزیدة الستة أحرف بأية حال . ومعنى ذلك أن ما جاء على سبعة أحرف لا يمكن أن يكون فعلا بل لا بد أن يكون من الأسماء .

٤ — إن لكل من الأسماء والصفات والأفعال صيغها الخاصة المتميزة ولا أرانى بحاجة إلى ذكرها ويمكن الرجوع إليها في كتب الصرف فقد أوضحت ذلك بالتفصيل وما نريد أن نقرره هنا أن الصيغة علامة صرفية وهى من الظواهر الشكلية والقرائن اللفظية التى يمكن استخدامها مع غيرها من القرائن للتفريق بين أقسام الكلام .

رابعا : الجدول : ونعنى به النظر من خلال المثال فى :

(١) استعداد الكلمة لتقبل اللواحق أو عدمه .

(٢) استعداد الكلمة لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمه .

(٣) استعداد الكلمة لتوضيح علاقات إسنادية بإسنادها إلى الضمائر أو عدمه .

(١) انظر الزجاجى / المجلد ٣٦٠

والحالات الثلاث المتقدمة يوضع كل منها في صورة (جدول) تبرز من خلاله السمات التي تعين على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلمة . وهنا أرى أن أستهير تسمية الأستاذ تمام حسان لأنواع الجداول التي تنطبق على الحالات الثلاث ، فقد سمي الجدول الذي ينطبق على الحالة الأولى (الجدول الإلصاق) ، والجدول الذي ينطبق على الحالة الثانية (الجدول التصريفي) . والجدول الذي ينطبق على الحالة الثالثة (الجدول الإسنادي)^(١) .

وعلى مستوى أقسام الكلمة السبعة يمكن إجراء التطبيقات الشكلية في الحالات الثلاث وسنعرف مدى الاستفادة منها في التفريق بين أقسام الكلمة .

ففي الحالة الأولى أى في قابلية دخول الكلمة في الجدول الإلصاق نوضح أن : الإسم والصفة يشتركان في قبول اللواحق الآتية :

(أل) ، وعلامات التنثنية والجمع ، وتاء التأنيث المتحركة ، والتنوين وضمائر الجر المتصلة ، وباء النسب وحروف الزيادة في تسكير الجمع ، مع ملاحظة ما يأتي :

١ - إن معنى الإلصاق في دخول (أل) على الاسم غيره في دخولها على الصفة فهي في الحالة الأولى أداة تعريف بينما لا تكون في الحالة الثانية إلا ضميراً موصولاً بمعنى (الذي) .

٢ - إن إضافة الأسماء إلى ضمائر الجر المتصلة إضافة معنوية محضة بينما تكون إضافة الصفة إليها إضافة لفظية فمعنى اللاحقة هنا مختلف في كل منهما .

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦

وقد ثبتنا هذه الأمور في كتابنا اسم الفاعل بين الإسمية والفعالية وما ينطبق على صفة (فاعل) ينطبق على بقية الصفات .

الفعل : ينفرد الماضي منه بقبول تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ويشترك المضارع والأمر بقبول نون التوكيد وياء المخاطبة ، وينفرد المضارع بقبول لاصقة السين ولام الأمر ، وحروف المضارعة ، ويقبل الفعل بشكل عام نون النسوة ، ولا تقبل الأسماء والصفات وبقية أقسام الكلام شيئاً من لواصق الأفعال ، كما لا تقبل الأفعال شيئاً من لواصق الأسماء والصفات .

الضمير : وهو مبني صرفي عام لا يقبل من اللواصق التي قبلتها الأسماء والصفات إلا ما شذ من معنى الموصول ومثنى الإشارة فإنهما يقبلان علامة التنثية رفعاً ونصباً وجرّاً ولذلك ألحقهما النحاة بالمثنى ، كما لا يقبل الضمير شيئاً من لواصق الأفعال .

على أن الضمائر المتصلة تقوم من بين الضمائر بدور اللواصق فتلصق بغيرها من الكلمات ، فالضمير يلصق بالأفعال فيكون في محل رفع أو نصب ، ويلصق بالأسماء والصفات فيكون في محل جر . وكما تلصق الضمائر المتصلة بغيرها من الكلمات ، فقد تلصق بعض اللواصق بالضمائر ويتمثل ذلك في حرف الإشباع في قولك (و هو) في مقابل الإضمار في (و هو) وفي قوله تعالى (أحقُّ هُوَ) في مقابل (هُوَ) ، كما يتمثل في هاء التنبيه في نحو (هذا) و (هؤلاء) ، ولام البعد وكاف الخطاب في نحو (ذلك) . والملاحظ أن قبول بعض الضمائر لهاء التنبيه ولام البعد من أهم السمات الشكلية التي تنفرد بها الضمائر عن بقية أقسام الكلام .

الخالفة : ما ينبغى أن نقرره هنا أن صيغة (ما أفعل) من بين الخوالف تقبل نون الوقاية وضمائر النصب المتصلة كما تقبلها الأفعال .

وأن خالفة المدح (نَعَمْ) وخالفة الذم (بئس) تقبلان تاء التأنيث كما يقبلها الفعل الماضى بينما لا تقبل بقية الخوالف شيئاً من هذه اللواصق كما لا يقبل معظمها لواصل الأفعال ، وبالتأكيد فإن جميعها لا تقبل لواصل الأسماء والصفات (إلا ما روى من قول الأعرابي : (والله ما هى بنعم الولد) وهى حالة شاذة ، وإذا بدا أن بعضاً من خالفة الإخالة يقبل التنوين مثل (صدي) فإن معنى التنوين هنا هو إرادة التعميم وليس تنوين الأسماء .

الظرف : إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن ليس فى العربية الفصحى مما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلمة يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التى ذكرها الأستاذ تمام حسان وهى : إذ ، وإذا ، ولما ، وإيان ، ومتى ، وكلما (التى أضفناها) وهى للزمان ، ثم أين ، وأنى ، وحيث ، وهى للمكان إذا أخذنا بهذا فإن هذه الظروف لا تقبل الدخول فى جدول إلصاق على الإطلاق ، فلا تقبل أبداً من لواصل أقسام الكلمة التى ذكرناها ، أما ما نقل من الإنشائية إلى الظرفية على طريقة التوسع التى سار عليها النحاة فإنه بلا شك يقبل لواصل الأسماء التى ذكرناها سابقاً بشكل عام ، فكلمة (يوم) مثلاً تقبل (أل) وتقبل علامة التثنية وحروف الزيادة بتكسیر الجمع ، والتنوين وضمائر الجر المتصلة ، وياء النسب ، وإن كانت بطبيعة استعمالها لا تقبل تاء التأنيث المتحركة .

الأداة : الأصلية منها كحروف المعانى جميعها لا تقبل أية لاصقة من لواصل أقسام الكلمة الأخرى فهى إذاً لا تقبل الدخول فى جدول إلصاق ،

وكذلك الأمر بالنسبة للأدوات المحولة من الظرفية أو الإسمية أو الضميرية ،
أما الأدوات المحولة من الفعلية مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها فإنها تقبل
الدخول في الجدول الإلصاقى . فتلصق بها تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل
ونون التوكيد ونون النسوة وياء المخاطبة والسين ، وكل هذه من
لواصق الأفعال .

أما في الحالة الثانية وهى قابلية الكلمة للدخول في الجدول التصريفى فإن
الأفعال صالحة للدخول في هذا الجدول ، فكلمة (ضرب) مثلا وهى فعل ماضى
يكون لها مضارع وأمر (يضربُ واضربُ) والصفات كذلك صالحة للدخول
فى مثل هذا الجدول ، كأن يكون لصفة الفاعل صفة مفعول ، أو تفضيل ،
أو مبالغة ، أو صفة مشبهة نقول مثلا : حاذر ، ومحذور منه ، وأحذر ،
وحذّار ، وحذّر ، أما الأسماء فلا تقبل الدخول فى مثل هذا الجدول ما عدا
(أسماء الحدث " والمسكان ، والزمان والآلة) وأما الضمائر ، والحوالف ،
والظروف ، والأدوات ، فلا تقبل الدخول فى الجدول التصريفى على
الإطلاق .

أما في الحالة الثالثة : وهى قابلية الكلمة للدخول فى الجدول الإسنادى
نجد أنّ الأفعال تنفرد بالإسناد إلى الضمائر المتصلة معبرة بذلك عن المعانى
التصريفية ، بينما لا يسند شيء من بقية أقسام الكلمة إلى هذه الضمائر إلا ما ورد
عن كان وأخواتها وكاد وأخواتها من بين الأدوات .

مما تقدم يبدو أن الجدول بأنواعه الثلاثة - من أبرز الظواهر الشكلية
التي تستخدم فى التفريق بين أقسام الكلام فبواسطته نستطيع تحديد موقع

الكلمة بين تلك الأقسام ويتجلى ذلك بأجلى صورة حين تماثل صيغ الكلمات. فيكون الجدول خير معين على تحديد موقعها .

خامساً : التضام : ونعنى به أن نستدعى الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال ، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعم من معنى أيها ، كضم حرف النداء أو حرف الجر إلى الاسم ، أو ضم الصلة إلى الموصول ، أو ضم فعل إلى الشرط إلى أداة الشرط . وهو إحدى القرائن الشكلية التي تعين على تحديد مواقع بعض الكلمات بين أقسام الكلمة وهو من العناصر البارزة التي تكون نظام تأليف العبارة في اللغة العربية . وإذا كانت العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة والجدول من السمات الشكلية التي تعرض موضوعاتها في الغالب للأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي ، فإن التضام من السمات الشكلية التي تعرض موضوعها للتركيب الكلامي نفسه ، فالتضام يتعلق بالسياق وبقية السمات الشكلية تتعلق بـ مكونات السياق . ومن هنا تبرز أهمية التضام باعتباره ظاهرة شكلية كبرى تصور أسلوب تكآف الكلمات في اللغة ثم استخدام صورة التكآف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلامي .

وبقدر تعلق الأمر باستخدام التضام كظاهرة شكلية تعين على تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام نبهى الملاحظات الآتية :

- ١ - إن الكلمة التي تأتي بعد حرف النداء لا تكون إلا اسماً والعلاقة بين حرف النداء والمفادى علاقة تضام ، وعلى هذا فقد أوضح النجاة أن " الصفة إذا جاءت منادى فعلى تقدير موصوف يكون اسماً ، وإذا جاء

المنادى ضميراً للمخاطب أو الإشارة فعلى تقدير يا شخصاً مخاطباً ، ويا شخصاً
مشاراً إليه .

٢ — إن الإسم المضاف يتطلب مضافاً إليه ولا تكون الإضافة المحضة
إلا مع الأسماء والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه الظاهر علاقة تضام ،
وفي استخدام التضام كعلامة شكلية للفرق بين الأقسام نلاحظ أن المضاف
لا يكون من الضمائر .

٣ — إن الإسم المبهم يحتاج إلى ضمنية توضحه ، وهذه الضمنية إما أن
تكون وصفاً أو إضافة أو تمييزاً ، والأسماء المبهمة في التقسيم الذى ارتضيناه
تشمل الأعداد والموازن والمساكيل والجهات والمقاييس والأوقات .

٤ — لا تكون الإضافة الانظمية إلا مع الصفات ، والعلاقة بين المضاف
(الصفة) وبين المضاف إليه الظاهر علاقة تضام أيضاً . أما إضافة الصفات
والأسماء إلى الضمائر المتصلة فتعتبر إصطفاً وليست تضاماً كما أوضحنا عند
حديثنا عن الجدول الإصطاقى .

٥ — إن الصفة حين تكون منونة أو صلة (أل) تضام المرفوع ،
وتضام معه المنصوب أحياناً في حالتي الإسناد والتعدي ، وحينئذ تكون
العلاقة بين الصفة في هذه الحالة وبين ضمائمها من المرفوعات علاقة تضام ،
وقد تحتاج الصفة إلى أن تضام الأداة والإسم المجرور بعدها حين تكون
بالصفة لازمة .

٦ — من خلال مراقبتنا لاستعمال الفعل في التراكيب الكلامية نلاحظ
أنه يحتاج إلى ضمائم خاصة به ، فهو يقبل التضام مع (قد) و (سوف)

ولا (لا) الناهية و (لم) و (لن) ، وتلك الأدوات التي قرر النحاة أنها مختصة بالدخول على الأفعال كالأدوات المستعملة في الجمل الشرطية . وحين يكون الفعل لازماً يوصل إلى ضميمته بواسطة حرف خاص من حروف الجر يحدده معنى السياق .

على أن الأفعال تشارك الصفات في أن كلا منهما يضم المرفوعات والمنصوبات في حالتها الإسناد والتعدي فمعلوم أن لكل فعل فاعلاً وقد يتعدى الفعل إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة إذا اقتضى المعنى والسياق .

٧ — تحتاج الضمائر الموصولة إلى أن تضام الصلة ويحتاج الضمير إلى ضميمة المرجع ، وحين يسكون الضمير المتصل مضافاً إليه يسكون بحاجة إلى ضميمة المضاف ، وتنفرد الضمائر عن الأسماء والصفات بكونها لا تقع موقع المضاف على الإطلاق . على أن الضمائر في بعض الحالات تحتاج إلى أن تضام الأدوات أيضاً ، ففي النداء نقول مثلاً (يا هذا) وفي القسم نقول (والذي نفسي بيده لأدافعن عن وطني) ، وفي الاستفهام نقول : (أأنت الذي تريد الاستشهاد ؟) . كما تحتاج إلى أن تضام حروف المعاني ، كحروف المعطف والجر والاستثناء .

٨ — من خلال مراقبة استعمال الخوالب في اللغة نلاحظ ما يأتي :

(١) خالفة التعجب تستعمل دائماً مع ضميمتها (ما) فتسكون صيغة (ما أفعل) وتأتي بعدها ضميمتها المنصوبة وقد تستعمل مع (باء الجر) فتسكون صيغة التعجب (أفعل به) حيث يتحتم أن يسكون للتعجب منه - وهو من ضمائهما - مجروراً بعد الباء .

(ب) خالفة المدح أو الذم يضم كل منهما ضميمة مرفوعة أو منصوبة ومخصوصاً بالمدح أو الذم يكون مرفوعاً .

(ج) خالفة الإخالة تحتاج في الاستعمال إلى أن تضام المرفوعات أو المنصوبات أو المجزورات وفقاً لاقضاء المعنى والسياق .

(د) خالفة الصوت : وتنفرد عن بقية الخوالب في أنها لا تحتاج إلى ضميمة توضيحاً أو تستدعيها .

٩ — من خلال مراقبتنا لاستعمال الظروف في اللغة نلاحظ ما يأتي :

(١) إن الظروف بحاجة إلى أن تضام مدخولاً لها هو المظروف يوضح إبهامها الزماني أو المكاني .

(ب) قد تكون ضميمة الظرف مفرداً وقد تكون جملة .

(ج) إن بعض الظروف تتبعه (ما) فتقول : إذا ما ، وإذا ما ، ومتى ما ، وأينما ، وحيثما .

(د) إن بعض الظروف قد يسبقه حرف الجر فنقول : من أين ، وإلى أين ، ومن حيث ، وإلى حيث .

١٠ — إن الأدوات جميعاً تفتقر دائماً إلى الضمائم فلا تؤدي معناها إلا مع ضمائمها ، سواء أكانت الضميمة مفرداً أو جملة ، من هنا جاء تعريف النحاة للحرف من أنه كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها ، وهذا ينطبق على الأدوات جميعاً ومنها حروف المعاني فلا فائدة من حرف العطف إلا مع المعطوف ، ولا فائدة من حرف الجر إلا مع المجرور ولا تؤدي الأداة معنى الاستفهام إلا مع جملة الاستفهام ، وهكذا تفهم العلاقة بين أداة الشرط وجملة الشرط على أنها علاقة تضام ، وأن افتقار الأدوات إلى الضمائم افتقار متأصل لا يميز إبقاء الأداة وحذف الجملة بعدها إلا بقرينة سياقية .

سادساً: الرسم الإملائي: وموضوعه الصورة الشكائية المطلقة ، المكتوبة أو المنطوقة للجزء التحليلي في التركيب الكلامي ، وإذا كان البحث في صيغ أقسام الكلام يتناول المبنى الصرفي لكل منها مجرداً من اللواحق والزوائد ، فإن البحث في الشكل الإملائي يتناول صورة الكلمات في السياق انصلت باللواحق والزوائد أم لم تهمل . واللغة العربية حافلة بالكلمات التي تتشابه أشكالها أو رسومها الإملائية ، وهي على الرغم من ذلك لا تفتنى - في حالة التشابه الإملائي - إلى قسم واحد من أقسام الكلام ، فالرسم الإملائي الواحد للكلمات يمكن اعتباره صورة شكلية مربكة لمن يريد تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام من الذين يريدون تعلم اللغة العربية فهم لا يفرقون بين الواو والذون في (مجنون) وبين الواو والذون في (معلون) . كما لا يفرقون بين الياء في (كرسى) والياء في (عراقى) أو (مصرى) والألف والتاء في (مسلمات) والألف والتاء في (نبات) والذون في (استأذن) والذون في (اكتبين) والألف واللام في (ألنى) والألف واللام في (ألغى) وهكذا . وبقدر ما يكون الرسم الإملائي في الحالات السابقة مربكاً لمن أراد تعلم اللغة - كما ذكرنا - يكون خير معين على التفريق بين طوائف الكلمات لذا أجرينا التحليل الآتى على الأمثلة السابقة مستعينين بما يمت إلى الجدول بصلة :

١ - إن كلمة (مجنون) تقبل التنوين في آخرها ومن هنا تكون الكلمة لاسماً مفرداً ، بينما لا تقبل كلمة (معلون) ظاهرة التنوين ، فلا يصح في اللغة أن نقول (معلونٌ) أو (معلوناً) فالواو والذون لئلا لاصفة في (معلون) تدل على جمع الكلمة وبخلافها تعود الكلمة مفردة بينما لا تعد (الواو

والنون) من اللواحق في (مجنون) ، ولا يجوز حذفها لأنها من حروف الكلمة الأصلية .

٢ — إن الياء في (كرسى) لا يمكن حذفها ، فهي من حروف الكلمة الأصلية بينما يجوز حذف الياء في (عراقى) أو (مهرى) عند سلب النسب ، فهي لا صفة وليست حرفاً أصلياً من حروف الكلمة والكلمة التي تقبل ياء النسب لا بد أن تكون من الأسماء .

٣ — إن الألف والتاء في كلمة (نبات) من أصول الكلمة لا يمكن حذفها بينما يجوز إسقاط الألف والتاء من (مسلمات) لأنها لاصقة تدل على جمع الكلمة جمعاً مؤنثاً وبحذفهما تعود الكلمة مفردة .

٤ — إن النون في (استأذن) وهي فعل أمر من (استأذن) - من حروف الكلمة الأصلية ظهر عليها البناء على السكون ، ولا يجوز إسقاطها من الفعل بأية حال ، بينما كانت النون في (اكتبن) لاصقة توكيد للفعل يمكن إسقاطها عند إرادة سلب التوكيد ، وهي ليست من حروف الكلمة الأصلية ، وكلا النونين لا يعتبران تنويناً ، فالتنوين خاص بالأسماء عند تجردها من أداة التعريف ومن الإضافة ، ثم إن تنوين الأسماء لا يرسم ملائياً بالنون إلا على المستوى العروضى .

٥ — إن الألف واللام في (ألى) لا تكون أداة تعريف ، والمهمزة فيها همزة قطع ، بينما لا تكون الألف واللام في كلمة (ألى) إلا أداة تعريف ، والمهمزة فيها همزة وصل ، ثم إن أداة التعريف لا يمكن أن تدخل على الأفعال ، بينما يعتبر قبول الكلمة لأداة التعريف من أبرز العلامات الشكلية الدالة على إسميتها .

والحديث عن الرسم الإملائي يسوقنا أيضاً إلى الحديث عن حالات بعض الضمائر والأدوات ، فالضمائر المتصلة لواصق لا تستقل في الكتابة عما لصقت به ، فهي من وجهة النظر الكتابية الحضة أجزاء كلمات لا كلمات ، وهي بذلك تشارك الأدوات في سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد ، فإنها يلتصق بالكلمة وتصير كالجزء منها ، وذلك نحو باء الجر ، ولامه ، وباء القسم ، وفاء العطف ، وفاء الجواب ، ولام القسم ، وهلم جرا . وبهذا تمتاز الضمائر عن بقية الأقسام إلا الأداة ، لأن فعل الأمر مثلاً حين يصير على حرف واحد لا يلتصق بالكلمة التي تجاوره ، وإنما يظل كلمة قائمة بذاتها نحو (قِ نفسك) وبهذا تصبح الضمائر ذات طابع كتابي خاص يبعد بها عن بقية الأقسام^(١) :

« أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد ، فإن النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميرتها مثل (عن محمد) و (على محمد) فأما (منه) و (عنه) و (عليه) ، فالوصل هنا للضمير لا للأداة فإن الضمير حين أصبح على حرف واحد لحق بما قبله ، وأما في (به) و (له) فإن كل واحد منهما لحق بالآخر لاحتياج كل منهما إلى الاتصال^(٢) .

« ولا ينبغي لنا عند وصل الأداة أن نعتبرها إحدى اللواصق ، لأن الفرق بين الأداة المتصلة وبين اللاصقة ، أن الأداة إذا حذفت بقي بعدها ما اتصلت به دالا على معناه الذي كان له ، وأما اللاصقة فإذا فصلناها عما لصقت به ، فإن زوال الإصاق يزيل معنى صرفياً أو نحوياً كان عند وجود الإصاق ،

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها ص ١١٢ ، ١١٣

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦

كالثنية أو الجمع أو للتكلم أو الخطاب ، أو الغيبة أو التأنيث ، ولو أزلنا حرف المضارعة عن المضارع ما ظل مضارعاً ، ولو أزلنا الألف والنون من المثني لزال منه معنى الثنية ، أما الفعل الماضي في (ما قام زيد) فإنه يبقى على فعليته ومضيه عند زوال (ما) ، ولكن الذي يتأثر بزوال (ما) هو معنى النفي ، وهو معنى الجملة كلها لا معنى الماضي فقط^(١) .

يظهر مما سبق أن الرسم الإملائي على المستوى التحليلي لطبيعته يمكن أن يعد من الظواهر الشكلية التي تعين مع الظواهر الأخرى على تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام .

معنى الوظيفة :

الوظيفة : هي المعنى الحاصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي ، لهذا تنقسم الوظائف في اللغة العربية إلى قسمين :

أولاً : الوظائف الصرفية : وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم ، وفي هذا الصدد وبقدر تعلق الوظيفة الصرفية بتحديد موقع الكلمات بين أقسام الكلام ، نورد الحقائق اللغوية الآتية :

١ — إن المعنى الصرفي للأسماء هو الدلالة على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الاسم بأنه ما دل على مسمى وليس الزمن جزءاً منه ، علماً بأن الدلالة

(١) المصدر السابق ص ١٢٧

على الحدث المجرد أو عدده أو نوعه هي المعاني الصرفية لما يندرج تحت مفهوم الاسم ، فهي الوظائف الصرفية للمصدر ، واسم المصدر ، واسم الهيئة ، واسم المرة ، وهنا يذنبغي أيضاً التفريق بين وقوع الحدث في زمن ما ، وهو ما تدل عليه صيغ الأفعال ، وهو وظيفتها الصرفية المركبة ، وبين مكان الحدث أو زمانه أو آله ، وهو ما تدل عليه أسماء المكان أو الزمان أو الآلة ، ويعتبر وظيفتها الصرفية ، ويجعلها تندرج تحت مفهوم الاسم . وإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليه عن طريق التسمية وحينئذ يكون الزمن هو مسمى الاسم ، كما نسمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ، وقد يدل الاسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل : ليلاً ونهاراً ، حين يكون الوقتان وعاءً لحدث ما^(١) .

٢ — إن المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام هو الدلالة على الحدث والزمن معاً ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية ، وهما بلا شك وظيفتا الفعل الصرفية .

٣ — إن المعنى الصرفي للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث . فالانصاف بالحدث هو وظيفة الصفات الصرفية ، وإذا كان الزمن في الأفعال هو أحد وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن صرفي ، وهو جزء من معنى الصيغة — كما ذكرنا — فإن الزمن مع الصفات لا يعتبر من وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن نحوي ، يستفاد من السياق ، بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق وليس وظيفة الصيغة كما هو الحال في الأفعال .

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٢

٤ — إن الخوالب ، وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة إلا أن معناها الصرفي العام هو الإفصاح عما يجيش في النفس من معنى تأثري . بمعنى أن معناها الوظيفي هو الإفصاح ، وتساوى في هذه الوظيفة خوالب الإخالة ، والصوت ، والمدح والذم ، والتعجب .

٥ — إن الضمائر بفروعها (ضمائر الشخص والإشارات والموصولات) وإن لم تخضع لصيغ صرفية معينة - إلا أنها تدل على معان صرفية عامة حقها أن تؤدي بالحرف كما يقول النحاة ، والمعنى الصرفي العام الذي يدل عليه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب ، والدلالة على عموم الحاضر أو الغائب هي وظيفة الضمائر بشكل عام أو هي معناها الوظيفي في الكلام من هنا كان معناها وظيفياً لا معجمياً . وينقسم الحضور إلى :

(١) حضور تكلم : ويعبر عنه بالضميرين (أنا ونحن) وبقية ضمائر التكلم المتصلة .

(ب) حضور خطاب : ويعبر عنه بالضمير (أنت) وبقية ضمائر الخطاب المنفصلة والمتصلة .

(ج) حضور إشارة : ويعبر عنه بالضمير (هذا) وبقية ضمائر الإشارة . وتنقسم الغيبة إلى :

(١) شخصية : ويعبر عنها بالضمير (هو) وبقية ضمائر الغائب المنفصلة والمتصلة .

(ب) موصولية : ويعبر عنها بالضمير (الذي) وبقية الضمائر الموصولة .

٦ — إن الظروف وإن لم يكن لها صيغ صرفية معينة شأنها في ذلك

شأن الخوالب والضمائر والأدوات إلا أنها تدل على معنى صرفى عام هو الظرفية الزمانية أو المسكانية ، فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المسكانية بالوظيفة .

٧ — إن الأدوات جميعاً — وهى إحدى مبادئ التقسيم — لا تدخل فى علاقات اشتقاقية فليس لها صيغ معينة ووظيفتها الأساسية هو التعليق ولا يكون إلا فى السياق ، بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة وهذا هو معناها الوظيفى وتشترك الأدوات جميعاً فى دلالتها على معانٍ وظيفية خاصة بجانب المعنى الوظيفى العام ، فالمعاني التى تؤديها أدوات الجر ، والاعطف والمعية ، والقسم ، والاستثناء ، وأدوات معاني الجمل كالشرط والاستفهام والتمنى والنسخ ، وغير ذلك ، واطراد ورود هذه الأدوات فى معانى وظيفية هو المقصود بمباراة النحاة التى يريدونها عند تحليل البناء فى بعض المبنيات بأن هذا المبنى أدى معنى حقه أن يؤدى بالحرف وهذا هو المقصود بعبارة (الشبه المعنوى) ، ومعنى ذلك أن الأداة وما بنى للشبه المعنوى بها ، لا يؤديان معانى معجمية وإنما يؤديان معانى وظيفية فى السياق .

٨ — ينبغى التأكيد هنا على أن بعض المباني التقسيمية العامة كالأسماء والصفات والأفعال — لها وظائف صرفية فرعية بجانب دلالتها على المعنى الصرفى العام للمبنى التقسيمى ، ولتوضيح ذلك نورد الملاحظات الآتية :

(١) إن المعنى الصرفى العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن وحين تقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر — وهذا تقسيم متفرع من المبنى الأكبر للفعل نجد أن الفعل (ضَرَبَ) بمفرده يؤدى وظيفة الإسناد للغائب بمبنى تصريفى هو الضمير المستتر فيه ، أى أنه أدى وظيفة أخرى غير وظيفته

الأساسية التي هي الدلالة على الحدث والزمن ، والفعل المضارع بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد بأعطاء متعددة بحسب حروف المضارعة كالإسناد إلى الغائب أو الغائبة ، والمتكلمين والمخاطب ، ويتم ذلك بواسطة الضمائر المستترة فيه أيضاً . وفعل الأمر بمفرده يؤدي هو الآخر وظيفة الإسناد للمخاطب بواسطة الضمير المستتر فيه ، وعلى هذا نستطيع القول إن الأفعال جميعاً تؤدي وظيفة الإسناد وهذا الإسناد يختلف بحسب المتكلم ، والمخاطب ، والغيبة ، وبحسب الأفراد والتثنية والجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث ، وذلك بواسطة المباني التصريفية المختلفة التي يمكن أن نستخدم في التفريق بين الصيغ الفرعية المبني التتسمي الواحد . على أن الأفعال بشكل عام لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه بل تمتد وظائفها إلى أكثر من ذلك ونستطيع القول إن أية لاصقة أو زائدة تلصق بالفعل بأنواعه الثلاثة لابد وأن تدل على معنى صرفي معين ، بمعنى أن الوظائف الصرفية الفرعية للأفعال تتعدد بتعدد الحالات التي تتمثل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة والواصف الأخرى ، فالعندية ، والصيرورة والمشاركة والموالة ، والتعدية والإزالة والمطاوعة ، والاتخاذ والطلب والتحول ، والتحرك ، وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالختار من الواصف والزوائد لسكل وظيفة من هذه الوظائف ولهذا قال علماء اللغة الأقدمون إن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى .

(ب) إن المعنى الصرفي العام للأسماء هو الدلالة على المسمى ، فالتسمية كما قلنا — هي وظيفة الإسم الصرفية وحين تنصرف الأسماء تصريفات مختلفة بحسب اختلاف الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث والتعريف والتذكير بواسطة الواصف والزوائد المعروفة — يسكون الإسم

دالا على وظائف فرعية بجانب وظيفته الصرفية العامة التي هي الدلالة على المسمى . فالأفراد في الأسماء وظيفة يؤديها الاسم في حالة إفراده والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتذكير كلها وظائف فرعية يؤديها الاسم في حالة التصاقه بمباني التصريف المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن كل مبنى تصريفي يختص بالدلالة على وظيفة من الوظائف الفرعية التي ذكرناها .

(ج) إن المعنى الصرفي العام للصفات هو الدلالة على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات وحين تتصرف الصفات تصريفات مختلفة يحسب الأفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث بواسطة اللواحق والزوائد - تكون الصفة في هذه الحالة دالة على وظائف فرعية بجانب وظيفتها الصرفية العامة ، فالأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كلها وظائف فرعية تؤديها الصفات في حالة التصاقها باللواحق والزوائد التي تتناسب مع كل وظيفة من هذه الوظائف ، والملاحظ أن الصفات تشارك الأسماء في جملة الوظائف التي ذكرناها قبل قليل ، أما تنوين الصفات فهو ليس علامة على سلب التعريف كما هو الحال في الأسماء بل هو ذو معنى وظيفي لا يقتصر على سلب معنى الإضافة والصلة من الصفة ولكن يرشحها أيضاً لأداء معنى وظيفي آخر هو الدلالة على زمن الحال أو الاستقبال في السياق .

وإذا كانت (أل) مع الأسماء أداة تعريف يؤدي الاسم بواسطتها وظيفة التعريف فيدل على المعرف فإن (أل) مع الصفات ضمير موصول يؤدي وظيفة الإضمار والصفة بعده صلة له على معنى الإسناد والاختلاف بين الأسماء والصفات في هاتين الحالتين وفي معنى الإضافة يكرس التفريق بينهما ويدعو أيضاً لعمل كل منها قسماً قائماً بذاته .

وإذا كانت الصفات بشكل عام تؤدي وظيفة صرفية هي الاتصاف بالحدث وتؤدي وظائف فرعية بواسطة معاني التصريف - كما ذكرنا - فإن صيغها الفرعية (صيغة الفاعل، والمفعول، والمبالغة، والتفضيل، والصفة المشبهة) تؤدي إلى جانب ذلك وظائف صرفية فرعية تتمتع بدلالة صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة للمفعول على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً وصفة للمبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة والتكثير، وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت.

ثانياً: الوظائف النحوية: وأعتقد أنها هي التي سماها العلامة الجرجاني (معاني النحو). ولقد عرّفنا الوظيفة بأنها المعنى الخصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي فإن المقصود بالوظائف النحوية (المعاني النحوية).

وتقسم الوظائف النحوية في اللغة العربية إلى قسمين:

١ - وظائف نحوية عامة: وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء، والإثبات والنفي، والتأكيد، وفي دلالاتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض، والتحضيض، والتمني.

(١٤) أنساب السكلام العربي

والترجى ، والنداء ، وفي دلالتها على الشرط بنوعيه : الامتناعى ، والإمكانى ، كل ذلك باستخدام الأداة التى تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التى لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة .

كما تتمثل هذه الوظائف النحوية العامة فى قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام الإخالة والصوت والمدح والذم ، وفى قدرتها على الإفصاح عن التعجب والقسم باستخدام أداة التعجب وأداة القسم . وينبنى ألاّ يغيب عن الأذهان أن أى معنى جملى فى اللغة العربية كالاستفهام والشرط والندى - لا يدرك إلا باستخدام الأداة الخاصة بذلك المعنى ، باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر بالصيغة ، وبعض جمل الإفصاح حين يكون بالإخالة والمدح والذم والصوت فإن هذه فقط لا تعتمد فى أداء وظيفتها على أية أداة ، ومعنى ذلك أن الوظائف النحوية العامة فى الأعم الأغلب تتم بواسطة مبنى تسميى واحد ، ولا يكون هذا المبنى إلا الأداة بأمثلتها المختلفة . يقول الأستاذ تمام حسان : « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، زيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح - فإننا سنجد كل جملة فى اللغة الفصحى على الإطلاق تتكامل فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »^(١) . ومعلوم أن التعليق هو الوظيفة النحوية العامة التى تنهض بها الأدوات عند تشابك علاقاتها مع الجمل . على أن أقسام الكلم من جهة أخرى يمكن أن تؤدى وظيفة تكوين العلاقات النحوية . فمعنى العلاقة على هذا وظيفة نحوية ، وهذه الوظيفة يعبر عنها بالأدوات أحياناً إذ نعبر عن الاستثناء بأداة الاستثناء ، والمعية بواو

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣

المعية، والتوكيد بأداة التوكيد، والظرفية بحرف الجر المختص بها، والملاحظ أن هذه العلاقة تنضج بين طرفين كالمستثنى والمستثنى منه، وكطرفي المعية وكالظرف والمظروف وهلم جرا.

ويعبر عن علاقة الإسناد بالأسماء والصفات والأفعال والضمائر والخوالب فالاسم يكون مسنداً إذا نقل إلى استعمال الصفة ويكون مسنداً إليه أيضاً، أى يتقبل الإسناد بطرفيه، يشاركه في ذلك الصفات والضمائر (إذ تنوب عن الاسم الظاهر).

أما الأفعال والخوالب فلا تتقبل الإسناد إلا من طرف واحد إذ لا تقع إلا مسنداً. ويعبر عن علاقة النسبة - كما يفضل أن يسميها الأستاذ تمام^(١) - بالأسماء والصفات والضمائر والظروف والأدوات التي تشبه الأسماء والظروف والضمائر معنى ذلك أن هذه الأقسام تجر على معنى النسبة إما لسببها بحرف الجر أو بسبب الإضافة، أما الأفعال والخوالب وبقية الأدوات فلا تصلح لأن تؤدي علاقة النسبة إذ لا يسبقها حرف جر ولا تكون مجرورة بالإضافة.

ويعبر عن معاني التبعية وهى النعت والعطف والتوكيد والإبدال بما يصلح لها من أقسام الكلام.

كما يعبر عن علاقات التخصيص كما يسميها الأستاذ تمام بالأسماء والصفات والضمائر والظروف، وبالفعل المضارع في بعضها فتكون هذه منصوبة على معنى التعدية كالمفعول، وعلى معنى الغائية كالمفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكى وغيرهما، وعلى معنى المعية كالمفعول معه والمضارع

بعد الواو ، وعلى معنى الظرفية كأنفعول فيه ، وعلى معنى الملازمة كالحال ، وعلى معنى التفسير كالتمييز ، وعلى معنى الإخراج كالاستثناء ، وعلى معنى المخالفة كالاختصاص وبعض المعاني الأخرى^(١) .

٢ - وظائف نحوية خاصة : وهي معاني الأبواب النحوية وتنضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوي إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب^(٢) ويتمثل هذا في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، والمفعولية التي يؤديها المفعول ، والحالية التي يؤديها الحال ، ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز وهلم جرا . وعلى المستوى للتطبيق في استخدام الوظائف النحوية الخاصة أو معاني الأبواب للتفريق بين أقسام الكلام يمكن أن نقول مثلاً : إن الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلام هي التي تصلح أن تكون فاعلاً ، فالفاعل باب نحوي ، أما الفاعلية فهي وظيفته النحوية الخاصة في الكلام ، أما بقية أقسام الكلام كالخوالف والأفعال والظروف والادوات ، فلا تصلح لأن تؤدي وظيفة الفاعلية .

ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر هي التي تقع فاعلاً في الكلام فإن كلا منها يؤدي بجانب وظيفته الصرفية العامة وظيفته النحوية الخاصة ، فالاسم الفاعل يؤدي وظيفتين : إحداها صرفية عامة وهي الدلالة على المسمى أو وظيفة التسمية ، والأخرى نحوية خاصة وهي الفاعلية والصفة التي تقع فاعلاً في الجملة بإسناد الفعل إليها تؤدي وظيفتين أيضاً إحداها صرفية عامة وهي

(١) أنظر المصدر السابق ص ١٩٤

(٢) أنظر أصول النحو العربي ص ٢٦٨

الاتصاف بالحدث والأخرى نحوية خاصة هي الفاعلية، وهكذا نقول عن الضمائر التي تقع موقع الفاعل، فالإضمار وظيفتها الصرفية العامة، والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة. من هنا نلاحظ الفرق بين أقسام الوظائف.

وإذا اطلعنا على بقية الأبواب النحوية فسنجد أن كل كلمة مفردة تقع في باب من هذه الأبواب تقوم بوظيفة الباب نفسه، ومن هنا أيضاً نستطيع أن نستخدم معنى الباب أو الوظيفة النحوية الخاصة في التفريق بين أقسام الكلام.

الفصل الثاني

اقسام الكلام

عرضنا في الفصل الأول من الباب الأول لآراء النحاة الأقدمين في تقسيم الكلام ثم استخلصنا من آرائهم ، واعتراض بعضهم على بعض تقسيماً مؤداً : أن أقسام الكلام في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ثم عرضنا في الفصل الثاني من الباب نفسه لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلام ، ولمسنا إقدامهم على كسر طوق التقسيم الثلاثي القديم تطبيقاً لما كان يراودهم من ضرورة إعادة النظر في تقسيم الكلام عند النحاة ، فرأينا أن من هؤلاء المحدثين من جعل التقسيم رباعياً (الاسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة) كما ظهر من التقسيم الذي أخذ به الأستاذ إبراهيم أنيس ، ومنهم من جعله رباعياً أيضاً (الاسم ، والفعل ، والأداة ، والكناية) كما ظهر من التقسيم الذي جاء به الأستاذ الخزوعي ، ثم تعرضنا بنظرات موضوعية لنقد التقسيم الرباعي عند هؤلاء المحدثين الذين شاركناهم الرأي في ضرورة أن يعاد النظر في تقسيم الكلام ، ثم عرضنا لآراء الأستاذ تمام حسان الذي أحس أيضاً بضرورة إعادة النظر في التقسيم الذي ورد عن النحاة ، فرأينا أن يقسم الكلام إلى سبعة أقسام هي الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والأداة ، وقلنا إننا نرتضى هذا التقسيم للأسباب التي ذكرناها في موضعها ومنها : أن هذا التقسيم مطابق للتقسيم الذي استخلصناه من آراء النحاة الأقدمين وأنه جمع بشكل استقرائي جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من الأقسام السبعة مستنداً في تقسيمه على سمات شكلية ووظيفية مما تصلح في نظرنا للتفريق بين الأقسام وقد انفرد الأستاذ

تمام بهذا عن سبقه من المحدثين ممن تعرضوا لنفس الموضوع ، وإذا استثنينا بعض الملاحظات التي أبديناها على آراء الأستاذ تمام — وهي بلا شك لا تمس جوهر الموضوع — فإننا نعتبر ما أورده في هذه المسألة أصح وأشمل ما جاء على الإطلاق .

وإذا أضفنا إلى النتائج التي استخلصناها والآراء التي أبديناها لآراء بعض الباحثين العرب المحدثين — الآراء التي أوردناها عن العلامة الجرجاني وآراء الأستاذ تمام — وقد اعتبرنا كل هذه وتلك أساساً يستند إليها بحثنا فسيكون في محصل ذلك الحل الناجح لكثير من مشكلات الدراسة النحوية وعلى رأسها مشكلة تقسيم الكلام .

لقد ذكرت في الفصل الأول من الباب الثاني حين تحدثت عن معنى الشكل والوظيفة الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية التي يمكن استخدامها كسمات مميزة لكل قسم من أقسام الكلام السبعة التي ارتضيها ، لذلك سأكتفي بعد ذكر كل قسم منها وطوائف الكلمات التي تندرج تحته — بتلخيص المميزات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها وسأحاول قدر المستطاع أن أثبت لفروع المبنى التقسيمى الواحد — إن وجدت — مميزات خاصة يمتاز بها عن غيره من الفروع اعتقاداً منا بأن ذلك يساعد كثيراً على توضيح الفرق بين الأقسام وأيضاً بيان أوجه الفرق بين فروع المبنى التقسيمى الواحد .

وبعد كل ما ذكرناه هنا وفي الفصول السابقة نتوجه إلى الحديث عن أقسام الكلام وذكر طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم :

أولاً — الاسم :

وهو كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءاً منه ، ويشتمل على ما يأتي :

(١) اسم الذات: وهو ما دل على مسمى معين كالأعلام ، والأجسام ، والأعراض ، مثل محمد ، وكتاب ، وحائط ، وبيت ، وسماء ، وحديقة ، وزهرة .

(ب) اسم المعنى: ويندرج تحته المصدر ، واسم المصدر ، واسم المرة ، واسم الهيئة وهذه بطبيعتها تدل على الحدث أو عدده أو نوعه ، ومن هذا النوع المصدر الميعى .

(ج) اسم الجنس: ويندرج تحت هذا النوع اسم الجنس الجمعى كعرب ، وترك ، واسم الجمع مثل نساء ، وإبل ، وقوم ، وسرب .

(د) « مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالهم الزائدة وهي اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة »^(١) .

وأطلق عليه الأستاذ تمام (الليميات)^(٢) ، كوقف ، ومرتع ، ومحراث .

(هـ) الإسم للمبهم: ويشمل طائفة من الأسماء التى لا تدل على ذات بعينها بل تدل « على الجهات والأوقات والموازين والمساكن والمقاييس ، والأعداد ، ونحوها ونحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة ، أو تمييز أو غير ذلك من طرق التوضيح ، فمعناها معجمى لا وظيفى ولكن مسماها غير معين وذلك مثل: فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وأمام ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان ، الخ »^(٣) .

(١) اللغة العربية معناها وبنائها ص ٩١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق .

وليس هناك أدل وأوضح مما ذكره الأستاذ تمام في بيان ما يشتمل عليه مفهوم الإسم من طوائف الكلمات فقال : « والمقصود بالاسم المعين : أسماء الذوات كرجل ، وكتاب ، وجبل ، وبيت ، وأرض ، وسماء ، وبالاسم المبهم ما دل على معنى غير معين فيحتاج في تعيينه إلى ضمنية من الوصف أو الإضافة أو التمييز ، ومن ذلك :

— الأعداد : كواحد واثنين وثلاثة ، ويزاح إبهام هذا النوع من المبهمات بتمييز العدد .

— الموازين : كأوقية ، ورطل ، وقنطار ، ويزاح إبهامها بالتمييز أيضاً أو بالوصف كرطل مصرى أو انجليزى .

— المكييل : كقدح ، ومُدّ ، وصاع ، ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .

— المقاييس : كشبر ، وباع ، وذراع ، وفدان ، وميل وفرسخ ، ويزول إبهامها بالتمييز كما سبق .

— الجهات : كفوق ، وتحت ، وأمام ، ويمين ، وشمال ، وخلف وإمر ، ويزول إبهامها بالإضافة .

— الأوقات : كحين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان ، ويزول إبهامها بالإضافة أو بالوصف كقولك : وقت طيب ، وساعة مباركة ، ويوم أغر وشهر مبارك ... إلخ .

-- أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزيل هذا الإبهام عنها إلا الإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة أو إلى وقت فتصير بمعنى

الوقت كعند، ولدن، وقبل وبعد . والملاحظ أن الجهات والأوقات قد يتوسع فيها، فتنتقل عن إسميتها وتستعمل استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفي فتكون الجهات كظروف المكان، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة، ولكن هذا لا يخرجها عن إسميتها ولا يجعلها ظروفًا من (قسم الظرف) لأن تحول معناها من الإسمية إلى الظرفية شبيه بما يأتي من أنواع تعدد المعنى الوظيفي .

— تناسي وصفية الصفة ونقلها إلى العلمية كطاهر، وشريف، وأشعب، وحسن .

— تناسي الإسمية في المصدر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن مثل : ضرباً زبدًا ،

— تناسي الفعلية في الفعل ونقله إلى معنى اسم العلم مثل : يشكر ويزيد .

— تناسي معنى الظرفية في الظرف واستعمالها أدوات للشرط أو الاستفهام مثل : متى ، وأين ، وحيث .

— تناسي الإشارة المسكانية في كلمات مثل : هنا ، وكم ، واستخدامها لمعنى الظروف .

— تناسي معنى الحرفية في حرف الجر (مذ ، ومنذ) واستخدامها استخدام الظرف بإيرادهما مع الجمل مع أن معناهما ابتداء الغاية ، ويكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .

— تناسي معنى الموصول في (من) و (ما) واستخدامها في الشرط

والاستفهام وغير ذلك من المعاني»^(١).

غير أن الأستاذ تمام عند توضيحه المقصود بالاسم المعين وهو اسم الذات لم يمثل للأعلام وهي بلا شك تندرج تحت هذا النوع من الأسماء كما أوضحنا .

أقسام الإشارة :

ينقسم الاسم باعتبار النوع إلى مذكر ومؤنث ، وباعتبار العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، وباعتبار التعيين إلى معرفة ونكرة ، وباعتبار الصورة الإعرابية إلى معرب ومبني ، وباعتبار الإسناد إلى مسند إليه ومسند ، واسم لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فيدخل في معاني النسبة والتخصيص التي أوضحناها في الفصل الأول من هذا الباب .

مميزات الاسم :

يتميز الاسم بما يأتي :

- ١ — يقبل ظاهرة تنوين التمسكين .
- ٢ — يقبل حرف النداء .
- ٣ — يقبل (أل) أداة لتعريفه .
- ٤ — يقبل الجر لفظاً ، حين يسبق بحرف الجر أو بالإضافة .
- ٥ — يثنى ويجمع .

(١) المصدر السابق ص ٩٦ — ٩٨

— ٢٢٠ —

- ٦ — يجوز تصغيره وترخيّمه .
 - ٧ — له صيغ محدّدة تشاركه في بعضها الصفات .
 - ٨ — يدخل في الجدول الإلصاق فقط من بين الجداول .
 - ٩ — يأتلف من الإسم والوصف كلام .
 - ١٠ — يأتلف من الإسم والفعل كلام .
 - ١١ — يضمّر بعد أن يعرف .
 - ١٢ — يدل على مسمى وهذا هو معناه الصرفي .
 - ١٣ — يأتي لمعنى مجرد من الزمن أو لزمن مجرد من الحدث ، حين يكون الزمن هو مسمى الإسم كالليل والنهار .
 - ١٤ — بوصف .
 - ١٥ — يخبر به حين ينقل إلى استعمال الصفة ويخبر عنه .
 - ١٦ — يقبل الإضافة المعنوية (المحضة) .
 - ١٧ — يرفض علامات الأفعال .
 - ١٨ — التاء المتحركة في آخره حرف من حروفه تدل في الأعم الأغلب على مسمى مؤنث ، تظهر عليها علامة إعرابه ، وليس المقصود بالتاء هذا الضمير في مثل : (قمت) و (قمت) و (قمت) بل تاء التانيث المتحركة .
- والملاحظ أن من هذه المميزات ما هو شكلي ومنها ما هو وظيفي ،
والتمييز بين ما هو شكلي وما هو وظيفي يتطلب الرجوع إلى ما ذكرناه

في الفصل الأول من الباب الثاني حين تعرضنا لمعنى الشكل والوظيفة وسيجد القارئ في تطبيق الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية على الأقسام ما يفرز الفرق بين الاسم وبقية الأقسام من مميزات ، علماً بأن المميزات التي ذكرناها قبل قليل قد يشترك في بعضها الاسم مع الصفة ويتجلى ذلك بما ذكرنا تحت الأرقام ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ومع كل هذا فإن ما ذكرناه من بقية المميزات تحت الأرقام : ١ ، ٣ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ كافٍ للدعوة إلى التفريق بين الأسماء والصفات لاسأله من أهمية في إبراز حقيقة كل منهما وطبيعة استعماله في اللغة .

ثانياً — الصفة :

وهي كل كلمة تدل على موصوف بالحدث ، وتشتمل الصفة في اللغة العربية على ما يأتي :

- (أ) صفة الفاعل .
- (ب) صفة المفعول .
- (ج) صفة المبالغة .
- (د) صفة التفضيل .
- (هـ) الصفة المشبهة .

فالصفة مبني صرفي عام تندرج تحته صيغ الصفات الخمس التي ذكرناها ، والمعنى الصرفي العام للصفة يتضح بدلالاتها على موصوف بالحدث والاتصاف بالحدث هو وظيفه الصفة الرئيسية ، أما المعنى الصرفي الخاص لصيغ الصفة فيتضح بدلالاتها صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد ، وصفة المفعول على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة

والتكثير وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت . وعلى مستوى العلاقة بين فروع الصفة نقرر أن كل فرع من فروع الصفة له صيغته الصرفية الخاصة ، «على أن الصفة المشبهة من بين هذه تعدد صيغها تعدداً يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى لولا أن معناها يختلف (من حيث هو الدوام والثبوت) عن معاني الصفات ، فيوضح أن هذه الصيغة المعرضة لللباس تنبجو منه بفضل ما يفهم من معنى الثبوت و الدوام ، فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة الفاعل كظاهر ، والمفعول كموجود (صفة من صفات الله) أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص وأشدق فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا انفقت الصيغة في أي اثنتين منها »^(١) .

وإذا كان المعنى الصرفي للاسم هو التسمية والمعنى الصرفي للصفة هو الاتصاف بالحدث وهذا ما يجسد الاختلاف بينهما وظيفياً — فإن الاسم والصفة قد يتفقان من حيث الصيغة وحينئذ نستعين بالجدول التصريفي الذي تمحدثنا عنه سابقاً لنرى فيما إذا كان المثال فعل من مادته أو كان قابلاً للتصريف فيكون صفة ، وما لم يكن له فعل من مادته ولا يقبل الدخول في الجدول التصريفي فيكون اسماً .

وحين تصدبت لدراسة (اسم الفاعل) في بحث سابق لم أكن أقصد بالبحث النظر في مسألة تقسيم الكلام بشكل عام ، بل كان المقصود هو التوصل إلى فهم معين بشأن هذه المادة اللغوية ويكفي أنني توصلت إلى جعلها قسمين قائماً

(١) الدكتور تمام / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٠

بذاته ليس من طائفة الأسماء أو الأفعال ، وفي اعتقادي أن التوصل إلى تلك النتيجة هو بحد ذاته مؤشر واضح وسليم لإفراد الصفات جميعها في قسم مغاير للأسماء أو الأفعال وأن ماسي (اسم الفاعل) كان الرمز الأساس لكل الصفات ، ذلك أنها جميعاً تشترك في سمات شكلية ووظيفية تجمعها وتنفرد بها عما سواها فهي ذات صيغ خاصة بها ليست لغيرها من الأسماء والأفعال ، وهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، ولا تدل على زمن وحدث كما تدل الأفعال ، ودلالاتها على الزمن هي وظيفتها في السياق لا بالوضع . ثم إنها تضام المرفوعات والمنصوبات على نحو ما تكون الأفعال ، وتضام المجرورات على نحو ما تكون الأسماء ، وتكون مسنداً إليه حيناً كما تكون الأسماء ، ومسنداً حيناً كما تكون الأفعال ، ومع كل هذا فإن السمات الأساسية التي تنفرد بها كافية لجعلها قسماً قائماً بذاته لا يكون فيه غيرها من الأقسام .

مميزات الصفة :

تتميز الصفة بما يأتي :

١ — تقبل ظاهرة التنوين ، والتنوين فيها ليس دليلاً على التمكن بل هو ظاهرة شكلية لها وظيفتان :

الأولى : سلب معنى الصفة والإضافة من الصفة .

الثانية : ترشيح الصفة للدلالة على زمن الحال أو الاستقبال ، ولذلك سميت في بحث سابق (تنوين الزمن) .

٢ — تقبل الجر لفظاً سواء سبقت بحرف الجر أو بالإضافة .

٣ — الإضافة فيها لفظية وليست معنوية .

٤ — تقبل (أل) كضمير موصول والصفة بعده صلة له ولا تكون (أل) معها أداة للتعريف كما في الأسماء . ولذلك يجوز إبقاء (أل) مع إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها مع إضافة الأسماء .

٥ — لما صيغ خاصة بها .

٦ — إنها تتحمل الضمائر كالأفعال ، ولا تتحمل الأسماء هذه الضمائر .

٧ — لا يبرز ضمير الرفع الفاعل معها في حالة التثنية والجمع ، خلافاً للأفعال .

٨ — تقبل الدخول في الجدول الإلصاق والتصريفي ولا تقبل الأسماء الدخول إلا في الجدول الإلصاق ، وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل عند حديثنا عن الجدول ضمن مفهوم الشكل .

٩ — تثني وتجمع كالأسماء .

١٠ — تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى .

١١ — يخبر بها ويخبر عنها كالأسماء ، أي قد تكون مسنداً إليهم حيناً ومسنداً حيناً آخر ، وإذا كان الإخبار بها هو الأصل في استعمالها فإنه لا يخبر بالاسم إلا عن طريق استعماله استعمال الصفة لأن الاسم ليس أصلاً في الخبر .

١٢ — الزمن فيها زمن نحوي مستفاد من السياق فهو وظيفتها في السياق وليس زمناً صرفياً من وظائف الصيغة كما هو الحال في الأفعال .

١٣ — الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية هي الدلالة على النفي ، وليس الإضافة وظيفة زمنية في الأسماء .

١٤ — تضام الجرورات كالأسماء وتضام المرفوعات والمنصوبات كالأفعال .

والملاحظ أن الصفات قد تشارك الأسماء في بعض قليل من هذه المميزات كالذى ذكرناه تحت رقم ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، وقد تسلك سلوك الأفعال كالذى ذكرناه تحت رقم ٦ ، ٨ ، ١٤ . كما يلاحظ أن هذه المميزات منها ما هو شكلى ومنها ما هو وظيفى .

وإذ قد عرفنا المميزات العامة التى تنفرد بها الصفات عن بقية الأقسام والى ترتب عليها أفرادها بقسم خاص بين أقسام الكلم لا تكون فيه الأسماء ولا الأفعال — نود أن نذكر القيم الخلافية بين بعض فروع الصفة لتتضح الصورة أمام القارئ ، على أن هذه القيم الخلافية ستمدى المقارنة بين فروع الصفة لتتضح مقارنة بين بعض هذه الفروع وبين فرع من فروع الإسم وهو المصدر إكمالاً للفائدة .

الفرق بين المصدر وصفة الفاعل :

يتلخص الفرق بين المصدر وصفة الفاعل بما يأتى :

١ — إن المصدر تجوز إضافته إلى الفاعل وإلى المفعول تقول : (عجبت من ضرب زيد عمرو) فيكون (زيد) هو الفاعل فى المعنى ، وتقول : (عجبت من ضرب زيد عمرو) ، فيكون (زيد) هو المفعول فى المعنى (بدليل العلامة فى عمرو) ، وحين تستخدم صفة الفاعل مضافة لا يجوز أن تقول : (عجبت من ضارب زيد) على أن (زيد) فاعل .

(١٥ — أقسام الكلام العربى)

٢ — إن صفة الفاعل تتحمل الضمير بينما لا يتحمل المصدر ضميراً .

٣ — إن (أل) مع المصدر أداة تعريف كما هو الحال في بقية الأسماء بينما لا تكون مع الصفات إلا ضميراً موصولاً . لذلك فقد تبقى في حالة إضافة الصفة ولا يجوز إبقاؤها في إضافة المصدر .

٤ — يجوز تقديم ضميمة المفعول به على صفة الفاعل فتقول : (هذا زيداً ضارب) ، ولا يجوز تقديم ضميمة المفعول به على المصدر حين يسلك سلوك الأفعال .

٥ — إن صفة الفاعل تضام المرفوعات والمنصوبات في حالة تنوينها فتدل حينئذ على الحال والاستقبال معتمدة على موصوف أو ذى خبر أو حال . أما المصدر فإنه يضام المرفوعات والمنصوبات في كل الأزمنة ولا يشترط اقترانه الاعتماد .

٦ — إن الإضافة مع صفة الفاعل لفظية بينما لا تكون الإضافة مع المصدر إلا معنوية .

٧ — إن صفة الفاعل تضام المرفوعات منصوبات سواء أكانت مفردة أو مثناة أو مجموعة . ولا يضام المصدر هذه الضمائم - حين يسلك سلوك الأفعال - إلا في حالة إفراده باستثناء ما ورد في (موايد عرقوب أخاه ٠٠) وفي (تركته بملاحس البقر أولادها)^(١) . وحين نضيف هذه الفروق بين صفة الفاعل - وهى فرع من فروع الصفة - وبين المصدر وهو فرع من فروع الإسم - إلى الفروق العامة التى يفترق فيها الإسم والصفة - يمكننا

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ ص ١٩٣ ، ١٩٨

بشكل قاطع أن نضع حداً للنظرة التي احتوتها الدراسة النحوية زمنياً طويلاً ،
تلك هي جعل الصفات من الأسماء .

الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول :

١ — إن صفة الفاعل تبني من مصدر الفعل اللازم كما تبني من مصدر الفعل المتعدي ، بينما تبني صفة المفعول من مصدر الفعل المتعدي ، ولا تبني من مصدر الفعل اللازم إلا مع الظرف والجار والمجرور والمصدر .

٢ — يجوز إضافة صفة المفعول إلى ما هو مرفوع معنى نحو (الورع محمود المقاصد) و (زيد مكسو الخادم ثوباً) ، بينما لا يجوز إضافة صفة الفاعل إلى ما هو مرفوع في المعنى ^(١) .

الفرق بين صفة الفاعل وبين الصفة المشبهة :

١ — إن الصفة المشبهة تضام السببيّ دون الأجنبيّ تقول (زيد حسن وجهه) ولا يجوز أن تقول : (زيد حسن وجه عمرو) ، أما صفة الفاعل فإنها تضام السببيّ والأجنبيّ تقول : (زيد حامل كتابه) و (زيد حامل كتاب عمرو) .

٢ — إن ضميّة الصفة المشبهة محفوظة الرتبة بالتأخر عنها ولا يجوز تقديمها عليها فلا يجوز أن تقول (زيد وجهاً حسن) ، بينما تكون ضميّة صفة الفاعل حرة الرتبة ، تقول : زيد ضارب عمراً ، وتقول زيد عمراً ضارب .

٣ — إن صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع

(١) المصدر السابق ص ٢٠٠

والتجدد بينما تدل الصفة المشبهة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الثبوت والدوام . وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدث حتى بها على زنة فاعل فيقال في (حسن) ، (حاسن) ، و (حسن) هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، و (حاسن) : هو الذي ثبت له الحسن الآن أو غداً ، ولهذا فقد عدل في التنزيل الكريم عن (ضيق) إلى (ضائق) في قوله تعالى : (وضائق به صدرك) ليبدل على أن الضيق عارض وأنه غير ثابت في الحال . لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا ثابتة في الحال سواء أ كانت موجودة قبله أو بعده وصفة الفاعل تفيد الماضي والحال والاستقبال في السياق .

٤ — إن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من مصدر الفعل اللازم بينما تبنى صفة الفاعل من مصدر الفعل اللازم والمتعدي .

٥ — لا يجوز أن يعطف على المجرور بعد الصفة المشبهة بنصب المعطوف فلا يقال : (كثير المال والعبيد) بنصب كلمة (العبيد) واسكن يجوز أن يعطف على المجرور بعد صفة الفاعل بنصب المعطوف ، تقول : زيد ضارب صمرو وبكرأ ، لأن المعطوف عليه منصوب في المعنى مع صفة الفاعل وليس منصوباً مع الصفة المشبهة بل هو مرفوع المعنى معها ، لأن (كثير المال) معناه : (كثير ماله) .

٦ — يجوز إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية ، فإذا قلنا : الحسن الوجه ، والشديد اليد ، فإن الحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه ، وشديدة يده . بينما لا تجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل فلا تقول : (عجب من ضارب زيد) و (زيد) فاعل . وأكتفى بذكر هذه الفروق لأهميتها وهناك فروق أخرى ذكرتها كتب النحو .

أما أوجه الشبه بين صفة الفاعل والصفة المشبهة ، فتقتلخص في أن كلا منهما يؤدي وظيفة وصف الفاعل بالحدث وهي فرع على الوظيفة الصرفية العامة ، وأن كلا منهما يكون مفرداً ، ومثنى ومجموعاً ، ويكون مذكراً ، ومؤنثاً ، وأن بينهما علاقة اشتقاقية تجمعهما مع باقي الصفات . من هنا ندرك سبب وصف الصفة بالمشبهة ، وإذا ذكرنا الطرف الثاني للتشبيه قلنا : إنها الصفة المشبهة بصفة الفاعل .

ثانياً — الفعل :

وهو كلمة تدل على حدث وزمن ، والدلالة على الحدث والزمن هو المعنى الصرفي للفعل وهي وظيفته الصرفية المركبة ، بمعنى أن كلاً من الزمن والحدث جزء من معنى صيغة الفعل . « ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة ، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات ، لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث ، كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان ، أو على موصوف بالحدث ، أو على مكان الحدث أو زمانه أو آله »^(١) .

أما دلالة الفعل على الزمن فإننا لو تتبعنا أقوال النحاة فيها لوجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين صيغة الفعل والزمن . فقسّموا الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماض ، وهو ما دل على الزمن الماضي ، ومضارع ، وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل وجمّلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل . وكان تقسيمهم هذا مبنياً على أساس أن الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فاكتفوا في تحديد دلالة الفعل على الزمن

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٤

بتطبيق الأزمنة التي قررهما الفلاسفة وجعلوها أساساً لتقسيم الفعل ، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يفعل حتى تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل (كائن) (ما يكون) ، (بناء ما لم ينقطع وهو كائن) ، ناهيك عن الفكرة ذاتها فقد قال : « وأما الفعل ، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »^(١) . فقد تصور أقسامه على مثال حركات الفلك الثلاث ، نحص الفعل الماضي — عند إيراد أمثلة الفعل المختلفة — بالزمان الماضي ، أما الحاضر والمستقبل فقد أشرك فيهما المضارع وفعل الأمر ، فللدلالة على زمن الحال يستعمل الفعل المضارع مخبراً به ، وللدلالة على زمن المستقبل يستعمل المضارع مخبراً به ، وفعل الأمر مأموراً به ، ولهذا قال : فأما بناء ما مضى ، فذهب ، وسمع ومكث وحدث ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب ، واقتل ، واضرب ، ومخبراً : يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن^(٢) . وقد ذكر السيرافي أن سيبويه ومن نحوه : يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماض ، ومستقبل ، وكائن في وقت النطق ، وهو الزمان الذي يقال عليه الآن ، الفاصل بين ما مضى ويمضي ، وأما الماضي ، فإنه يختص مثلاً واحداً ، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان ببناء واحداً إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال ، وهو (سوف) ، (والسين) ، و (أن) الحقيقه^(٣) . فالظاهر من كلام السيرافي أن سيبويه وكل النحاة البعريين — وواقعهم في ذلك الكوفيون — يتفقون على أمرين :

(١) الكتاب : ١ ص ٢ بلاق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح الكتاب : ١ ص ١١ معذور .

أولهما : إنهم يقسمون الفعل على أساس تقسيم الزمان الفلسفى إلى ماض ، وحاضر ومستقبل .

والثانى : إنهم خصوا كل زمن بصيغة معينة ، هو معناها فى حالتى الافراد والتساوق على السواء . على أن هؤلاء النحاة حين يقررون أن الفعل المضارع يخص للمستقبل أيضاً إذا دخلت عليه (أن) الخفيفة فإنهم بهذا يجانبون الدقة ، ذلك أن (أن) والفعل لا يدلان على زمن ، لأنهما تركيب مصدرى ، والمصدر لا زمن له ، والتركيب يساوى ما يسمونه بالانجليزية Infinitive مثل To Come والفرق بين هذا التركيب المصدرى وبين المصدر الاسمى أن كلا منهما يستعمل فى مواقع خاصة . ولو نظرنا فيما ذكره ابن يعيش فى تقسيم الفعل لظاهر بوضوح الأساس الفلسفى لذلك التقسيم ، إذ قال : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمن من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوده ، وتعدم عند عدمه انقسمت بانقسام الزمان ، ولما كانت الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية - كانت الأفعال كذلك ، ماض ، ومستقبل ، وحاضر »^(١) . فابن يعيش أيضاً يجعل الفكرة الفلسفية أساساً لتقسيم الفعل إلى ماض ، وحاضر ، ومستقبل . وقد يما قال الفلاسفة : إن الزمان قد نظر إليه على أنه حركة الفلك ، وأنه كان فى نظرهم مكوناً من دورات متعاقبة فى الزمان المستمر^(٢) . من الضرورى فى اصطلاح الفلاسفة أن يستعمل الفلاسفة ألفاظاً زمانية كالماضى والحاضر ، والمستقبل جارية - حسب فهمهم - على

(١) شرح المنفصل : ٧ ص ٤

(٢) انظر عبد الرحمن بدوى - الزمان الوجودى ط ٢ ص ٥٢ ، ٥٣

أساس حركات الفلك ، ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخص صيغة معينة من صيغ الفعل العربي بزمن معين ، كالماضى مثلاً ، أو الحاضر أو المستقبل وهذا ما درج عليه النحاة الأقدمون ، فربطوا بين الصيغة وبين الماضى الفلسفى أو الحاضر والمستقبل الفلاسفيين ، فخصوا الدلالة على الماضى الفلسفى بالفعل الماضى وخصوا الدلالة على الحاضر بالفعل المضارع ، والدلالة على المستقبل بالمضارع أو الأمر فقالوا : إن الفعل الماضى هو ما دل على حصول حدث فى الزمن الماضى ، وإن الفعل المضارع هو ما يدل على حصول حدث فى زمن التكلم أو بعده ، ولو نظرنا إلى واقع الفعل العربى وكل الصيغ التى تنفصح عن الزمن من خلال استعمالها فى التراكيب اللغوية رأينا أن النحاة الأقدمين لم يهتموا أكثر فى تحديد المانى الزمنية لها فلم يتهجوا نهجاً سليماً يوضح الواقع الدلالى فيما تنفصح عنه الكلمات فى السياق من معنى الزمن ، كما ظهر من أقوال سيبويه ، والسيراجى ، وابن عيش التى انطلقوا فيها من مفاهيم فلسفية أبعدهم كثيراً عن واقع اللغة المدروسة فلم يتجهوا إلى غير ما ذكرناه عنهم قبل قليل حين تحدثوا عن زمن الفعل إلا حينما اصطدموا بدلالة المضارع المنفى فلم على الزمن الماضى فى الجملة المنفية ، ودلالة الماضى على زمن الحال أو الاستقبال فى التحضير والعرض ، والشرط ، والتمنى ، والترحى ، والدعاء ، وكلها تدرج تحت مفهوم الجملة الإنشائية .

كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ وأنفاظ تدل على زمن ما هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين وأن السياق ، أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هى وحدها التى تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه ، كان عليهم أن يدركوا أن الدلالة على الزمن

لا تنحصر في الأفعال بل تنعدها إلى الصفات ، وإلى ما نقل إلى معنى الفعل من المصادر والخوالف . غير أنه من الإنصاف أن نذكر أن بعض النحاة القدماء قد أشاروا إلى شيء من تحديد المعاني الزمنية في أوجه استعمال الفعل ، فقد انتشرت في كتب النحو القديمة أجزاء من معلومات يصح أن تتألف من مجموعها مادة مفيدة في توضيح وجوه الدلالات الوظيفية على معنى الزمن مما لوجه لإنكارها البتة . فقد ذكروا أن المضارع يترجح للحال إذا كان مجرداً من القرائن وقد يتعين للحال إذا اقترن ببعض أسماء الأوقات كالآن وما في معناه كالحين والساعة ، أو إذا نفى بـ (ليس ، وما ، وإن) لأن هذه الأدوات موضوعة لنفي الحال في الجملة وإن كان البعض - كابن مالك - قد زعم أن النفي بهذه الأدوات الثلاث قد يفيد الاستقبال على قلة ، واستشهد بقول حسان : (وليس يكون الدهر مادام يذبل ، وقوله تعالى : (قل ما يكون لي أن أبداً من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي) . وفي المثال الأخير الذي أورده ابن مالك كان يمكن فهم النفي في المستقبل لو قال : قل ما يكون مني ، أما قوله : (ما يكون لي) فعفاها : ما ينبغي لي وهو على معنى الحال كما يبدو لنا . وذكر النحاة أن المضارع قد يتعين للحال ، إذا دخل عليه لام الابتداء وزعم بعضهم أن هذه اللام قد توجد مع المستقبل قليلاً نحو قوله تعالى (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) كما ذكروا أن المضارع قد يتمين فيه الاستقبال إذا اقترن بظرف المستقبل نحو : (أزورك إذا - تزورني) أو إذا أسند إلى متوقع ، كقول الشاعر :

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب

أو إذا اقتضى طلباً ، نحو (والوالدات يرضعن) و (لينفق ذو سعة) أو إذا اقتضى وعداً نحو (يعذب من يشاء ويفخر من يشاء) أو صحب علامة

توكيد كالنوين ، أو أداة ترج ، نحو (اعلی أبلغ الأسباب) ، أو أداة مجازاة يكون الفعل بعدها مجزوماً نحو (إن يشأ يذهبكم) و (كيف تصنع أصفح) أو أداة نصب نحو (أود أن أراك) ، أو حرف تنقيس ، وهو السين أو سوف ، لأنهما وضعاً لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال . وذكر النحاة كذلك أن المضارع ينصرف إلى الماضي وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لما) أو (إذ) نحو (وإذ تقول للذي أنعم الله عليه) أى (قلت) أو إذا اقترن بـ (ربما) مثل :

ربما تذكره النفوس من الأمـ ر له فرجة كحل العقال

كما ذكرنا أن الماضي يتعين معناه للمضى ، وقد ينصرف إلى الحال إذا قصد به الإنشاء كـ (بعت ، واشتريت) وغيرها من أفعال العقود ، وقد ينصرف إلى المستقبل إذا دل على طلب نحو : (غفر الله لك) . وقد ذكر سيديويه في باب نفي الفعل : « إذا قال فعل فإن نفيه : (لم يفعل) ، وإذا قال : (قد فعل) فإن نفيه : (لما يفعل) وكلام سيديويه هو الذى يوحى بوجود (الماضى القريب) ، ويمكن أن نستفيد منه أن أدوات النفي هى من القرائن التى تشرح الحدث لزمان معين وأنها تعطى فائدة يعول عليها فى مسألة الدلالات الزمنية ، فإن (لم) غير (لما) وكذلك (ان) فى الاستعمال . وقد أشار النحاة إلى أن (قد) تفيد التحقيق كقوله : قد جاءنا نذير فكذبنا ، وقد تفيد التقليل إذا كان مدخولها فعلاً مضارعاً نحو (قد يحود البهليل) ، لكن ابن هشام أشار إلى معانى (قد) الأخرى فذكر منها تقريب الماضى من الحال ، تقول : (قام زيد) فيجتمل الماضى القريب والبعيد ، فإن قلت :

(قد قام) اختص بالقرب^(١) إلى غير ذلك من صور ودلالات ذكرت ههنا وهناك في كتب النحو لا يجمعها بحث تفصيلي وصفي دقيق مبني على استقراء شامل يعتمد الزمن النحوي أساساً في تحديد المعاني الزمنية للصيغ والجل ، ولذلك فقد جهر نفر من الباحثين العرب الحديثين بالدعوة إلى دراسة الزمن في اللغة العربية وإعادة النظر فيما قرره النحاة بشأنه أذكر منهم الأساتذة تمام حسان ، وإبراهيم أنيس ، وأحمد عبدالستار الجوارى ، والخزومي ، وإبراهيم السامرائي . على أنني لم أغفل أن أشارك الأساتذة هذه الدعوة في بحث سابق في كتابي (اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية) ولم يكن الأمر منا ومن هذا نفر قاصراً على الدعوة إلى دراسة الزمن بل تعدى ذلك إلى أن يقدم الجميع دراسة نافعة في هذه المسألة الخطيرة تناولات كل ما أمكنهم تصوره من معاني الزمن في اللغة والكلمات التي يمكن أن تفسح عنها في الظروف السياقية المختلفة ، أن أهم ما ينبغي ذكره مما له علاقة بمسألة الزمن في اللغة العربية يتلخص بالآتي :

١ — إن الزمن في الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفي ، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل وهي مفردة خارج السياق ، والزمن الصرفي في الفعل ناتج من كونه يدل على حدث وزمن .

٢ — لا وجود للزمن الصرفي في غير الفعل ، فلا يستفاد من الصفات لأنها تدل بصيغتها على موصوف بالحدث ، ولا يستفاد من المصادر لأنها تدل على الحدث دون الزمن .

٣ — إن الزمن الصرفي في الفعل يتضح في دلالة كل صيغة من صيغه على

(١) أنظر المعنى ١ ص ١٢٧

المعنى الزمنى فصيغة (فَعَلَ) ونحوها تدل على وقوع الحدث في الزمن الماضى وصيغة (يفعل) ونحوها تفيد وقوع الحدث في زمن الحال أو الاستقبال . أما صيغة (أفعل) ونحوها ففى اعتقادى أنها صيغة تفيد الطلب المحض تستعمل لإحداث مضمونه فوراً ، ولا تدل على زمن البتة ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ المحزومى والأستاذ الجوارى ، وقد ذكرت ذلك سابقاً ، ذلك أن مقتضى التعبير بصيغة الأمر - كما أدى - يسوق إلى تصور أمرين : (حدث وإحداث) فلفظ الأمر ترجم الدلالة على الحدث بصورة طلب صادر من متكلم ، والفورية التى يطالب المخاطب بإحداث الحدث على أساسها كاستجابة للطلب هى التى تحمل معنى الزمن ، وقد تتم هذه الاستجابة فيتمين الزمن ، وقد لا تتم بمعنى أن الفورية التى تحمل معنى الزمن منصبة على الإحداث المطلوب لا على الحدث المتمثل فى فعل الأمر .

٤ - قد يدل السياق النحوى على الزمن ، ويعتبر الزمن هنا وظيفة السياق وهو زمن نحوى لا صرفى وهو وظيفة مستفادة من استخدام الأفعال والصفات فى السياق وفى هذه الحالة لا يشترط لأداء معنى زمنى معين صيغة معينة فقد تدل صيغة (فَعَلَ) ونحوها على الماضى أو على الحال أو على الاستقبال وقد تدل صيغة (يفعل) ونحوها على الماضى ، كما تدل على الحال أو الاستقبال . وبالنسبة للصفات فقد تدل على الماضى كما تدل على الحال أو الاستقبال . أما تعيين الزمن المستفاد من السياق فلا يكون إلا بالقرائن السياقية : اللفظية والحالية .

٥ - لا تقتصر إفادة الزمن النحوى على استخدام الأفعال والصفات بل تتمدد ذلك إلى استخدام المصادر والخوالب التى تنقل إلى الفعلية .

٦- لما كان الزمن النحوى هو زمن وقوع الحدث ، فالملاحظ- أن .
ما يستخدم لإفادة الزمن النحوى لابد أن يكون على صلة وثقى بالحدث .
إلا (كان) الناقصة وأخواتها فهي مفرغة من معنى الحدث وقد جاءها ذلك
عن طريق النقل إلى استعمال الأداة ، ويتجلى ذلك فى دلالة الفعل والمصدر
والخالفة على الحدث ، ودلالة الصفة على الموصوف بالحدث ، أما ما يخضع
لقسم الظرف من ظروف الزمان كإذ ، وإذا ، وإبان ، ومتى ، وإثنا ،
وكلما ، فزمان الاقتران بين حدثين هو معناها الوظيفى .

٧- إن مجال النظر فى الزمن النحوى هو السياق ، وليس الصيغة المفردة .
وبناء الجملة العربية أحصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر فى الزمن
الصرفى^١ إلا الصيغة منفردة خارج السياق^(١) .

ذكرت فى أثناء الحديث عن الزمن أن نفرأ من الباحثين العرب جهرا
بالدعوة إلى دراسة الزمن فى اللغة العربية وقدم كل منهم دراسة نافعة فى هذه
المسألة ، إلا أننى أعتقد أن محاولة الاستاذ تمام حسان فى تفصيل القول
عن الزمن فى اللغة وطريقة معالجته لهذه المسألة المهمة .المعتبر أجمع محاولة بذات
فى الزمن المعاصر ، ولما كان تفصيل الكلام فى الزمن ودلالته على المستوى
النحوى ليس مجاله بحثنا ، لذلك سأكتفى بذكر النقاط المهمة التى
وردت فى بحثه عن الزمن تاركا للقارئ البحث فى التفاصيل التى
تناولها فيه :

١- إن الأرمنة فى اللغة العربية ثلاثة : (الماضى ، والحال ، والاستقبال)

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ -- ٢٤٢

ولكن هذه الأزمنة الثلاثة تنفرع بحسب اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحويًا ، وقد طبق هذه الأزمنة على كل أنواع الجمل في اللغة العربية باعتبار أن الزمن النحوي هو وظيفة السياق ، وأنواع بناء الجملة العربية هي أنواع السياق . لذلك أقدم الأستاذ تمام على تطبيق المفردات الزمنية على الجمل الخبرية بأنواعها الثلاثة (المثبتة ، والمنفية ، والمؤكدّة) . كما طبقها على الجمل الإنشائية وفي هذا المجال أوضح الأستاذ تمام أن الجملة الاستفهامية هي الوحيدة بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصيغة على الزمن صرفياً ونحويًا على طول الخط فيبدل فيها (فعل) على الماضي ، ويدل (يفعل) على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن . أما جمل الإنشاء عدا الاستفهام فقد ذكر أنها قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن ، فتناول الأمر بالصيغة والأمر باللام ، والنهي ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى ، والدعاء ، والشرط ، وأوضح أنه على الرغم من أن المضى لا يخطر في معنى هذه الجمل الإنشائية - فإننا نجد صيغة (فعل) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال ، في التحضيض نحو : (هلا فعلت) ، وفي التمني نحو (تمنيت أن لو قد حدث كذا) ، غير أن (فعل) بعد ليت ربما تدل على زمن ماضى ، نحو : (ليقه فعل كذا) ، وكذلك يدل (فعل) في الترجى على الحال أو الاستقبال ، عندما تستخدم (عسى) .

٢ - إن استعمال صيغة (يفعل) للدلالة على المضى مقصورة على أسلوب النفي سواء أ كان هذا النفي في الخبر أم في الاستفهام .

٣ - إن استعمال صيغة (فعل) بمعنى الحال أو الاستقبال مقصور على التحضيض ، والتمنى ، والترجى ، والدعاء ، والشرط .

٤ — تأتي تعبيرات الجهة التي تتفرع الأزمنة على أساسها إلى ستة عشر زمناً فرعياً - بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال . وذلك مثل : قد ، والسين ، وسوف ، واللام ، ونون التوكيد ، وما ، ولا ، ولما ، وإن ، وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وقد اعتبرت كل هذه الأدوات عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن .

٥ — تأتي الظروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء مخصصة للزمن النحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد . أو عن طريق معنى الاقتران للحدثين ، وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال ، أو الاستقبال ، فيدل (الآن) مثلاً على الحال ويدل (غداً) على الاستقبال .

٦ — كما تلعب القرينة المقالية أو اللفظية دورها في تحديد الزمن بواسطة استخدام الظروف الزمانية مثلاً - تلعب القرينة الحالية دوراً مشابهاً في تحديد الزمن بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافية أو نحوها .

أما الأزمنة النحوية المتفرعة من الأزمنة الثلاثة الرئيسية عند اعتبار الجهة فهي :

١ — المتفرعة من الماضي ، تشمل : البعيد المنقطع . - قريب المنقطع والمتجدد ، والمنتهى بالحاضر ، والمتصل بالحاضر والمستمر ، والبسيط ، والمقارب ، والشروعى .

٢ — المتفرعة من الحال ، تشمل : العادى ، والتجددى ، والاستمرارى .

٣ — المتفرعة من الاستقبال ، تشمل : البسيط ، والقريب ، والبعيد والاستمرارى .

ولسلك سن هذه الأفروع الزمنية أسلوب سباقى خاص يتفق مع نوع الجملة بإضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال . أما الجهة فقد عرفها الأستاذ تمام بأنها : تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن ، وإما من حيث الحدث ، والمباني الدالة على الجهات الزمنية هي الأدوات (الحروف والنواسخ) والمباني الدالة على جهات فهم معنى الحدث هي الهمزة والتضعيف ، وتكرار للمبنى ، وتاء الافعال ، والسين والتاء ، ونون الانفعال ، وتاء الافعال ، وتاء التفعّل ، وتاء الافعال فى التعبير عن جهات التعدية مثل أكرم ، وكرم ، وتكرار الحدث مثل زلزل ، والمشاركة مثل تقاتل ، والطلب مثل استخرج ، والمطاوعة مثل انكسر ، والاتخاذ مثل اختار ، والتكلف مثل تشجع ، والتبادل مثل اقتتلوا على التوالى .

وهناك جهات فى فهم علاقة الإسناد وهى ليست مسطرة على الزمن ولا على الحدث فى إفادتها التقييد ، وإنما هى قيود فى الإسناد . ومن أمثلتها التعدية ومبناها الاسم المنصوب مطلقاً فى باب المفعول به ، والسببية ومبناها المصدر المنصوب (المفعول لأجله) والظرفية المكانية ومبناها ظرف المكان ، والتقوية ، ومبناها المصدر المنصوب (المفعول المطلق) والملايسة ومبناها الوصف المنصوب (الحال) ، والإخراج ، ومبناها الاسم بعد إلا ونحوها (المستثنى) والتفسير ، ومبناها الاسم الجامد منصوباً (التمييز) والخلاف ومبناها الاسم المنصوب بعد ضمير المتكلم ، والاستعلاء ومبناها حرف الجر (على) ، والواسطة ومبناها حرف الجر (الباء) ، والمجاورة ومبناها حرف الجر (عن)^(١) .

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٤٠ وما بعدها .

مميزات الفعل :

بتميز الفعل عن بقية أقسام الكلام بما يأتي :

- ١ — يدل على حدث وزمن ودلالته عليهما معاً بشكل معناه الصرفي العام . ودلالته على الزمن والحدث دلالة تضمنية .
- ٢ — يختص بقبول علامة الجزم وهي خاصة بالمضارع منه .
- ٣ — لا يقبل علامة الجر ، ولا يسبقه حرف جر .
- ٤ — لا يثنى ولا يجمع ، بل يسند إلى المثنى والجمع .
- ٥ — لا يقبل حرف التعريف .
- ٦ — لا يقبل حرف النداء ولا ينادى .
- ٧ — لا يقبل التنوين .
- ٨ — له صيغ صرفية خاصة مبنية للمعلوم ومبنية للمجهول لا تشاركه فيها بقية الأقسام .
- ٩ — يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه ، فلا يوصف بل يكون صفة ، ولا يخبر عنه بل يخبر به .
- ١٠ — يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول ، خلافاً للاسم الذي لا يقبل الدخول إلا في الجدول الإصاقى ، وخلافاً للصفة التي لا تقبل الدخول إلا في الجدولين الإصاقى والتصرفى . فهو يشارك الاسم في قبوله للجدول الإصاقى ، ويشارك الصفة في قبوله للجدولين الإصاقى والتصرفى ، ولكنه يتميز عنهما بقبول الجدول الإسنادى كما أوضحنا سابقاً .

١١ — بالحقه المتصل البارز من ضمائر الرفع خلافاً للصفات .

١٢ — لا يضمير ولا يعود عليه ضمير .

١٣ — يختص بقبول السين وسوف ، وقد ، ونون التوكيد ، ونون الوقاية ، وأدوات الشرط ، ولم ، ولا الناهية ، ولام الأمر ، ولما ، وتاء التأنيث الساكنة ، والاتصال بضمير الرفع البارز ، وأحرف المضارعة ، والملاحظ أن من هذه المواد ما هو مختص بالماضي من الأفعال كقبول ضمير الرفع المتصل البارز وتاء التأنيث الساكنة ، وما هو مختص بالمضارع كأحرف المضارعة والسين ، وسوف ، ولام الأمر ، ولا الناهية و (لما) التي تدخل على الفعل . وما هو مشاع بين المضارع والأمر كقبول ياء المخاطبة من ضمائر (الرفع) ونون التوكيد ، وما هو مشاع بين الماضي والمضارع كأدوات الشرط ، وقد ، وهكذا ...

١٤ — لا يقبل الإضافة .

١٥ — لا يأتلف من الفعل والفعل كلام .

الفرق بين الفعل والمصدر :

١ — إن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل بينما تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه .

٢ — قد يحذف الفاعل مع المصدر نحو « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً » بخلاف الفاعل مع الفعل المبني للمعلوم فإنه لا يحذف معه ، لأن الفعل يذكر للاخبار عن الفاعل ، والمصدر لا يبنى لفاعله ولا مفعوله

وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكم يجوز أن يحذف معه المفعول به يحذف الفاعل^(١) .

الفرق بين الفعل وصفة فاعل :

١ — إن الفعل يدل على حدث وزمن أما الصفة فإنها تدل على موصوف بالحدث .

٢ — الزمن في الفعل أحد وظائف الصيغة فهو في هذه الحالة زمن صرفي أما الزمن مع الصفات — وصفة الفاعل فرع منها — فهو زمن نحوي يستفاد من استخدام الصفة في السياق فهو وظيفة السياق لا الصيغة .

٣ — إن الفعل يضم المرفوعات والمنصوبات أو المجزورات دون اعتماده على شيء . بينما لاتضم صفة الفاعل المرفوعات والمنصوبات أو المجزورات إلا في حالة اعتمادها على أداة من أدوات النفي أو الاستفهام أو على موصوف أو ذي خبر أو ذي حال ، فيدل حينئذ على الحال أو الاستقبال .

٤ — إذا جرت صفة الفاعل على غير من هي له برز الضمير معها بخلاف الفعل .

٥ — إن صفة الفاعل مع الفاعل تعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله فإنه يعد من الجمل .

٦ — إن الألف والواو والياء في ضاربان ، وضاربون ، وضاربين ، حروف

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ ص ١٩٤

تدل على التثنية والجمع ولاسكن^١ الألف والواو والياء في يضر بان ويضر بون ،
وتضربين ضمائر تنوب عن الفاعل المثنى والمجموع والمخاطبة .

رابعاً — الضمير :

وهو كلمة تدل على عموم الحاضر أو الغائب ، ودلائلها على ذلك
هي معناها الصرف في العام . وتنقسم الضمائر إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة ،
والحضور إلى :

(أ) حضور تكلم ويتجلى بالضمير (أنا ، وتاء المتكلم ، وياء المتكلم)
كما يتجلى بالضمير (نحن ، ونا) .

(ب) حضور خطاب ، ويتجلى بالضمائر (أنت وتاء المخاطب وكاف
المخاطب) ، (وأنت ، وتاء المخاطبة ، وكاف المخاطبة) و (أنما وتما : للمخاطبين
أو المخاطبتين) و (كما للمخاطبين أو المخاطبتين) ، و (أنتم ، وتم ، وكم)
للمخاطبين و (أنتن ، وتن ، وكن) للمخاطبات . والياء المفردة المخاطبة .

(ج) حضور إشارة : ويتجلى ذلك بالضمائر (هذا ، وذلك) للفرد
و (هذى وتلك) للمفردة ، و (هذان وذانك) للمثنى المذكر ، و (هاتان
وتانك) للمثنى المؤنث ، و (هؤلاء وأولئك) للمجموع المذكر والمؤنث ،
و (هنا وهناك) للإشارة المكانية .

على أن (أل) يمكن اعتبارها من العناصر الإشارية أيضاً لأنها قد
تستخدم بمعنى (هذا ، أو هذه) حين نقول : (أسافر إلى بغداد اليوم)
بمعنى (في هذا اليوم) ، و (أذهب إلى المسرح الليلة) بمعنى (في هذه الليلة) .
يقول برجستراسر : « ومن العناصر الإشارية (الألف واللام) للتعريف ، »

يوما يدل على أنها في الأصل لم تكن للتعريف فقط ، بل كانت أداة إشارة أنها حافظت على معنى الإشارة في بعض الحالات نحو (اليوم) أى : في هذا اليوم ، والليلة : أى في هذه الليلة «^(١) .

أما ضمائر الغيبة فتقسم قسمين : شخصية وموصولية .

أما الشخصية فتتجلى في (هو ، والهاء المتصلة أو المنفردة كتابة) للمفرد المذكر ، و (هي ، وها) للمفردة المؤنثة ، وها ، والألف ، وهما متصلتان ، للمثنى المؤنث والمذكر ، و (هم ، وا ، وهم متصلتان) للمجموع المذكر ، و (هن ، ن ، هن ، متصلة) للمجموع المؤنث .

وأما الموصولية فتتجلى باستخدام (الذى ، من ، ما ، أى ، وأل : الموصولة) للمفرد المذكر ، و (التى ، من ، ما ، وأل ، أى ، أية) للمفردة المؤنثة و (اللذان ، ومن ، وما ، وأل ، وأى) للمثنى المذكر ، و (اللتان ، ومن ، وما ، أل ، أى) للمثنى المؤنث ، و (الذين ، ومن ، وما ، وأل ، وأى) للمجموع المذكر ، و (الأولى ، ومن ، وما ، وأل ، وأى) للمجموع المؤنث ، و (اللاتى ، ومن ، وما ، وأل ، وأى) للمجموع المؤنث أيضاً^(٢) .

والملاحظ أن الضمائر (من ، ما ، أل ، أى) تشترك من بين الضمائر الموصولة في التعبير عن جميع صور العدد والنوع وتدل عليها بقرائن السياق . ولما كان المعنى الصرفي العام لجميع الضمائر هو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب ، وهو وظيفتها في الكلام كان معناها وظيفياً لا مجعياً . ولا يكون

(١) التطور النحوى ص ٥٦

(٢) انظر الدكتور تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٩

معجمياً إلا بواسطة المرجع فدلالتها معجمياً على المسمى لا تتأقني إلا بمعونة الإسم^(١)، والصفة المشتركة التي جمعت ضمائر الشخص والإشارات والموصولات في قسم واحد هو (قسم الضمير) - إسمها جميعاً تستخدم في الكلام استغناء عن تكرار الإسم الظاهر - كما أوضحنا سابقاً - وأن كلامها يحتاج إلى قرينة توضح المقصود منه، فالحضور هو القرينة التي نفتقر إليها ضمائر التكلم والخطاب، والإشارة للدلالة على معين، والمرجع المتقدم هو القرينة التي يفقر إليها ضمير الغائب للدلالة على المقصود به، والصلة هي القرينة التي يفقر إليها الموصول. للدلالة على ما يقصد به أيضاً، وهذه الصلة بالإضافة إلى ذلك تحمل ضميراً يعود على الموصول كعلامة على قوة الارتباط بينهما سواء النحاة (العائد).

والضمائر فوق ذلك لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء، بل لا تدل على معين إلا بالقرينة التي تحدثنا عنها، ولا تدل على حدث وزمن كما تدل الأفعال ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ولها بالإضافة إلى كل ما تقدم سمات أخرى تبرر أفرادها بقسم خاص من أقسام الكلام خلافاً لما درج عليه النحاة.

مميزات الضمير :

- ١ - يدل على مطلق الحاضر أو الغائب .
- ٢ - يستغنى به عن تكرار الإسم الظاهر .
- ٣ - لا يتضح معناه إلا بالقرينة، وهو حضور أو مرجع أو صلة ..

(١) انظر المصدر السابق ص ١١٣

- ٤ --- لا يشئ ولا يجمع (إلا ما شذ من مثنى الموصول والإشارة • فقد وردا على صورة المثنى) ، وتعتمد مبانيه على حسب صور النوع والعدد •
- ٥ — لا تدخله أداة التعريف (أل) إلا بعض الموصولات الملازمة للتعريف •
- ٦ — لا يقبل الإضافة على الإطلاق ، فالمضاف لا يكون من الضمائر •
- ٧ — ليس له أصول اشتقاقية ، ولا يدخل في جدول تصريفي •
- ٨ — لا يقبل التنوين بل يكون مبنياً إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول فهما يعاملان معاملة المثنى رفعاً ونصباً وجرأ •
- ٩ — يقبل الجر محلاً لا لفظاً •
- ١٠ — ضمائر الشخص لا تنعت ^(١) .
- ١١ — الموصول منه لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته ^(٢) .
- ١٢ — ليس له صيغة معينة ، فهو يعبر عن المعنى بمثاله .
- ١٣ — لا يقبل أية لاصقة من لواحق الأسماء أو الأفعال إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول فإنهما يقبلان علامة التنثنية كما تقبلها الأسماء .
- ١٤ --- يقبل هاء التنبيه تقول : (هذا) والأصل (ذا) ، ولام البعد ، وكاف الخطاب (فتقول : (ذلك) والأصل (ذا) . وحرف الإشباع فتقول (كتائب)

(١) انظر الرجاءى / الجمل ص ٢٩

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٩

في مقابل الإضعاف في (كتابي) . وقد يقع ضمير الشخص حشواً في إسم الإشارة ، فتنفصل به هاء التثنية عن ضمير الإشارة نفسه مثل : (ها أذا) ، (هانت ذا) ، (ها هي ذى) ، (ها من أولاء)^(١) .

١٥ — لا تتعلق به المنصوبات كما هو الحال في الأسماء والصفات والأفعال وبالمقارنة بين مميزات الإسم والصفة ومميزات الضمير نجد المبرر الكافي لجعل الضمير قائماً بذاته لا يكون فيه غيره خلافاً لما كان يعتقد النحاة منذ بعيد ، يؤيدنا في هذا ما ذهب إليه الأستاذان تمام وأنيس^(٢) وما ذهب إليه برجستراسر^(٣) من أن ما كان يسمى (الأسماء الموصولة) هي في الأصل بما كان يسمى (أسماء الإشارة) .

الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر الشخصية :

لخص السيوطي الفروق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر بما يأتي :

١ — إن ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لا بد له من مرجع يعود عليه افظاً أو تقديرأ .

٢ . إن ضمير الشأن لا يعطف عليه ، بخلاف ضمائر الشخص .

٣ — إن ضمير الشأن لا يؤكد ، بخلاف ضمائر الشخص .

٤ — إن ضمير الشخص لا يبدل منه .

(١) أنظر الدكتور تمام / اللغة العربية ص ١١٢

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ وما بعدها ومن أسرار اللغة ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٣) أنظر التطور النحوي ص ٥٠ وما بعدها .

٥٠ — إن ضمير الشأن لا يجوز تقديم خبره عليه بخلاف غيره من ضمائر الشخص .

٦ — لا يشترط أن يعود ضمير من الجملة إلى ضمير الشأن ، أما ضمائر الشخص إذا وقع خبرها جملة فلا بد من ضمير فيها يعود إليها .

٧ — إن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة ، أما ضمائر الشخص فتفسر بمفرد .

٨ — الجملة بعد ضمير الشأن لها محل من الإعراب ، والمحل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب .

٩ — لا يقوم الظاهر مقام ضمير الشأن ، بينما يقوم مقام سائر الضمائر .

١٠ — لا يكون ضمير الشأن إلا للغائب ، وغيره من ضمائر الشخص يكون للغائب وللتكلم والمخاطب .

وقال ابن هشام في المغنى : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :
أحدها : عوده على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

والثاني : إن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : إنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه .
ولا يبدل منه .

والرابع : إنه (لا يعمل) فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : إنه ملازم للأفراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع وإن فسر

محمد يثين أو أحاديث^(١) .

خامساً — الخالفة:

اشتهد جدل النحاة العرب ، وطال نقاشهم في تبيان حقيقة ما كانوا يسمونه (أسماء الأفعال والأصوات) ، فمنهم من اعتبرها أسماء ، ومنهم من اعتبرها أفعالا ، ومنهم من اعتبرها منزلة بين المنزلتين ، وراح كل فريق يضع الأدلة والشروح التي توضح رأيه وتندسج مع حكمه بشكل أرهق اللغة وبحوها ودارسها إلى أن ضاق البعض من القدماء بهذه الآراء وكثرتها وتشعبها ، لأنها لا تتمشى مع طبيعة استعمال هذه المواد فأعلن أنها قسم رابع من أقسام الكلمة سماه (الخالفة) متجاوزاً بذلك التقسيم الثلاثي الذي دار النحاة في فلكه دون مبرر .

وعلى الرغم من بروز هذا الاتجاه في جعل هذه المواد قسماً رابعاً من أقسام الكلام - نرى اضطراب النحاة في تحديد مواقعها بين الأقسام قد سرى إلى بعض من تعرض لها من الباحثين المحدثين فلم يضع هذا البعض حداً لذلك الاضطراب بل استمر في ترديده ، واكتفى بالإشارة البسيطة إلى ما رواه بعض النحاة من أن هذه المواد قسم رابع من أقسام الكلام دون أن يقف عنده وينعم النظر فيه ، ودون أن يقنعه إلى طبيعة استعمال هذه المواد في لغتنا العربية . لقد ذكرنا فيما سبق من قول حين تعرضنا لاضطراب التقسيم عند النحاة القدماء أننا نميل إلى الأخذ بهذا الرأي وهذه التسمية (الخالفة) عندما كنا في صدد الكشف عن تقسيم جديد للكلام نستطيع أن نستخلصه من أقوال النحاة وآرائهم ، ذلك أن هذه المواد لا ينطبق عليها حد الاسم الذي أخذ

(١) انظر الأشباه والنظائر : ٢ من ١٧٢ ، ١٧٣

به النجاة ولا تقبل علاماته الشككية لتكون من الأسماء ولا ينطبق عليها حد .
الفعل ولا تقبل علاماته لتكون من الأفعال بل لنعقد أن لها سمات شككية
وظيفية تختلف عن سمات الأسماء والأفعال وبقية الأقسام تبرر أفرادها بقسم
خاص قائم بذاته . فما هي الخالفة إذن ؟

الخالفة : كل كلمة يطلقها المتكلم للافصاح عن موقف انفعالي أو تأثري
(فهمى من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنكليزية
Exclamation^(١) . فإذا قال القائل (هيهات السفر) فإنه سيؤدى معنى معينا
معبرا بالوضع عن موقف ذاتي المتكلم حيال ابتعاد السفر . ولا يفي به أن يفسره
بعبارة (بعد السفر) على سبيل الإخبار لأن القائل في هذه الحالة يريد أن يعبر
عن معنى إنشائي يبين وبين التعجب رحم وقربي ، فكأن المعنى المراد التعبير
عنه (ما بعد السفر) ولعل النجاة حين فسروه بمعنى : (بعد السفر) قد أرادوا
بالفعل الماضي الذى فى جملة التفسير ذلك المحول إلى صيغة (فعل) التى تفيد
معنى التعجب فمثله مثل الفعل فى قوله تعالى : (كبرت كلمة تخرج من أفواههم)
و (ساء مثلا القوم الذين ظلموا) ، ولم يريدوا بها الإخبار كما يخبرون بالفعل من
باب (كسر) ، ومثل ذلك يقال فى قوله تعالى : (هيهات هيهات لما توعدون)
وفى قول الشاعر :

شمتان ما بين الثريا والنرى .

والذى يقول (آه) لا يريد أن يخبر عن الوضع بقدر ما يريد أن يأنس العالم .

(١) الدكتور تمام / اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣

به . ومثل هذا يقال عن التعجب والمدح ، والذم وكل هذه تنم عن موقف خاص شخصي وذاتي للتعجب أو المادح أو الذام ، فلما كان الإفصاح هو المعنى الصريح العام للخالفة وهو وظيفة في الكلام فإن الكلمات التي تستعمل للتعجب والمدح والذم تنصف هي الأخرى بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف من المواقف الانفعالية أو التأثرية ، لذلك فإننا نرضى ما ذهب إليه الأستاذ تمام حسان من أن قسم الخالفة يشمل الأنواع الآتية :

- ١ — خالفة الإخالة : ويسمى النجاة (اسم الفعل) .
- ٢ — خالفة الصوت : ويسمى النجاة (اسم الصوت) .
- ٣ — خالفة التعجب : ويسمى النجاة (صيغة التعجب) .
- ٤ — خالفة المدح أو الذم : ويسمى النجاة (فعل المدح أو الذم) .

والذي يبدو أن الخوالف جميعاً تستعمل في الأسلوب الإنشائي حتى ما كان يسمى عند النجاة بأسماء الفعل الماضي ، كهيئات ، وشقان ، وما كان يسمى بأسماء الفعل المضارع كأوه ، ذلك أن الفعل الماضي والمضارع قد يستخدمان في الإنشاء كما نقول : (رحمه الله ، وبرحمته الله) في الدعاء ، فلا ينبغي إذن أن يكون وصف النجاة للخالفة بأنها اسم فعل ماضٍ ، أو مضارع حائلاً دون استعمالها في الإنشاء ، أضف إلى ذلك أن بقية الخوالف ربما كانت معدودة حتى في نظر النحاة الأقدمين في باب الإنشاء ، وبذلك يكون الطابع الإفصاحي في الخوالف جميعاً آتياً من معناها الإنشائي ، وهي بهذا تختلف عن جميع أقسام الكلام .

مميزات الخالفة :

للخوالف سمات تتميز بها عن بقية أقسام الكلام نوردتها فيما يأتي :

١ — إن المعنى الصرفي العام للخالفة هو الإفصاح عن موقف ذاتي انفعالي .
تأثرى وهذا المعنى هو وظيفتها في الكلام . فلا تدل على مسمى كما تدل الأسماء
ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولم توضع لتدل على حدث وزمن
كما وضعت الأفعال ولا تدل على عموم الحاضر أو الغائب كما تدل الضمائر ،
ولا تدل على ما تدل عليه الظروف والأدوات ، وتختلف عنها بالاكتمال
دون الافتقار إلى ما تفتقر إليه الظروف والأدوات في الاستعمال

٢ — لا تدخل في جداول تصنيفية ، لانعزال بعضها عن بعض من
حيث الوضع .

٣ — ليست لها صيغ معينة فهي تعبر عن معناها بالمثل .

٤ — لا يتغير بناء مثالها باختلاف الزمن^(١) كما هو الحال في الأفعال حين
تعبر عن الزمن الصرفي .

٥ — لا يتغير بناء مثالها باختلاف معاني التصريف للتعبير عن معاني
الشخص والعدد والنوع .

٦ — لا تقبل الإضافة إلا إذا نقلت إلى الإسمية كما تنقل الخالفة (له)^(٢)
إلى المصدر مثلاً فيجوز أن نقول (به زيد) بال إضافة^(٣) .

(١) انظر السيوطي / المجمع : ٢ من ١٠٥

(٢) انظر شذور الذهب ص ٤٠٨

— ٢٥٤ —

- ٧ - لا يخبرها ولا يخبر عنها ، ولا توصف ولا يوصف بها .
- ٨ - لا تقبل التعريف .
- ٩ - لا تنبنى ولا تجمع .
- ١٠ - لا تضر ولا يعود عليها ضمير .
- ١١ - لا تقبل الجر ولا يسبقها حرف جر ، وما ورد خلافاً لذلك فهو شاذ في الاستعمال . كما في (والله ما هي بنعم الولد) .
- ١٢ - لا يبرز معها ضمير الشخص كما يبرز في الأفعال ، وبعضها لا ضمير فيها كخالفة الصوت .
- ١٣ - لا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال عند قيام الدليل عليها في الاستعمال .
- ١٤ - لا تقبل التنوين إلا عند إرادة التعميم في بعضها فهو في هذه الحالة تنوين وظيفي ، وهو تنوين تنكير .
- ١٥ - لا تسبقها الأدوات التي تسبق الأفعال كأدوات التي يكون الفعل بعدها منصوباً أو مجزوماً ، وكـ (قد ، وسوف وغيرها)
- ١٦ - لا تكون إلا مبنية .
- ١٧ - لا تقبل اللواحق والزوائد التي تقبلها الأسماء والصفات والأفعال إلا تاء التأنيث في خالفة الذم والمدح ونون الوفاية في خالفة التمتع .
- ١٨ - تأتي مع ضمائمها محفوظة الرتبة .
- ١٩ - لا ترتبط بمعنى زمني معين ، بل قد لا تعبر عن أى معنى زمني كخالفة الصوت .

٣٠ - لا تؤكد بالنون كما تؤكد الأفعال .

وبعد فهذا رأينا في الخوالب نضيف إليه ما ذكرناه عنها في معنى الشكل والوظيفة ، وإذا انضح هذا وذاك انضح امتيازها شكلا ووظيفة عن بقية أقسام الكلام وكان لإفرادها بقسم خاص حلا لكل المصاعب التي أحسها النحاة عند تبويب هذه الخوالب وجوابا عن كثير من الأسئلة التي ترد على ذهن عما يتعلق بمعنى هذه الخوالب ومبناها ، وهي أسئلة ترد على الأذهان كلما تناول الناس (أسماء الأصوات وأسماء الأفعال وصيغتي التمجيب ، وفعل المدح والذم) كما سماها النحاة بالبحث والدرس .

على أنني لا أريد أن أنهى الحديث عن الخوالب دون أن أشير إلى بعض الملاحظات التي أوردتها الأستاذ تمام بشأنها وهي كما أرى تعزز الاتجاه بإفراد الخوالب بقسم خاص وتدمم المميزات التي ذكرناها قبل قليل ، وتتلخص هذه الملاحظات بما يأتي :

١ - إن جميع أنواع الخوالب صيغ مسكوكة Idioms ومن هنا تكون محفوظة الرتبة مع ضمائرهما ، ومقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية .

٢ - إن بعض الصيغ القياسية تأتي على معنى الخالفة ولا تعد منها مثل (نزال ودراك) فهي بالنسبة للخالفة - إذ تأتي بمعناها كالمصدر بالنسبة للفعل حين يأتي بمعناه نحو (فندلاً زريقُ المال) ، فسكنا أن المصدر لا يعتبر فعلا حين يؤدي وظيفة الفعل فكذلك لا تعتبر هذه الصيغ من الخوالب لمجرد أدائها وظيفة الخالفة وقد رأى الأستاذ تمام أن الأولى بهذه الصيغ أن تاحق بقسم المصادر .

٣ - لربما كان من المستحسن أن يضم إلى الأساليب الإنصاحية المعبر عنها بالحوالف - الذبابة ، والاستغاثة ، والتحذير والإغراء ، ومع استحسان الأستاذ تمام لذلك فإنه يرى أن هذا الضم لا يتم على المستوى الصرفي ، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالحوالف ، فلها مثل الإنصاح في الحوالف لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف^(١) .

٤ - إن خير إعراب لخالفة المدح أو الذم أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر ، وما سواه في التعبير خبر ، وإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر أعم من المخصوص دائماً ويعتبر المخصوص من جنسها ، وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع وقد تفجرد منها فننصب ، وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة فلا تتقدم الضميمة على الخالفة . أما إعراب الجملة التعجبية بصورتها فقد بنسأه الأستاذ تمام على أساس أن خالفة التعجب ليست في الحقيقة إلا أفضل تفضيل نفوسى فيها هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يت إلى المعنى الأول بصلة ، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذى نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولسكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد يؤيد ذلك أن كلا من صيغة التفضيل وخالفة التعجب بصفران بطريقة واحدة وأن شروط صياغتهما واحدة . ولهذا فقد أوضح الأستاذ تمام فهمه الإعرابى بالنسبة لتركيب التعجب كما يأتى :

التركيب كله	ما - أداة التعجب
مسكوك كلاً مثال	أفضل - خالفة منقولة عن التفضيل
التي لا تعجب	زيداً - المفضل وقد أصبح متعجباً منه

(١) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٧

أفعل .. صورة أخرى من أفعل التفضيل { المعنى : ما أشد عجبى له
ب. - مضمنة معنى اللام { والتركيب مسكوك ثابت
زيد - المفضل وقد أصبح متعجباً منه الصورة

والمعنى فى الحالتين السابقتين على الإفصاح أى التعبير عن الانفعال والتأثر^(١).

٥ - إن الخوالب لا توصف بتعدد ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل فى علاقة النسبة مع ما يصاحبها من الجوررات ، ذلك لأنها صيغ مسكوكة تعبر عن لغة إفصاحية لموقف انفعالى أو تأثرى ، وقد رأى الأستاذ تمام أن هذا هو الذى يميزها أيضاً عن الأفعال على الرغم من أن بعضها يقوم بدور المسند كما تقوم الأفعال ، وأضيف إلى ذلك أن الخوالب لا تقوم بالوظائف الصرفية الفرعية التى تقوم بها الأفعال والتى تتمدد بتعدد الحالات التى تقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة والواصق الأخرى ، فالتمدية والصيرورة ، والمشاركة والموالات ، والإزالة والمطاوعة ، والاتخاذ ، والطلب ، والتحول وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالختار من اللواصق والزوائد بينما تعجز الخوالب عن أداء مثل هذه الوظائف وهذا فى رأى فرق أساس يضاف إلى جملة الفروق التى تميز الأفعال عن الخوالب ثم لا تكون منها .

سارساً - الظرف :

وهو كلمة تدل على معنى صرفى عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية

(١) انظر المصدر السابق ص ١١٤ - ١١٧

(١٧) أقسام الكلام العربى

فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الظروف أو هي معناها المبرر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة ، وإذا عرفنا أن المبنى التسمية للصيغ الصرفية لا تعدى ثلاثة هي : الإسم والصفة والأفعال ، كانت الظروف من بين المباني التي لا صيغة لها .

ولما كانت الظروف لا تدل على معنى كما تدل الأسماء ، ولا يسمى بها شيء معين فإن معناها ليس معجمياً وإنما هو معنى وظيفي . فهي تؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان وهذا يختلف اختلافاً أساسياً عن الأسماء ، وإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليه عن طريق التسمية . وحينئذ يكون الزمن هو معنى الإسم كما نسمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ، وقد يدل الإسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل ليلاً ونهاراً حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما^(١) ، فإذا عرفنا هذه الحقائق اللغوية وأخذنا بنظر الاعتبار أن ليس في اللغة العربية الفصحى ما ينهني أن يوضح في قسم مستقل من أقسام الكلام يسمى (الظرف) إلا تلك الكلمات التي ذكرها الأستاذ تمام وهي : إذ ، وإذا ، وإدأ ، ولما ، وإيان ، ومتى ، وكما (التي أضفناها) - وكلها للزمان . ثم : أين ، وأنى ، وحيث - وهي للمكان ، نقول إذا أخذنا بهذا فإن كل ما عدا هذه الكلمات لا يعد من الظروف الأصلية وكل كلمة تستعمل في اللغة من غير الكلمات التي ذكرناها ولها دلالة زمانية أو مكانية فهي منقولة إلى الظرف الزماني أو المكاني كما ينقل الفعل إلى العلم في يزيد ، ويشكر ، وكما تنقل الصفات إلى الأسماء كالقاهرة ، وخالد ، وشريف ، وأشرف من الأعلام ، يقول الأستاذ تمام :

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٢

« فكما أن الصفة والفعل قد ينقل معناها إلى العلمية ، وكما أن المصدر ينوب عن الفعل ، وكما أن (من) و (ما) و (أى) الموصولة بتعدد معناها الوظيفي فتترك الموصولية إلى الاستفهام أو الشرط — نجد مجموعات من الكلمات ذات المعانى المختلفة والمباني المختلفة أيضاً قد نسبها النحاة إلى الظروف وماهى بظروف من حيث التقسيم ومن ذلك :

١ — المصادر نحو آتيك طلوع الشمس ، ومنها قط ، وعوض ، الملازمان للقطع عن الإضافة ، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

٢ — صيغتا إسمى الزمان والمكان ، نحو آتيك مطلع الشمس ، وأقعد متعدد التاميز ، والصيغتان من المباني التي سبق أن ذكرنا أنها أسماء لا ظروف .

٣ — بعض حروف الجر نحو مذ ، ومنذ ، لأن معناهما ابتداء الغاية وهما يجران ما بعدهما^(١) ، ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتسكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .

٤ — بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو : هنا ، وسم ، أو إلى الزمان نحو : الآن ، وأمس ، وهى ليست ظروفًا فى الأصل .

٥ — بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ) ما دل على مبهم من المقادير نحو (كم) .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميز ما يفيد الزمان أو المكان ، نحو خمسة أيام ، وثلاث ليال .

(١) الأولى أن يقال (ويأتى ما بعدهما مجروراً) دفماً للتأثير بنظرية العامل .

(ج) مادل على مبهم من الجهات وهو فوق ، وتحت ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وإثر .

(د) مادل على مبهم من الأوقات وهو : حين ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، وشهر ، وسنة ، وعام ، وزمان ، وأوان .

(هـ) بعض المبهمات المفترة إلى الإضافة والمقيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان ، أو معنى المكان ، بحسب ما تضاف إليه وذلك هو قبل ، وبعده ، ودون ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وعند .

٦ — بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسجر ، وسجرة ، وبكرة ، وضجوة ، وليلة ، ومساء ، وعشية ، وغدوة ، حين يقصد بها وقت بعينه ، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف ، والمتصرف من مادتها باق على أصله فليس يعد فيما عومل معاملة الظروف^(١) .

بهذا الفهم لطبيعة الظروف وعلاقتها بما عومل معاملتها من الكلمات — أمكننا أن نضع حداً للاضطراب الذي وقع فيه النحاة فخلطوا من جرائه بين الأسماء والظروف كما خلطوا بين الأسماء والصفات ، وبين الخوالب والأفعال ، وبين الأسماء وبعض الأدوات وبين الأسماء والضمائر ، فوقعوا في أخطاء منهجية ألفت عبثاً ثغيراً على الدراسات النحوية دون مبرر ، فاستمرت تنوء به رديحاً طويلاً من الزمن ، مرد ذلك إلى المنهج التقسيمي الذي اختاروه ، والذي فرض مسقلماته عليهم لئلا تكون أقسام الكلام أكثر من ثلاثة

— ٢٦١ —

كما بينا سابقاً ، ومن أجل ذلك فن حق الدارس علينا أن بطالبنا بالمميزات التي يتميز بها الظرف عن بقية أقسام السكلم .

مميزات الظرف :

١ - إن المعنى الصرفي العام للظرف هو الظرفية الزمانية أو المكانية ، فهي لا تدل على معنى كما تدل الأسماء ، ولا يسمى بها شيء معين فمعناها وظرفي ، وهي تؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان .

٢ - لا يكون إلا مبنياً .

٣ - لا يسند ولا يسند إليه .

٤ - لا يصغر .

٥ - لا يدخل في جدول تصريفي ، فليس له صيغ معينة ولا يتصرف إلى صيغ غير صيغته .

٦ - قد يسبق بالحرف مثل : منذ متى ، من أين ، إلى أين ، من حيث إلى حيث .

٧ - يقتصر إلى مدخوله الذي يمين معناه المبهم .

٨ - الضميمة بعده إما أن تكون مفردة أو جملة وذلك مع الظروف : إبان ، ومتى ، وأين ، وأنى ، ولما أن تكون جملة فقط وذلك مع الظروف : حيث ، إذا ، إذ ، ولما .

٩ - بعض الظروف تتبعها (ما) مثل : إذا ، إذ ، ومتى ، وأين ، وحيث ، وكلما .

— ٢٦٢ —

١٠ — يتقدم مدخوله ولكنه حر الرتبة في الجملة عامة

١١ — لا يوصف ، ولا يوصف به .

١٢ — لا يقبل علامات الأسماء أو الأفعال .

سابعاً — الأدارة :

وهي كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة ، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب .

والتعليق هو الوظيفة العامة التي تقوم بها الأداة (والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة « قام زيد ، وزيد قام ، وقم » ، وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتشكل في تاختيص العلاقة بين أجزائها على الأداة ^(١) . وتبرز لهذا الرأي ، وعلى المستوى التطبيقي له أورد الأستاذ تمام تخطيطاً ^(٢) لأنواع الجمل والأساليب المستخدمة في التعبير عن المعاني النحوية العامة وفيه نرى كيف تلعب الأداة دورها البارز في التعبير عن تلك المعاني كما نرى أن إدراك هذه المعاني متوقف على ذكر أدواتها . فالنفي والاستفهام والنأ كيد ، والأمر باللام ، والعرض ، والتخفيض ، والتمني ، والترجي ، والفداء ، والشرط الامتناعي ، والشرط الإمكانى ، والقسم ، والندبة ، والاستغاث ، والتعجب — كلها معان عامة تدرك باستخدام الأداة ولا تدرك بغيرها . وإذا كان الإسم يدل على المسمى والفعل يدل على حدث وزمن والضمير يدل على عموم الحاضر أو الغائب أو على الإضمار ، والظرف يدل على الظرفية

(١) اللغة العربية / معناها ومبناها ص ١٢٣

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا البحث .

وإذا كانت الصنة تدل على الموصوف بالحدث ، والخالفة تدل على الإفصاح عن معنى تأثرى - فإن الأداة لا تدل على شيء من هذا وذلك على الإطلاق ، ذلك أن وظيفتها العامة في الكلام هي التعليق ، وأنها إذ تقوم بهذه الوظيفة النحوية العامة تقوم أيضاً بوظيفة خاصة هي وظيفة الربط بين الأجزاء المفردة للجملة الواحدة أو الربط بين الجمل المتعددة ، كالذى نراه في وظائف حروف العطف بالنسبة للربط بين المفردات والجمل .

وإذا كانت الأداة بشكل عام تؤدي وظيفة عامة هي التعليق فإن كل طائفة منها تؤدي وظيفة خاصة أيضاً تسمى الأدوات باسمها ، فالنفي ، والتأكيـد ، والشرط ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى مثلاً وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفي ، والتأكيـد ، والشرط ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة ، وهنا يتضح تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسرى التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً ، « حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها ، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملاً ، كالذى نراه في عبارات مثل : لم ، عم ، متى ، أين ، وبما ، إن ، لعل ، ليت ، لو ... إلخ . فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملاً ، وتحده القرينة بالطبع » (١) .

بهذا الفهم لطبيعة الأداة ودورها في الكلام نستطيع القول أن كل معنى يؤدي وظيفة التعليق هو من قسم الأداة التي تنفرد عن بقية الأقسام شكلاً ووظيفة . وتشمل الأداة في التقسيم الجديد كل كلمة تؤدي معنى وظيفياً

(١) المصدر السابق ص ١٢٥

عاماً هو معنى الجملة وهو معنى نحوي عام يتناول التركيب الكلامي ككل ، ولا يتناول الأجزاء التحليلية للتركيب نفسه إلا فيما يتعلق بوظيفة الربط بين أجزاء الجملة ، حيث تقوم بعض الأدوات بهذه الوظيفة الخاصة . ومن أجل هذا فإن الأدوات في اللغة العربية تشمل ما يأتي :

أولاً : ما يسمى عند النحاة بحروف المعاني وهي على خمسة أنواع :

(أ) أحادية : وهي : الهمزة ، والألف ، والباء ، والقاف ، والسين ، والغاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والماء ، والواو ، والياء .

(ب) ثنائية : وهي : آم ، وأن ، وإن ، وأو ، وأى ، وبلى ، وعن ، وفي ، وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، وإن ، وما ، ومذ ، ومع ، ومن ، وهل ، ووا ، ووى ، ويا ، ولو ، وأل المعرفة .

(ج) ثلاثية : وهي : أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأما ، وأن ، وإن ، وأيا ، وإلى ، وثم ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا ، ومنذ .

(د) رباعية : وهي : إلا ، وألا ، وأما ، وإمّا ، وحاشا ، وحتى ، وكأن ، وكلا ، ولعل ، ولما ، ولولا ، ولوما ، وهلا .

(هـ) خماسية : وهي : لـكن^(١) .

ثانياً : بقية أدوات الاستفهام التي كانت تعد عند النحاة من

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ ص ١١

الأسماء ، وهى : مَنْ ، وما ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وأين . وأنى ، وكيف ، وم .

ثالثاً : بقية أدوات الشرط التى كانت تمتد عند النجاة من الأسماء وهى : من ، وما ، ومهما ، وأى ، وأين ، وأنى ، وحينما ، ومتى ، وإبان ، وكيفما .
رابعاً : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وهما نميل للأخذ برأى الأستاذ تمام فى جمالها من الأدوات للأسباب التى ذكرت سابقاً .

خامساً : أداة التعجب (ما) ، و (كم) الخيرية التى تفيد التكثير .

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ تمام قسم الأداة إلى قسمين :

الأول : الأداة الأصلية ، وعد ضمن هذا القسم جميع حروف المعانى كحروف الجر والنسخ والمطف .

الثانى : الأداة المحولة ، وذكر أنها قد تكون ظرفية إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط ، أو إسمية كاستعمال الأسماء المبهمة فى تمليق الجمل مثل كم ، وكيف فى الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً ، أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها ، مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها . أو ضمرية : كنقل من ، وما ، وأى ، إلى معانى الشرط والاستفهام والمصدرية والتعجب . . . الخ^(١) .

والذى يبدو لى أن لا ضرورة لتقسيم الأداة إلى أصلية ومحولة ما دمت

(١) انظر اللغة العربية / معناها ومبناها ص ١٢٣

نلاحظ في مواقع الاستعمال اللغوي تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ومادامنا نعتبر مفهوم الأداة شاملاً لكل الكلمات التي أفردناها عن بقية أقسام الكلام ، فقد تستعمل (ما) أداة للنفي ، وأداة للشرط ، وأداة للتعجب ، وأداة للاستفهام فتكون من الأدوات ، وقد تستعمل ضميراً موصولاً فتكون من قسم الضمير ، وقد تستعمل (كان) تامة فتكون من الأفعال فينطبق عليها تعريف الفعل وتقبل علاماته وقد تستعمل ناقصة فتكون من الأدوات ، وقد تستعمل (متى) ظرفاً فتكون من قسم الظرف ، وقد تستعمل أداة للاستفهام والشرط فتكون من الأدوات وهكذا . ولو أخذنا بما ورد عن تقسيم الأداة فيما قاله الأستاذ تمام إلى أصلية ومحولة لوقعنا في بعض الاضطراب ، لأننا في هذه الحالة نتجاهل حقيقة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ثم إننا لم نعتبر (كم) ، وكيف ، من الأسماء لنقول — كما قال الأستاذ تمام بعد ذلك إنها قد تحول من الإسمية إلى الأداة في الاستعمال . وإلا فلاداعي لنقد النحاة الأقدمين حين اضطربوا في تقسيم الكلام وعجزوا عن وضع تحديد واضح للأقسام كما بينا سابقاً ، وتعزيراً لما ذهبنا إليه فإننا نعتقد أن الاعتماد على الشكل فقط ليس كافياً لتحديد الأقسام إلا إذا توافر مع ذلك المعنى الوظيفي ، ومسألة تحديد الأدوات تخضع لهذا الاعتبار ، ذلك أن أشكال بعضها قد تتفق مع بعض أقسام الكلام الأخرى ولكنها لا يمكن أن تكون بالضرورة منها ، كما هو الحال في (من ، وما ، وأى) مثلاً فإنها تكون من قسم الضمير مرة حين تؤدي وظيفة الضمير ، وتكون من قسم الأداة حين تقوم بوظيفة التعاليق وتستخدم في الكلام للقيام بهـا ، ولهذا فقد ذكر بعض النحاة أن هناك كلمات في العربية تأتي إسمياً تارة وفعلية تارة

وحرراً تارة أخرى دون أن يتغير مبناهما^(١) وذلك من قبيل تعدد المعنى
الوظيفي للمبنى الواحد دون الحاجة إلى أن نحول قسماً من أقسام الكلام
لنستعمله في قسم آخر .

مميزات الأداة :

- ١ - لا توصف ولا يوصف بها فلا تكون «سنداً ولا مسنداً إليه»
ولا يخبر بها ولا يخبر عنها .
- ٢ - لا تثني ولا تجمع .
- ٣ - لا تدخل في جدول تعريفي أو إسنادي وليس لها صيغة .
معينة .
- ٤ - لا يأنف منها مع مثاتها كلام .
- ٥ - لا يأنف من الحرف والمعل كلام .
- ٦ - لا يأنف من الحرف والإسم كلام .
- ٧ - لا تقبل أداة التثنية (أل) .
- ٨ - لا تضاف .
- ٩ - لا تنون .
- ١٠ - تفقر بشكل متأصل إلى ضائمتها .
- ١١ - رتبة أدوات الجمل الصدارة دائماً ، ورتبة حروف المعاني هي
التقدم على مدخولها .

(١) انظر الأشباه والنظائر / ٢ من ٦ - ٨

— ٢٦٨ —

- ١٢ — تؤدي وظيفة التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء من الكلام
وتعبر عن علاقات في السياق .
- ١٣ — يدل بعضها على الزمن دلالة معجمية .
- ١٤ — لها نظام إملائي خاص بها .
- ١٥ — إنها تنقسم بالبناء ماعدا (أى) .
- ١٦ — لا تقبل علامات الأسماء أو الصفات أو الأفعال على أية حال .
-

الفصل الثالث

تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام

تمهيد

فكرة المبنى وضرورتها للتحليل الصرفي والنحوي :

ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الثاني أقسام الكلام السبعة وحددنا كل قسم والمميزات التي يمتاز بها عن بقية الأقسام ومن الواضح أن هذه الأقسام السبعة هي مباني التقسيم التي تتكون منها ومن مباني التصريف عناصر التركيب الكلامي في اللغة العربية ويتوقف على وجودها في التركيب استيعاب المفاهيم الصرفية والنحوية وتعبير أوضح تتوقف على هذه المباني معرفة المعاني وبالتالي فهم اللغة .

فالمقصود بالمبنى هو العنوان العام للجزء التحليلي الصرفي ، وقد يتعد المقصود به ليشمل مباني الجمل .

وتندرج تحته الصور الآتية :

(١) قد يكون المبنى صيغة من صيغ الأقسام التي تدخل في الجدول .
التصرفي كالأفعال والصفات . وتحت كل منهما صيغ معلومة وكلها مباني ذات معان نحوية ، وقد قرر ذلك لها الصرفيون فقالوا مثلاً : الاستعمال للطلب ، فالاستعمال مبني والطلب معنى ، وإذا كان المبنى واحداً من الأفعال أو الصفات كان من مباني التقسيم التي تحدثنا عنها .

(ب) قد يكون المبنى إسمًا من قسم الإسم وهو من مباني التقسيم أيضاً ، وهو بهذه الصفة يعتبر مبنى عاماً تندرج تحته صيغ فرعية تتفرع من المبنى العام وكلها تؤدي وظيفة التسمية التي تقوم بها الأسماء أساساً .

(ج) قد يكون المبنى صورة عامة من مباني التقسيم وليس صيغة بعينها كما نرى في الأدوات والظروف والضمائر والخوالب ، وضمن هذه الصورة :

١ - قد يأتي المبنى موصوفاً والمعنى صيغة نسبية صفة له وذلك نحو :
إن الشرطية ، وما الاستفهامية . وما التعجبية .

٢ - قد يأتي المبنى منعوفاً والمعنى نعت له وذلك نحو : ما النافية ،
وإن المؤكدة .

٣ - قد يأتي المبنى مضافاً والمعنى مضاف إليه ، وذلك مثل ضمير الشخص
وضمير الإشارة وضمير الموصول بما تشتمل عليه من معاني الإضمار للحضور
والغيبة وكظرف الزمان وظرف المكان ، وكخالفة الصوت ، وخالفة الإخالة ،
وخالفة التعجب ، وخالفة المدح أو الذم بما تشتمل عليه الظروف من معاني
الظرفية الزمانية والمكانية والخوالب من معاني الإفصاح عن موقف إنفعالي
أو تأثري .

(د) قد يكون المبنى إحدى اللواحق وهو في هذه الحالة مبنى تصرّفي
وليس من مباني التقسيم التي سبق الحديث عنها آنفاً ، وضمن هذه الصورة قد
يأتي المبنى مضافاً والمعنى مضاف إليه في العنوان ، وتتضح هذه الصورة حين
نطابق مثلاً العناوين الآتية :

- ١ - تاء التأنيث . ٢ - نون التوكيد . ٣ - ألف الإثنين .
٤ - نون الوقاية . ٥ - واو الجمع .

فالملاحظ من هـ - هذه العناوين أن : التاء ، والنون ، والألف ،
والنون ، والواو ، — وكلها مضافة في التعبير المنطوق هي من العناوين
العامة لبعض الأجزاء التحليلية في الكلام وكلها مباني تصريفية ، والملاحظ
أيضاً من العناوين السابقة أن التأنيث ، والتوكيد والثنية والوقاية ، والجمع -
وكل منها مضاف إليه في التعبير المنطوق - هي المعاني النحوية المستفادة من
مباني التاء والنون ، والألف والنون والواو على التوالي .

(هـ) قد يكون المبنى واحداً من مباني القرائن التي تؤدي كل منها وظيفة
نحوية معينة ، وتحت هذه الصورة :

١ - قد يأتي المبنى علامة إعرابية ، كالفتحة والضمة والكسرة والسكون ،
وما ينوب عنها ، فالإسم المرفوع مبنى وكذلك المنصوب والمجرور ، وكلها مباني
ذات وظيفة نحوية معينة .

٢ - قد يأتي المبنى على صورة رتبة محفوظة أو غير محفوظة فان مطلق
الصدارة ، أو مطلق التأخير قرينة ، وهي بلا شك صورة شكلية عامة تتعلق
بالمبنى التركيبي للكلام وتدخل ضمن مفهوم المبنى الذي يدل بالضرورة على
معنى نحوي معين أو وظيفة نحوية .

٣ - قد يأتي المبنى أحد الزوائد التي تدل على معنى نحوي معين كما تدل
الهمزة مثلاً على التعددية عند زيادتها بالفعل ، كما يدل التضييف في الفعل عليها .

٤ - قد يأتي المبنى على صورة تضام وهو تجسيد لصورة العلاقة بين أجزاء

التركيب الكلامي ، فهو من هذه الناحية يعتبر مبنى عاماً من مباني القرائن التي تتعاق بالمبنى التركيبي للكلام كالتضام بين حرف الجر والمجرور ، والصلة والموصول ، والناسخ والمنسوخ ، والمستثنى وأداة الاستثناء ، وأداة العطف والمعطوف .

٥ - قد يأتي المبنى على صورة أداة من أدوات الربط فيكون من مباني القرائن التي تدل على أحد المعاني النحوية وذلك كالربط بالفاء في جواب الشرط وكالربط باللام في جواب الشرط الامتناعي والقسم .

٦ - قد يأتي المبنى على صورة جملة والمعنى هو معنى الجملة ، نلاحظ هذا حين نتحدث عن مباني الجمل المثبتة والمنفية ، والجمل الشرطية والجمل الاستفهامية التي تؤدي معنى جملياً عاماً هو معنى الجملة المثبتة أو المنفية أو الشرطية .

تعدد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام :

لقد عرضنا سابقاً لمباني التقسيم الجديد ، وقد حددنا المفهوم الأساسي لكل قسم ، وقلنا إن المعنى الصرفي للاسم هو الدلالة على المسمى . وأن المعنى الصرفي للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن ممّا ، وأن المعنى الصرفي للصفة هو الدلالة على موصوف بالحدث . وأن المعنى الصرفي للمخالفة هو الإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري ، وأن المعنى الصرفي للضمير هو الإضمار أو الدلالة على مطلق الحاضر أو الغائب . وأن المعنى الصرفي للأداة هو التعليق ، وأن المعنى الصرفي للظرف هو الدلالة على الظرفية الزمانية أو المكانية .

فهذه وتلك هي المعاني الصرفية الأساسية التي تدل عليها مباني التقسيم ،

ومنها نلاحظ أن معنى كل قسم يختلف عنه في الآخر باختلاف الأقسام .
ولما كانت وظيفة الباحث اللغوي تنحصر أساساً في وصف الظواهر اللغوية ،
ومراقبة استعمال المفردات أو المبادئ في التركيب الكلامي لمعرفة المقصود من
معانيها — فإننا نلاحظ أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها الأقسام هي بطبيعتها
الاستعمال تقصيف بظاهرة التعدد والتشعب والاحتمال بحيث تؤدي أقسام الكلام
معاني وظيفية أخرى تختلف عن معانيها الوظيفية الأساسية ، كما نلاحظ أن
ظاهرة التعدد في المعنى الوظيفي لا تقتصر على مبادئ المفردات بل تنسحب
أيضاً على مبادئ الجمل . وسنذكر في هذا تناول ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي
المبني الواحد وهي ظاهرة لها أهميتها البالغة في مجال البحث اللغوي تعكس
تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ويقوقف على إدراكها
الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن
يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما ،
فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية
والعنوية والحالية على السواء ^(١) .

على أننا ثبت هنا — ونحن نحاول استقراء تعدد المعنى الوظيفي لمبادئ
التقسيم — أن هذا التعدد لا يمكن أن يقال من أفكار التقسيم الجديد
أساساً بل هو بالإضافة إلى كونه يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات
الصرفية والنحوية ، يجسد بشكل بارز أهمية القرائن اللفظية والعنوية
والحالية في إعطاء الدلالة ، ويعتبر هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل
للدلول الكلمة من واقع استعمالها ، مع احتفاظها أصلاً بالانتماء إلى أي من
أقسام الكلام .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣

(١٨) أقسام الكلام العربي

أولاً — تعدد المعنى الوظيفى للاسم :

ذكرنا أن الاسم هو ما دل على معنى ، أى أن التسمية هى الوظيفة الصرفية الأساسية التى يقوم بها الاسم فى اللغة ، وينطبق هذا على كل الأنواع التى تندرج تحت مفهوم الاسم لكن الملاحظ أن بعض هذه الأنواع يتمدد معناه الوظيفى فيخرج أحياناً عن معانيه الأصلية إلى معانٍ أخرى على النحو الآتى :

١ — ينوب المصدر عن فعل الأمر ويكون بمعناه ، ويؤدى وظيفته فى السياق ، فيخرج المصدر عن كونه اسماً لحدث ليقوم بوظيفة فعل الأمر ، وذلك حين نقول : نمرأ للظاوم ، وضرباً العدو ، فعنى المصدر هنا هو معنى فعل الأمر (اضر ، أو اضر ب) . قال أبو جعفر النحاس تقول : ضرباً زيداً على معنى اضر ب زيداً ، ومنه قوله تعالى (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)^(١) على معنى : فاضربوا الرقاب . وقوله : (سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا)^(٢) على تأويل : فاغفر لنا ربنا ، أقام المصدر مقام الفعل^(٣) .

٢ — ينوب المصدر عن الفعل المضارع ويكون بمعناه ويؤدى وظيفته فى السياق فيخرج المصدر عن كونه اسماً لحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع . فقد سمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد ضرب^ه ، أى : زيد يضرب ، وزيد ، مشى^ه ، أى : يمشى^(٤) .

(١) الآية ٤ من سورة محمد .

(٢) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٣) انظر شرح أبيات سيدويه ص ٦٥ — ٦٦ (تحقيق زهير غازى زاهد) .

(٤) انظر المصدر السابق .

٣ - وكما ينوب المصدر عن فعل الأمر والفعل المضارع ينوب عن الفعل الماضي ويؤدى وظيفته في السياق ، قال لبيد :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام
فقال : عهدى ، وهو مصدر على معنى عهدت ، وهو فعل ماضٍ^(١) .

٤ - ينوب المصدر عن صفة المفعول في السياق ، فيقوم مقامها ويؤدى معناها . ومن أجل ذلك كانت كلمة (كذب) بمعنى (مكذوب) في قوله تعالى من سورة يوسف (بدم كذب)^(٢) .

٥ - ينوب المصدر عن صفة الفاعل في السياق فيقوم مقامها ويؤدى معناها الوظيفي ومن أجل ذلك كانت كلمة (غوراً) مثلاً بمعنى (غائراً) في قوله تعالى (أن أصبح ماؤكم غوراً)^(٣) ، وفيما يتعلق بالفقرتين السابقتين يقول ابن يعيش : (قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات ، فيقال : رجل كَفُضِّلٌ ورجل عدلٌ ، كما يقال : رجل فاضل وعادل ، وذلك على ضربين : مفرد ، ومضاف . فالمفرد نحو : عدل ، وصوم ، وفطر ، وزور ، بمعنى الزيارة ، ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب ، وصحب ، وشارب ، وشراب ، لأن الجمع لا يوصف به الواحد . وإذا كان مصدراً وصف به الواحد والجمع وقالوا : رجل رضى ، إذا كثر الرضى عنه . وقالوا : (ضرب هبر) وهو القطع ، يقال : هبرت اللحم ، أى : قطعتة ، والمهشيرة القطعة منه ، وقالوا طعن نتر ، وهو كالنخل ، يقال : طعنه فأنتره ، أى : أزغفه بمعنى قتله سريعاً ، وقالوا : رمى

(١) انظر المصدر السابق (والبيت من شواهد سيبويه) .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

سعر ، أى : ممض محرق ، من قولهم : سعت النار والحرب ، أى : ألهبتها . فهذه المصادر كلها مما يوصف بها العبالة كأهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقلوا : رجل عدلٌ ورضىً وفضلٌ ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه ، وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ويجوز أن يسكنوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعُدلٌ بمعنى : عادل ، وماء غور بمعنى : غائر ، ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ، ومفطر . وأما المصادر التى ينبعث بها وهى مضافة فقولهم : مررت برجل حسبك من رجل ورجل شرعك من رجل ، ورجل هذك من رجل ، ورجل كفيك من رجل ، ورجل همك من رجل ومحوك من رجل . فهذه كلها على معنى واحد ، (حسبك) مصدر فى موضع (محسب) يقال : أحسبنى الشيء ، إذا كفاينى ، وهمك وشرعك ، وهذك ، فى معنى ذلك فقولهم : همك من رجل . بمعنى : حسبك وهو من الهمة واحدة المهم . أى : هو بمن يهيك طلبه ، وكذلك (شرعك) بمعنى (حسبك) من شرعت فى الأمر إذا خضت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه ، وفى المثل : (شرعك ما بلغك الحل) ، يضرب فى التبليغ باليسير . وأما (هذك) فهو من معنى القوة ، يقال : فلان يهدُّ ، على ما لم يسم فاعله إذا نسب إلى الجلالة والكفاية ، فالهد بالفتح : للرجل القوى . وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر ، وقيل : هذك . وقال الأزهري : وأما نحوك ، فهو من نحوت ، أى : قصدت ، أى هو بمن يقصد وبطلب . فهذه وما قبلها مصادر لا تثنى ولا تجمع ، ولا تؤنث ، وإن جرت على مثنى أو مجموع ، أو مؤنث تقول : هذا رجل عدلٌ ، وهذا رجلان عدلٌ ، ورأيت رجلين عدلاً ، ومررت برجلين عدلٍ ، ونقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وهذك من رجل ، وهذا رجلان حسبك بهما من رجلين ،

وهؤلاء رجال حسبك من رجال ، فيكون موحداً على كل حال ، لأن المصدر موحّد ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير ، فاستغنى عن تثنيته وجمعه ، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات ، لغلبة الوصف به ، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله :

(شهودى على ليلى عدول^(١) مقانع)

وفيما أورده ابن يعيش نذكر ما يأتى :

١ — إن المصادر قد تثنى وتجمع إذا أنيط بها بيان العدد تقول ضربت العدو ضربتين أو ضربات .

٢ — من الجائز أن نعتبر الكلمات (عدل ، فضل) صفتين مشبهتين مثل كلمة (كشهم) فلم يوفق ابن يعيش فى الاستشهاد بهاتين الكلمتين .

وسمع عن الخليل وهو يذكر أن بنى سليم يقولون : زيد لإقبال وإدبار ، بمعنى مقبل ومدبر كقول الخنساء :

..... فإنيما هى لإقبال وإدبار

بمعنى : مقبلة ومدبرة^(٢) .

٦ — يقوم المصدر بوظيفة ظرف الزمان فيؤدى معناه فى السياق تقول : (أسافر طلوع الشمس) فالمصدر (طلوع) أذى معنى ظرف الزمان ، واستعمل فى الكلام استعماله ، يقول الأشمونى : « وشرطه (أى شرط استعمال المصدر

(١) شرح الفصل ج ٢ من ٥٠ — ٥١

(٢) انظر شرح أبيات سيديويه من ٦٥ — ٦٦

بوظيفة ظرف الزمان) إلفهام تعيين وقت أو مقدار، نحو . كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانهظرته نحـر جزور ، وحـلب نانة والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحـر جزور ، ومقدار حلب نانة فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ^(١) .

وفي مجال تعدد المعنى الوظيفي للمصدر وأدائه معنى الظرف الزماني ذكر الأثنوني أنه قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينبوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين نحو : لا أكله القارظين ، ولا آتيه الفرقدين ، والأصل مدة غياب القارظين . ومدة بقاء الفرقدين ^(٢) .

٧ — ينبوب المصدر مناب ظرف المكان في السياق فيؤدى معناه الوظيفي تقول : جلست قرب زيد ، أى مكان قربه . وهو قليل ^(٣) .

٨ - ينبوب اسم الزمان مناب الظرف الزماني في السياق فينتقل معناه من الإسمية إلى الظرفية فيقيم الاسم في هذه الحالة بوظيفة ظرف الزمان . تقول : (وصل أخى مشرق الشمس) فكلمة (مشرق) ومثلها (مطاع ومغرب) من الأسماء ولسكنها في اللال أدت معنى وظيفياً آخر غير التسمية الزمانية وهذا المعنى الوظيفي هو الظرفية الزمانية .

٩ — ينبوب اسم المكان مناب الظرف المكاني في السياق ، فينتقل

(١) أنظر الأثنوني ج ٢ ط ٢ ص ٣٩٤

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر نفسه .

معناه من الإسمية المكانية إلى الظرفية المكانية فيقوم الإسم في هذه الحالة بوظيفة الظرف تقول : (جلسة مجلس الرجل) أو (قعدت مقعد خالد) فكلمة (مجلس ، ومقعد) في الحقيقة من الأسماء ولكنها في المقابلين انتقلا من معنى التسمية المكانية إلى معنى الظرفية المكانية ، فقاما بوظيفة الظرف .

١٠ - يقوم اسم العدد بوظيفة الظرف الزمانى فى السياق فينتقل من معنى الإسمية إلى معنى الظرفية الزمانية تقول مثلا : (قضيت فى القاهرة ست سنوات) فكلمة (ست) من الأسماء بحكم كونها تدل على مسرى عددى مبهم ، ولكنها فى المثال وحين أضيفت إلى ما يفيد الزمن تكون قد قامت بوظيفة الظرف الزمانى وأدت معناه .

١١ - يقوم اسم العدد بوظيفة الظرف المكانية فينتقل من معنى الإسمية إلى معنى الظرفية تقول مثلا (سرت خمسة أميال) فكلمة (خمسة) من الأسماء بحكم كونها تدل على مسرى عددى مبهم ولكنها فى المثال وحين أضيفت إلى ما يفيد المكان تكون قد قامت بوظيفة الظرف المكانية وأدت معناه .

١٢ - تقوم أسماء الجهات بوظيفة الظروف المكانية فى السياق حين تستعمل استعمالها فتنتقل من معنى الإسمية إلى معانى الظرفية المكانية مثل سرت شمال المزرعة .

١٣ - تقوم أسماء الكاية والجزئية مقام الظرف الزمانى وتؤدى معناه حين تضاف إليه فى السياق تقول : مشيت جميع اليوم أو كل اليوم أو نصف اليوم أو بعض اليوم .

١٤ — تقوم أسماء السككية والجزئية مقام الظرف المسكاني وتؤدي معناها الوظيفي حين تضاف إليه ، تقول : سرت جميع الميل ، أو كل الميل ، أو نصف الميل ، أو بعض الميل .

١٥ — يقوم الإسم مقام الصفة في السياق فيؤدي معناها الوظيفي وذلك حين نورد الحال الجامدة المؤولة بالمشتق في الحالات الآتية :

(أ) حين تدل الحال الجامدة على (سعر) تقول : (بعتك القمح مدأ بدرهم) فكلمة (مد) خارج السياق من أسماء المسكايل المبهمة ، ولكنها في المثال المذكور انتقلت من معنى التسمية وهو المعنى الوظيفي الأساسى للأسماء إلى معنى الوصفية فمعناها هنا : (مسعراً) (صفة المفعول) .

(ب) حين تدل الحال الجامدة على تشبيهه تقول (كر الجندي أسداً) فكلمة (أسد) -- وهي خارج السياق -- اسم من أسماء الذوات ولكنها في المثال انتقلت من معنى التسمية وهو المعنى الوظيفي الأساس للأسماء إلى معنى الوصفية فمعناها هنا (مشبهاً) لأسد (صفة الفاعل) .

(ج) حين تدل الحال الجامدة في السياق على ترتيب تقول : (دخل القوم القاعة رجلاً رجلاً) فكلمة رجل خارج السياق من أسماء الذوات ولكنها في المثال إذ كررت انتقلت من معنى التسمية إلى معنى الوصفية فمعناها (مرتبين) (صفة الفاعل) ^(١) .

(١) أنظر المصدر السابق ج ٣ ص ١١

١٦ ينوب المصدر عن الصفة فيقوم مقامها ويؤدي معناها الوظيفي فينتقل من معنى الحدث إلى معنى الموصوف بالحدث يقول ابن مالك :

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كهفته زيد طالع

تقول : جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً ، فكلمة (ركض) و (صبر) مصدرين وهما من الأسماء إلا أنهما في المثالين لم يكونا دالين على اسم الحدث بل يدلان على موصوف بالحدث فمعناهما (راكضاً) و (مصبوراً) أى (محبوساً) ومن أجل هذا كانت كلمة (بقة) في بيت ابن مالك - وهى مصدر - بمعنى (باغثاً) صفة الفاعل ^(١) .

١٧ — ينوب الاسم عن صفة الفاعل أو صفة المفعول ويقوم مقامهما ويؤدي معناهما الوظيفي وذلك في حالات النسب فكلمة (مصر) علم على وادى النيل وأرض الكفانة ولكن إذا أردت أن تنسب شخصاً إليها قلت (مصرى) . فتنقل الكلمة بزيادة ياء النسب بها من معنى الإسمية إلى معنى الوصفية ولذلك فقد عومل الاسم المنسوب معاملة صفة المفعول ، أو الاسم المنسوب معاملة صفة الفاعل لأنه يؤدي معنى كل منهما ويدخل في علاقات سياقية كما تدخل هاتان الصفتان ، ومثل هذا نقول في (عراقى) و (شامى) ... الخ .

١٨ — ينتقل معنى الاسم من معنى الأفراد إلى معنى التثنية أو الجمع حين تلصق به علامات التثنية أو الجمع . فالإسم المفرد مبنى يدل على مسمى مفرد أما إذا لحقته علامة التثنية أو الجمع فإن معناه الوظيفي يتعدى التسمية

(١) انظر المصدر السابق ج ٣ ص ١٨

إلى معانى الثنائية أو الجمع وهى من معانى العدد ، ويعود الإسم مفرداً دالاً على معنى الأفراد إذا تجرد من علامات الثنائية أو الجمع .

١٩ - ينتقل الإسم من معنى التذكير إلى معنى التأنيث حين تلحق بالإسم علامة التأنيث وهى تاء التأنيث المتحركة أو الألف المقصورة أو همزة المد ، ويعود الإسم مذكراً إذا تجرد منها ولم يدل على مسمى مؤنث ، فالتذكير والتأنيث من معانى الإسم يضاف إلى معناه الوظيفي الأساس فيدل على التذكير حين يتجرد من لواحق التأنيث وبذلك يكون التجرد من علامات النوع دليلاً على تذكير الإسم كما ينهض الإلصاق بعلامات التأنيث دليلاً على تأنيث الإسم .

٢٠ - ينتقل الإسم من معنى التنكير إلى معنى التعريف حين تلحق به الألف واللام وحين يكون مضافاً ، ويعود الإسم منكراً إذا تجرد منها ، والتعريف والتنكير من معانى الإسم يضافان إلى معناه الوظيفي الأساسى (التسمية) ويدل عليهما بالقرائن . ويبقى الإسم معيناً أو غير معين تبعاً لتحقيق العلامة فى السياق تعريفاً أو تنكيراً .

٢١ - تقوم بعض الأسماء المبهمة مقام الأداء فتؤدى وظيفة تعليل الجمل وذلك حين تقوم (كم) بوظيفة التكثير ، و (كيف) فى تعليل جمل الإستفهام والشرط فلم تدل (كم) و (كيف) فى هذه الحالة على ما تدل عليه الأسماء المبهمة بل تستعمل استعمال الأدوات ، وتؤدى معناها الوظيفي وهو التعليل .

٢٢ - يقوم المصدر مقام الخالفة ويؤدى وظيفتها فى السياق فينتقل.

المصدر في هذه الحالة من معنى تسمية الحدث ليؤدي وظيفة الإفصاح عن معنى .
إنفعالي أو تأثري ، تقول حذرك ، وفرطك ، ورويدك .

٢٣ — تقوم بعض الأسماء مقام الحالفة وتؤدي وظيفتها في السياق
فتنتقل من معنى التسمية لتقوم بوظيفة الإفصاح تقول عندك ، ودوبك .

٢٤ — تقوم بعض الأسماء مقام الظرف الزماني في السياق فتخرج عن
كونها إسماء للزمن لتقوم بوظيفة الظرفية الزمانية وذلك كالأسماء (الآن ،
وأمس) .

٢٥ — على أن فروع الإسم قد ينتقل معنى بعضها إلى معنى البعض
الآخر من قبيل تعدد المعنى الوظيفي ضمن فروع المبنى الواحد كما في
الحالات الآتية :

(أ) يقوم اسم العدد مقام المصدر فيؤدي معناه ، وذلك حين يكون
تمييز العدد مصدراً ، تقول : (ضربت العدو عشرين ضربة) .

(ب) يقوم اسم الآلة مقام المصدر فيؤدي معناه ، تقول : ضربته
سوطاً ، أي : ضربته ضرب سوط ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه
مقامه وأدى معناه^(١) .

ثانياً — تعدد المعنى الوظيفي للفاعل :

ذكرنا أن الفعل هو ما دل على حدث وزمن ، ودلالاته على الحدث .

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ج ٢ ص ٩٦ (تحقيق طه محمد الزبي) .

«والزمن هي معناه الوظيفي الأساس في اللغة لسكن الملاحظ أن الفعل يتمدد
معناه الوظيفي باتجاهين :

الأول : خروجه عن معناه الأصلي وهو الدلالة على الحدث والزمن إلى معنى
الإسم وهو الدلالة على المسمى . ويتضح هذا في نقل معنى الفعل إلى معنى الإسم
العلم كما نطلق على بعض الأعلام : يزيد ، ويشكر ، ويعرب ، ويعمر .
فالملاحظ أن مبنى كل كلمة من هذه الكلمات هو مبنى صيغة للفعل المضارع
من (زاد ، وشكر ، وعرب ، وعمر) على التوالى ، وسكن هذه المباني لم تعد
دالة على الحدث والزمن بسبب نقلها إلى العلمية ، ودالاتها بالتحال على المسمى
العلم فقامت بوظيفة الإسم .

ولم يقتصر خروج الفعل عن معناه الوظيفي الأساس إلى معنى الإسم
العلم بل قد ينتقل الفعل أيضاً من معنى الحدث والزمن ليؤدي معنى الأداة
ويقوم بوظيفتها في الجملة ويكون ذلك بتحويل بعض الأفعال القائمة بعد القول
بنقصاتها إلى صورة الأداة مثل كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها^(١) .

وقد ينتقل الفعل من معناه الوظيفي الأساس وهو الدلالة على الحدث
والزمن ليؤدي معنى خالفة التعجب ويقوم بوظيفتها في السياق قال تعالى :
(كُتِبَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)^(٢) ويطرد هذا في صوغ فَعَّلَ على وزن
(فَعَّلَ) من كل فعل صالح لشروط التعجب للدلالة على وظيفة إفصاحية
إذ ليس المقصود بالمعنى الوظيفي للفعل في مثل هذه الحالة الإخبار كما يخبرون
بالفعل من باب (كَرُمَ) .

ولا يقتصر انتقال الفعل من هذا الباب على أداء معنى خالفة التعجب بل

(١) انظر اللغة العربية : معناها ومبناها ص ١٢٣

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف .

يتعمد ذلك إلى أداء خالفة المدح والذم تقول : سَحَدَت الصفة العصاة .
 (للمدح) و (خَبِثَت المرأة سَحَالَةَ الحطاب) (للذم) ، قال الأزهري :
 (وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ، ليس
 الوصف منه على أفعل فعلاء صالح للتعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على (فَعُل)
 بضم العين إما بالأصالة كظُرِفَ وشُرِفَ أو بالتحويل بأن يكون في الأصل
 مفتوح العين كضربَ وقتلَ أو مكسورها كعلمَ وفهمَ بضم العين فهينَ ، وإنما
 حولت لثمة تحقق بالفرائز ولتصير قاصرة كنسجَمَ ، وحكم المضاعف أن يدغم نحو
 (حب) ، وقال ابن عقيل : لا يجوز تحويل (عَلمَ وَجَهِلَ وَنَسَجَمَ) إلى (فَعُل)
 بضم العين لعدم السماع . ثم بعد ضم العين أصالة أو تحويلاً قال الفارسي :
 والأكثر أن يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في إفادة المدح والذم وفي حكم
 الفاعل الظاهر والمضمر ، وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه
 إذا تقدم ما يشعر به ، وجواز تقديره . تقول في المدح : فَهَّمَّ الرجل زيد ،
 وفهمَ رجلاً زيدا ، وفي الذم : خَبِثَ الرجلُ عمرو ، وخَبِثَ رجلاً عمرو ،
 والمعنى : نعم الفاهم زيد ، وبئس الخبيث عمرو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 (وأجعل فعلاً من ذى ثلاثة كنعم مسجلاً) ومن أمثلته ساء بالمد وهو المنبه
 عليه في النظم في قوله : (واجعل كبئس ساء) ، فإنه في الأصل سَوّاً بالفتح
 من السوء ضد السرور من ساء الأمر يسوؤه إذا أحزنه فهو متعد ومتصرف
 فحول إلى فَعُل بالضم فصار قاصراً ثم ضمن معنى (بئس) فصار جامداً
 قاصراً محكوماً له ولفاعله عما ذكرنا في بئس ، تقول في الفاعل المقرون بأل
 (ساء الرجل أبو جهل) وفي المضاف إلى المقرون بأل : (ساء حطاب النار أبو
 لهب) وفي المضمر المفسر بالتميز (ساء رجلاً) وفي التنزيل (وساءت مرتعاً)^(١) ..
 وقال الأخفش والمبرد : يجري (فَعُل) المضوم العين في المدح والذم مجرى

(١) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

فَعَل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله (أل) أو الإضمار وهو الصحيح ، وعلى هذا يجوز لك في فاعل (فَعَل) المذكور أن تأتي به إسماً ظاهراً مجرداً من (أل) ، وأن تجره بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل (أفعل) في التعجب ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً لما قبله ، فالظاهر الجرد من (أل) محو قولهم : فَعَلَهُمْ زَيْدٌ ، حملاً على ما أفهم زَيْدًا ، والمجورور بالباء وهو ألا أكثر نحو : حَسَنَ زَيْدٌ ، حملاً على أحسنَ زَيْدٌ ، وسمع من العرب : جاء بهن أبياتاً وجدن أبياتاً ، حكاه اللكسائى بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانياً وأصل جاد بهن أبياتاً من جاد الشيء ، جودة إذا صار جيداً وأصل جاد : تجود بفتح العين ، فنقول إلى (فَعَل) بضمها بقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء في الفاعل وعوض عن ضمير الرفع ضمير الجر ففعل بهن ، وأبياتاً تمييز ، وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع ، و (أبياتاً) تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز ^(١) .

ثانياً : دلالاته على معانٍ وظرفية فرعية مع احتفاظه بالدلالة على الحدث والزمن ويتجلى ذلك في معاني الصيغ المجردة (ثلاثية ورباعية) وفي معاني صيغ الزوائد وكلها فروع على معنى الفعل بشكل عام ، ولتوضيح مسار الفعل في اتجاه تعدد معانيه الوظيفية الفرعية نورد الحقائق اللغوية الآتية :

صيغة (فَعَل) بفتح الفاء والعين :

وتعتبر هذه الصيغة أكثر أوزان الفعل استعمالاً في اللغة ونظراً لخفة هذا الوزن لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في أكثرها ، يقول سيديويه : « وليس شيء في الكلام أكثر من فَعَل » ^(٢) . ولما كانت المعاني التي تستعمل فيها هذه الصيغة كثيرة فسنذكر في هذا المعاني التي قد يقوم عام استعمالها فيها ومن ذلك :

(١) شرح التمرج : ٢٨٨ - ٢٨٩ (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٦٤

- ١ — الجمع — مثل : حَشَدَ ، نَظَّمَ ، وَعَى .
- ٢ — التفريق : مثل : بَذَرَ ، فَصَلَ ، شَطَرَ .
- ٣ — الإعطاء — مثل : كَسَا ، وَهَبَ ، مَنْحَ .
- ٤ — المنع — مثل : سَجَبَ ، مَنَعَ ، حَبَزَ .
- ٥ — الامتناع — مثل : نَفَرَ ، شَرَدَ .

ولم يقتصر أمر هذه الصيغة عند هذا الحد بل اختص بينها باب المغالبة تقول : (كَارَمَنِي فَكِرْمَتُهُ فَأَنَا أ كَرِمُهُ) أى : غلبته فى الكرم وتقول : (سَابَقَنِي فَسَبَقْتُهُ فَأَنَا أَسْبَقُهُ) أى : غلبته فى المسابقة . كما اطرَّد صوغ هذه الصيغة من أسماء الأعيان الثلاثية تعبيراً عن امتداد استعمالها ليشمل حقى المعانى الآتية :

- ١ — الدلالة على إصابة ما اشتق منه الفعل مثل : رَأَسَهُ ، وَفَخَذَهُ ، وَبَطَنَهُ ، وعانه أى أصاب منه الرأس والفخذ والبطن والعين .
- ٢ — الدلالة على حصول معنى ما اشتق منه الفعل للمفعول ، نحو : لَحِمَهُ ، وَتَمَرَّهُ ، وَلَبَنَهُ ، أى : أعطاه لحماً وتمراً ولبناً .
- ٣ — الدلالة على اتخاذ ما اشتق منه الفعل آلة للإصابة : نَحَو سَهْمَهُ ، وَرَحَمَهُ وسافه أى : أصابه بالسهم والرمح والسيف^(١) .

صيغة (فَعَّلَ) بفتح الفاء وكسر العين :

وهى أكثر استعمالاً من (فَعَّلَ) بضم العين وأقل استعمالاً من فَعَّلَ بفتح

(١) انظر الواو، الحديث، فى فن التصريف ص ١٠٨ — ١٠٩

العين . وقد ورد استعمالها متعدية ولازمة وليسكن استعمالها لازمة أكثر من استعماله متعدية ومن العالى التى تستعمل فيها ما يأتى :

١ — الوصف : مثل : كَذِبَ لسانه فهو كَذِبٌ ، وَشَنِبَ ثَمْرَهُ فهو أَشْنَبٌ ، وَبَلَجَ جبينه فهو أَبْلَجٌ .

٢ — الأعراض — كالوجع وما يجرى مجراه من الأدوية والعال ، والعيوب مثل : سَقِيمٌ ، مَرِيضٌ ، جَرِبٌ ، بَرِصٌ ، وَشَكِسٌ وَهَرَجٌ ، وَحَشٌ ، وَلَحِزٌ (أى ضاقت نفسه) وَفَطِسَ أَنْفَهُ (انفجرت قهقهته) .

٣ — الميجان والاضطراب : مثل : بَطِرَ ، فَرَحَ ، سَجَدِلَ ، غَضِبَ ، سَخِطَ ، وَقَلِقَ وَبَرِقَ بعصره (أى تمير ودهش) .

٤ — الخلو — مثل : عطشٌ ، وظمىءٌ ، وصدى .

٥ — الامتلاء — مثل : شبعٌ ، ورَوَى .

٦ — اللون — مثل : صهيبٌ ، وخفيرٌ ، ودَجَنٌ ، وَدَرَكَنٌ .

٧ — العلامة : مثل صليحٌ ، وشيترٌ (أى انشقت شفقه السفلى) .

٨ — كبر أعضاء الجسم — مثل : رَقِبٌ ، وَكَبِدٌ ، وَطَحِلٌ ، وَجَبِيهٌ ، وَعَيْنٌ ، وَشَفِيهٌ ، وَلَسِنْ : أى عظمت رقبة وكبد وطحال وجبهة ، وعينه وشفته ولسانه .

٩ — مطاوعاً لصيغة (فَعَلَ) تقول : جَدَعْتُهُ جُدْعٌ . وَعَقَرَهُ فَعَقَرٌ ، وَهَدَمَهُ فَعْدَمٌ ، وهى فى هذه الحالة بمعنى (انفعل) أى بمعنى : انجدع ، وانعقر ، وانهدم .

والصيغة في كل المعاني السابقة لا تكون إلا لازمة ، وإذا صادف أن
استعمل اللازم من هذه الصيغة متعدباً فعلى حذف حرف الجر تقول :
(فَرَّقَتْهُ وَفَزَعَتْهُ وَخَشَيْتُهُ) ، وأصله : فَرَّقَتْ مِنْهُ ، وَفَزَعَتْ مِنْهُ ،
وَوَخَشَيْتْ مِنْهُ .

على أن فعل هذه الصيغة قد يرد متعدباً وهو أقل منه لازماً كما ذكرنا
ومن ذلك الأفعال : شاء ، وَرَكَبَ ، وَشَرِبَ ، وَصَحَّبَ ، وَحَمِدَ ، وَزَرَعَ ،
وَسَمِعَ ، وَحَفِظَ ، وَأَرَفَ ، وَعَسَقَ ، وَلَمَسَ ... الخ^(١) .

صيغة (فَعَّلَ) بفتح الفاء وضم العين :

ويكثر استعمال هذه الصيغة في معاني الغرائز والطباع والسيجايا وهي
الصفات اللازمة لأصحابها ولا يمكن أن يكون لهم في اكتسابها أثر مثل :
الكبر والصغر ، الحسن ، والقبح ، والسهولة ، والغلظة ، والكرم . تقول :
كَبُرَ ، وَصَغُرَ ، وَحَسُنَ . وَقُبِحَ ، وَسَهِّلَ ، وَصَدُبَ ، وَكُرُمَ .

ولا تكون هذه الصيغة إلا لازمة ذلك أن من شأن أفعال الغرائز
والطباع أن تلازم أصحابها ولا تنعدم إلى غيرهم .

صيغة الرباعي المجرد (فَعَّالَ) :

وتستعمل هذه الصيغة متعدية ولازمة إلا أن استعمالها متعدية أكثر
منه لازمة .

(١) أظن المصدر السابق س ١١٠ — ١١٢

قد يصاغ الرامى الجرد من أسماء الأعيان لأداء المعانى الوظيفية الآتية :

١ — محاكاة المشتق منه والتشبيه به مثل عَقَرَبْتُ الصَدْعَ ، أى لويته كالعقرب ، وعَنْكَرَتِ المرأةُ شَعْرَها أى جعلته كالعنكال وهو الشَّعْرَاحُ ، وبَنَدَقْتُ الطَّيْنَ أى جعلته كالبنديق .

٢ — الدلالة على إدخال المشتق منه فى المفعول مثل : فُلِفَلَتِ الطعامُ ، أى : جعلت فيه الفلفل ، وعَنْبَرَتِ الشرابُ ، أى : جعلت فيه العنبر ، وزَعْفَرَتِ الثوبُ ، أى : صبغته بالزعفران .

٣ — الدلالة على إصابة المشتق منه مثل : غَلَصِمَهُ ، وحرَقَدَهُ ، وعَرَقَبَهُ ، أى : أصاب غلصمته وحرقده (وهما طرفا الحلقوم) ، وأصاب عرقوبه (وهو ما فوق العقب) .

٤ — الدلالة على وضع المشتق منه على المفعول أى غطاه به ، مثل (قَرُمَدْتُ الحائِطَ) ، أى : طليته بالقرمد ، وهو الجص (وسربات الرجل) ، أى : ألبسته سربالا ، و (بَرُنَسْتَهُ) أى : ألبسته البرنس .

٥ — الاختصار : كأن تصوغ الفعل من الراكب لاختصار حكايته تقول : بَسَمَلَ الرجلُ وَسَبَّحَلَ ، وحَمَلَ ، ودمَرَ ، أى قال : باسم الله ، وسبحان الله والحمد لله وقال : أدام الله عزك . ومثله (حَوَّلَ) أى : قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٦ — حكاية الصوت ، كأن تصوغ الفعل من خالفة الصوت المراكب من حرفين يقال : (سَأَسَأُ بالحجار) أو (شَأَسَأُ به) أى : دعاه للشرب .

و (هاأنا بالإبل) أى : دعاها للعلف فقال هى هى . و قهقهة فى ضحكته كثر
(قده) (١).

صيغة (افعل) : تاتى لعدة معان :

١ — التعمدية : وهى أن تجعل الفاعل بالهمزة مفعولاً تقول : أقتُ
الرجل وأقعدته ، وأقرأته ، والأصل أن تقول : قام الرجل وقعد ، وقراً ،
فلما دخلت الهمزة على الفعل صار الرجل مقاماً ومقعداً ومقرأً . فإذا كان الفعل
لازماً صار بدخول الهمزة متعدياً لمفعول واحد تقول أخرجت الرجل ،
وإذا كان متعدياً لواحد صار بدخولها متعدياً لمفعولين تقول أفهمت التلميذ
الموضوع ، وإذا كان متعدياً لمفعولين صار بدخولها متعدياً لثلاثة مفاعيل ،
وينحصر هذا فى العملين (علم ورأى) تقول : أعلمت خالداً الأمر مهلاً ،
وأريت الولد الحياة كفاحاً .

٢ — صيرورة الشيء ذا شيء : مثل الأفعال : ألبن ، وأتمر ، وأفلس ،
أى صار ذا لبن وتمر وفلس .

٣ — الدخول فى شيء مكاناً كان أو زماناً : تقول : أشأم الرجل
أو أعرق ، أو أصبح أو أمسى ، أى دخل فى الشام أو المراق أو الصباح ،
أو المساء .

٤ — الساب والإزالة : تقول : أفضيت عينَ الطفل ، وأعجمت
الكتاب ، أى أزلت القذى عن عين الطفل وأزلت عجمة الكتاب .

٥ — مصادقة الشيء على صفة : تقول أحمدتُ زيداً أو أكرمته ، أو
أنجلته ، أى : صادفته محموداً ، أو كريماً ، أو بخيلاً .

٦ — الاستحقاق : تقول : أحصدُ الزرع ، وأزوجتُ هند ، أى : استحق الزرع الحصاد واستحققت هند الزواج .

٧ — التمريض : تقول : أرهنتُ اللئاع ، أو أبعته ، أى : عرضته للرهن أو البيع .

٨ — أن يكون بمعنى استفعل تقول : أعظمتُ المشروع أى : استعظمته .

٩ — المطاوعة لفعل مضارع : تقول : فطّرتُه فأفطّر .

١٠ — التمكنين : كأخفرتُ المالَ النهرَ ، أى : مكنتهم من حفره .

صيغة (فاعل) : يكثر استعمال هذه الصيغة في معنيين :

١ — التشارك : ويكون بين اثنين فأكثر . وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابل به الآخر بمثله . فنسب الفاعلية للبادئ بينما تنسب المفعولية للمقابل . وإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة مقعدياً ، تقول : ماشيت الرجل ، والأصل مشى الرجل . ولا يخفى معنى المغالبة في مثل هذه الصيغة .

٢ — الموالاة : وفي هذه الحالة يكون بمعنى (أفعل) المتعدي تقول : واليت الصوم وتابعته ، أى : واليت وأتبعته ببعضه بعضاً .

٣ — التكتثير : وفي هذه الحالة يكون بمعنى (فـعل) للمضعف للتكثير تقول : ضاعفت الشيء .

٤ — يكون بمعنى (فـعل) تقول : دافعت عن بلادى ، بمعنى دفعت الشر عنها . ومثله (سافر) بمعنى (سَفَر) .

صيغة (فعل) :

ويكثر استعمالها في ثمانية معان : تشارك صيغة (أفعل) في اثنين منها .
 وهما : التعدية ، تقول : قوّمت زيدا وقعدته . والإزالة تقول : جربت البعير
 وقشرت الفاكهة أى : أزلت جرب البعير ، وأزلت قشرة الفاكهة . وتنفرد
 عن صيغة (أفعل) بستة معان هى :

١ — التكثير : ويكون في الفعل : تقول : جَوّل الرجل ، وطوّف ،
 أى : أكرّ الجولان والطوفان ، ويكون التكثير في المفعول ، فتقول :
 غلّقت الأبواب كما يكون في الفاعل فتقول : مَوّت الإبل ، وبرّكت .

٢ — صيرورة شيء شبه شيء : تقول : قوّس الرجل ، وحجّر الطين أى :
 صار الرجل شبه القوس في الانحناء ، وصار الطين شبه الحجر في الجود .

٣ — نسبة الشيء إلى أصل الفعل وهو المصدر . تقول : فسّقت زيدا
 أو كلبّته أى : نسبت زيدا إلى الفسق أو إلى الكفر .

٤ — التوجه إلى شيء : تقول : شرّقت أو غربّت ، أى : توجهت إلى
 الشرق أو الغرب .

٥ — اختصار حكاية الشيء : تقول : هلّل الرجل ، وسبّح ، وابّحى ،
 وأثنى إذا قال لا إله إلا الله ، وسبحان الله ، ولييك ، وآمين .

٦ — قبول الشيء : تقول : شفّعت الرجل أى : قبلت شفاعته .

وقد يأتي معنى لا يعبر عنه بأصل الفعل لعدم وروده في كلام العرب : تقول :
 عيّر الرجل زيدا إذا عابه . وعجّزت المرأة إذا بانغت اللسان العالي . ففي الفعل .

الأول نسبة إلى أصل الفعل وهو (العار) وفي الفعل الثاني نسبة إلى الصفة المشبهة (عجوز) .

صيغة (انفعَل) :

يأتى لمعنى واحد فقط هو المطاوعة وهى النسبة إلى فعل آخر ، ولهذا لا يكون فعل هذه الصيغة إلا لازماً . ولا يكون إلا فى الأفعال العلاجية . ويأتى هذا الفعل لمطاوعة فعل آخر يكون ثلاثياً كثيراً كقطعته فانه قطع وكسرت العود فانكسر ، وقد يأتى لمطاوعة غير الثلاثى قليلاً نقول : أطلقت الطائر فانطلق ، وعدلت الفصن فانعدل ، ولما كان هذا الفعل خاصاً بالأفعال العلاجية فلا يجوز أن نقول : علمت الأمر فانعلم ، وفهمته فانفهم .

صيغة (افتعل) :

وقد اشتهرت هذه الصيغة فى أداء المعانى الآتية :

١ - الإنخاذ : نقول : اختتم زيد أى : اتخذ خاتماً ، واختدم ، إذا اتخذ له خادماً .

٢ - الإجهاد والطلب : نقول : اكتسب الرجل واكتتب ، إذا اجتهد وطلب الكسب والكتابة .

٣ - التشارك ، نقول : اختصم زيد وخالد . واختلعا إذا تشاركا فى الخصومة والخلاف .

٤ - الإظهار : نقول : اعتذر الولد إذا أظهر العذر ، واعتظم الرجل إذا أظهر العظمة .

٥ - المبالغة فى معنى الفعل نقول : افتدر محمد ، إذا بالغ فى القدرة ، وارتد الرجل إذا بالغ فى الردة .

— ٢٩٥ —

٦ — مطاوعة فعل آخر يكون ثلاثياً كثيراً ، تقول : عدلته فاعندل ، وجمعه فاجتمع وقد يأتي مطاوعاً للفعل المضعف ، ومهموز الثلاثي : تقول قربت الصديق فاقترب وأنصفت المظلوم فانتصف .

٧ — قد يأتي بمعنى أصله لعدم وروده في كلام العرب ، فيقال : ارجل الرجل الخطبة ، واشتمل زيد التوب .

صيفة (افعل) :

تأتي هذه الصيغة في الغالب معنى واحد هو قوة اللون أو العيب ولا يكون الفعل في هذه الحالة إلا لازماً تقول : احمرّ الورد ، وابيضّ ، واعورّ الرجل واعمش إذا قويت حمرة الورد وبياضه ، وقوى عور الرجل وعشه .

صيفة (تفعل) :

تأتي هذه الصيغة لخسة معان :

١ — معاونة فعل مضعف العين ، تقول : نهبت الرجل فتنبه ، وكسرت العدد فتكسر .

٢ — الإتياد : تقول : توسّد الولد ثوبه ، إذا اتخذ وسادة .

٣ — التشكف : تقول : نصبر الرجل ونحسّم ، إذا تكلف الصبر والحلم .

٤ — التجنب : تقول : تخرج الرجل وتهجد ، إذا تجنب الحرج والمجود أى النوم .

٥ — التدرج : تقول تجرّع المريض الدواء ، وتحفّظ التلميذ العلم ،

إذا شرب المريض الدواء جرعة بعد أخرى ، وإذا حفظ التلميذ العلم مسألة بعد أخرى .

وقد تأتى هذه الصيغة عوضاً عن الثلاثى لعدم وروده فى كلام العرب
تقول : تكلم القائد ، وتصدى الغدائى للعدو .

صيغة (تفاعل) :

١ — النشارك : ويكون بين اثنين فأكثر ، فيكون كل منهما فاعلاً فى اللفظ مفعولاً فى المعنى ، بخلاف (فاعل) ولهذا إذا كان (فاعل) متعدياً إلى مفعولين صار بهذه الصيغة (تفاعل) متعدياً لمفعول واحد ، تقول : جاذب زيد عمرًا ثوبًا ، وتجاذب زيد وعمرًا ثوبًا . وإذا كان (فاعل) متعدياً لمفعول واحد صار بصيغة (تفاعل) لازماً ، تقول : خاصم زيد عمرًا ، وتخاصم زيد وعمرًا .

٢ — النظاهر بالفعل دون حقيقة : تقول : تفاوم الرجل ، وتنافل ، وتعامى إذا أظهر النوم ، والغفلة ، والعمى وهى فى الحقيقة غير واقعة .

٣ — حصول الشئ تدريجياً : تقول : تزايد النيل ، إذا حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً ، وتقول : تواردت الإبل إذا حصل ورودها شيئاً فشيئاً .

٤ — مطاوعة الفعل (فاعل) : تقول : باعدت الرجل فتباعد .

صيغة (استفعل) :

كثير استعمال هذه الصيغة فى ستة معان هى :

١ — الطالب : ويكون حقيقياً كأن تقول : استغفرت الله أى طلبت مغفرته ومجازياً كأن تقول : استخرجت الذهب من المعدن وبذلك تسمى الممارسة فى إخراجها والاجتهاد فى الحصول عليه طلباً حيث لا يمكن الطلب الحقيقى .

٢ — الصيرورة : وتكون على سبيل الحقيقة كأن تقول : استعجر الطين واستعصن المهر ، إذا صار الطين حجراً والمهر حصاناً ، وتكون الصيرورة على سبيل المجاز كأن تقول : استنسر البغاث بأرضنا^(١) ، أى صار كالنسر فى القوة .

٣ — اعتقاد الشيء على صفة . تقول : استعصفت الرأى واستصوبته أى اعتقدت حسنه وصوابه .

٤ — اختصار حكاية الشيء : تقول : استرجع الرجل ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

٥ — قوة العيب : نقول استهتر الرجل ، واستكبر إذا قوى هتاره وكبره .

٦ — مصادفة الشيء على صفة : تقول : استكرمت زيدا أو استبخلته أى صادفته كريماً أو بخيلاً .

وقد تأنى صيغة (استفعل) بمعنى (أفعل) تقول : أجاب واستجاب أو تأنى مطاوعة لها ، تقول : أحكمت الأمر فاستحكم وأقمته فاستقام .

(١) هذا المثال مأخوذ من قول الشاعر : (إن البغاث بأرضنا يستنسر) والبغاث : الضئيف من الطير ، والمعنى أنه يصير قريباً لضعفنا عن كبحه فالبيت دم .

أما باقى الصيغ الزوائد مثل (افعوْ عَلَ) و (افعالْ) فإنها تدل على قوة المعنى زيادة عن أصل الفعل تقول : اعشوشب المسكان فإن الفعل يدل على زيادة عشب المسكان أكثر من الفعل (عشب) و (اخشوشن) يدل على قوة الخشونة أكثر من الفعل (خشن) ، والفعل (احمارْ) يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمرْ وهكذا^(١) .

تعدد المعنى الوظيفى للصفة :

لا شك فى أن الكلمة حين تكون صفة من الصفات فإنها تدل على موصوف بالحدث . فاللدلالة على موصوف بالحدث هى المعنى الصرفى العام لجميع الصفات وهى الوظيفة الصرفية الأساسية التى تنهض بها الصفات فى اللغة ، مع احتفاظ كل فرع من فروع الصفة الخمسة بمعنى فرعى خاص يختلف عنه فى الآخر بمعنى أن صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد وأن صفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد أيضاً ، وأن صفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة وأن الصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت ، وأن صفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أية صفة من الصفات الأخرى . ولقد ذكرت كتب الصرف الصيغ الصرفية لمبنى الصفة بفروعه المختلفة فنصت على أن صفة الفاعل تصاغ من الثلاثى على وزن (فاعل) . ومن غير الثلاثى تصاغ على وزن المضارع من فعلها بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر

(١) انظر الجلاوى / شد العرف فى فن الصرف ط ٣ س ٢١ — ٢٦ (المطبعة الإمبرية ، ولاتى ١٣٢٣ هـ) .

ما قبل الآخر . وأن صفة المفعول تصاغ من الثلاثي على وزن (مفعول) ومن غير الثلاثي على وزن المضارع من فعلها بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر . وأن صفة التفضيل تصاغ على وزن (أفعل) ومؤنثه ومثناه وجمعه ولها ألفاظ أخرى هي (خير وشر وحب)^(١) من مصادر الأفعال التي تنصف بشرط معينة مدونة في كتب النحو والصرف . أما صفة المبالغة فقد ذكرت لها صيغ مشهورة هي (فَعَّال ، وِمَعَّال ، وَفَعَّول ، وَفَعِّل ، وَفَعِّل) وقد سمعت لها صيغ أخرى غير الصيغ الخمس المشهورة منها (فَعَّيل) بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة مثل (سَكَّير) و (مَعَّيل) بكسر الميم وسكون الفاء مثل مَعَّالير ، و (فَعَّلَة) بضم الفاء وفتح العين مثل هَمْزَة وَلَمْزَة ، و (فاعول) مثل فاروق ، و (فَمَال) بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها مثل : طوال وكبار بالتشديد أو التخفيف وقد قرى بهما قوله تعالى (ومكروا مكراً كباراً)^(٢) .

وأما الصفة المشبهة فأوزانها الغالبة فيها إثنا عشر وزناً وهي :

- ١ — أفعل - الذي مؤنثه (فعلاء) مثل : أحمر وحراء .
- ٢ — فعلان - الذي مؤنثه (فعلى) مثل عطشان وعطشى .
- وهذان الوزنان من باب (فَرَح) .
- ٣ — فَعَّل بفتح الفاء والعين ، مثل : حسن ، وبطل .
- ٤ — فَعَّل بضم الفاء والعين ، مثل جُذِب (وهو قليل) .

(١) انظر الجلاوى : هذا العرف ص ١٠١

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٤٨

— ٣٠٠ —

٥ — فَعَال - بضم الفاء ، مثل شُجاع وفُرات .

٦ — فَعَال - بفتح الفاء وتخفيف العين ، مثل : جبان ، وَحصان
(للمرأة العفيفة) .

وهذه الأوزان الأربعة الأخيرة من باب (شرف) بضم العين .

٧ — فَعَل - بفتح الفاء وسكون العين ، مثل سَبَط (وهو القصير)
وضخم .

٨ — فَعَل - بكسر الفاء وسكون العين ، مثل صفر ، وملح .

٩ — فَعَل - بضم الفاء وسكون العين ، مثل : حر ، وَصَاب .

١٠ — فَعَل - بفتح الفاء وكسر العين ، مثل : فرح ، ونجس .

١١ — فاعل - مثل : صاحب وطاهر .

١٢ — فَعِيل - مثل : بخيل وكريم .

وللإحاطة أن الأوزان الستة الأخيرة مشتركة بين باب (فرح) وباب
(شرف) فأمثلتها الأولى من أفعال على وزن (فرح) مكسور العين ، بينما
كانت أمثلتها الثانية من أفعال على وزن (شرف) مضموم العين . وربما
اشترك الوزنان الأخيران (فاعل وفَعِيل) في بناء واحد مثل : ماجد ومجيد ،
ونابه ونبيه ، فإنهما من باب (شرف) .

ويطرد قياس الصفة المشبهة من غير الثلاثي على وزن صفة الفاعل من غير
الثلاثي إذا أريد به الثبوت والدوام مثل معتدل القامة ، ومنطلق اللسان .

وقد تحول في الثلاثي على زنة (فاعل) إذا أريد بها التجدد والحدوث مثل :
زيد شاجع أمس ، وشارف غداً ، وحاسن وجهه من جراء التغذية الجديدة .
والنظافة مثلاً^(١) . فقد تلتبس إذن صيغة الصفة المشبهة مع صيغ بعض الصفات
الأخرى فيكون أهم ما يميزها عنها هو دلالتها على الدوام والثبوت وهي بهذه
الدلالة تفقرد عما سواها من الصفات الأخرى .

ذلك أن الصفة المشبهة قد تأتي على صيغة الفاعل مثل : طاهر ، وعلى
صيغة المفعول مثل : موجود (صفة من صفات الله) وعلى صيغة المبالغة مثل :
وقح ، وعلى صيغة التفضيل مثل أبرص ، وأعشى .

على أن بعض الصفات قد يتعدد معناها الوظيفي فيخرج عن مفهوم الوصفية
إلى معان أخرى تستفاد من قرائن السياق وذلك على النحو الآتي :

١ — تنوب صفة الفاعل عن المصدر وتؤدي معناه في السياق ، فنقل الصفة
من معناها الوظيفي الأساسي وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث لتدل
على الحدث فتقوم مقام اسم الحدث وتؤدي معناه نحو قوله تعالى (ليس
لوقتها كاذبة) فكلمة كاذبة هنا - وهي على معنى صفة الفاعل - بمعنى
(الكذب) وهو مصدر . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (فهل ترى لهم من
باقية) أي من بقاء . يقول ابن يعيش : « وما جاء من المصادر على (فاعل)
قولهم : الفاضلة بمعنى الفضل والأفضال ، والعافية بمعنى العفاة ، يقال :
عافاه الله معافاة وعافية »^(٢) ، « كذلك قالوا : قم قائماً فانتهب انتهاب

(١) انظر المصدر السابق ص ٥٠

(٢) شرح الفصل ج ٣ ص ٥٢

المصدر المؤكد لا انتصاب الحال ، والمراد قم قياماً^(١) .

٢ — تنوب صفة المفعول عن المصدر وتؤدي معناه في السياق فتنتقل
الصفة من معناها الوظيفي الأساسي إلى معنى المصدر وهو الدلالة على الحدث
الجلود من الزمن « يقال ماله معقول أى : عقل ، ومنه الجلود بمعنى الجلادة
يقال : رجل جلد بين الجلادة والجلود ، ومن ذلك قوله تعالى : (بأبكم
الفتون) أى : بأبكم الفتنة^(٢) .

وفى ورد في الفقرتين السابقتين يقول الزنجشري : « وقد يرد المصدر
على وزن اسمى الفاعل والمفعول كقولك : قت قائماً » وقوله :
ولا خارجاً من فى زور كلام .

وقوله :

كنى بالأنأى من أسماء كاف .

ومنه : الفاضلة ، والعافية ، والكافية ، والدالة ، والميسور ، والمسور ،
والرفوع ، والموضوع ، والمقول ، والجلود ، والفتون في قوله تعالى : (بأبكم
الفتون)^(٣) ومنه : المكروحة والمصدوقة والمأوية . . . والمصبح والمسي
والجرب ، والمقاتل ، والمتحامل ، والمدحرج ، قال :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا بانلير صبحنا رنى ومسنا

(١) المصدر السابق ص ٥٠

(٢) المصدر السابق ص ٥٢

(٣) الآية ٦ من سورة الفلم .

وقال :

وعلم بيان المرء عند المجرب

وقال :

فإن المندى رحلة فركوب

وقال :

إن الموقى مثلما وقيت

وقال :

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

و، وفيه متجامل ، وقال :

كأن صوت الصبح فى مصلصلة^(١)

والملاحظ أن كل ما أورده الزنجشرى من مبانى الفاعل أو المفعول فى الأمثلة السابقة لم يكن معناها الدلالة على وصف الفاعل أو المفعول بالحدث بل هى بمعنى المصدر لا غير ، وإليك معناها بالتسلسل الوارد فى كلام الزنجشرى (قائماً) بمعنى قيام ، و (خارجاً) بمعنى الخروج و (كاف) بمعنى السكافية ، والفاضلة بمعنى الفضل ، والعافية بمعنى المعافاة ، والسكافية بمعنى السكاية ، والدالة بمعنى الدلال كالغنج ، والميسور بمعنى اليسر ، والمعسور بمعنى العسر ، والمرفوع بمعنى الرفع والوضع ، وهما ضربان من السير يقال : رفع البعير فى السير إذا بالغ فيه ، ويقال : وضعت الشيء من يدى موضوعاً

(١) الفصل ط ٧ س ٢٢٠ -- ٢٢٢ (دار الجليل بيروت)

ووضعا ، والمعقول : بمعنى العقل ، والجلود بمعنى الجلادة ، والمفتون بمعنى الفتنة ،
والمكروهة بمعنى السكره ، والمصدوقة بمعنى الصدق ، والمأوية بمعنى الإيواء ،
والمصبح بمعنى الإصباح ، والمسمى بمعنى الإسماء ، والمجرب بمعنى التجربة ،
والمقاتل بمعنى القتال ، والمتحامل بمعنى التحامل والمدرج بمعنى الدرجة ،
والمندى بمعنى القنذية بدليل ورود المصدرين (رحلة ، وركوب) والمصلصل
بمعنى الصلصلة وهى صهيل الفرس ^(١) .

٣ — تنوب صفة المفعول عن إسم الزمان وتؤدى معناه فى السياق
فتنتقل الصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف المفعول
بالحدث إلى الدلالة على الإسمية الزمانية . قال الشاعر :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربى ومسانا

قال ابن يعيش : « فأما قوله (الحمد لله ممسانا ومصبحنا . . . الخ)
فالبيت لأمية بن أبى الصلت والشاهد فيه استعمال المسمى والمصبح بمعنى
الإسماء والإصباح ، والمراد وقت الإسماء ووقت الإصباح كما يقول : أتيت
مقدم الحاج ، وخفوق النجم أى وقته . فالمسمى ههنا والمصبح نصب على
الظرف » ^(٢) .

٤ — تنوب صفة الفاعل عن الإسم وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل الصفة
من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث إلى معنى

(١) أنظر شرح الفصل ج ٣ ص ٥٠ — ٥٤

(٢) شرح الفصل ج ٣ ص ٥٣

الإسم وهو الدلالة على مجرد التسمية كما تطلق على بعض الأعلام لإسم خالد ،
ومناير ، وادعاء ، وانه رز ، وانهوكر

٥ - تنوب صفة المفعول عن الإسم العلم وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل
للصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف المفعول بالحدث
إلى معنى الإسم وهو الدلالة على المسمى العلم كما تطلق على بعض الأعلام
اسم المنصور ومهدى ومرزوق .

٦ - تنوب صفة التفضيل عن المصدر وتؤدى معناه فى السياق فتنتقل
للصفة من معناها الوظيفى الأساسى وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث على
سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة إلى معنى الحدث المجرد وهو
ما يدل عليه المصدر ، ويتجلى ذلك فى إضافة صفة التفضيل إلى المصدر
تقول : سرت أشد السير وتادب زيدا كمل التأدب ، وأدافع عن الأرض
أقدس دفاع .

٧ - ينتقل معنى الصفة من معنى الأفراد إلى معانى التثنية أو الجمع حين
تلتحق بها علامات التثنية أو الجمع ، فالصفة المفردة مبنى يدل على مفرد
موصوف بالحدث أما إذا لحقها علامة التثنية أو الجمع فإن معناها الوظيفى
يتمدى الوصف بالحدث إلى معانى التثنية أو الجمع وهى من معانى العدد وهى
معان وظيفية فرعية تؤدىها الصفات إضافة إلى معناها الوظيفى
الأساسى ، وتعود الصفة دالة على معنى الأفراد إذا تجردت من علامات التثنية
أو الجمع .

٨ - تنتقل الصفة من معنى التذكير إلى معنى التأنيث حين تلتحق بالصفة
(٢٠) أقسام الكلام العربى

علامة من علامات التأنيث ، ونعود الصفة دالة على معنى التذكير إذا تجردت منها ، فالتذكير والتأنيث من معاني الصفة الفرعية تضاف إلى معناها الوظيفي الأسامي . فتدل على المذكر حين تتجرد من لواصق التأنيث وبذلك يكون التجرد من علامات التأنيث دليلاً على تذكير الصفة ، كما ينهض الإلحاق بعلامات التأنيث دليلاً على تأنيث الصفة .

على أن مبادئ فروع الصفة قد ينوب بعضها عن بعض في أداء المعنى الوظيفي الخاص بكل فرع بمعنى أن وصف الفاعل بالحدث قد يؤديه مبنى وصف المفعول بالحدث وبالعكس ، وأن وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد قد يؤديه مبنى الصفة المشبهة إذا قامت قرينة على ذلك . وأن وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت قد يؤديه مبنى الفاعل إذا قامت قرينة وإليك بياناً بهذا :

١ — قد يأتي مبنى صفة الفاعل بمعنى صفة المفعول فينتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث إلى معنى وصف المفعول بالحدث كقوله تعالى : (فهو في عيشة راضية)^(١) أي مرضية . وكقول الشاعر :

دع المسكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم المسكس
أي المطموم المسكس .

٢ — قد يأتي مبنى الصفة المشبهة بمعنى صفة المفعول فينتقل من معنى

(١) الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع قال ابن مالك :

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو قطة — اة أوفى كحيل

بمعنى أن صيغة (فعيل) وهى من مباني الصفة المشبهة قد تدل على معنى صفة المفعول وقد ورد ذلك كثيراً فى لسان العرب تقول : كحل عينه فهو كحيل ، وقتله فهو قتيل ، وطرحه فهو طريح ، وجرحه فهو جريح ، وذبحه فهو ذبيح ، بمعنى مكحول ، ومقتول ، ومطروح ، ومجروح ، ومذبحوع على التوالى ، وقد فهم من قول ابن مالك أن صيغة (فعيل) بمعنى (منمحول) يتساوى فيها المذكر والمؤنث فى عدم لحاق تاء التأنيث بها وذلك عند أمن اللبس .

٣ — قد يأتى مبنى (فعيل) بمعنى صفة الفاعل مثل قدير بمعنى قادر فينتقل بهذا من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٤ — قد يأتى مبنى (فُعُول) بمعنى صفة الفاعل مثل غفور بمعنى غافر ، فينتقل من معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٥ . سمع عن العرب أنهم جاءوا للدلالة على معنى صفة الفاعل بغير صيغها المعمودة ، فمروا عن معناها بصيغ الصفة المشبهة ، ومعنى ذلك أنهم مروا بمباني الصفة المشبهة عن معانى صفة الفاعل وبذلك تكون مباني الصفة المشبهة هذه قد انتقلت من معناها الوظيفى الأصلى وهو الدلالة على وصف الفاعل

بالحدث على سبيل الدرام والثبوت إلى معنى صفة الفاعل وهو الدلالة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانتقطاع وذلك حين قالوا : ضخم ، وصعب ، وبطل ، وأخطب ، وجميل ، وأشيب ، وعفيف ، وشيخ ، وطيب^(١)

تعدد المعنى الوظيفي للضمير :

ذكرنا أن الضمير هو أحد مباني التقسيم ، وأن أهم ما يميزه عن بقية أقسام السكلم هو أن معناه العرفي العام ينحصر في التعبير عن عموم الحاضر أو الغائب ، فلا يدل على مسمى كما يدل الاسم ، ولا على الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على موصوف بالحدث كما يدل الصفة ، ولا على الإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري كما تدل الخالقة ، ولا على الظرفية الزمانية أو المكانية كما يدل الظرف ، ولا يقوم بوظيفة التعليق من حيث الأساس كما تقوم الأداة . وإذا عرفنا أن للضمير فروعاً ثلاثة هي (ضمير الشخص ، وضمير الإشارة ، وضمير الموصول) أدركنا من خلال هذه الفروع في اللغة أن الضمائر الموصولة من بين فروع الضمير يتعدد معناها الوظيفي في السياق ، فتخرج عن معنى الضمير إلى معان أخرى وذلك على النحو الآتي :

١ - تقوم (ما) مقام لأداة وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية ، وقد أطلق النحاة عليها في هذه الحالة (ما) الاستفهامية ، والحقيقة أنها من الضمائر الموصولة أصلاً ولكنها استعملت في تعليق الجملة الاستفهامية في إطار تعدد المعنى

(١) انظر شرح الأئتموني ج ٤ ، ص ١١٦ — ١٢١

الوظيفي لها ، فتكون في هذه الحالة بمعنى (أى شيء) نحو : ما هي ؟ ما لونها ؟
ونحو قوله تعالى : (وما تلك بيمينك يا موسى ؟)^(١) على أن الألف في (ما)
هذه التي تستخدم في تعاليق الجمل الاستفهامية يجب حذف ألفها ، وإبقاء الفتحة
على الميم دليلاً عليها إذا سبقت بأداة من أدوات الجر نحو : (فيم ، وإلام ،
وعلام ، وبم) قال الشاعر :

فذلك ولالة السوء قد طال مكثهم فختام حتام العناء المطول

وربما تحذف الفتحة إضافة إلى الألف من (ما) وهو مخصوص بالشعر ،
إنما كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتي لهوم طارقات وذكر

وقد ذكر النحويون أن حذف الألف من (ما) يتم للتفريق بين (ما)
المستعملة في الاستفهام والمسبوقة بحرف من حروف الجر ، و (ما) المستعملة
كضمير موصول في جملة خبرية وهو الأصل في استعمالها في اللغة يؤيد ذلك
ما ورد في الآيات الكريمة الآتية :

١ - فيم أنت من ذكرها^(٢) استفهامية .

٢ - لم تقولون ما لا تفعلون^(٣) الأولى استفهامية والثانية
ضمير موصول .

٣ - فهاجرة بم يرجع المرسلون^(٤) استفهامية .

(١) الآية ١٧ من سورة طه . (٢) الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٣) الآية ٢ من سورة الصف . (٤) الآية ٣٥ من سورة النمل .

٤ — لستكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم^(١) ضمير موصول .

٥ — والذين يؤمنون بما أنزل إليك^(٢) ضمير موصول .

فالملاحظ من الآيات السكريمة أن ألف (ما) تحذف منها حين تكون (ما) قد قامت بوظيفة أداة الاستفهام ، وأن هذه الألف تبقى ولا تحذف حين تكون (ما) ضميراً موصولاً والجملة معه خبرية . وفي هذه الحالة ينهض حذف الألف من (ما) علامة شكلية على أدائها وظيفة أداة الاستفهام كما ينهض وجود الألف في (ما) المسبوقة بحرف الجر علامة شكلية على أنها ضمير موصول وهو الغالب^(٣) .

على أن (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) لم تحذف ألفها فتقول : لماذا جئت ؟ ويبرر بعض النحويين بأن ألفها هنا صارت حشواً في التركيب^(٤) .

٢ — تقوم (ما) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجمل الشرطية نحو : (ما تفعل من خير ينفعك) وقد ذكر النحاة أن (ما) التي تؤدي وظيفة التعليق في الجمل الشرطية تكون على نوعين : زمانية : كقوله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم)^(٥) . أي استقيموا لهم مدة استقامتهم

(١) الآية ٤١ من سورة النور . (٢) الآية ٤ من سورة البقرة .

(٣) انظر ابن هشام النفي ج ١ ص ٢٩٨ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) .

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٠ (٥) الآية ٧ من سورة التوبة .

— ٣٣ —

اسم . وغير زمانية كقوله تعالى (وما تفعلوا من خير يعلمه الله)^(١) ومن ذلك قول الشاعر :

فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظملاً نخاف ولا افتقاراً^(٢)
وبحتمل أن تكون (ما) في البيت زمانية .

٣ -- تقوم (ما) مقام أداة النفي وتؤدي وظيفتها في السياق فتخرج على كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجمل المنفية إسمية كانت أو فعلية فإن كانت الجملة بعدها إسمية يجوز في الخبر بعدها أن يكون مرفوعاً أو منصوباً تقول : (ما الحياة لعب ولهو) . وتقول : (ما الحياة لعباً ولهواً) . قال تعالى (ما هذا بشراً)^(٣) ، وقال : (ما هن أمهاتهم)^(٤) بنصب كلمة (أمهاتهم) وقد قرأ عاصم برفعها^(٥) وتدخل على الجمل الفعلية سواء أكان فعلها مضارعاً كقوله تعالى (وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله)^(٦) أو ماضياً كقوله : ما شاهدت المسرحية .

٤ -- تقوم (ما) بوظيفة أداة الربط بين الجمل في السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدي مع الفعل وظيفة التعبير عن المعنى المصدرى ، فتعتبر في هذه الحالة جزءاً من معنى المصدر وأحد مكوناته وهي التي يطلق عليها النحاة (ما المصدرية) والتعبير بها مع الفعل يسمى المصدر المؤول في مقابل المصدر الصريح ولكل مدلوله الخاص واستعماله الخاصة . قال تعالى (عزيز

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة . (٢) انظر المغنى ج ١ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٣) الآية ٣١ من سورة يوسف . . . (٤) الآية ٢ من سورة المجادلة .

(٥) انظر المغنى ج ١ ص ٢٠٣ . (٦) الآية ٢٧٢ من سورة البقرة .

عليه ما عنتم^(١) (وضاقت عليكم الأرض بما رحبت)^(٢) (فذوقوا بما
نسيتم لقاء يومكم هذا)^(٣) (ولهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)^(٤)
(بما كانوا يكذبون)^(٥) (آمنوا كما آمن الناس)^(٦) .

وهي في كل الأمثلة السابقة خالية من معنى الظرف الزماني أما (ما)
التي تحمل معنى الظرفية الزمانية إضافة لوظيفة الربط والتعبير عن المعنى
المصدرى فتعتبر من هذا النوع أيضاً قال تعالى (ما دمت حياً)^(٧) « أصله :
مدة دوامى حياً ، فحذف الظرف وخلفته (ما) وصلاتها ، كما جاء في المصدر
الصريح نحو : (جئتكم صلاة العصر) و (آتيتكم قدوم الحاج) ، ومنه (إن
أريد إلا الإصلاح ما استطعت)^(٨) ، (فاتقوا الله ما استطعتم)^(٩) .^(١٠)

٥ — تستخدم (ما) في التعبير عن معنى التعجب فتخرج عن كونها
ضميراً موصولاً لتؤدى مع صيغة (أفعل) وظيفة الإفصاح عن معنى تأخرى
هو التعجب فتعتبر في هذه الحالة جزءاً من الصيغة المسكوكة (ما أفعله) وأحد
مكوناتها وهي التي يطلق عليها النحاة (ما للتعجبية) تقول ما أصفى السماء ،
وما أشد احمرار الررد .

٦ — تقوم (ما) بوظيفة سلب إسناد الفعل إلى الفاعل وذلك حين
تتصل بالأفعال (قل ، وطال ، وكثر) فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً

-
- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| (١) الآية ١٢٨ من سورة التوبة . | (٢) الآية ٢٥ من سورة التوبة . |
| (٣) الآية ١٤ من سورة السجدة . | (٤) الآية ٢٦ من سورة س . |
| (٥) الآية ١٠ من سورة البقرة . | (٦) الآية ١٣ من سورة البقرة . |
| (٧) الآية ٣١ من سورة مريم . | (٨) الآية ٨٨ من سورة هود . |
| (٩) الآية ١٦ من سورة التغابن . | (١٠) المكي ج ١ ص ٣٠٤ . |

لتسلب من هذه الأفعال طبيعة الإسناد إلى الفاعل لعمود بعد اتصالها بـ (ما) صالحة للدخول على الأفعال بل لم يعد يليها في هذه الحالة إلا جملة فعلية يصرح بفعالها . قال الشاعر :

قلنا يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو محجياً

وتقول : كثر ما أساعد المحتاجين ، وطالما استجبت لداعى الوطن .
و (ما) هنا هي التي يطلق عليها النحاة (الكافة) ويحتمل أن تكون
(ما) مع هذه الأفعال مصدرية إذ الظاهر من معناها في هذا الاستعمال المصدرية^(١) .

٧ — إن اتصال (ما) بـ (إن وأخواتها) يحقق أمرين :

الأول : تغير علامة إعراب المسند إليه بعد هذه الأدوات من النصب إلى الرفع .

الثاني : زوال اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الجمل الإسمية فتعود تدخل على الأفعال إضافة إلى الأسماء .

وبهذا يكون وجود (ما) متصلة بهذه الأدوات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية وتتمثل هنا في أن يكون كلا من المسند إليه والمسند مرفوعاً بعد أن كان المسند إليه منصوباً والمسند مرفوعاً .

والثانية : تتعلق بصورة التركيب ونمطية تأليف العبارة فبعد أن كانت
إن وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الاسمية قبل اتصال (ما) بها أصبحت
تري هذه الأدوات تدخل على الجمل الفعلية أيضاً حين تتصل بـ (ما) . والملاحظ
أن (ما) هنا لم تعد من قسم الضمير بل لم تقم بوظيفته الاسمية ولم تسكن
بمعناه على الإطلاق .

٨ - وكما اتصلت (ما) بـ (إن وأخواتها) تتصل ببعض أدوات
الجر مثل (رب) و (الكاف) و (الباء) و (من) فيكون وجود (ما)
متصلة بهذه الأدوات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية وتوضح بانتفاء أن يكون الاسم
بعد هذه الأدوات مجزئاً بعد أن كان واجب الجر بعدها في حالة عدم
اتصال (ما) بها .

والثانية : تتعلق بصورة النضام ونظام تأليف العبارة ويتضح هذا بجواز
دخول هذه الأدوات على الأفعال بعد أن كانت لاتصلح لهذه الحالة . والملاحظ
أن (ما) هنا لا يمكن أن تكون من قسم الضمير ولا تدل على مسناه
ولا تقوم بوظيفته في الكلام . تقول : (ربما سارعت لتجدتك) وتقول
(كن كما أنت) . قال الشاعر :

أخ ماجد لم يخزى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخزنه مضاربته

وقال آخر :

فلئن صرت لاتحير جواباً لما قد ترى وأنت خطيب

وقال أبو حية :

وإنما نضرب السكبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم^(١)

٩ — تفصل (ما) ببعض الظروف فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً وظيفته الإضرار أو الدلالة على مطاق الغائب لتقوم مع الظرف بوظيفة التعليق في الجمل الشرطية فتقوم الكلمة المركبة من الظرف و (ما) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق . تقول : (حينما يكثر الماء تنفتحش الزراعة) ، و (إذا ما تسكن حذراً تأمن عدوك) .

١٠ — تفصل (ما) ببعض الأسماء المضافة مثل (بعد) و (بين) فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً فيسكون وجود (ما) متصلة بهذه الكلمات علامة شكيكية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة الإعرابية ، وتوضح بانتفاء أن يكون الاسم المفرد بعدها مضافاً إليه مجروراً وتحويل إضافة الكلمة إلى الجمل بعد أن كانت تضاف إلى المفرد قبل اتصالها بـ (ما) .

الثانية : تتعلق بصورة التضمين ونظام تأليف العبارة . ويتضح هذا بجواز إضافة هذه الكلمات إلى الجمل الفعلية أيضاً بعد أن كان مجزء للفعل بعدها . غير وارد قبل اتصالها بـ (ما) ، قال الشاعر :

أعلاقة أمّ الواسيد بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس.

وقال الآخر :

بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جملة

وتقول : (جاءنا ضيف بعدما غادرنا آخر) ، وتقول : (سافر أبي بينما
- عاد أخى من سفره) .

١١ — بالإضافة إلى ما تقدم فإن (ما) تخرج عن كونها ضميراً موصولاً
لترد على ما يأتى .

(ا) ترد (ما) عوضاً عن أداة محذوفة كما فى قولهم :

(أما أنت منطلقاً انطلقت) ، « والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقاً ،
- فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجيء بـ (ما)
- للتمويض ، وأدغمت النون للتقارب » ^(١) .

(ب) ترد (ما) عوضاً عن جملة محذوفة نحو قولهم : (افعل هذا أمالا)
- والأصل : أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ^(٢) .

(ج) ترد (ما) بين أجزاء بعض الجمل لتقوية المعنى وتأكيده كقولك :
- شتان ما زيد وعمر ، وقوله تعالى (وإما ينزغنك من الشيطان نزغ . الآية) ^(٣)
وقوله : (أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى) ^(٤) وقوله : (أيا ما تسكنوا يدرككم
الموت) ^(٥) وقوله : (فبارحة من الله لنت لهم) ^(٦) وقوله (عما قليل) وقوله :

(١) ابن هشام ، الغنى ج ١ ص ٣١٢ (٢) المصدر نفسه .
(٣) الآية ٢٠٠ من سورة الأعراف . (٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء . (٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(مما خطيأهم)^(١) ، وقول الشاعر :

ربما ضربة بسيف صميل بين بعري وطعنة نحلاء

وقول الآخر :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله تعالى : (أيما الأجلين ... الآية)^(٢) وقول الشاعر :

نام الخيِّ وما أحسَّ رقادى والهمَّ محتضر لدىّ وسادى

من غير ما سقم ولكن شفّيتنى همُّ أراه قد أصاب فؤادى

وقول امرؤ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل

(د) ترد (ما) زائدة لتقوية المعنى وتأكيده أيضاً قال تعالى (أينما

تسكونوا يدرككم الموت)^(٣) و (وإما تخافن ... الآية)^(٤) و (حتى إذا

ما جاءوها شهد عليهم سمعهم)^(٥) وقال الأعشى :

إما ترينا حفاة لا نعال لنا إما كذلك ما نحفى ونفعل

(هـ) وقد ترد (ما) مبهمه كقوله تعالى : (مثلاً ما بموضة)^(٦) .

١٢ — تقوم (من) مقام أداة الشرط وتؤدى وظيفتها في السياق

(١) الآية ٢٥ من سورة نوح . (٢) الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) الآية ٢٨ من سورة النساء . (٤) الآية ٥٨ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٢٠ من سورة فصات . (٦) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجملة الشرطية نحو : (من يعمل سوءاً يجز به) .

١٣ — تقوم (من) مقام أداة الاستفهام وتؤدي وظيفتها في السياق . فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتقوم بوظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية ، قال تعالى (مَنْ بعثنا من مرقدنا ؟)^(١) (فن ربيك يا موسى)^(٢) .

١٤ — تقوم (مَنْ) مقام أداة الاستفهام المشربة معنى النفي فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدي وظيفة مركبة في السياق (نفي واستفهام) بأن واحد وذلك كقوله تعالى (ومن يغفر الذنوب إلا الله ؟)^(٣) وقوله تعالى (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟)^(٤) .

١٥ — تقوم (من) بوظيفة توكيد المعنى وتقويته حين ترد زائدة بين أجزاء الجملة الواحدة فيما زعم الكسائي من أنها ترد زائدة كما تزداد (ما) وأنشد على ذلك :

فكفى بنا اضلاً على مَنْ غيرنا حب النبي محمد إيانا

وذلك فيمن خفض كلمة (غيرنا) . وقول الشاعر :

أل الزبير سنامُ المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون مَنْ عدداً^(٥)

١٦ — تقوم (أي) مقام أداة الاستفهام في السياق فتخرج عن

(١) الآية ٥٢ من سورة يس . (٢) الآية ٤٩ من سورة طه .

(٣) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٥) انظر المفنى ج ١ ص ٣٢٩ .

كونها ضميراً موصولاً لتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية كقوله تعالى (أبيكم زاده هذه إيماناً؟) ^(١) وقوله : (فبأى حديث بعده يؤمنون؟) ^(٢) .

١٧ — تقوم (أى) مقام أداة الشرط فى السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الشرطية قال تعالى (أبأ ما تدعو فله الأسماء الحسنى) (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على) .

١٨ — تقوم (أى) مقام الصفة فى السياق فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتؤدى معنى الموصوف بالكمال وذلك حين تقول : (زيد رجل أى رجل) أى كامل فى صفات الرجال . وفى هذه الحالة وقعت كلمة (أى) صفة للصفة قبلها وكما تقع صفة للصفة تقع حالا للمعرفة تقول : مررت بزيد أى رجل .

١٩ — تقوم (أى) مقام أداة الربط بين أجزاء الجملة الواحدة فتخرج عن كونها ضميراً موصولاً لتسكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل) من الأسماء فتقوم بوظيفة الربط كما تقوم ببعض الأدوات تقول : (يا أيها الرجل اخدم بلدك) .

٢٠ — يقوم ضمير الإشارة (هنا) مقام الظرف المكانى فى السياق فيخرج عن كونه ضمير إشارة ليؤدى معنى ظرف المكان ويقوم بوظيفة تقول (ينبغى أن نعلم هنا وهناك أن لا نفرط فى أى شبر من الأرض العربية) . ومثل هذا ينطبق على ضمير الإشارة مثل (تم) الذى يعادل (هناك) فى المعنى والوظيفة .

(١) الآية ١٢٤ من سورة البقرة . (٢) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف

٢١ — يقوم ضمير الفائب (هاء) مقام حرف السكت في السياق فيخرج عن كونه ضميراً ليؤدى وظيفة نطقية تقول : وازيداه و (ماهية) .

٢٢ — يقوم الضمير (ها) مقام خالفة الإخالة فيخرج عن كونه ضميراً ليؤدى وظيفة الإفصاح عن الأمر بالأخذ أى بمعنى (أخذ) ، ويجوز مد ألفه وتستعمل بكاف الخطاب وبدونه ، كما يجوز في الممدودة أن يستغنى الكاف بقصر يرف همزتها تعريف للكاف فتقول (هائ) للمذكر بالة و (هائ) للمؤنث بالكسر ، و (هاؤما) و (هاؤن) و (هاؤم) ومنه قر تعالى (هاؤم اقرأوا كتابيه) .

٢٣ — يقوم الضمير (ها) مقام أداة التثنية فيخرج عن كونه ضميراً لية بوظيفة التثنية وقد لوحظ أنه في هذه الحالة يدخل على بعض الضمائر تقول هذا وتقول : ها أنتم أولاء ، كما تسبق نعمت (أى) في النداء تقول (أيها الرجل) كما تدخل على لفظ الجلالة عند حذف حرف القسم فيقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إنبات ألف (ها) وحذفها كما ج بعض العرب حذفها في مثل (أيه المؤمنون ، آيه الثقلان ، آيه الساحر)^(١)

٢٤ — يقوم الضمير (الكاف) مقام الحرف فيخرج عن كونه ضميراً للخطاب ليكون علامة على مجرد معنى الخطاب ، وذلك حين يتصل بالضم (إيا) قال تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين)^(٢) .

(١) أنظر المنى ج ١ ص ٣٤٩

(٢) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

الخالفة وظاهرة تعدد المعنى الوظيفي :

ذكرنا فيما سبق من قول أن الخالفة مبنى من مباني التقسيم متميز عن غيره من الأقسام بجملة مميزات أهمها قيام الخالفة بوظيفة الإفصاح عن معنى لانفعالي أو تأثري . ولما كانت الخالفة بفروعها الأربعة (الإخالة ، والصوت ، والتعجب ، والمدح أو الذم) قد نهضت بهذه الوظيفة على الطريقة التي عالجنا موضوعها بها - فإن الملاحظ من خلال مراقبة استعمالها في التعابير اللغوية أن معناها الوظيفي لا يعتمد على الإطلاق ، لأن مبانيها لم تكن تعتمد بمعانيها ظاهرة الإفصاح عن المعنى التأثري أو الانفعالي . فلم تستخدم في اللغة العربية لغير هذه الوظيفة على أن وظيفة الإفصاح عن الانفعال أو التأثير لم تكن قاصرة على مباني الخوالب ، كالذي ذكرناه في تعدد المعنى الوظيفي لل فعل وفي عبارات مثل (كُبرت كلمة تخرج من أفواههم) و (ساء مثلا القوم الذين كذبوا)^(١) ، بمعنى أن الوظيفة الأساسية الوحيدة للخوالب هي الإفصاح ، وليس لها في اللغة غير هذه الوظيفة ، ولكن هذا الإفصاح لا يكون قاصراً على الخوالب ، فقد يعبر عنه بمبان وتعايير أخرى لا تكون منها هذه الخوالب بصورها العامة المعروفة . ومن أجل ذلك فقد انتفت ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي في الخوالب ، وبقيت معانيها ووظائفها محصورة بالإفصاح ليس غير . ولعل ذلك ناتج من أن اللغة قد قصرت مهمة الصور العامة للخوالب على وظيفة الإفصاح عن الانفعال والتأثير ، دون أن يسكون لها معنى وظيفي آخر واضعين نصب أعينهم دائماً الحقيقة اللغوية الآتية : (كل خالفة لا تؤدي إلا وظيفة الإفصاح وليس كل إفصاح يؤدي بخالفة) .

(١) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

تعدد المعنى الوظيفي للظروف :

ذكرنا أن الظرف هو ما دل على ظرفية زمانية أو مكانية ودلالته على ذلك هي وظيفته الأساسية في الجملة ولسكن الملاحظ أن بعض هذه الظروف يعتمد معناه الوظيفي فيخرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر على النحو الآتي :

١ — تقوم (إذا) مقام أداة التعليل في السياق فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة لام التعليل قال تعالى (وإن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم لأنفسكم في المذاب مشتركون)^(١) .

٢ — تستخدم (إذا) لتدل على المفاجأة في السياق فتخرج عن كونها ظرفاً زمانياً لتقوم بوظيفة التعبير عن المفاجأة ويتضح هذا إذا وقعت (إذا) بعد (بينما) أو (بينما) يقول الشاعر :

استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

٣ — تستخدم (إذا) لتدل على المفاجأة في السياق فتخرج عن كونها ظرفاً زمانياً لتؤدي وظيفة التعبير عن المفاجأة ويتضح هذا في مثل قولك (خرجت فإذا المطر نازل) • ومنه قوله تعالى (فألقاها فإذا هي حية تسعى)^(٢) (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)^(٣) (فإذا هي يضاء)^(٤) وفي هذه الحالة تسكون (إذا) مختصة بالدخول على الجمل الاسمية .

(١) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٢) الآية ٢٠ من سورة طه .

(٣) الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ١٠٨ من سورة الأعراف .

٤ - تقوم (إذا) مقام أداة الشرط في السياق في احتفاظها بالمعنى الظرفي فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق بعض الجمل الشرطية وفي هذه الحالة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً . تقول (إذا دعوتك فاستجب) وقال الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم مليكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
وقال تعالى (إذا السماء انشقت . . . الآية) ^(١) .

على أن (إذا) قد تتمحض للظرفية دون أن تتضمن معنى الشرط كما في قوله تعالى (والليل إذا يغشى) ^(٢) (والنجم إذا هوى) ^(٣) .

٥ - تقوم (إذا) مقام بعض الأسماء المبهمة الدالة على الوقت فتقع موقع المفعول به كما تقع الأسماء المبهمة الدالة على الوقت فتقع موقع المفعول به كما تقع الأسماء فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة الاسم قال تعالى : (واذكروا إذا كنتم قليلاً فكثركم) ^(٤) ، وقد ذكر ابن هشام أن الغالب على (إذا) المذكورة في أوائل القصص في التنزيل الكريم أن تكون مفعولاً به بتقدير الفعل (اذكر) نحو قوله تعالى : (وإذا قال ربك للملائكة) (وإذا قلنا للملائكة) (وإذا فرقنا بكم البحر) . وأوضح أن المراد في مثل هذه الآيات ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه ^(٥) بمعنى أن (إذا) قامت في مثل هذه الآيات بوظيفة الاسم لا الظرف .

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٢) الآية ١ من سورة الليل .

(٣) الآية ١ من سورة النجم .

(٤) الآية ٨٦ من سورة الأعراب .

(٥) انظر المفنى ج ١ ص ٨٠

٦ - تقوم (إذ) مقام الإسم وتؤدي وظيفته في الكلام وذلك حين يضاف إليها إسم الزمان مثل (يومئذ) و (حينئذ) . فقد خرجت (إذ) عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة الإسم المفرد الواقع مضافاً إليه ، فلو كانت ظرفاً لما وقعت مضافاً إليه ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى (بعد إذ هديتنا)^(١) .

٧ - تقوم (لما) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالمعنى الظرفي فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليل الجملة الشرطية ، وهي في هذه الحالة تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولهما ، فتكون مختصة بالزمن الماضي تقول : (لما جئت أكرمتك) وإذا ورد جواب الشرط غير ماضٍ فهو موؤل به^(٢) .

٨ - تقوم (لما) مقام أداة النفي فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة التعليل في الجملة المنفية . قال تعالى (ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم)^(٣) .

٩ - تقوم (لما) مقام أداة الاستثناء فتخرج عن كونها ظرفاً لتؤدي وظيفة (إلا) قال تعالى (إن كل نفس لما عليها حافظ) فهي في الآية بمعنى (إلا) وقد دخلت على الجملة الاسمية ، وقد تدخل على الفعل الماضي لفظاً لا معنى نحو (أشدك الله لما فعات) أى : ما أسألك إلا فعاك^(٤) .

١٠ - تقوم (إبان) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها

(١) الآية ٨ من سورة آل عمران .

(٢) أنظر ابن هشام / المنى ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١

(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٤) أنظر المنى ج ١ ص ٢٨١

بالمعنى الظرفى الزمانى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية وهى فى هذه الحالة تقتضى شرطاً وجواباً . تقول (إيان تأت أكرمك) .

١١ — تقوم (إيان) مقام أداة الاستفهام فى السياق مع احتفاظها بالمعنى الظرفى فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم فى تعليق الجملة الاستفهامية قال تعالى : (إيان مرساها ؟) وتقول : (إيان الانتصار ؟) .

١٢ — تقوم (متى) مقام أداة الاستفهام مع احتفاظها بالمعنى الظرفى الزمانى ، فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم فى تعليق الجملة الاستفهامية تليها الجمل الاسمية والفعالية تقول : (متى سافر أخوك ؟) وتقول : (متى الامتحان ؟) .

١٣ — تقوم (متى) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالظرفية الزمانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية تقول : (متى تحارب تنقصر) وقال الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضجع العمامة تعرفونى

١٤ — تقوم (متى) مقام الحرف (فى) أو (من) وتؤدى معناها فى السياق فى لغة من لغات العرب هى لغة هذيل ، فقالوا : (أخرجها متى كه) أى من كه . وقال ساعدة :

أخيل برقاً متى حاب له زجل إذ يفتر من توماضه حلجا

أى من سحاب حاب والخاب : ثقل المشى له تصويت ، ويحتمل أن تكون كلمة (حاب) مأخوذة من (سحاب) ثم حذفت السين منها كما حذفت الميم من (حام) فى قوله : (أو ألفا مكة من ورق الحى) . وقلوا (وضعت متى كى) على تفسير (متى) بـ (فى) وإذا فسرت (متى) بمعنى (وسط) على رأى بعض النحاة تكون قد خرجت عن ظرفيتها الزمانية لتؤدى وظيفة اسم المكان وفى هذا قال الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى للجج خضرٍ لمن شئيج

فقد فسرت (متى) فى البيت بـ (وسط) كما فسرها بعضهم بـ (من)^(١) وفى الحالتين تعتبر خارجة عن معناها الوظيفى الأساس وهو الظرفية الزمانية .

١٥ - تقوم (كلا) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالظرفية الزمانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية ويقتضى شرطاً وجواباً قال تعالى (وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا ...) و (كلما فضجت جلودهم بدلغهم) و (كلما أضاء لهم مشوا فيه) .

١٦ - تقوم (أين) مقام أداة الشرط فى السياق مع احتفاظها بالظرفية المكانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم فى تعليق الجملة الشرطية ويقتضى شرطاً وجواباً نقول : (أين تسكن أسكن) وقال تعالى : (فأينما تولوا فثم وجه الله)^(٢) .

١٧ - تقوم (أين) مقام أداة الاستفهام فى السياق مع احتفاظها بالظرفية

(١) أنظر المصدر السابق ص ٣٢٤ — ٣٣٥

(٢) الآية ١٧٥ من سورة البقرة .

المسكانية فتكون ظرفاً مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية تقول: (أين أخوك ؟) و (من أين جئت ؟) .

١٨ - تقوم (أنى) مقام أداة الشرط في السياق مع احتفاظها بالظرفية المسكانية فتكون ظرف مكان مضمناً معنى الشرط ، يستخدم في تعليق الجمل الشرطية وتقتضى كذلك شرطاً وجواباً تقول : (أنى يكثّر الماء تلتعش الزراعة) .

١٩ - تقوم (أنى) مقام أداة الاستفهام مع احتفاظها بالظرفية المسكانية فتكون ظرف مكان مضمناً معنى الاستفهام يستخدم في تعليق الجملة الاستفهامية كقوله تعالى (قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً) .

٢٠ - تقوم (أنى) مقام أداة الاستفهام (كيف) فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الاستفهامية تقول : (أنى وصلت إلى السكينة والمطر شديد ؟) .

٢١ - تخرج (أنى) عن معنى الظرفية المسكانية لتدل على معنى الكيفية أو الحالة ومن ذلك قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فلا يعقل أن تفسر (أنى) إلا بمعنى (كيف) على الإطلاق .

٢٢ - تقوم (حيث) مقام الإسم فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدى وظيفة الإسم وتقع مفعولاً به كقوله تعالى (الله أعلم حيث يجعل رسالته) على تقدير الفعل (يعلم) بدل أفعل التفضيل (أعلم) فلا يستقيم هذا مع أفعل التفضيل إلا على هذا التقدير . إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً في المكان^(١)

٢٣ - تقوم (حيث) مقام أداة الشرط وتؤدي وظيفتها في السياق حين تلتصق بها (ما) فتكون (حيثما) ، وتحفظ بالمعنى الظرفي المكاني فتكون ظرفاً مضمناً معنى الشرط يستخدم في تعليق الجملة الشرطية وهي في هذه الحالة تقتضى شرطاً وجواباً تقول (حيثما تنتشر الثقافة يعم الوعي) .

تعدد المعنى الوظيفي للأداة :

ذكرنا أن الأداة مبنية تقسيمياً له صور عامة هي صور الأدوات جميعاً تؤدي وظيفة نحوية عامة ، توضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجملة والأساليب ، بمعنى أن التعليق هو الوظيفة العامة التي تهض بها الأداة أساساً وبالإضافة إلى هذا ذكرنا أن كل طائفة من الأدوات تؤدي وظيفة خاصة تسمى الأدوات باسمها ، فالنفي والاستفهام والشرط مثلاً وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفي والاستفهام والشرط ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة ، ومن هنا يبرز تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسري التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً .

والملاحظ من خلال مراقبة استعمال الأدوات في اللغة أن قسماً منها يتعدد معناه الوظيفي باتجاهين :

الأول : تعدد المعنى الوظيفي لمبنى الأداة ضمن إطار الوظيفة الأساسية (التعليق) ، والأداة على الرغم من تعدد معناها ضمن هذا الإطار لا تخرج عن كونها أداة ولا تؤدي غير وظيفة الأداة .

(١) المصدر السابق ص ١٣١

الثاني : تعدد المعنى الوظيفي لمبنى الأداة بخروجه عن أداء وظيفة التعليق إلى أداء وظيفة أو وظائف أخرى تستفاد من السياق وتحدد القرائن .

وفي مسار تعدد معنى الأداة وفق هذين الانجهاين نوضح الآتي :

١ — من المعلوم أن (الهمزة) استعملت لتؤدي وظيفة التعليق في الجمل الاستفهامية أي أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طلب الفهم ، إلا أن للملاحظ . أن (الهمزة) هذه قد استعمل في النداء ، فتقوم مقام أداة النداء (يا) ولسكنها تختص بنداء القريب كقول الشاعر :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجلى

وقد ينادى بها البعيد لسبب بلاغى كما هو واضح .

٢ — قد تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً في السياق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي بل القصد منه التسوية وذلك حين تكون الهمزة داخلة على جملة يصبح حلول المصدر محلها ، قال تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم) و (سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) و كقولك (ما أبالي أسافرت أم مكثت) و (ما أدري أحضر محمد الحفلة أم لم يحضر) .

٣ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي بل القصد منه الإنكار الإبطالي وهذا يقتضى أن يكون ما بعد الهمزة غير واقع ، وأن مدعيه كاذب . نحو قوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ

من الملاسكة إناناً^(١) وقوله (أفسح هذا)^(٢) وقوله (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً)^(٣) . ولما كان ما بعد الهزمة غير واقع أو منفي الوقوع لزم ثبوته إن كان منفيًا ، لأن نفي النفي إثبات ، ومن ذلك قوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك)^(٤) . (ألم يحذرك بكيمياء آوى ووجدك ضالا فهدى)^(٥) . وقال جرير :

ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

فالظاهر في كل الأمثلة السابقة أن الهزمة لم تستعمل في الاستفهام الحقيقي بل الغرض الإنكار الإبطالي أحيانا وانتزاع الاعتراف بالحقيقة أحيانا أخرى .

٤ — تخرج (الهزمة) عن أداء وظيفة التعليق في الجملة الاستفهامية لتؤدى معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التمايق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه الإنكار التوبيخى وهو ما يقتضى أن يكون ما بعد الهزمة واقعا ، وأن فاعله مالموم ، كقوله تعالى (أتعبدون ما تفحون)^(٦) و (أغير الله تدعون)^(٧) ومنه قول الحجاج :

أطرباً وأنت قنّسرى^٨ والدهر بالإنسان دوارى

بمعنى : أتعجب وأنت شيخ كبير ؟

(١) آية ٤٠ من سورة الإسراء .

(٢) آية ١٥ من سورة الطور .

(٣) آية ١٢ من سورة الحجرات .

(٤) آية ١ من سورة الشرح .

(٥) آيتان ٦ ، ٧ من سورة الضحى .

(٦) آية ٩٥ من سورة الصافات .

(٧) آية ٤٠ من سورة الأنعام .

٥ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي بل الغرض منه التقرير ومعناه أن تحمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، وفي هذه الحالة يجب أن يلي الهمزة الشيء الذي تقرر المخاطب به ، فإذا أردنا التقرير بالفعل قلنا مثلاً (أضربت زيداً) ، وإذا أردنا التقرير بالفاعل قلنا (أأنت ضربت زيداً) وإذا أردنا التقرير بالمفعول قلنا (أزيداً ضربت) كما هو الشأن في المستفهم عنه في حالة التصور .

٦ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه التمسك والسخرية كقولهم تعالى (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) ^(١) .

٧ — تخرج الهمزة عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه الأمر وطلب الفعل كقوله تعالى (أسلمتم) وهو هنا بمعنى (أسلموا) ^(٢) .

٨ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجملة الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر في السياق ضمن إطار التعليق ، لا يقصد منه الاستفهام الحقيقي ، بل القصد منه التعجب كقوله تعالى : (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) ^(٣) وقوله (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) ^(٤) .

(١) آية ٨٧ من سورة هود .

(٢) آية ٢٠ من سورة آل عمران .

(٣) آية ٤٥ من سورة الفرقان .

(٤) آية ١ من سورة الفيل .

٩ — تخرج (الهمزة) عن أداء وظيفة تعليق الجمل الاستفهامية لتؤدي معنى وظيفياً آخر ضمن إطار التعليق لا يقصد منه الاستفهام الحقيقية ، بل القصد منه الاستبطاء نحو قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا ... الآية)^(١) .

ومن للملاحظ أن بعض النحاة يطلقون كلمة (الألف) ويقصدون الهمزة .

ففي مجال الحديث عن أنواع الألف يقول ابن فارس : « يقولون : ألف أصل ، وألف وصل ، وألف قطع ، وألف استفهام ، وألف الخبر عن نفسه ، فالألف التي للأصل قولنا : أتى ، يأتى ، وألف القطع مثل : أكرم ، وألف الاستفهام مثل : أخرج زيد ؟ وألف الخبر عن نفسه نحو : أنا أخرج ، وألف الوصل تدخل على الأسماء والأفعال والأدوات ، ففي الأسماء قولنا اسم وابن ، والأفعال قولنا : اضرب والتي تدخل على الأدوات مختلف فيها .

قال قوم : هي الألف في قولك : أيم الله .

والألف التي تدخل على لام التعريف مثل : الرجل وهذا في مذهب أهل البصرة ، وكثيراً ما سمعت أبا سعيد السيرافي يقول في ألف الرجل : ألف لام التعريف ، والسكوفيون يقولون ألف التعريف ولامه معاً وهما مثل : هل ، وبل »^(٢) .

أما الألف غير الهمزة فهي من مباني التصريف والقرائن لا من مباني التقسيم ، والملاحظ من خلال استعمالها في السياق أنها تأتي لعدة معان وظيفية :

— تقوم الألف مقام الضمير وتؤدي وظيفته في السياق في نحو (الزيدان قواماً) .

(١) الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) الصاحي ص ١٠١ ، ١٠٢ .

— ٣٣٣ —

-- تكون الألف علامة شكاية على رفع الاسم المثني كما في قولك :
(الولدان عاقلان) .

— تكون أداة فصل بين نون النسوة ونون التوكيد في الفعل المؤكد
المسند إلى نون النسوة نحو : (اضربان) .

— تستخدم في السياق لد الصورت في المنادى المستغاث به أو المتمجب
منه أو المذدوب . قال الشاعر :

يا يزيداً لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
وقول آخر :

يا عجباً لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الربقة
وقول آخر :

حات أمراً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا
— تكون بدلا من نون التوكيد على المستوى الإملائي لا العروضي
كقوله (لنسماً وليكوناً) .

— تكون بدلا من نون ساكنة في حالة تنوين المنصوب على المستوى
الإملائي لا العروضي كقولك (سنقاتل أملا في النصر) .

١ — الباء : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة ، تدخل على
الاسم المصريح ، والمؤول ويكون بعدها مجروراً أو في محل جر . والملاحظ
من خلال مراقبة استعمالها في اللغة أنها تأتي بعدة معانٍ وظيفية أهمها :

(١) الإلصاق : تقول : مسحت يدي بالأرض ، ومنه قولك : مررت
بزيد ، وكأنك ألصقت المرور به .

(ب) الاستعانة : كقولك كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه
ياء البسمة .

(ج) المجاوزة : كقولك : سألت به ، بمعنى سألت عنه ، ومنه قوله تعالى
(سأل سائل بعذاب واقع)^(١) .

(د) التبعض : كقوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله)^(٢) أى :
يشرب منها .

(هـ) المصاحبة : كقولك : دخل محمد بكتبه وسلاحه . ومنه قوله تعالى :
(وقد دخلوا بالكفر)^(٣) ، وتقول (ذهبت به) لأنك تكون مصاحباً له .

(و) الظرفية : كقوله تعالى (ولقد نصركم الله ببدر)^(٤) وقوله (نجيناكم
بسيح)^(٥) ومنه قول الأعشى :

ما بكاء السكبير بالأطلال وسؤالي فهل تردّ سؤالي

(ز) الاستعلاء : كقول الشاعر :

أربّ يبول الثعلبان برأسه لقد ذلّ من بالث عليه الثعالب
أراد : على رأسه .

(ح) البدل : كقول الحماسي :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شفوا الإغارة فرساناً وركبانا

(١) آية ١ من سورة المعارج .

(٢) آية ٦٠ من سورة الإنسان .

(٣) آية ٦٩ من سورة المائدة .

(٤) آية ١٢٣ من سورة آل عمران .

(٥) آية ٣٤ من سورة القمر .

ومنه قول الأعشى :

على أنها إذا رأتنى أقاد قالت بما قد أراه بصيرا

(ط) التعدية : وتسمى (باء النقل) وهى المعاقبة للهمزة فى تصغير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تعدى الفعل اللازم تقول فى ذهب زيد : ذهبت بزيد) ، ومنه قوله تعالى (ذهب الله بنورهم)^(١) .

(ى) السببية : كقوله تعالى (إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل)^(٢) وقوله (فكللاً أخذنا بذنبه)^(٣) وتقول : (وصلت بالعمل إلى الهدف) .

(ك) القسم : وتعتبر الباء أصل حروفه ، كقولك : (أقسم بالله لأفعلن) ، وقولك (بك لأفعلن) .

(ل) الغاية : كقولك : (وقد أحسن بى) أى (إلى) .

(م) المقابلة : وهى الداخلة على الأعواض تقول : (اشتريته بألف) (كافات إحسانه بضمف) وقولهم : (هذا بذاك) .

(ن) التوكيد : وهى الزائدة وتكون زائدة فى الفاعل كقوله تعالى (وكفى بالله شهيداً)^(٤) وفى المفعول كقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)^(٥) وقوله (وهزى إليك بجذع الفخلة)^(٦) وفى المبتدأ نحو (بحسبك درهم)

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٥٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٤) الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٥) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٦) آية ٢٥ من سورة مريم .

و (خرجت فإذا يزيد) ، و (كيف بك إذا كان كذا) ، وفي الخبر كقولك :
(ما زيد بقائم) وفي الحال الواقعة في حيز النفي كقولك (ما رجعت بخائب)
أى : خائباً .

١٢ — تأني التاء في السياق لتؤدي وظيفة القسم ، كقوله تعالى (وتالله
لأأكيدن أصنامكم)^(١) ، ولا تخرج عن أداء هذه الوظيفة إلى وظيفة أخرى .

١٣ — السين : حرف من حروف الممانى وهى من قسم الأداة وتختص
بالدخول على الفعل المضارع فتتخلصه للاستقبال وهذه هى وظيفة الأساسية ،
وقد تأتى مع أدائها لوظيفة الأساسية لتؤدي وظيفة التأكيد وهو نوعان :
(أ) تأكيد الوعد كقوله تعالى (أولئك سيرحمهم الله)^(٢) . فالسين هنا
مفيدة وجود الرحمة لا محالة ، فهى تؤكد الوعد .

(ب) تأكيد الوعيد كقولك : (سأنتقم من الأعداء) .

١٤ — الفاء : حرف من حروف الممانى وهو قسم الأداة تأتى لعدة معان
وظيفية هى :

(١) للعطف : وتفيد ثلاثة معان وظيفية فرعية هى :

١ — الترتيب : وهو نوعان : معنوى : كما في قولك : (قام زيد فعمرو)
وذكرى : وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى : فأزلهما الشيطان
عنها فأخرجهما مما كانا فيه^(٣) ونحو : فقد سألوا موسى أكبر من ذلك

(١) آية ٥٧ من سورة الأنبياء

(٢) آية ٧١ من سورة التوبة .

(٣) آية ٣٦ من سورة البقرة .

فقالوا : أرنا الله جهرة ^(١) ونحو (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي) ^(٢) وقد لا تنفيذ الترتيب كما في قول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فإن الغاء في البيت بمعنى (الواو) ولولا ذلك لفسد المعنى لأن الشاعر لا يريد أن يصيره بين الدخول أولا ثم بين حومل .

٢ — التعقيب : نحو (تزوج خالد فولد له) .

٣ — السببية : وهي الغاء التي يغلب أن تعطف جملة أو صفة فالأولى نحو قوله تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه) ^(٣) وقوله (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) ^(٤) . والثانية : نحو قوله تعالى (لآكلون من شجر من زقوم فملاشون منها البطون فشاربون عليه من الحميم) ^(٥) . وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو (فراغ إلى أهله فجاء بهجل سمين ، فقربه إليهم) ^(٦) ونحو (لقد كنت في غفلة من هذا ، فكشفنا عنك غطاءك) ^(٧) ونحو : (فالزاجرات زجراً ، فالتاليات ذكراً) ^(٨) . وقد أوضح ابن هشام في المغنى أن الزمخشري ذكر للغاء مع الصفات ثلاث أحوال :

(١) الآية ١٥٣ من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٥٤ من سورة هود .

(٣) الآية ١٥ من سورة القصص .

(٤) الآية ٣٧ من سورة البقرة .

(٥) الآيات ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من سورة الواقعة .

(٦) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة الداريات .

(٧) الآية ٢٢ من سورة ق .

(٨) الآية ٢ من سورة الصافات .

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها في الوجه كقوله :

بالهف زياية للحارث فالصباح فالغائم فالأبيب .

أى الذى صبح ، ففتم ، فأب .

والثانى : أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك :
(خذ الأكل فالأضل أو اعمل الأحسن فالأجمل) .

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو (رحم الله المخالفين
فالمقصرين)^(١) .

وتعتبر الفاء الداخلة على الفعل المضارع سببية إذا كان ما قبلها سبباً فيما
بعدها تقول : (لا تسكل فتخسر) (اعمل خيراً فتفوز) ويكون الفعل
بعدها منصوباً ، واقمأ بعد جملة إنشائية .

(ب) تقع الفاء رابطة لجواب الشرط فتؤدى وظيفة الربط بين الجواب
وشرطه وذلك حين لا يصلح الجواب لأن يكون شرطاً وذلك بأن
يكون الجواب :

١ — جملة اسمية : كقوله تعالى (إن تعذبهم فإنهم عبادك)^(٢) .

٢ — جملة مبدوءة بخالفة مدح أو ذم : كقوله تعالى (إن تبدوا الصدقات

(١) المغنى ج ١ ص ١٦٣

(٢) الآية ١٦٨ من سورة المائدة .

فَنَعْمًا هِيَ (١) وقوله : (وَمَنْ يَكُن الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) (٢)
وقولك (إِنْ تَحْنُ بِلَادِكَ فَبُئْسَ مَا تَعْمَلُ) .

٣ — جملة إنشائية : نحو قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (٣) ونحو : (فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ) (٤) ونحو : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ) (٥) ، ونحو (إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَوَاللَّهِ لَا أَقُومُ) ونحو (إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَيَا خُسْرَهُ رَجُلًا) .

٤ — جملة مجدوة ببعض الأدوات كـ *عسى* ، *وليس* ، *وسوف* ، *والسين* ، *وقد* ، *ولن* ، *تقول* : (إِنْ تَجْتَمِعْ فَعَسَى أَنْ تَنْجَحَ) وقال تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ) (٦) وقال : (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) (٧) وقال : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) (٨) وقد تكون (قد) مقدرة قال تعالى (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلُ فَصُذِّقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) ، وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (٩) . ونحو (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) (١٠) ونحو (إِنْ نَخْلَصْ فِي عَمَلِكَ فَسَيَحْتَرِمَكَ النَّاسُ) .

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٨ من سورة النساء .

(٣) الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٣٠ من سورة الملك .

(٦) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٧) الآية ٥٤ من سورة المائدة .

(٨) الآية ٧٧ من سورة يوسف .

(٩) الايتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة يوسف .

(١٠) الآية ١١٥ من سورة آل عمران .

وكما تؤدي الفاء وظيفة الربط بين الجواب وشرطه كذلك تؤدي وظيفة الربط بين شبه الجواب وشبه الشرط وذلك في نحو قولك : (الذي يتقن عمله فله مكافأة) .

(ج) قد ترد الفاء لتؤدي وظيفة الإشعار باستثناف الكلام وتسمى (الاستثنائية) كقول الشاعر :

ألم تسأل الريح القواء فينطقُ وهل تخبرك اليومَ بيداءُ سملقُ ؟
أى (فهو ينطق) بدليل عدم جزم الفعل (ينطق) عطفاً على (تسأل)
الجزوم ومنه قوله تعالى (فإيما يقول له كن فيكون) أى فهو يكون حينئذ
وقد حقق ابن هشام في هذه الفاء فوجد أنها في الأمثلة للمعطى لا للاستثناف .
وأنَّ المعتمد بالمعطف الجملة لا الفعل ^(١) .

١٥ — الكاف المفردة : حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأدوات وتأتي لعدة معان وظرفية هي :

(أ) التشبيهية نحو : (زيد كالأسد) .

(ب) التعايل : نحو قوله تعالى (وى كأن لا يفتح الكافرون) ^(٢) أى
أعجب لعدم فلاحهم . وقوله (واذكروه كما هداكم) ^(٣) .

(ج) الاستعلاء : فقد ورد في النصوص أن بعضهم قيل له : كيف

(١) انظر المنى ١ ص ١٦٧ - ١٦٨

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

أصبحت ؟ فقال كخير أى : على خير . وقد قيل فى (كن كما أنت) إن المعنى :
كن على ما أنت عليه .

(د) التوكيد : وفيه تكون السكاف زائدة نحو قوله تعالى (ليس كمثل
شيء)^(١) فإن السكاف فى هذه الآية قد زيدت لتوكيد نفي المثل ، والتقدير
(ليس شيء مثله) .

وكل ما تقدم خاص بالسكاف التى يكون الاسم بعدها مجروراً .

(هـ) تقوم السكاف مقام الاسم وتؤدى معناه فى السياق فتخرج عن
كونها أداة لتقوم بوظيفة الاسم وتكون بمعنى (مثل) فقد جوز الذحويون
أن تكون (السكاف) فى قولك : (زيد كالأسد) فى موضع رفع بمعنى
(مثل) ، و (الأسد) مخفوضاً بالإضافة^(٢) .

١٦ -- اللام المفردة : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة
وتكون على ثلاثة أقسام :

أحدها : اللام التى تكون الكلمة الواقعة بعدها مجرورة أو فى محل جر .

الثانى : اللام التى يكون الفعل بعدها مجزوماً .

الثالث : اللام التى لا تكون الكلمة بعدها مجرورة أو مجزومة .
ولكل من الأقسام الثلاثة عدة معانٍ وظيفية .

القسم الأول : وهى اللام التى تكون الكلمة بعدها مجرورة أو فى محل

(١) آية ١١ من سورة الشورى .

(٢) انظر شرح الأئمة ٣ من ٢٩٤ - ٣٠٠ .

جر . وهذه اللام تكون مكسورة مع ظاهر نحو : الكتاب لزيد ، وسلمت . الرسالة لعمر . إلا مع المستغاث المباشر لحرف الاستغاثه (يا) فتكون اللام معه مفتوحة ، نحو (يا عيسى) كما تكون مفتوحة مع كل مضمّر نحو : لنا شأن عظيم ، و (لكم دينكم) ، و (لهم ما يبتغون) إلا مع ياء المتكلم فتكون مكسورة نحو (لي أمل في النجاح) .

لهذه اللام عدة معانٍ وظيفية هي :

- ١ — الاستحقاق : إذا وقعت اللام بين اسم المعنى وهو المصدر ، وبين اسم الذات ، نحو (الحمد لله) و (العزة لله) و (الأمر لله) .
- ٢ — الاختصاص : نحو (الأرض للفلاح) و (القصيدة للمتنبي) .
- ٣ — المِلْك : نحو (له ما في السموات وما في الأرض)^(١) .
- ٤ — التمايز : نحو : (أعطيت لحمد كتاباً) .
- ٥ — شبه التمايز : نحو قوله تعالى (جعل لكم من أنفسكم أزواجاً)^(٢) .
- ٦ — التمايز : نحو قوله تعالى (وإِنَّهُ لَحَبَّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ)^(٣) . ومن هذه اللام الداخلة على الفعل المضارع كقوله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر للبين للناس)^(٤) ، ومنها أيضاً اللام الداخلة على المستغاث لأجله في قولك (يا لزيد لعمر) .

(١) الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى .

(٣) الآية ٨ من سورة العاديات .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

٧ — تؤكد النفي : وهي اللام الداخلة على الفعل مسبوقه بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) مسندتين إلى ما أسند إليه الفعل المقرون باللام ويسميهما أكثر النحويين (لام الجحود) وقد أورد ابن هشام أن النحاس يفضل تسميتهما (لام النفي) ، لأن الجحد في اللفظة إنكار ما تعبره لا مطاق الإنكار^(١) .

٨ — موافقة (إلى) . نحو قوله تعالى : (بأن ربك أوحى لها)^(٢) بمعنى (إليها) وقوله (كلٌّ يجري لأجل مسمى)^(٣) أى : إلى أجل مسمى وقوله (ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه)^(٤) ، أى إلى ما نهوا عنه .

٩ — الاستعلاء : وتسكون بمعنى (على) نحو قوله تعالى (دعانا لجنبه)^(٥) وقوله : (وإن أسأتم فلها)^(٦) أى : فعلها ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : (اشترطى لهم الولاء) أى اشترطى عليهم الولاء .

١٠ — الظرفية : وتسكون بمعنى (في) نحو قوله تعالى (ونضع المواربن القسط ليوم القيامة)^(٧) أى : في يوم القيامة ، وقوله : (لا يجلبها لوقتها إلا هو)^(٨) أى : في وقتها ، وقولهم : (مضى لسبيله) أى : في سبيله ومنه قوله تعالى : (يا ليتنى قدمت لحياتى)^(٩) أى : في حياتى .

(١) انظر المعنى ج ١ ص ٢١١

(٢) آية ٥ من سورة الرعدة .

(٣) آية ٢ من سورة الرعد .

(٤) آية ٢٨ من سورة الانعام .

(٥) آية ١٢ من سورة يونس .

(٦) آية ٧ من سورة الإسراء .

(٧) آية ٤٧ من سورة الأنبياء .

(٨) آية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٩) آية ٢٤ من سورة الفجر .

— ٣٤٤ —

١١ — أن تسكون بمعنى (عند) كقوله تعالى (بل كذبوا بالحق لما جاءهم)^(١) بكسر اللام وتخفيف الميم . وكقولك : (كتبت الرسالة لـسبع خـسكون) ، وبذلك تؤدي وظيفة الاسم .

١٢ — تقوم مقام (بعد) فتخرج عن كونها أداة تؤدي وظيفة الاسم نحو قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس)^(٢) وفي الحديث (صوموا لرؤيته) أى : بعد رؤيته .

١٣ — تسكون بمعنى (مع) كقول الشاعر :
فلما تفرقنا كآنى ومبالسكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
أى مع طول اجتماع .

١٤ — تسكون بمعنى (من) نحو (سمعت له صراخاً) أى : سمعت منه صراخاً . وقال جرير :

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل
يريد : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ — التبليغ : إذا دخلت اللام على سامع لقول أو ما في معناه تقول : (قلت له ، وأذنت له ، وفدّرت له) .

١٦ — المجاوزة : بأن تسكون اللام بمعنى (عن) نحو قوله تعالى : (وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه)^(٣) على تفسير

(١) آية ٥ من سورة ق .
(٢) آية ٧٨ من سورة الإسراء .
(٣) آية ١١ من سورة الأحقاف .

اللام في (للذين) بمعنى (عن) . ومثله قوله تعالى : (قالت أخراهم لأولامهم
ربنا هؤلاء أضلونا)^(١) وقوله (ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يوثيهم
الله خيراً)^(٢) . ومثله أيضاً قول الشاعر :

كفراثر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لدميم

والعنى : قلن عن وجهها . . .

١٧ - الصيرورة : وتسمى لام المماثلة ، ولام المآل نحو قوله تعالى
(فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً)^(٣) . وقاله المنفلوطي : لو علم
الباني أنه يبني للخراب (والوالد أنه بلد للموت ما بنى الباني ولا ولد الوالد) .
وقال الشاعر :

فلاموت تغزو الوالدات سخاها كما لخراب الدور تبني المساكن

١٨ - القسم والتعجب معاً : وتختص باسم الله تعالى كقوله :

لله يبقى على الأيام ذو حيد بَشْشَمَخِرٌ به الظَّيَّان والآس

١٩ - التعجب المجرد من القسم : وتستعمل في النداء كقولك : (يا لعماء ،
يا لهشب) إذا تعجبت من كثرتها . وتقول : (يالك من رجل عالم) وقالوا
(لله دره فارساً) و (لله أنت) وقال الشاعر :

فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار القتل شدت بيدبل

(١) الآية ٣٨ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٣١ من سورة هود .

(٣) الآية ٨ من سورة القصص .

وقال آخر :

شباب وشيب وافتقار وثروة فلاسه هذا الدهر كيف ترددا

٣٠ — التعدية : ومثل لها ابن مالك بقوله تعالى (فهب لي من لدنك وليا) وفضل ابن هشام أن يمثل لها بنحو (ما أضرب زيدا لعمر و) و (ما أحبه لبكر)^(١) .

٣١ — التوكيد : وفيه تكون اللام زائدة ، ومنها اللام المعترضة بين الفعل ومفعوله تقول : (شكرت له على صنيعه) والأصل (شكرته على صنيعه) . وقال الشاعر :

وملكت ما بين العراق وبئر ملسكا أجار لمسلم ومعاهد

فالفعل (أجار) متعد ومفعوله (مسلم) وقد اعترضت اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله لأداء معنى وظيفي هو التوكيد . ومنها : اللام المقحمة وهي التي تعترض بين المتضامين كما في قولهم (يا يؤس للحرب) والأصل : يا يؤس الحرب . فأقحمت اللام للاختصاص . ومنه قولهم (لا أبالك) و (لا أخاله) و (لا غلامى له) ومنها : اللام التي يسميها النحاة لام التقوية وهي في نظرم اللام الزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره نحو (هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون)^(٢) ونحو (إن كنتم للرؤيا تعجبون)^(٣) أو بكونه فرعاً في العمل (نحو) مصدقاً لما معهم^(٤) و (فعّال لما يريد)^(٥) و (نزاعة

(١) انظر المعنى ج ١ ص ٢١٥

(٢) آية ١٥٤ من سورة الأعراف .

(٣) آية ٤٣ من سورة يوسف .

(٤) آية ٩١ من سورة البقرة .

(٥) آية ١٠٧ من سورة هود .

لشوى^(١) والظاهر أن تفسير الفجأة للام التقوية بما أوردناه عنهم منطوق .
من تأثرهم للممود بنظرية العامل وفي رأيي أنهم لو اكتفوا بتسمية اللام هنا
بأنها لام التقوية دون تعريفها لسكان أولى وأصح . فالتقوية في نظري منصبية
على معنى التعبير دون غيره . ومنها : لام المستغاث به كقولك (يا يزيد اجمرو) .

٢٢ — التبيين : ومنه تقع اللام بعد خالفة تعجب أو صفة تفضيل مفهمتين .
حبا أو بغضا تقول : (ما أحببني) و (ما أبغضني) فإن أكلت وقات .
(ما أحببني لفلان) أو (ما أبغضني لفلان) كنت (أنت) فاعل الحب أو
البغض وهو مفعولها ، وإن قلت (إلى فلان) فالأمر بالعكس أي يكون هو
فاعل الحب أو البغض وأنت مفعولها^(٢) .

القسم الثاني : اللام التي يقع الفعل بعدها مجزوماً وهي اللام الموضوعة
للطلب ، وتكون مكسورة إلا إذا سبقها الفاء أو الواو ، وتأتي بعدة معانٍ
وظيفية هي :

- ١ — الأمر نحو قوله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته)^(٣) .
- ٢ — الدعاء : كقوله تعالى : (ليقض علينا ربك)^(٤) .
- ٣ — الالتئام : كقوله لمن يساويك دون استعماله (ليستعد صدقي
للسفر معي) .

٤ — الطلب الخارج إلى الخبر : كقوله تعالى : (قل من كان في الضلالة

(١) الآية ١٦ من سورة الماعز .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٣٧ — ٢٥٨

(٣) الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٤) الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

فليمدد له الرحمن مداً^(١) أى (فيمد) وقوله (انهموا سبيلنا ولنحمل خطاياكم)^(٢) ، أى : (ونحمل) .

• — الطالب الخارج إلى التهديد : كقوله تعالى : (ومن شاء فلي كفر)^(٣) .

القسم الثالث : اللام التي لا تكون الكلمة بعدها مجرورة أو مجزومة
وتأتى على ستة أنواع :

الأول : لام الابتداء وتؤدى الوظائف الآتية :

١ — تأكيد مضمون الجملة ولهذا زحلت في باب (إن) عن صدر الجملة .
وعمل النجاة ذلك بكراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مثل (لأنت رجل صادق) .

٢ — تخليص المضارع لزمن الحال مثل : (إنك اقعل الحقيقة) .

وتدخل هذه اللام على المبتدأ نحو قولك : (لأنت مهذب) كما تدخل على ما بعد (إن) نحو (إن ربي لسميع الدعاء)^(٤) (وإن ربك ليحكم بينهم)^(٥) و (وإنك لعلی خلق عظیم)^(٦) .

الثاني : اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ أو ما كان أصله خبراً كالخبر الواقع بعد أن المفتوحة والكن ، وما زال ، والمفعول الثاني لفعل يتعدى

-
- (١) الآية ٧٥ من سورة مريم .
 - (٢) الآية ١٢ من سورة العنكبوت .
 - (٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف .
 - (٤) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم .
 - (٥) الآية ١٢٤ من سورة النحل .
 - (٦) الآية ٤ من سورة القلم .

لمفعولين وفي وقوعها زائدة في خبر المبتدأ يقول الشاعر .

أم الحليس لعجوز شهر به ترعى من اللحم بعظم الرقية

وفي خبر (أن) المفتوحة قوله تعالى (إلا أنهم ليأكلون الطعام)^(١) .
بفتح الهمزة وفي خبر (لـكن) قول بعضهم : (ولـكنني من حبها لعميد .)
وفي خبر (ما زال) قول الشاعر :

وما زلت من إيلي لدن أن عرفتها لكاهنم المقعى بكل مراد

وفي المفعول الثاني لأرى في قول بعضهم (أراك لـشائى) ونحو ذلك .

الثالث : لام الجواب وهي على ثلاثة أقسام :

١ — اللام الواقعة في جواب (لو) مثل : (لو جئت لأكرمك) ،
ومنه قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)^(٢)

٢ — اللام الواقعة في جواب (لولا) مثل : (لولا الرافدان لماتت أرض
العراق) ومنه قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
الأرض)^(٣) .

٣ — اللام الواقعة في جواب القسم . كقوله : (والله لأدافن عن
وطنى ، ومنه قوله تعالى (تالله لأكيذن "أصنامكم)

(١) آية ٢٠ من سورة الفرقان .

(٢) آية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٣) آية ٢٥١ من سورة البقرة .

الرابع : اللام الموطئة أو المؤنزة : وهي اللام الداخلة على أداة شرط .
 اللابذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط . تقول :
 (لَأَيْنُ زُرْتَنِي لِأَكْرَمَنَّكَ) ومنه قوله تعالى (لَأَيْنُ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ
 معهم ، وَأَيْنُ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَأَيْنُ نَعْرُوهُمْ لَيُؤْتِنَنَّ الْأُدْبَارُ)^(١)
 والظاهر أن هذه اللام يكثر دخولها في اللغة على (إن) الشرطية ، وقد تدخل
 على غيرها قليلا^(٢) .

١٧ — الوارحرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تستعمل في
 اللغة للتعبير عن الوظائف الآتية :

(١) العطف : ومعناه مطلق الجمع ، وضمن إطار العطف تقوم بالوظائف
 الآتية وتنفرد عن سائر أحرف العطف بها :

— عطف الشيء على صاحبه نحو قوله تعالى (فَأَجِيبْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) .
 — عطف الشيء على سابقه نحو قوله تعالى (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا
 وَإِبْرَاهِيمَ) .
 — عطف الشيء على لاحقته كقوله تعالى (كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى
 الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) .

— اقترانها بـ (إِمَّا) نحو (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) .
 — اقترانها بـ (لَا) إذا سبقت بنفي ولم تقصد للمعية نحو : (مَا قَامَ زَيْدٌ
 وَلَا عَمْرُو) وتقوم هنا بوظيفة التعبير عن الفعل منفي عنها في حالتها الاجتماع

(١) الآية ١٢ من سورة الحشر .

(٢) انظر نهرح الأشموني ج ٣ ص ٢٣٥ — ٢٣٦ .

والانفراد ومنه قوله تعالى (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى)^(١) وإذا فُقد أحد الشرطين وهما سبق النفي وعدم قصد المعية امتنع اقترانها بـ (لا) فلا يجوز (قام خالد ولا محمد) وقد جاز في الآية السكينة (ولا الضالين) لأنَّ في (غير) معنى النفي ولا يجوز : (ما اختصم زيد ولا عمرو) لأن المعية مقصودة في هذا المثال .

— اقترانها بـ (لـكن) نحو قوله تعالى (ولـكن رسول الله) .

— عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى وظيفة الربط ، مثل (مررت برجل قائم زيد وأخوه) ومثل (زيد قائم عمرو وغلامه) وفي باب الاشتغال نقول : (زيداً ضربت عمراً وأخاه) .

— عطف العطف على الليف فلا يقوم بهذه الوظيفة غيرها من أدوات العطف . نقول : (واحد وعشرون) .

— عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوها كقول شوقي :

والناس صنفان : موتى في حياتهم

وآخرون يهطن الأرض أحياء

وكقول الشاعر :

بكيت وما بكأ رجل حزين

على ربهيف مسلوب وبالي

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ .

— عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق :

إن الرزية لا رزية مثلاً — فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً — ويوماً له يوم الترحل خامس

— عطف ما لا يستغنى عنه في الكلام تقول : (اختتم زيد وعمرو)

و (اشترك زيد وعمرو) ومنه (جلست بين زيد وعمرو) وأشارهما في هذا (أم) المتصلة في نحو قولك (سواء أقت أم قعدت) فإنها في المثال عطفت ما لا يستغنى عنه .

— عطف العام على الخاص ، وبالعكس ، فالأول نحو قوله تعالى (رب

اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات) ^(١) . والثاني ، نحو قوله تعالى (وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح) ^(٢) ، وأشارهما في عطف الخاص على العام (حتى) العاطفة تقول : (مات الناس حتى العلماء) و (قدم الجنود حتى المشاة) فإنها في المثالين الأخيرين عطفت الخاص على العام .

— عطف فعل محذوف بقي مفعوله على فعل آخر مذكور يحتملها معنى .

واحد كقول الشاعر :

إذا ما الفانيات برزن يوماً — وزجججن الحواجبا والعميونا

والمعنى : وكحلن العميونا ، لأن الجامع بين تزجج والتكجيل هو

التحسين والتزيين .

(١) الآية ٢٨ من سورة نوح .

(٢) الآية ٧ من سورة الأحزاب .

— عطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) وقوله (أَوْلَيْتُكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٍ مِنْ اللَّهِ وَرَحمةً) وقوله : (عَوْجاً وَلَا أَمْتاً) وقول الشاعر :

فَقَدِمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْنِي قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْمِنِيَا

وقد تخرج (الواو) من إفادة مطلق الجمع التي تحدثنا عنها لئلا يستعمل في الكلام بمعنى (أو) فيما يأتي :

— أن تكون بمعنى (أو) في التقسيم كقولك : (الكلمة اسم و فعل وصفة وخالفة و ضمير وظرف وأداة . على أن هذا يحتمل أن تكون الواو فيه لمطلق الجمع إذا عرفنا أن الكلمة جنس يضم تحته كل هذه الأنواع مجتمعة .

— أن تكون بمعنى (أو) في التخيير كما في قول الشاعر :

وَقَالُوا نَأَتْ فَأَخْتَرَهَا الصَّبْرَ وَالْبَيْكَا فَقُلْتُ : الْبَيْكَا أَشْفَى إِذَا لَغِيْلِي (ب) تأتي الواو بمعنى باء الجز فقد ورد في النصوص قولهم (أنت أعلم ومالك) و (بعث الشاة شاة ودرهما) .

(ج) تأتي الواو لأداء وظيفة الإشعار باستثناء الكلام ويأتي ما بعدها مرفوعاً وتسمى (الواو الاستثنائية) نحو قوله تعالى (لَنَبِيٍّ لَّهُمْ وَنَقَرٌ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ) برفع الفعل (نقرو) وقوله : (مَنْ يَضَالِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) فيمن رفع (يذرهم) أيضاً . وقالوا : (لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّابَنُ) فيمن رفع (تشرب) على أن الواو للاستثناء . وفي الأمثلة السابقة لم تكن الواو للعطف وإلا لوجب نصب الفعل (نقرو) عطفاً على (نبيين)

ولا تنصب أو المجزم الفعل (تشرب) ولجزم الفعل (يذرم) كما ورد في بعض القراءات ، والمزم عطف الخبر على الأمر وهذا غير سليم .

(د) تأتي الواو للحال وهي الداخلة على الجملة الاسمية وتسمى (واو الحال) والجملة بعدها في محل نصب على الحال تقول (جاء الرجل والشمس طامعة) . وقد تدخل على الجملة الفعلية كقول الشاعر :

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تسكّر القتلى بها حين سالت

الجملة (ولم تسكّر القتلى . . .) حالية ولو قدرت الواو فيها عاطفة لانقلاب المذح ذماً .

(هـ) تكون الواو المعية وهي الواو الداخلة على الاسم أو على الفعل المضارع فيكونان منصوبين ، فن دخولها على الاسم قولك (سرت والشاطئ) ومن دخولها على الفعل قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحب إلىّ من لبس الشفوف

وقول آخر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

(و) تأتي الواو أداة للقسم فيكون ما بعدها مجروراً ولا تدخل إلا على الاسم الظاهر ، تقول (والله لأدافعن عن الوطن) وإذا تلتها واو أخرى كانت العائدية للعطف كقوله تعالى (والتين والزيتون . . .) الآية ، ولا تتعاق هذه الواو إلا بمحذوف .

(ز) ورد عن النحاة أن (الواو) في مثل قول الشاعر :

وليل كوج البحر أرخى سدوله على* بأنواع الموم ليمتلي
تسمى واو (رب) يكون الاسم بعدها مجزوراً .

والملاحظ أن الواو في البيت هي واو التـكثير ولم تدخل الواو عليها
ودخلت على واو القسم لأن القسم لو حذفت واوه لالتبست بالواو الأخرى
فضاع أحد معنيين وظيفيين ، أما هذه الواو فهي أسلوبية لا نحوية فلا تقع
مع ما بعدها في أنواع الجمل النحوية ومعنى البيت : كثيراً ما صادفت ليلاً
كوج البحر .

(ح) تخرج الواو عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الإضممار فتكون ضميراً
لجماعة المذكور تقول (الرجال قاموا) .

٢١ — (آ) بالمد حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة ، يستعمل
لنداء البعيد ، وهو مسموع -- لم يذكره سيبيويه وذكره غيره^(١) .

٢٢ -- (أم) حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة تأتي على
أربعة أوجه :

الأول : أن تكون متصلة وتؤدي في هذه الحالة وظيفة العطف وهي
إمّا أن تقدم عليها همزة التسوية نحو : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم
لم تستغفروا) وفي هذه الحالة لا تستدعي الهمزة جواباً لأن الغرض من الاستفهام
التسوية . وإمّا أن تقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعمين تقول :
(أزيد في الدار أم عمرو ؟) فيكون الجواب (زيد) أو (عمرو) ولا يجوز

أن يكون (لا) أو (نعم) على أن أم هذه قد سميت متصلة لأن ما بعدها وما قبلها لا يستغنى أحدهما عن الآخر .

الثاني : أن تكون منقطعة تؤدي وظيفة الإضراب وتقوم بوظيفة الأداة .
(بل) وهى إما أن تكون مسبقة بالتعبير المحض نحو قوله تعالى (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) . وإما أن تكون مسبقة بهمزة لغير استفهام نحو (ألم أرحل يمنون بها أم لهم أيد يبطشون بها) فالمهمزة فى هذه الآية للإنكار لا للاستفهام الحقيقي ومعنى الإنكار بمنزلة معنى النفي . وإما أن تكون مسبقة باستفهام بنفي المهمزة نحو (هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور)^(١) فالمنقطعة تؤدي ثلاثة معانٍ وظيفية هى :

١ — الإضراب المحض كقوله تعالى (هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء) .

٢ — الإضراب المتضمن استفهاماً إنكارياً كقوله تعالى : (أم له البنات والبنون)^(٢) والتقدير بل له البنات والبنون : فلا يجوز أن تكون (أم) هنا للإضراب المحض .

٣ — الإضراب المتضمن استفهاماً طلبياً ، كقوله : (لمنها لأبل أم شاء) والتقدير بل أهى شاء .

الثالث : أن تكون زائدة فى الكلام كقوله تعالى (أفلا تبصرون أم

(١) آية ١٦ من سورة الرعد .

(٢) آية ٣٩ من سورة الطور .

أنا خير) والتقدير : أفلا تبصرون أنا خير ، ومنه قول الشاعر :

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم

أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

الرابع : أن تكون أداة للتعريف فتقوم بوظيفة أداة التعريف — فقد ورد في النصوص أن بعض العرب كطى وحير قد استعملوا (أم) أداة التعريف وأنشدوا :

ذاك خليلي وذو يواصاني يرمى ورأى بأمسهم وأمسله

وفي الحديث الشريف (ليس من أعب أمصيام في أمسفر) .

٢٣ — أن : المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأدوات تأتي لعدة معان وظيفية :

— يكون أحد مكونات المصدر : وتسمى حرفاً مصدرياً يأتي الفعل المضارع بعدها منصوباً ومن مجموع أن والفعل يتكون مصدر مؤول يقع في موضعين أحدهما في الابتداء فيكون المصدر المؤول في موضع رفع قال تعالى (وأن تصوموا خير لكم)^(١) ، (وأن يستعففن خير لهن)^(٢) (وأن تعفو أقرب للتقوى)^(٣) .

والثاني : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون المصدر المؤول في

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٠ من سورة النور .

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

موضع رفع كقوله تعالى (وعسى أن تسكرها شيئاً .. الآية)^(١) ونحو (يعجبني أن تزورني) وفي موضع نصب كقوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى)^(٢) وقولك : (أود أن أزورك) وفي محل خفض كقوله تعالى (من قبل أن يأتي أحدكم الموت)^(٣) .

— تكون مخففة من (أن) الثقيلة وتقع هذه بعد فعل اليقين أو ما نزل منزله نحو (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا) و (علم أن سيكون) ونحو قولك : (أيقنت أن سينتصر العرب على أعدائهم) وكقول الشاعر :

زعم الفرزدق أن سيمقتل مربعا أبشر بطول سلامة يا مربع

-- تكون مفسرة بمعنى (أى) تؤدي وظيفة التفسير فيكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها قال تعالى (فأوحينا إليه أن اصنع الفلأك)^(٤) ، وقال (ونودوا أن تأسكم الجنة)^(٥) . وقد أسكر الكوفيون (أن) التفسيرية ، وأيدهم في ذلك ابن هشام وعلل ذلك أنه إذا قيل : كتبت إليه أن قم لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس المسجد في قولك : (هذا مسجد أى ذهب) ولهذا لو جئت بـ (أى) مكان (أن) في المثال لم يكن مقبولا^(٦) .

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس .

(٣) الآية ١٠ من سورة المنافقون .

(٤) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ٤٣ من سورة الأعراف .

(٦) انظر المعنى ١ ص ٣١

وفي رأبي أنها تعتبر مفسرة في الحالات التي يصاح أن يكون ما بعدها مفسراً لما قبلها ويصاح أن تضع (أى) موضعها وليس من هذا قولك (كتبت إليه أن قم).

— تكون زائدة في الكلام لتؤدى وظيفة التوكيد وغيره كالتنبيه والتعاقب وذلك في أربعة مواضع :

أحدها : وهو الأكثر أن تقع بعد الظرف الزمانى (لما) نحو (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً مبىء بهم).

والثانى : أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكوراً كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقد يأتى فعل القسم محذوفاً كقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العقيق

والثالث : وهو نادر أن تقع بين الكاف والخفوض بعدها كقوله :

ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ كأن طيبة تعطوا إلى وارق الأسلم

في رواية من جر كله ظبية .

والرابع : بعد إذا كقوله :

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطى يد في لجة الماء غامر

والذى يبدو لى أن بعض أوجه الزيادة فى (أن) قد وردت فى نصوص قليلة أو نادرة فلا يصح جعلها مطردة ، لأن الممول عليه فى اللغة — كما أرى — هو اطراد الاستعمال .

٢٤ — إن : المكسورة الهمزة الساكنة الفون : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة ترد فى السياق لعدة معان وظيفية وهى :

(أ) تكون أداة شرط فتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة الشرطية تقول : (إن تحترم الناس يحترموك) . قال تعالى (وإن تعودوا نعد)^(١) و (إن ينهوا يغفر لهم)^(٢) . وقد تقترن بلا النافية كقولك (اجتهد وإلا تفشل) ومنه قوله تعالى (إلا تنصروه فقد نصره الله)^(٣) و (إلا تنفروا يذبكم)^(٤) و (إلا تغفري وترحمي أكن من الخاسرين)^(٥) و (إلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن)^(٦) .

(ب) تكون أداة نفي فتؤدى وظيفة التعليق فى الجملة النفية ، وتدخل على الجملة الإسمية نحو (إن الكافرون إلا فى غرور)^(٧) ونحو (إن أمهاتهم اللاتى ولدنهم)^(٨) ومنه قوله تعالى (وإن منكم إلا واردها)^(٩) كما تدخل على

-
- (١) الآية ١٩ من سورة الأنفال .
 - (٢) الآية ٣٨ من سورة الأنفال .
 - (٣) الآية ٤٠ من سورة التوبة .
 - (٤) الآية ٣٩ من سورة التوبة .
 - (٥) الآية ٤٧ من سورة هود .
 - (٦) الآية ٣٣ من سورة يوسف .
 - (٧) الآية ٢٠ من سورة الملك .
 - (٨) الآية ٢ من سورة المجادلة .
 - (٩) الآية ٧١ من سورة مريم .

الجملة الفعلية ومنه قوله تعالى (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا)^(١) وقوله :
(إن يقولون إلا كذبا)^(٢) وقوله : (إن كل نفس لـمّا عليها حافظ)^(٣) وقد
تجتمع الشرطية والنافية في الكلام كقوله تعالى (ولئن زلنا لـمّا أمسكهما من
أحد من بعده)^(٤) فالأولى شرطية والثانية نافية .

(ج) تكون مخففة من الثقل فتؤدى وظيفة التوكيد وتدخل هذه على
الجملةتين : الإسمية والفعلية ، فإن دخلت على الإسمية ، جاز أن يكون الاسم
بعدها منصوباً أو مرفوعاً قال تعالى (وإن كلاً لـمّا ليوفينهم)^(٥) وتقول : (إن
عمرأ لمنطلق) ويكثر أن يكون ما بعدها مرفوعاً كقوله تعالى (وإن كل لـمّا
جميع لدينا محضرون)^(٦) وقوله (إن هذان لساحران)^(٧) . وقد تدخل على
الجملة الفعلية كما ذكرنا ، قال تعالى (وإن نظنك لمن الكاذبين)^(٨) و (إن
وجدنا أ كثرهم لفاسقين)^(٩) . ويكثر دخولها على أدوات النسخ مثل كان
وأخواتها وكاد وأخواتها ، قال تعالى (وإن كانت لكبيرة)^(١٠) و (وإن
كادوا ليفتنوك)^(١١) و (إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم)^(١٢) .

-
- (١) الآية ٥٢ من سورة الإسراء .
 - (٢) الآية ٥ من سورة الكهف .
 - (٣) الآية ٤ من سورة الطارق .
 - (٤) الآية ٤١ من سورة فاطر .
 - (٥) الآية ١١١ من سورة هود .
 - (٦) الآية ٣٢ من سورة يونس .
 - (٧) الآية ٦٣ من سورة طه .
 - (٨) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .
 - (٩) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .
 - (١٠) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .
 - (١١) الآية ٧٣ من سورة الإسراء .
 - (١٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

وأجاز الأخفش (إن قام لأنا) و (إن قعد لأنت) وقال بعضهم (إن يزيدك لنفسك ، وإن يشينك لهيه) (١).

(د) تكون زائدة في الكلام فتؤدى وظيفة التوكيد أيضاً شأنها شأن الأدوات الزائدة وأكثر ما تزداد بعد (ما) النافية سواء دخلت على جملة فعلية أو إسمية .

قال الشاعر :

ما إن أتيت بشيء أنت تذكره إذ ن فلا رفعت سوطى إلى يدى
وقال آخر :

فما إن طمنا جبن ، ولـكن منايانا ودولة آخرينا

وقد تزداد بعد الضمير الموصول (ما) كقول الشاعر :

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب.

وتزداد بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر :

ورجى الفتى للتخير ما إن رأيتَه على السن خيراً لا يزال يزيد

وبعد (ألا) الاستفهامية كقول الشاعر :

ألا إن سرى ليلى قبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بفضوبا

(هـ) قد تأتى (إن) بمعنى (قد) أو (إذ) إذا كان الفعل فى الجملة محقق

الوقوع ، وحل على ذلك قوله تعالى : (إن نفعت الذكري) فهى هنا بمعنى

(قد) كما زعم قطرب ، كما حمل على تفسيرها بـ (إذ) قوله تعالى (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) وقوله (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وقوله صلى الله عليه وسلم : (إنا إن شاء الله بكم لاحقون) فإن الأفعال في هذه الأمثلة محقة الوقوع ، فليست (إن) فيها شرطية ، ومن ذلك قول الشاعر :

أتنضب إن أذا قتيبة حرّتا جهاراً ولم تنضب لقتل ابن حازم^(١)

٢٥ - (أو) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تأتي في السياق لتؤدي وظيفة أساسية هي العطف وليكنها وهي تؤدي هذه الوظيفة تؤدي معاني وظيفية خاصة تتضح فيما يأتي :

— الشك : كقوله تعالى (لبتنا يوماً أو بعض يوم) .

— الإبهام : كقوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)^(٢) فالإبهام أفادته (أو) الأولى . وقال الشاعر :

نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحق فبعداً للمبطلين وسحقاً

— التخيير : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع تقول (تزوج هنداً أو أختها) وتقول : (خذ من مالي ديناراً أو درهماً) .

— الإباحة : وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو قولك (جالس العلماء أو الزهاد) (ساعد الجندي أو القدائي) (تعلم السكينة) (والنحو) وإذا دخلت (لا) النافية على مثل هذه الجمل امتنع فعل الجميع كقوله تعالى (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فإن معنى الآية : لا تطع أحدهما .

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٥ ، ٢٦

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

— ٣٦٤ —

فإن (لا) قد دخلت للنهي عما كان مباحاً ، وكذلك الأمر بالنسبة للنهي
الوجه إلى التخيير .

— الجمع المطلق : وهي هنا تؤدي وظيفة (الواو) الأساسية كقول
الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فمجورها

وقول جرير :

جاء الخلفاء أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

وقول الشاعر :

وكان سيان أن لا يسرحوا نهما أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وقول الشاعر :

إن بها أكتل أو رزاما خويرين ينفقان الهاما

فلم يقل الشاعر (خويرا) لأن (أو) بمعنى الواو وقد استعملت لمطلق
الجمع .

— الأضراب : وهي هنا تؤدي وظيفة (بل) بشرط أن يتقدمها نفي
أو نهي مع تكرار الفعل نحو : (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و (لا يقيم زيد
أو لا يقيم عمرو) وذكر بعض النحاة أنها قد تأتي للأضراب مطلقاً واحتجوا
لذلك بقول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحصِ عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

ومنه قوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) . فمعنى (أو) هنا (بل) .

— التقسيم : نحو (السكامة اسم أو فعل ، أو صفة ... الخ) .

— الاستثناء : وتكون بمعنى (إلا) وينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) تقول (لأحاربن العدو أو يستسلم) والتقدير (لأحاربن العدو إلا أن يستسلم) .

— العائية : وتكون بمعنى (إلى أن) وتدخل على المضارع ويكون منصوباً كقول الشاعر :

لأستسهل الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

— الشرط : كقولك (لأضربن المجرم عاش أو مات) أى إن عاش . بعد الضرب وإن مات .

والذى يبدو لى أن قرائن السياق هى التى تحدد معانى (أو) ووظائفها . وهى التى تتحكم فى تحديد هذه المعانى والوظائف ولهذا فقد لاحظنا اختلاف النحاة فى تعيين معانى الأدوات الفرعية تبعاً لاختلافهم فى توجيه المعنى وتقديره وفهمه .

٢٦ — أى : حرف من حروف المعانى وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتؤدى الوظائف الآتية :

— النداء : وتكون أداة لنداء البعيد والقريب والمتوسط ، قال الشاعر :

ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى بكاء حمامات لمن هدير

وجاء في الحديث (أى رب) .

— التفسير : وتكون أداة تفسير تقول : (عندى عسجد أى ذهب)
وتقول : (هذا غضنفر أى أسد) وكما تفسر المفردات تفسر الجمل
كقول الشاعر :

وترميننى بالطرف أى أنت مذهب وتعلميننى ، لكن إياك لا ألقى

٢٧ — بل : حرف إضراب وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتكون
حرف ابتداء إذا نلتها جملة مستأنفة فتؤدى وظيفة إبطال ما قبلها وتثبيت
ما بعدها . كقوله تعالى : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه ، بل عباد مكرمون)
والغنى (بل هم عباد مكرمون) وقد تؤدى وظيفة الانتمال من غرض إلى آخر
فى السياق كقوله تعالى (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرن
الحياة الدنيا) وقوله (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم يطولون ، بل قلوبهم
فى غمرة) . ومن دخولها على الجملة قول الشاعر :

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كعانه وجهرمه

والتقدير : بل رب بلد . . . الخ .

وإذا تسلا (بل) مفرد أدت وظيفة العطف وخضعت لتصور المعانى
والأحكام الآتية :

١ — إذا تقدمها أمر أو إيجاب جملة ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم
عليه بشيء ، وتثبيت الحكم يكون لما بعدها ، تقول : (اضرب زيداً بل عمرو) ،
(قام زيد بل عمرو) فإن المتكلم فى المثال الأول أمر بضرب عمرو وسكت

— ٣٦٧ —

عن إصدار حكم بشأن زيد ، وفي المثال الثانى أخبر المتكلم بقيام عمرو ولم يذكر حكماً بشأن زيد .

٢ — إذا تقدمها فى أو نهى فى تقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده تقول : (ما قام زيد بل عمرو) و (لا يقم زيد بل عمرو) .

وقد تزايد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقول الشاعر :
وجهك البدر لا ، بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

٢٨ — (عن) : حرف من حروف المعاني وهى لا شك من قسم الأداة تأتى فى السياق على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون حرفاً من حروف الجر فيأتى الاسم بعدها مجروراً ولها فى هذه الحالة عدة معانٍ وظيفية :

— المجاوزة : تقول سافرت عن البلد ، و (رغبت عن الحجى) و (رميت السهم عن القوس) .

— البديل : نحو قوله تعالى (وانقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) وقد جاء فى الحديث : (صومى عن أهلك) .

— الاستعلاء : نحو (فإنما يبخل عن نفسه) بمعنى (على نفسه) ومنه قول الشاعر :

لا ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتعزوني
والعنى (لا أفضلت فى حسب على) .

— ٣٦٨ —

— التعليل : نحو قوله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة) .

— تكون بمعنى (بعد) نحو : (عمّا قليل ليُصبحن نادمين) ونحو :
(لتركن طبقاً عن طبق) أى : حالة بعد حالة ، ومنه قول الشاعر :

ومنهل وردته عن منهل قفر به الأعطان لم تسهل

— الظرفية : كقول الشاعر :

وأس سراً الحى حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرباعة وانيا

والمعنى : ولا تلك وانياً فى حمل الرباعة .

— تكون بمعنى (من) نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) ، والمعنى من عباده ، وقوله (أولئك الذين يقبل عنهم أحسن ما عملوا) وقولك : (أخذ التلميذ العلم عن أستاذه) .

— تكون بمعنى الباء نحو قوله : (وما ينطق عن الهوى) ، والمعنى (وما ينطق بالهوى) وقد تكون (عن) على حقيقتها إذا فسرنا الفعل (ينطق) بـ (يصدر قوله) .

— الترك : تقول نزلت عن الجبل ، وعن ظهر الدابة .

— الاستماعة : تقول (رميت عن القوس) .

— تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة . كقول الشاعر :

أتجزع أن نفس أناها حمامها فهلاً التى عن بين جنبيك تدفع

والمراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك

والثاني : تكون مصدرية فيتكون منها ومن الفعل المصدر المؤول وذلك في لغة بني تميم فهم يقولون في نحو : أعجبنى أن تفعل : أعجبنى عن تفعل ، وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون : أشهد عن محمداً رسول الله . وتسمى (عنعنة تميم)^(١) .

الثالث : تقوم (عن) مقام الاسم وتؤدي وظيفته في السياق فتخرج عن كونها أداة وظيفتها التعاليق لتؤدي وظيفة الاسم فتكون بمعنى (جانب) كقول الشاعر :

فلقد أراى الرماح رديئة من عن يمينى تارة وأمامى

٢٩ — (في) حرف من حروف الجر وهو من قسم الأداة يأتي في السياق لعدة معان وظيفية هي :

— الظرفية : مكانية أو زمانية ، فالمكانية مثل قولك (أدخلت الخاتم في إصبعي) والزمانية مثل قولك . (أنجزت العمل في ثلاث سائين) .
— المصاحبة : نحو (ادخلوا في أمم) أى : معهم .

— التمليل : نحو قوله تعالى (لمسكم فيما أفضيتم) ، وفي الحديث الشريف : (أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها) .

— الاستعلاء : نحو قوله تعالى (ولأصلبّنكم في جذوع النخل) ، وكقول الشاعر :

(١) انظر المصدر السابق ج ١ ص ١٤٩

— ٣٧٠ —

هم صابوا العبدى في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلا بأجدعا
فإن (في) بمعنى (على) في الأمثلة .

— مرادفة الباء : في المصاحبة كقول الشاعر :

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والسكى

— الغائية : وتكون بمعنى (إلى) الغائية نحو قوله (فردوا أيديهم
في أفواههم) .

— المقايسة : وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق . نحو (فما
متاع الدنيا في الآخرة إلا قليل) .

— التعويض : وهي الزائدة عوضاً من (في) أخرى محذوفة كقولك :
(ضربت فيمن رغبت) . والتقدير : ضربت من رغبت فيه .

— التوكيد : وهي الزائدة لغير تعويض وهو خاص بالضرورة ،
كقول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده برندجا

فيصح اعتبار (في) زائدة إذا أعربت كلمة سواده (نائب فاعل) والأفضل
أن يكون نائب الفاعل ضمير الليلة والجار والمجرور حال من الضمير المذكور
و (في) بمعنى الباء في أحد معانيها ، ومنه قوله تعالى (وقال اركبوا فيها)^(١)
والتقدير : (اركبوها) .

٣٠ — (قد) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تأتي في السياق لعدة معانٍ وظرفية وهي :

— التوقع : وتدخل على مضارع متوقع كقولك : (قد يقدم محمد اليوم) إذا كنت تتوقع قدومه . كما تدخل على الفعل الماضي المتوقع ، فيقال مثلاً : (قد جاء الرجل) لقوم يتوقعون قدومه . ومنه قول المؤذن (قد قامت الصلاة) لأن الجماعة يتوقعون ذلك وينتظرونه . ومنه قوله تعالى (قد سمع الله قول التي تجادلك)^(١) لأنها كانت تتوقع لإجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها .

— تقريب الماضي من زمن الحال : تقول (قام خالد) فيحتمل القيام بالماضي القريب والماضي البعيد ، فإذا قلت (قد قام خالد) اختص بالتقريب .

— التقليل : ويشمل تقليل وقوع الفعل نحو (قد يصدق الكذوب) و (قد يحود البخيل) و (قد يكثر الجواد) .

— النكثير . ومنه قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك)^(٢) ومعناه تكثير الرؤية . ومنه قول الشاعر :

قد أترك القِـسـرَـنَ مصفراً أنامله كأن أنوابه مجت بفرصاد

— التحقيق : كقوله تعالى (قد أفلح من زكاه)^(٣) وقوله : (قد يعلم ما أنتم عليه)^(٤) ، فقد هنا دخلت لتوكيد العلم . وفي ذلك دليل على أن التحقيق ليس خاصاً بالماضي .

(١) الآية ١ من سورة المجادلة .

(٢) الآية ١٤٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٤) الآية ٦٤ من سورة النور .

— تنوب (قد) مقاب خالفة الإخالة في السياق فتخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الإفصاح تقول : (قد زيدا درهم) و (قدنى درهم) للإفصاح ، عن الكفاية فهمى في المثالين بمعنى : يكفى زيدا درهم ، ويكفينى درهم على التوالى .

— تنوب (قد) مقاب الاسم في السياق فتخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الاسم باعتبارها مرادفة لكلمة (حسب) وفي هذه الحالة تستعمل مبنية ، وقد تستعمل معربة على قلّة ، تقول في المبنية (قد زيدا درهم) بإضافتها إلى ريد ، بمعنى : (حسب زيدا درهم) وتقول : (قدنى درهم) بمعنى : (حسبى درهم) ويقولون في المعربة : (قد زيد درهم) بالرفع كما يقال (حسب زيد درهم) بالرفع ، و (قدنى درهم) بغير نون كما يقال : (حسبى درهم) .

٣١ — (كى) حرف من حروف المعانى وهو من قسم الأداة تأتى في السياق لعدة معانٍ وظيفية هي :

— تكون مختصرة من (كيف) وهى بمعناها أى : أنها تؤدي وظيفة التعليق في الجملة الاستقمامية كقول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما نشرت قتلاكم . ولظى الهيجاء تضطرم ؟

فأصل (كى) في البيت : (كيف) محذوفة الفاء ، كما حذفت فاء (سوف) في قول بعضهم (سوأفعل)^(١) وإذا لم يقبل هذا التفسير فإن (كى) في البيت أدّت وظيفة (كيف) .

— التعليل : وتكون بمعنى لام التعليل وهي التي تدخل على (ما)
الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : (كيـمه) بمعنى له ، كما تدخل على
(ما) المصدرية في قوله :

إذا أنت لم تنفع فضرُّ فإنما يرجى الفتى كيـما يضرُّ وينفع

وتدخل على أن المصدرية المضمرة كما في قولك : (جئتـك كي تـكرمـني)
إذا قدر النصب بعد (أن) .

— تكون بمعنى (أن) المصدرية فيكون الفعل بعدها منصوباً وذلك
في نحو قوله (لكيلا تأسوا) ولهذا يصح حلول (أن) محلها ولا تكون هنا
أداة تعليل لأن أداة التعليل لا تدخل على أداة تعليل أخرى . ومنه قولك :
(جئتـك لكي تـكرمـني) .

٣٢ — (لا) حرف من حروف المعاني وهي من قسم الأداة تستعمل في
السياق على ثلاثة أوجه تؤدي في كل منها وظيفة رئيسية :

الأول : النفي : وفي أداؤها هذه الوظيفة تأتي على عدة صور :

— تكون نافية للجنس ويأتي الاسم بعدها مبنياً على ما ينصب به مثل :
لا رجل في الدار ، ويكون منصوباً إذا أضيف مثل (لا صاحب جود ممقوت)
أو إذا كان يحتاج إلى ضميمة مرفوعة نحو (لا حسناً فعله مذموم) أو يحتاج
إلى ضميمة منصوبة (مفعول به) نحو (لا طالعاً جبلاً حاضر) ومنه (لا خيراً
من زيد عفدنا) . وهي في كل الأمثلة السابقة تشبه (إن) في أنها تحتاج إلى
اسم وخبر ولكنها تختلف عن (إن) في أنها لا تدخل إلا على النسكرة ،
وأن اسمها قد يبنى ، وأن خبرها لا يقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً ،

وأنه يكثر حذف خبرها إذا علم نحو (لا ضير) (فلا فوت) وغير ذلك .

— تكون بمعنى (ليس) وتستعمل في الكلام استعمالها تقول :
(لا إنسانٌ خالداً) و (لا الخبرُ معلوماً) وذلك أنَّ الاسم بعدها يكون
مرفوعاً والخبر منصوباً كما هو الحال مع (ليس) وقد ذكر النحاة أنَّ (لا)
تخالف (ليس) في أنَّ الخبر بعدها يذكر قليلاً ، ومن أمثلتها قول الشاعر :

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

وقال النابغة :

وحلت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبِّها متراخياً

وقال المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

— تكون عاطفة : ولأجل أنَّ تكون عاطفة لا بد أن يتقدمها إثبات
أو أمر أو نداء ، تقول (جاء زيد لا عمرو) و (اضرب زيدا لا عمراً)
(يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل (جاءني زيد
لا بل عمرو) فالعاطف (بل) ثم لا بد أن يتقابل متعاطفاها ، فلا يجوز
(جاءني رجل لا زيد) لأنَّ اسم الرجل يصدق على زيد ، وأجاز بعض النحاة
يقوم زيد لا عمرو ^(١) .

— تكون حرف جواب منانضاً لـ (نعم) وفي هذه الحالة يجوز حذف
الجملة بعدها تقول : (أجاء زيد ؟) فتقول : (لا) والمعنى : لا لم يحيى .

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٤٦ ، ٢٤٢

— أن تكون على غير ما تقدم ، وفي هذه الحالة يجب تكرارها إذا كان ما بعدها جملة اسمية أو فعلا ماضياً لفظاً وتقديراً قال تعالى (لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار)^(١) ، وقال : (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)^(٢) وقال (فلا صدق ولا صلي)^(٣) وفي الحديث (فإن الملبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى) .

— تستعمل في النفي المقصود منه الدعاء كقولهم : لا نامت أعين الجبناء .

الثاني : أن تؤدي وظيفة النهي وهو طلب الترك وتختص بالدخول على الفعل المضارع ويكون بعدها مجزوماً مفيداً للاستقبال ، وقد يكون للنهي بها مخاطباً نحو (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء)^(٤) ، أو غائباً نحو قوله تعالى (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء)^(٥) . وكما تكون (لا) أداة لنهي الحقيقي فهي كذلك تكون أداة لنهي الخارج عن معناه الأصلي إلى أغراض للتنزيه والدعاء والالتماس ، والتهديد ، ... الخ .

الثالث : التوكيد وهي (لا) الزائدة الداخلة في الكلام لجرد تقويته نحو قوله تعالى (ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تنبهي)^(٦) وقوله : (ما منعك ألا تسجد)^(٧) ومنه قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب)^(٨) بمعنى : ليعلموا .

-
- (١) الآية ٤٠ من سورة يس .
 - (٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات .
 - (٣) الآية ٣١ من سورة القيامة .
 - (٤) الآية ١ من سورة الممتحنة .
 - (٥) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
 - (٦) الآية ٩٢ من سورة طه .
 - (٧) الآية ١٢ من سورة الأعراف .
 - (٨) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

وقال الشاعر :

وتلحيننى فى اللهو أن لا أحبه واللهو داع دائب غير غافل

وقول آخر :

أبى جوده لا البخل واستعجات به نعم من فنى لا ينزع الجود قاتله

٣٣ - (كم) حرف من حروف المعاني وهو من قسم الأداة يؤدى وظيفة التعليل فى الجملة المنفية يؤتى به فى السياق لنفى الفعل المضارع وقلبه ماضياً لذلك يسمى المضارع المنفى بـ (لم) : ماضياً معنى ، ويكون المضارع بعده مجزوماً . قال تعالى (لم يلد ولم يولد)^(١) وقد ورد الفعل المضارع بعده مرفوعاً فى الشعر للضرورة كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

٣٤ - (كن) حرف من حروف المعاني وهى من قسم الأداة تؤدى وظيفة التعليل فى الجملة المنفية فهى أداة من أدوات النفى تفيد نفي مضمون الجملة فى الزمن المستقبل ، وتختص فى الدخول على الفعل المضارع ويكون بعدها منصوباً .

وقد ورد عن بعض النحاة أنها قد تخرج عن أداء وظيفة النفى اتفيد معنى الدعاء واستشهد لذلك بقوله :

لن تزالوا كذاكم ثم لا زلتُ لكم خالداً خلود الجبال

(١) الآية ٣ من سورة الإخلاص .

٣٥ - (مذٌ ومنذٌ) من أدوات الجر بمعنى (مِن) يأتي الاسم بعدهما مجروراً تقول : ما رأيت أخى مُذٌ يوم الخميس أو منذٌ يوم الخميس .

وقد يكون معناها (في) إذا قلت (ما رأيته منذُ يومنا أو مُذٌ يومنا) والمعنى : ما رأيته في يومنا .

وقد تخرج مذٌ أو منذٌ عن أداء وظيفة الأداة لتؤدي وظيفة الاسم فتكون بمعناه وذلك حين يأتي الاسم بعدهما مرفوعاً تقول : (ما رأيت أخى مذٌ) (منذٌ) (يومان) وفي هذا تكون بمعنى (الأمد) أى : إنَّ أمد عدم الرؤيا يومان . وكما تخرج (مذٌ أو منذٌ) عن معنى الأداة لتؤدي وظيفة الاسم تخرج عن معنى الأداة لتؤدي وظيفة الظرف الزماني حين يضافان إلى جملة فعلية أو اسمية تقول : (أحببتك منذُ التقيت بك أو مُذُ التقيت بك) في الإضافة إلى الجملة الفعلية . وقال الشاعر :

وما زلت أبنى المال مُذُ أنا يافع وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمرداً

فقد أضاف (مذٌ) إلى الجملة الإسمية .

٣٦ - (مِن) أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدي الوظائف الآتية :

— إبتداء الفاية : وهو الغالب في استعمالها ، وتأتي ضمن هذه الوظيفة في الزمان نحو (من أول يوم) ومنه ما جاء في الحديث (مطرنا من الجمعة إلى الجمعة) كما تأتي في غير الزمان نحو قوله تعالى (من المسجد الحرام) وقوله (إنه من سليمان) .

— التمييز : وعلامتها أن يصح وقوع كلمة (بعض) مكانها نحو قوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه

ومنهم من ينتظر) وقوله : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) .

— بيان الجنس : وحين تفيد هذه الوظيفة تقع في الغالب بعد (ما)
و (مهما) كقوله تعالى (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها)^(١)
وقوله (ما ننسخ من آية) وقوله (مهما تأتينا به من آية) . وقد تأتي بعد
غير (ما) و (مهما) لبيان الجنس كقولك : (هذا القميص من حرير)
و (هذا الخاتم من ذهب) .

— التعليل : كقوله تعالى (مما خطيئاتهم أغرقوا)^(٢) وقوله :

وذلك من نبيأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

وقول الفرزدق في علي بن الحسين :

يفضى حياء ويفضى من مهايته فما يكلم إلا حين يبتسم

— البديل : كقوله تعالى (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وقوله :
(لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) .

— المجاوزة : وتأتي بمعنى (عن) كقوله تعالى (يا ويلتا قد كُفينا
غفلة من هذا) .

— مرادفة الباء : كقولك (إنك تنظر من طرف خفي) أي :
بطرف خفي .

(١) الآية ٢ من سورة فاطر .

(٢) الآية ٢٥ من سورة نوح .

— الظرفية : وتكون بمعنى (في) نحو قوله (أروني ماذا خلقت من الأرض) ونحو (إذا أودى للصلاة من يوم الجمعة) أى : في يوم الجمعة .

— الاستعلاء : نحو (نصرناهم من القوم) أى : على القوم .

— الفصل أو التمييز : وتكون (من) داخلة على ثانی المتضادين كقوله تعالى (والله يعلم المفسد من المصلح) . وقوله (حتى يميز الخبيث من الطيب) .

— التنصيص على العموم : وتكون (من) هنا زائدة كقولك : (ما جاءني من رجل) .

— تأكيد العموم : وتكون (من) هنا زائدة أيضاً كقولك (ما جاءني من أحد) .

٣٧ — (هل) : أداة من أدوات الاستفهام موضوعة لطلب التصديق . الإيجابي تقول : (هل حضر محمد ؟) فيكون الجواب (نعم) أو (لا) فهي تؤدي وظيفة التعليل في الجملة الاستفهامية . وقد تخرج (هل) من هذه الوظيفة لتكون بمعنى (قد) كقوله تعالى : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) .

٣٨ — (وا) أداة من الأدوات تستعمل في الندبة من موضوع النداء نحو (وامتعصماه) . ولكنها قد تخرج عن كونها أداة لتؤدي وظيفة الإفصاح في الكلام فتكون من قسم الخالفة فهي حينئذ تفصح عن التعجب وتندرج تحت خالفة الإخالفة من فروع الخالفة ، وقد يقال عنها : (واها) و (وى) . قال الشاعر :

واها لسلي ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها

وقول عنزة :

واقْد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس وبكّ عنزته أقدم

فإنّ (وبكّ) هى (وى) لحقت بها كاف الخطاب .

٣٩ — (يا) : أداة من الأدوات تؤدى وظيفة التعليق فتستخدم فى

الكلام لنداء البعيد حقيقة وحكما ، وقد ينادى بها القريب تأكيداً ، وهى أكثر أدوات النداء استعمالاً ، وإذا وليها ما ليس بمنادى كالفعل والحرف ، والجملة الاسمية فى نحو (ألا يا اسجدوا) و (يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة) ، وقول الشاعر :

يا لعنة الله والأفوام كلهم والصالحين على سمان من جار

فهى حينئذ أداة تنبيه ليس غير .

٤١ .. (لو) : أداة من الأدوات تفيد أساساً معنى الشرط تقول :

(لو جئتنى لأكرمك) وهى إذْ تقوم بوظيفة التعليق فى الجملة الشرطية .
تفيد ما يلى :

١ - الشرطية ٢ - تقييد الشرطية بالزمن الماضى ٣ - الامتناع .

ويقول ابن هشام « ولقد اتضح أنّ أفسد تفسير له (لو) قول من قال

حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء قال ، ويلزم اثبوت ثبوت تاليه^(١) . ولكن ابن هشام بعد اعتراضه على تعريف (لو) حبذ

أن يقال : لو : حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه^(١) . على .
أن (لو) قد تؤدي وظائف أخرى غير وظيفتها أهمها :

— تكون أداة شرط لا فى الماضى بل فى المستقبل إلا أن الفعل بعدها
لا يكون مجزوماً كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدى صوتي وإن كنت ريمةً لصوت صدى ليلى يهش ويتررب

— تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) إلا أن الفعل بعدها لا يكون
منصوباً ويكثر ورودها بهذا المعنى بعد الأفعال (ودَّ) أو (يودَّ) نحو قوله
تعالى (ودُّوا لو تدهنوا) (يود أحدهم لو يمسر) وقد تأتى بدون هذه
الأفعال كقول الشاعر :

ما كان ضرك لو منذت وربما من الفتى وهو المغيظ الخنق

— تكون للتمنى فتخرج عن كونها أداة شرط تقتضى شرطاً وجواباً
كقولك (لو تأتيتنى فتحدثنى) وقوله (فلو أن لنا كرة . . .) .

— تكون أداة لامرض نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً) .

٤٢ — (أل) أداة من الأدوات تؤدي وظيفة التعريف فى الاسم المفرد
فدخولها عليه معناه سلب التنكير منه فالفرق بين الاسم النكرة والاسم
المعرف بها كالفرق بين المطلق والمقيد . وهى إذ تقوم بهذه الوظيفة الأساسية
تقسم إلى : عهدية كقولك : (اشترت فرساً ثم بعته الفرس) .

(١) انظر المصدر نفسه ص ٢٦٠ وبجمل الآراء التى وردت حول (لو) .

وجنسية : كقوله تعالى (وخلق الإنسان ضعيفاً)^(١) . على أن (أل) قد تخرج عن معناها الأسلى وهو التعريف لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون ضميراً موصولاً بمعنى (الذى) أو (التى) وجمعهما حين تدخل على الصفات : كصفة الفاعل وصفة المفعول وغيرهما تقول : (يعجبني المخلص لأمتيه) بمعنى الذى يخص لأمتيه وتقول : (رأيت المقتول مظلوماً) أى : الذى قتل . . . وهكذا .

— تكون زائدة فى الكسابة وهى نوعان : لازمة وغير لازمة ، اللازمة : كما فى (الذى) و (التى) والآلات والعزى ، والسموأل ، والبيت (الكعبة) . وأما غير اللازمة فهى التى تدخل على الأعلام المنقولة من مجرد صالح لقبولها سموح أصله كباس وضحاك فتقول فيهما : العباس والضحّاك . وهذا مرهون بالسمع ، لأنه لا يقال ذلك فى مثل : محمد وأحمد مثلاً .

— تقوم (أل) مقام ضمير الإشارة (هذا) فى السياق وتؤدى وظيفة تقول : أزورك اليوم أى : هذا اليوم ، وتقول أسافر الليلة ، أى : هذه الليلة فى أل فى هذين المثالين عنصر إشارى . وهذا يؤكد الصلة بين فروع الضمير .

٤٣ -- (إلى) حرف من حروف المعانى يأتى الاسم بعدها مجروراً وهى من قسم الأداة تأتى فى السياق لتؤدى الوظائف الآتية :

— انتهاء الغاية الزمانية : نحو قوله تعالى (ثم أتوا الصيام إلى الليل) .

— انتهاء الغاية المكانية : نحو قوله تعالى (من المسجد الحرام إلى

المسجد الأقصى) . ونحو (سرت من البيت إلى السكينة) . أمّا دخول ما بعدها في حيز الغاية وعدم دخوله فهو خاضع للقريضة ، فهو داخل في قرأت الكتاب من أوله إلى آخره (وخارج في قوله تعالى (ثم أنموا الصيام إلى الليل) .

— المعية : وذلك إذا ضمَّ بها شيء إلى آخر ، ومنه قوله تعالى (من أنصاري إلى الله) . وفي المثل قالت العرب (الذود إلى الذود لابل) يضرب في جمع القليل إلى مثله فيصير كثيراً .

— التبيين : إذا أوضحت فاعلية الجرور بعدها بعد ما يفيد حياً أو بغضاً بعد خالفة تعجب أو صفة تفضيل نحو (رب السجن أحب إليّ) وفي الحديث الشريف (أبغض الحلال إلى الله للطلاق) .

— تكون بمعنى اللام نحو (والأمر إليك) والمعنى : لك .

— الظرفية : وتكون بمعنى (في) : كقوله تعالى (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) ومنه قول الشاعر :

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلىّ به القار أجرب

— الابتداء : كقول الشاعر :

تقول وقد عاليت بالسكور فوقها أبسقي فلا يروى إلى ابن أحمرا

فهى بمعنى (منى) .

— تكون بمعنى (عند) فتؤدى وظيفة الاسم ومنه قوله :

ثم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرقيق السلسل

— ٣٨٤ —

ومن المحتمل أن تكون للتبيين . وقد تخرج عن كونها أداة لتؤدى .
وظيفة الخالفة فى السياق نقول : (إليك عنى) : أى : ابتعد عنى .

٤٤ — (ألا) : بفتح الهمزة والتخفيف أداة من الأدوات تأتى لعدة
معان وظيفية هى :

— التنبيه : فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين الإسمية
والفعالية . قال تعالى (ألا إنهم هم السفهاء) و (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً
عنهم) وهى المسماة بحرف الاستفتاح عند العربين بدافع من الاهتمام بوقوعها
لا بمعناها .

— التوبيخ والإنكار : كقوله :

ألا إرعوا لمن ولت شبيبته وآدنت بمشيب بعده هـرم

— التمنى : كقول الشاعر :

ألا عمرى ولى مستطاع رجوسه فيرأب ما أنأت يد العفلات

— الاستفهام عن انفى : كقول الشاعر :

ألا اصطبارى لسلوى أم لها جلد إذا لاقى الذى لاناها أمثالى

— العرض والتخصيض : فتختص بالدخول على الجمل الفعلية قال تعالى :-

(ألا تحبون أن يغفر الله لكم) وقوله (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم)
فالأولى للعرض . والثانية للتخصيض .

٤٥ — (أما) : أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لأداء المعانى
الوظيفية الآتية :

— تكون أداة تنبيه يستفتح بها الكلام بمنزلة (أَلَا) وهذه تكثر بعد القسم كقوله :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وإذا وقعت (إن) بعد هذه الأداة كسرت همزها كما تسكر بعد (أَلَا) الاستفتاحية .

— تكون بمعنى (حقاً) فتؤدى وظيفة (المصدر) أو بمعنى (أحقاً) - فتؤدى وظيفة الهمزة ووظيفة الاسم معاً ، وهذه تقع بعدها أن المفتوحة الهمزة ومدخولاتها تقول : (أما أئى جفدى فى معارك أمتى) بمعنى : أحقاً أئى جندى .

— تكون أداة عرض بمنزلة (أَلَا) فتختص بالدخول على الفعل كما تختص بقية أدوات العرض نحو (أما تقوم) و (أما تزور أخواتك) .

٤٦ — (إن) : المكسورة الهمزة المشددة النون : أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون أداة تأكيد وفى هذه الحالة تدخل على الجملة الاسمية فيكون الاسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً ، تقول : (إن الحق واضح) .

— تكون أداة جواب بمعنى (نعم) وقد استبدل على ذلك بقول الشاعر :

ويقلن شيب قد — لا ك وقد كثرت ، فقلت إنه

وأحسن ما استدل به على هذا المعنى قول ابن الزبير رضى الله عنه لمن قال

(٢٠) أقسام الكلام العربى

— ٣٨٦ —

له : لعن الله ناقة حملني إليك (إنِّ وراكبها) أى : نعم ولعن راکبها .

٤٧ — (أنَّ) : المفتوحة الهمزة المشددة النون : أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون أداة تأكيد تدخل على الجمل الاسمية فيكون الإسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً وهى فرع من (إنَّ) المكسورة الهمزة .

— تكون لغة في (عل) فتنفيذ الترجى كقول بعضهم : (أئت السوق أنَّك تشتري لنا شيئاً) وكقراءة من قرأ (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) بمعنى لعلها إذا جاءت لا يؤمنون .

٤٨ — (ثمَّ) أداة عطف تستعمل في السياق للتعبير عن ثلاثة معانٍ وظيفية مجتمعة هى : التشريك في الحكم ، والترتيب والتراخى أو المهلة . وقد تأتي زائدة في الكلام فلا تكون أداة عطف كقوله تعالى : (حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم)^(١) .

٤٩ — (خلا) أداة استثناء محولة عن الفعلية عند نصب ما بعدها سواء سبقها (ما) أم لم تسبقها ، فإذا جُرَّ ما بعدها فهى أداة نسبة وهى على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها تقول : قام القوم خلا زيدا ، وقام القوم خلا زيدا ، باعتبارها أداة محولة عن الفعلية في المثال الأول وأداة نسبة في المثال الثانى . فإذا سبقها (ما) تعين أن يكون ما بعدها منصوباً تقول : جاء القوم ما خلا زيدا .

(١) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

٥٠ - (رُبُّ) أداة من أدوات الجر تستعمل في السلام للتعبير عن المعاني الوظيفية الآتية :

— التشكثير : وهو الغالب في استعمالها كقوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ، وفي الحديث الشريف (يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ومنه ما سمع عن الأعرابي في قوله (يارب صائمه لن يصومه ويارب قائمه لن يقومه) .

— التثاقيل : كقول أبي طالب في النبي (ص) :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمة للأرامل

وقول الآخر :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذى ولدٍ لم يلدْهُ أبوانِ

وقد أراد في البيت : عيسى وآدم .

٥١ - (عدا) : أداة استثناء محوَّلة عن الفعلية عند نصب ما بعدها سواء سبقها ما أم لم تسبقها فإذا جر ما بعدها فهي أداة نسبة وهي على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها ، تقول : قام القوم عدا زيداً ، وقام القوم عدا زيدٍ ، باعتبارها أداة محوَّلة عن الفعلية في المثال الأول ، وأداة نسبة في المثال الثاني . فإذا سبقها (ما) تعيّن أن يكون ما بعدها منصوباً تقول : (حضر القوم ما عدا زيداً) .

٥٢ - (على) : أداة من الأدوات تأتي في السياق وضمن إطار وظيفتها الأساسية لتؤدى المعاني الوظيفية الآتية :

— الاستعلاء : ويكون على الاسم الجرور بعدها نحو قوله تعالى (وعليها وعلى الفلك تحملون) كما يكون الاستعلاء على ما يقرب من الجرور كقوله تعالى (أو أجد على النار هدى) وقول الشاعر :

تشب لمـرورين بصطليانها وبات على النار للندى والمخـلق

وكما يكون الاستعلاء حسيماً يكون معنوباً كقوله تعالى : (وفهنا لهم على بعض في الرزق) .

— المصاحبة : بأن تؤدي معنى (مع) كقوله تعالى (وأنى المال على حبه) وقوله : (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) أى : مع ظلمهم .

— المجاوزة : بأن تؤدي معنى (عن) كقول الشاعر :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

وقول الآخر :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

— التعليل : بأن تؤدي معنى اللام ، نحو قوله تعالى (واتسكبروا الله على ما هداكم) . أى : لهدايته إياكم ، وقول الشاعر :

علام تقول الرمح يشغل عاتقى إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

فعلام في البيت بمعنى (ريم) .

— الظرفية : بأن تؤدي (على) معنى (في) نحو قوله :

(ودخل المدينة على حين غفلة) .

— تسكون بمعنى (من) نحو قوله تعالى : (إذا اكتهلوا على الناس يستوفون) .

— تسكون بمعنى (الباء) نحو (حقيق على أن لا أقول) ، وقالوا : (اركب على اسم الله) .

— تسكون الاستدراك والإضراب كقولك (فشل القلميذ في الامتحان على أنه لا يئأس من النجاح) وكقول الشاعر :

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
وقوله :

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من سهواه ليس بنذى ود

وفي كل ما تقدم أدت (على) للمعاني الوظيفية ضمن إطار التعليق إلا أنها قد تخرج عن كونها أداة في السياق لتؤدي وظيفة الاسم فتكون بمعنى (فوق) كقول الشاعر :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل وعن قبض بزياء مجمل

وقد تخرج عن كونها أداة في السياق لتؤدي أيضاً وظيفة الخالفة كقولك عليك نفسك ، وكقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) .

٥٣ — (نعم) أداة من الأدوات تأتي في السياق لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— تسكون للتصديق ، وتأتي بعد الخبر مثبتاً كان أو منفياً تقول :

— ٣٩٠ —

(قام زيد) فتقول مصداقاً (نعم) وتقول : (ما قام زيد) فتقول مصداقاً كذلك : (نعم) .

— تكون للوعد بأن تأتى بعد الأمر أو النهى أو ما فى معناهما ، تقول لشخص : اقرأ الكتاب فيمعدك بقراءته بقوله : نعم . وكذا لو قلت له : لا تهمل واجباتك فيمعدك بعدم الإهمال بقوله : نعم . وقد تأتى لهذا الغرض وهو الوعد بعد قولك : هلاّ تفعل وهلاّ لم تفعل .

— تكون للاعلام ، بأن ترد جواباً عن الاستفهام تقول : (هل سافر والدك) فيجيب : نعم .

— قد تكون للتوكيد إذا وقعت صدىراً لجملة تقول : (نعم ، هذه الآثار من حضارة العرب) ، ويحتمل هنا أن تكون للاعلام عن استفهام مقدر .

٥٤ — (إلاّ) بكسر الهمزة وتشديد ما بعدها : أداة من الأدوات تأتى فى السياق لتؤدى المعانى الوظيفية الآتية :

— تكون للاستثناء أو الإخراج تقول (حضر القوم إلاّ خالداً) وقال تعالى (فشرّبوا منه إلاّ قليلاً) .

— تكون بمعنى (غير) فتؤدى وظيفة الاسم إذ لا تؤدى وظيفة الإخراج أو الاستثناء ، ومنه قوله تعالى (لو كان فيها آلهة إلاّ الله لفسدتا) فلا يمكن أن تكون (إلاّ) هنا للاستثناء . ومثله قولك : عندى عشرون إلاّ دينار والمعنى عندى عشرون موصوفة بأنها غير دينار . والملاحظ أن (إلاّ) فى هذه الحالة يوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه .

— تكون عاطفة بمنزلة (الواو) فى النشريك لفظاً ومعنى ، ومنه قوله

تعالى (ائلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم) وقوله (لا يخاف
لدى المرسلون إلا من ظلم ، ثم بدل حسناً بعد سوء) أى ولا الذين ظلموا
ولا من ظلم .

— تكون بمعنى (إن) الشرطية المدغمة في (لا) النافية كقوله تعالى
(إلا تنصروه فقد نصره الله) وقولك : (اجتهد وإلا تفشل) .

٥٥ — ألا : بالفتح والنشديد ، أداة من أدوات التحضيض تختص
بالدخول على الجمل الفعلية الخبرية ، كبقية أدوات التحضيض تأتي في السياق
لتؤدي وظيفة التحضيض .

٥٦ — أما : بالفتح والنشديد : أداة من الأدوات تستعمل في السياق
لتؤدي وظيفة معاً هما الشرط والتفصيل كقوله تعالى (فأما الذين آمنوا ،
فيعلمون أنه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا ، فيقولون . . . الآية) على
أن الملاحظ أن فكرة الشرطية في (أما) أضعف من فكرة التفصيل يؤيد
ذلك صحة ورود (إن) بعدها نحو قوله تعالى (فأما إن كان من أصحاب
اليمين . . . الآية) .

— وقد تأتي في السياق لتسكون مركبة من (أن) المصدرية المدغمة في
(ما) الزائدة كقول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الصيمع

— وقد تأتي في السياق مركبة من (أم) و (ما) الاستفهامية وقد
أدعت الهم للتأمل كقوله : (أما ذا كنتم تعملون) .

٥٧ — (إيا) بالكسر والنشديد : أداة من الأدوات تستعمل في

السياق لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— الشك : كقولك (جاءني إمام محمد وإمام خالد) إذا لم تعلم بالتأكيـد
الجاتي منهما .

— الإيهام : كقوله تعالى (وآخرون مرجون لأمر الله ، إماما يعذبهم
وإماما يتوب عليهم) .

— التخيير : كقوله تعالى (إماما أن تعذب وإماما أن نتخذ فيهم حسنا)
وقوله (إماما أن تلقى وإماما أن نكون أول من ألقى) .

— الإباحة : كقولك : (تعلم إماما فقها وإماما نحوا)

— التفصيل : كقوله تعالى (إمامنا هديناه السبيل إماما شاكرا وإماما
كفورا) وكقولك : سأ كافح فإماما حياة كريمة وإماما استشهدا من أجل
الوطن والمبدأ .

٥٨ — حاشا : أداة محولة عن الفعلية عند نصب ما بعدها فإذا جر
ما بعدها فهي أداة نسبة وهي على أية حال تقوم بوظيفة استثناء ما بعدها عن
حكم ما قبلها . تقول : قام القوم حاشا زيدا ، وقام القوم حاشا زيدا . وقد
تستعمل فعلا على أصل وضعها فتؤدي وظيفة الفعل وتتصرف تصرفه تقول :
حاشيت فلانا أي استثنيت ، وقد تخرج عن كونها أداة محولة عن الفعلية أو
فعلا لتؤدي وظيفة الإفصاح كما تؤديه الخالفة وذلك حين تستخدم في الإفصاح
عن التنزيه كأن تقول (حاشي لله) وكقوله تعالى (حاش لله ما هذا بشرا) .
وهي في هذه الحالة لا تتصرف شأها شأن الخوالب

٥٩ — (حتى) أداة من الأدوات تستعمل في السياق لتؤدي المعاني الوظيفية الآتية :

— انتهاء الغاية : وتكون بمعنى (إلى) (مع اختلاف بينهما) فيأتى الاسم بعدها مجروراً ، نحو : (أكلت السمكة حتى رأسها) ونحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) فيما إذا كان المجرور بعدها آخرأ أو ملاقياً لآخر جزء . وإذا دخلت (حتى) على المضارع المنصوب فلها ثلاثة معان : الأول : تكون بمعنى (إلى) كقولك : (انتظارك حتى تعود) والثاني : تكون بمعنى (كي) التعليلية كقوله تعالى (لولا يزالون بفانلونكم حتى يردوكم) وكقولك : (أخلص في علمك حتى تريح) والثالث : تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية ، تقول (والله لا أغادر المسكن حتى تغادر) فهى هنا بمعنى (إلا) وتحتمل أن تكون بمعنى الغاية ، ومنه قول الشاعر :

والله لا يذهب شيخى باطلا حتى أبهر مالهكا وكاهلا

— العطف : وتكون بمعنى (الواو) وإن اختلفت معها في عدة أمور . تقول : (مررت بالقوم حتى يزيد) و (جاء القوم حتى أبوك) ، و (رأيت القوم حتى أباك) .

— تكون أداة ابتداء . فتدخل على الجمل الإسمية والفعلية كقول
حرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
وقول الفرزدق :

فواجبها حتى كليب تسبني كأن أباهها نهشل أو مجاشع

وقوله تعالى (حتى عفوا وقالوا . . . الآية) .

والذى نريد أن نثبتها هنا أن نبين أحد معانيها الوظيفية دون الآخر
منعوط بالقرآن في غالب الأحوال وبالأخص حين يحتمل النص اللغوى أكثر
من معنى .

٦٠ — (كُنْ) : أداة من الأدوات تدخل على الجمل الإسمية فيكون
الاسم بعدها منصوباً والخبر مرفوعاً تستخدم في السياق لتؤدى المعانى الوظيفية
الآتية :

-- التشبيه : وهو الغالب في استعمالها تقول : (كُنْ زيدا أسد) وذلك
إذا كان الخبر بعدها اسماً الذات .

— الشك والظن : بأن يكون الخبر بعدها من الصفات تقول : (كان
زيداً قائماً) أى أظنه قائماً .

— التحقيق : كقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشراً كُنْ الأرضَ ليس بها هشام

أى لأن الأرض ، ويشمل هنا أن تكون الكاف للتعميل ، و (أن
للتحقيق) أى كلمتان لا كلمة واحدة .

— التقريب : نحو (كُنْ بالشتاء مقبل) ونحو : (كُنْ بالفرج آت) .

٦١ — كلا : أداة من الأدوات تستعمل في السياق للتعبير عن المعانى
الوظيفية الآتية :

— الردع والزجر : كقوله تعالى (واتخذوا من دون الله آلهة) .

لهم عزاً كلا سيكفرون بعبادتهم) وقد تعمين الردع كقوله تعالى (رَبُّ
ارجعونِ اعلى أعمال صالحاً فيما تركت ، كلا إنها كلمة)^(١) وقوله (كلا
لا تطعه) وقد يتمتع كونها للزجر في نحو (وما هي إلا ذكرى للبشر ، كلا
والقمر ٠٠٠ الآية) فهي هنا صلة لليمين لا تخلو من الرد أو الردع . وقد تأتي
لوظيفة النفي فتنفى بها دعوى مدع كأن تقول : لقيت زيدا ، فيقال لك
نفياً : كلا .

٦٢ - (لعل) أداة من الأدوات تستخدم في السياق لتؤدي المعاني
الوظيفية الآتية :

— التوقع : وهو ترجى الشيء المحبوب ، والإشفاق من المكروه
كقولك : لعل الحبيب قادم ، وقولك (لعل السيل جارف)^(٢) .

-- التعاميل : كقوله تعالى (فقولاً له قولاً ليلاً لعله يذكرك أو يحشى) .

— الاستفهام : كقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)
وقوله : (وما يدريك لعله يزكى)^(٣) .

— التمني : وهو طلب الحصول على شيء غير ممكن بينما تدل لعل : على
طلب شيء ممكن . كقول الشاعر :

أسرب الفطا هل من يعير جناحه لعل إلى من قد هويت أطيـر

٦٣ - (لولا) : أداة من الأدوات تستخدم في السياق لتؤدي المعاني
الوظيفية الآتية .

(١) الآية ١٠٠ من سورة (المؤمنون) .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ١ ص ٤٧٥ والمفني ج ١ ص ٢٨٨ .

— تدخل على جملتين الأولى إسمية والثانية فعلية فتؤدي وظيفة ربط امتناع الثانية بوجود الأولى . نحو قولك : (لولا إهمالك لأكرمك) أى : (لولا إهمالك موجود لأكرمك) .

— تكون للتحضيض والعرض ، فتختص بالدخول على الفعل المضارع أو ما فى معناه كقوله تعالى (لولا تستغفرون الله) وقوله (لولا أخرتني إلى أجل قريب) والقريضة هى التى تعين التحضيض من العرض .

— تكون للتوبيخ والتنديد ، فتختص بالدخول على الفعل الماضى كقوله تعالى (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء)^(١) وقوله (فلولوا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة)^(٢) وقوله (ولولا إذ سمعتموه قائم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا)^(٣) .

— تكون بمعنى (لو لم) قال الشاعر :

ألا زعت أسماء أن لا أحبها فقلت : لى لولا ينازعنى شغلى

المعنى : لو لم ينازعنى شغلى لزرتها .

٦٤ — (لو ما) : هى بمنزلة (لولا) تقول : (لو ما الرافدان لما ت أرض العراق) تستخدم فى السياق لتؤدي المعانى الوظيفية التى تؤديها (لولا) .

٦٥ -- (لكن) أداة من الأدوات تستخدم فى السياق لتؤدي وظيفة

(١) الآية ١٣ من سورة البور .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الأحقاف .

(٣) الآية ١٦ من سورة النور .

الاستدراك وهو أن تنسب لنا بعدها حكماً مناقضاً لحكم ما قبلها تقول.
(ما الأرض ثابتة لكنها متحركة) و (ما هذا أبيض لكنه أسود) . وقد
تأتى لأداء وظيفة التوكيد كقولك : (لو جاءنى لأكرمته ، لكنه لم يحىي .
فقد انتفى الحىء من غير (لكن)) فأكد انتفاء الحىء بها .

٦٦ — (كيف) أداة من الأدوات تستعمل فى السياق لتؤدى المعانى
الوظيفية الآتية :

- التعليل فى الجمل الاستفهامية ، وهو وظيفتها الأساسية فتكون أداة
استفهام تقول : (كيف زيد ؟) والاستفهام هنا حقيقى عن الحال وقد يأتى
الاستفهام بها غير حقيقى كقوله تعالى (كيف تكفرون بالله ، إلى آخر المعانى
التي يخرج إليها الاستفهام عن غرضه الأصيل كالنفي مثل قوله تعالى (كيف
يكون للمشركين عهد عند الله) . والتعجب كقوله (كيف تكفرون بالله .
وقد كنتم أوفاء فآخياكم) والتوبيخ كقوله (كيف تكفرون وأنتم تنفى
عابكم آيات الله) .

-- والتعليل فى الجمل الشرطية : فتكون أداة شرط فتقتضى فعلين
متفقين لفظاً ومعنى وغير مجزومين نحو (كيف تصنع أصنع) وإذا انصلت بها
(ما) كانت أداة شرط ويكون الشرط والجواب بعدها مجزومين أو فى محل
جزم تقول (كيفما تعامانى أعاملك) . وقد تستعمل لالحال لا سؤال معه كقولك :
(لأكرمك كيف كنت) أى على أى حال كنت .

٦٧ — (كم) وهى أداة من الأدوات تستعمل للتعبير عن المعانى
الوظيفية الآتية :

— تكون للتعبير كقول : كم رجل لقيت ، كم شهيد قدم روحه من .

— ٣٩٨ —

أجل الوطن ، ومثلها (كأين) في إفادة التكثير .

— تكون للاستفهام كقولك : (كم مالك) .

٦٨ — (كان) : أداة من الأدوات تستخدم في السياق للتعبير عن المعاني الوظيفية الآتية :

-- الدلالة على الزمن الماضي - كقولك (كان لي مال) .

— القدرة : كقوله تعالى (ما كان لكم أن تنبتوا شجرها) أي : ما قدرتم .

— الصيرورة : كقولك لرجل : (إن كنت قريباً فصماني) ومنه قول الشاعر :

أجرت إليه حرة أرحبية وقد كان لون الليل مثل الأرنج
أي : وقد صار لون الليل .

— تكون بمعنى الرهون كقوله تعالى (قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً) أي : هل أنا إلا بشر .

— تكون بمعنى (ينبغي) كقوله تعالى (قل ما يكون لي أن أبدله من لقاء نفسي) وكقوله (قلتم ما يكون لنا) أي : ما ينبغي لي ، وما ينبغي لنا .

-- تكون زائدة كقول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام

ومنه قوله تعالى (وما علمى بما كانوا يعملون) أي : بما يعملون .

وأخيراً لابد من الاعتراف بأننى فى مجال الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للأدوات - قد استعنت بقدر غير يسير بما أورده ابن هشام فى المعنى وما أورده الأشمونى فى شرحه لأنفية ابن مالك أحياناً بالعبارة وأحياناً أخرى بالإشارة ، لأننى وجدت أن ما أورده عن الأدوات قد جمع أكثر ما قاله أشهر النحاة فيها ، موضحاً للقارىء ما بأتى :

١ - لقد أهملت ما لا يتعدد معناه الوظيفى من الأدوات .

٢ - لقد اكتفيت بذكر المعانى الوظيفية المشهورة التى نص عليها واقع اللغة وكثير استعمالها فيها ، وانطلاقاً من وصف واقعها ولهذا فقد ابتعدت عن ذكر المعانى الوظيفية المبنية على التضمن والتأويل ، والمعانى التى وردت للضرورة أو وصفت بالقدرة .

٣ - يجد القارىء أن أكثر أدوات الاستفهام أو الشرط هى فى الحقيقة ضمائر أو ظروف تعدد معناها الوظيفى فاستخدمت فى تعليق الجمل الاستفهامية أو الشرطية ، فخرجت فى الاستعمال عن كونها ضمائر أو ظروفًا لتؤدى وظيفة الأداة ، ولهذا فقد تناولنا تعدد معناها الوظيفى عند الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للضمير أو الظرف . أما بقية أدوات الاستفهام أو الشرط التى لم تكن فى الأصل من الضمائر أو الظروف فقد تحدثنا عنها أنفاء الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للأداة لأنها من قسم الأداة .

نتائج البحث

لقد توصل اليبحث إلى الأمور الآتية :

١ — وضحت هذه الرسالة صورة الاضطراب الذى وقع فيه الفجاة القدماء حين أقدموا على تقسيم الكلام فى اللغة العربية ، وبينت أن سبب هذا الاضطراب هو دورانهم فى فلك التقسيم الثلاثى الذى لم يطبقوا الخروج عنه دون مسوغ .

٢ — من أبرز ما قدمته هذه الرسالة استقراء آراء علمائنا ومناقشتهم حول التقسيم ونقدها ، ومن خلال بمض الآراء المتناثرة والعارضة استخلصت الرسالة ما يشير إلى التقسيم الجديد وإن لم يكن ذلك بصورة مباشرة ومتمكاملة ، وقد قدمت لى آراؤهم العارضة فى الوقت نفسه - دليلا على عدم اقتناع النحاة أنفسهم بالتقسيم الثلاثى الذى درجوا عليه ومدى الحاجة إلى تقسيم جديد ، وهو ما حاولت هذه الرسالة أن تقدمه .

٣ — عرضت الرسالة للجهود التى بذلها اللغويون العرب المحدثون فى مسألة تقسيم الكلام ، وهى تدل على إحساسهم بالمشكلة ومحاولة حلها ولكن هذه الجهود فى معظمها لم تحقق النتائج المرجوة لوضع مشكلة التقسيم فى إطارها الصحيح المقنع .

٤ — ما توصلت إليه هذه الرسالة أن أقسام الكلام فى اللغة العربية سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، والضمير ، والظرف ، والأداة ، ووضحت أن كل قسم من هذه الأقسام يختلف عن الآخر شكلا ووظيفة ، فكل قسم مميزاته الخاصة ذكرت مفصلة بعد كل قسم من الأقسام ، وقد

جاء هذا التقسيم الجديد منسجماً مع وصف اللغة دون اضطراب أو تعقيد، وفي ذلك مساهمة عملية لوضع الأساس الصحيح للدراسات النحوية .

٥ - دلت هذه الرسالة على أهمية استخدام الشكل والوظيفة في دراسة اللغة ، فهما عنصران مهمان من عناصر الدراسات اللغوية الحديثة تقوم عليهما بنجاح كثير من الظواهر اللغوية والنحوية ، وقد اتضعت كيفية تطبيق أفكار التقسيم الجديد عليهما فيما تناولته الرسالة .

٦ - لقد أوضحت الرسالة أن كل معنى تقسمي جديد - باستثناء الخالفة - يعتمد معناه الوظيفي في السياق ، إما ضمن إطار وظيفته الأساسية وإما بخروجه عنها إلى وظيفة أخرى مغايرة لوظيفته ، إذ تقوم بعض المباني التقسيمية بوظيفة مبان أخرى في السياق على نحو ما ذكرنا في الفصل الثالث من الباب الثاني ، دون أن يتأثر التقسيم الجديد بهذه الظاهرة اللغوية الجديدة بالاهتمام ، وفي هذا تأكيد على أن البحث في مسألة تعدد المعنى الوظيفي لمباني الأقسام بحاله علم النحو لا علم البلاغة ، وفي هذا إشارة لتأييد فكرة جعل علم المعاني ضمن الدراسات النحوية لا البلاغية .

٧ - قدمت الرسالة الرأي في عدد من المسائل النحوية خلال عرضها لموضوعها إضافة إلى الفكرة الأساسية للبحث وهي تقسيم الكلام ، كتوضيح الفرق بين الزمن الصرفي والنحوي ، ودلالة الكلمات على كل منهما وتوضيح الوظائف الصرفية والنحوية لأقسام الكلم جميعها ، وتوضيح نفي الدلالة الزمنية عن فعل الأمر ، واستقراء تعدد المعاني الوظيفية لمباني الأقسام .

= ٤٠٢ =

٨ - هذا البحث دعوة علمية الرجوع إلى خط النحوي الأصيل ، ووجهه
للمشرق المستمد من واقع اللغة ، ومساهمة في استخدام أفضل السبل الكفيلة
بتيسير النحو العربي أمام المتعلم والباحث في إطار تطبيق المنهج الوصفي في
معالجة المسائل النحوية واللغوية .

مصادر البحث الواردة في الهامش

- ١ - أبنية الصرف في كتاب سيديويه - الدكتورة خديجة الحديثي ط ١، ١٩٦٥ م .
- ٢ - إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩ م .
- ٣ - ارتشاف الضرب - أبو حيان الأندلسي - مخطوط دار الكتب ، ١١٠٦ هـ نحو .
- ٤ - أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى - دمشق ١٩٥٧ م .
- ٥ - الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي - حيدر آباد ، ١٣١٦ هـ .
- ٦ - الأصول - أبو بكر بن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي ، رسالة دكتوراه مطبوعة بالرونيو - كلية الآداب / جامعة القاهرة .
- ٧ - أصول النحو العربي - الدكتور محمد عبيد - نشر عالم الكتب ١٩٧٣ م
- ٨ - الأمالي - ابن الشجري (هبة الله بن علي الشريف البغدادي) الطبعة الأولى - حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- ٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري - تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٠ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ .

- ١١ - الإيضاح المضدى - أبو على الفارسي - تحقيق وتقديم د. حسن الشاذلى - الطبعة الأولى ١٩٦٩ (دار التأليف / مصر) .
- ١٢ - الإيضاح فى علم النحو - أبو القاسم الزجاجى - تحقيق مازن المبارك مطبعة المدنى / مصر ١٩٥١ م .
- ١٣ - بغية الوعاة - جلال الدين السيوطى / ط ١ مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ .
- ١٤ - التسميل - ابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات / دار المكتاب العربى ١٩٦٧ م .
- ١٥ - التطور النحوى للغة العربية - برجستراسر - مطبعة الساج ١٩٢٦ م .
- ١٦ - تفسير الرازى - المطبعة العامرة ط ١ ، ١٣٠٨ هـ .
- ١٧ - تنمية اللغة العربية فى العصر الحديث - الدكتور إبراهيم السامرائى منشورات معهد البحوث والدراسات العربية - مطبعة الجيلاوى ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ١٨ - الجمل - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق ابن أبى شنب / الجزائر ، الطبعة الثانية / باريس ١٩٥٧ م .
- ١٩ - حاشية الصبّان على شرح الأشموني : محمد بن على الصبان ، دار إحياء المكتب العربية - هامش شرح الأشموني / عيسى البابى الحلبي .
- ٢٠ - الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل - أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطاوى . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى ، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو ، كلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٧٢ م .
- ٢١ - حوايات كلية دار العلوم - م . جامعة القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م .

٢٢ — الخصاص — أبو الفتح بن جنى — تحقيق محمد على النجار ، مطبعة دار المكتب المصرية / القاهرة ١٩٥٢ م .

٢٣ — دلائل الإيجاز — عبد القاهر الجرجاني — ط ٢ / مطبعة المنار ١٣٣١ هـ .

٢٤ — رسائل في النحو واللغة (منازل الحروف) على بن عيسى الرمانى تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية سلسلة كتب التراث رقم ١١ .

٢٥ — الزمان الوجودي — الدكتور عبد الرحمن بدوى ط ٢ .

٢٦ — شذا العرف في فن العرف — الحملاوى ، ط ٣ : المطبعة الأميرية ١٣٢٣ هـ .

٢٧ — شرح الأشموني على الألفية — دار إحياء المكتب العربية / القاهرة .

٢٨ — شرح الأشموني على الألفية — ط ٢ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة البابى الحلبي ١٩٣٩ م .

٢٩ — شرح ألفية ابن مالك — بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق وتعليق وشرح طه محمد الزينى ، مطبعة محمد على صبيح / القاهرة / ١٩٦٥ م .

٣٠ — شرح التصريح على القوضيح — خالد الأزهرى — م مصطفى محمد / القاهرة / ١٣٥٨ هـ ، وعيسى الحلبي .

٣١ — شرح الجمل — أبو الحسن بن الصائغ — مخطوطات دار المكتب ١٩ نحو .

٣٢ — شرح شذور الذهب — ابن هشام الأنصارى — تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

٣٣ — شرح الكافية — ابن الحاجب — دار الطباعة العامرة ١٣١١ هـ .

٣٤ — شرح الكافية — الرضى الاستربادى — المطبعة العامرة ١٣٧٥ هـ .

— ٤٠٦ —

- ٣٥ - شرح المفصل - ابن بعيش - المطبعة المنيرية .
- ٣٦ - - - - - صاحب - أحمد بن فارس نشر المكتبة السلفية ١٩١٠ هـ
- ٣٧ - علم اللغة - محمود السمران دار المعارف / القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٣٨ - الفعل : زمانه وأبنيته - الدكتور إبراهيم السامرائي - مطبعة
العاني / بغداد ١٩٦٦ م .
- ٣٩ - في النحو العربي : نقد وبناء الدكتور إبراهيم السامرائي
- ٤٠ - في النحو العربي : نقد وتوجيه : الدكتور مهدي الخزومي
بيروت ١٩٦٦ .
- ٤١ - في النحو العربي : قواعد وتطبيق - الدكتور مهدي الخزومي -
ط ١ - البابي الحلبي / مصر ١٩٦٦ م .
- ٤٢ - الكتاب سيديويه - المطبعة الأميرية - بولاق ١٣١٦ هـ .
- ٤٣ - الكتاب سيديويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون .
- ٤٤ - اللغة : معناها ومبناها - الدكتور تمام حسان ، مطابع الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- ٤٥ - اللغة : ج . فندريس . ترجمة الدواخلي والقصاص ، مكتبة الأنجلو/
القاهرة ١٩٥٠ م .
- ٤٦ - مجالس ثعلب - أبو العباس ثعلب - تحقيق ونشر عبد السلام
محمد هارون - القاهرة .
- ٤٧ - مدرسة الكوفة - الدكتور مهدي الخزومي - دار المعارف /
بغداد ١٩٥٥ م .

٤٨ — معاني القرآن — أبو زكريا الفراء — تحقيق نجاتي والنجار دار
الكتب المصرية .

٩ . — مغنى اللبيب — ابن هشام الأنصارى — تحقيق وتفصيل وضبط
محمد محيى الدين عبد الحميد — مطبعة المدنى ج ١ بدون تاريخ . مطبعة الاتحاد
العربى ج ٢ القاهرة ١٣٦٨ هـ .

٥٠ — المفصل فى علم العربية — أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ط ٢ :
نشر دار الجيل — بيروت .

٥١ — المتقضب — أبو العباس المبرد — تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة نشر
الجلس الأعلى للشئون الإسلامية — القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٥٢ — المقرّب — ابن عصفور على بن مؤمن — تحقيق الدكتور أحمد
عبد الستار الجوارى ويحيى الجبورى — مطبعة المعانى — بغداد

٥٣ — الممتع فى التصريف — ابن عصفور الأشبيلي — تحقيق الدكتور
نحر الدين قباوة — المكتبة العربية — حلب .

٥٤ — مفاهيم البحث فى اللغة — الدكتور تمام حسان — مكتبة الأنجلو —
القاهرة ١٩٥٥ م .

٥٥ — من أسرار العربية — الدكتور إبراهيم أنيس — مكتبة الأنجلو
ط ٣ — ١٩٦٦ م .

٥٦ — نحو الفعل — الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى — مطبوعات
المجمع العلمى العراقى ١٩٧٤ م .

٥٧ — نشأة النحو — الشيخ محمد الطنطاوى — دار المعارف / مصر ١٩٧٢ م .

٥٨ — الوافى الحديث فى فن التصريف — الدكتور محمد محمود هلال .
منشورات جامعة بنغازى ١٩٧٤ م .

٥٩ — همع الموامع — جلال الدين السيوطى — تصحيح محمد بدر الدين
النمساني ، ط ١ — مطبعة السعادة / مصر ١٣٢٧ هـ .

R E V I E W

This thesis is made of two parts, which together embody five chapters ; then comes a conclusion which exhibits the results of this research.

The first part of these two consists of two chapters, the first of which deals with the classification of the "Arabic parts of speech". It was preceded by a critical study which clarified the confusions apparent in the traditional classifications, and I could deduce from various quotations that the grammarians were by no means unanimous on the acceptance of the tripartite classification, then I could introduce my main argument of a seven partite one. To strengthen my findings. I exhibited Abd-el Qahir's argument on syntagmatic relations.

The second chapter introduces and criticizes the points of views of the traditional grammarians as far as their classifications are concerned, projecting whenever necessary their undenied excellence.

The second part has been divided into an introduction and three chapters. The Introduction contains the principles underlying my own classification of the Arabic parts of speech. And in the first chapter I clarified the two important principles of "form" and "function", applying the differentiation to the proposed parts of speech.

These parts of speech were elaborated in the second chapter with the formal and functional differences between each category and the other. I also tried to clarify the functional meaning of each class to show the importance of this meaning to the classification itself.

For this reason also, I found it necessary in the third chapter to insist the total of functional meanings relative to such classification, and to point out the principle of the possibility of multiplicity of this functional meaning as far as one and the same class is concerned, to show the intricate interaction between morphological and syntactical considerations.

In the conclusion, I gave a concise account of the results arrived at in this research. These may be summed up as follows :

1 — Putting into focus the untidiness of traditional classifications of the Arabic Parts of Speech.

— ٤١. —

2 — Surveying almost all the attitudes of old grammarians towards this subject, and using this to introduce the proposed classification in ample light.

3 — Exhibiting the modern effort concerning this subject, and showing how far these efforts were unfriuteful.

4 — I has been established here that there are seven parts of Speech in Arabic : These are :

ISM — SIFAH — FIEL — DAMIR — XALIFA — ZARF — IADAH.

5 — It was found that only through the joint regard of form and function that such classification could be carried out.

6 — The possible multiplicity of functional meaning of a given class has been shown clearly in this thesis.

7 — In this work a number of syntactical disputed points has been dealt with the intention of partaking in their clarification.

8 — This work hopes to be a kind of call to Arabic scholars to take linguistic usage as their aime as well as inspiration in their future research and not to be tied up to the old grammarian thoughts

FADHIL AL-SAQI

1975

١٧٤	تمهيد / الأسس التي يقوم عليها البحث
١٧٩	الفصل الأول : الشكل والوظيفة
١٨٠	معنى الشكل
١٨٠	الصورة الاعرابية
١٨٦	-	الرتبة
١٨٩	الصيغة
١٩١	الجدول
١٩٦	التضام
٢٠٠	الرسم الاملائي
٢٠٣	معنى الوظيفة
٢٠٣	الوظائف المصرفية لأقسام الكلم
٢٠٩	الوظائف النحوية

صفحة

٢١٤	الفصل الثاني : أقسام الكلم
٢١٥	الاسم ، فروعه ، مميزاته
٢٢١	الصفة وفروعها ومميزاتها
٢٢٧	الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول
٢٢٩	الفعل ودلالاته على الزمن
٢٤١	مميزات الفعل
٢٤٢	المترى بين الفعل والمصدر
٢٤٣	الفرق بين الفعل وصفة فاعل
٢٤٤	الضمير وأقسامه
٢٤٦	مميزات الضمير
٢٤٨	الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر الشخصية
٢٥٠	الخالفة ، فروعها ، مميزاتها
٢٥٧	الظرف ، الكلمات التى تتدرج تحته ، مميزات الظرف
٢٦٢	الأداة ، الكلمات التى تتدرج تحتها ، مميزات الأداة
٢٦٩	الفصل الثالث : تعدد المعنى الوظيفى لأقسام الكلم
٢٦٩	مهيئ : فكرة المدنى وضرورتها للتحليل الصرفى والنحوى
٢٧٢	تعدد المعنى الوظيفى لأقسام الكلم
٢٧٤	سعد المعنى الوظيفى للاسم
٢٨٣	سعد المعنى الوظيفى للفعل
٢٩٨	سعد المعنى الوظيفى للصفة
٣٠٨	سعد المعنى الوظيفى للضمير
٣٢١	الخالفة وظاهره تعدد المعنى الوظيفى
٣٢٢	تعدد المعنى الوظيفى للظرف
٣٢٨	سعد المعنى الوظيفى للأداة
٤٠٧	نتائج البحث
٤١٠	مصادر البحث





الناشر
مكتبة الخديجي بالقاهرة